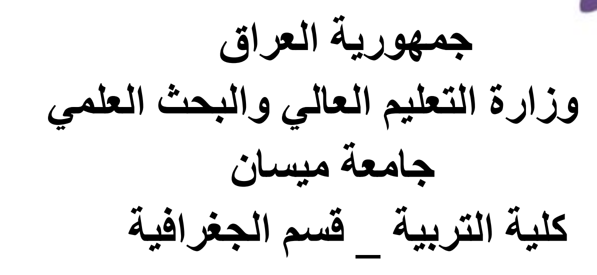


جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ميسان

كلية التربية _ قسم الجغرافية



تحـليل جـغرافـي للـتـركيـب الزواجي في محـافظة مــيسـان

رسالة تقدم بها الطالب

أحــمـد كــاظم جبـارالـعبــادي

إلى

مجلس كلية التربية ـــ جامعة ميسان وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الجغرافية

باشراف

أ.م.د. داليا عبد الجبار شنيشل

1444هـ

2022 م

بِـــسْمِ اللهِ الرَّحْمَـــنِ الـــرَّحِـيـمِ

﴿ وَمِنْ آيَاتِـهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَــةً إِنَّ فِــي ذَٰلِــكَ لَآيَــاتٍ لِقَــوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾

صَـدَقَ اللهُ العليُ العَظيـم



سورة الروم: الآية (21)

إقرار المشرف

اشـهد أنَّ اعداد هذهِ الرسالة المــوســومة **(تحـليل جـغـرافـي للـتـركيـب الزواجي في محــافظة مــيســان)** ، التـي تقـدم بهـا الطالـب **(أحـــمـــد كــاظـــم جبــار)** ، جـرت تحـت اشــــرافي ، في قســـم الجغرافية كلية التربيـة جامعـة ميسـان ، وهـي جزء مـن متطلبـات نيـل شهادة الماجستير في الجغرافية .

الـتوقيع :

المشرف: أ.م.د. داليا عبد الجبار شنيشل

التاريخ: / /2022

بناء على التوصيات المتوافرة ارشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : م. د . رافد صالح مهدي

(رئيس قسم الجغرافية)

التاريخ : / /2022

إقرار المقوم اللغوي

اشـهد أنَّ هذهِ الرسالة الموسومة **(تحـــليل جـغـرافـي للـتـركيـب الزواجـي فـي محــافظة مــيسـان)** ، التي تقدم بها الطالب **(أحـــمـد كــاظــم جـبـار)** ، قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية ، وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية ، وبذلك اصبحت مؤهلة للمناقشة .

التوقيع :

الاســـم : رغد إسماعيل عريبي

الدرجة العلمية : مدرس مساعد

الكلية والجامعة : كلية التربية / جامعة ميسان

التـاريخ : 21 / 8 / 2022

إقرار المقوم العلمي الأول

اشـــهد ان اعـداد هـذهِ الرسـالة **(تحــليل جـغرافــي للـتـركيــب الزواجـي فـي محــافظة مــيسـان)** ، التي تقدم بها الطالب **(أحـــمـد كــاظــم جـبـار)** ، قد تمت مراجعتها من الناحية العلمية ، وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء علمية وبذلك اصبحت مؤهلة للمناقشة .

التوقيع :

الاســم : رعد مفيد أحمد الانصاري

الدرجة العلمية : استاذ دكتور

الكلية والجامعة : كلية التربية / الجامعة المستنصرية

التاريخ : 24 / 8 / 2022

إقرار المقوم العلمي الثاني

اشــهد أنَّ اعـداد هـذهِ الرسـالة **(تحــليل جـغـرافــي للـتـركـيــب الزواجـي فـي محــافظة مــيسـان)** ، التي تقدم بها الطالب **(أحـــمــد كــاظــم جـبـار)** ، قد تمت مراجعتها من الناحية العلمية ، وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء علمية ، وبذلك اصبحت مؤهلة للمناقشة .

التوقيع :

الاســم : حسين عذاب عطشان

الدرجة العلمية : استاذ مساعد دكتور

الكلية والجامعة : كلية الآداب / جامعة القادسية

التاريخ : 25 / 8 / 2022

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة بأنَّنا قد اطلعنا على رسالة الطالب **(أحمد كاظم جبار)** الموسومة **(تحليل جغرافي للتركيب الزواجي في محافظة ميسان)** ، وناقشناها في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ونرى أنّها جديرة بالقبول وبتقدير ( ) .

التوقيع :
الاسم : أ . د . حسين عليوي ناصر
رئيساً
التاريخ : / /2022

التوقيع :
الاسم : أ . د . ضحى لعيبي كاظم
عضواً
التاريخ : / /2022

التوقيع :
الاسم : أ . م . د . وسام عبود درجال
عضواً
التاريخ : / / 2022

التوقيع:
الاسم : أ . م . د . داليا عبد الجبار شنيشل
عضواً ومشرفاً
التاريخ : / /2022

صادق مجلس كلية التربية / جامعة ميسان على قرار لجنة المناقشة .

التوقيع :
الاسم : أ. د .هاشم داخل حسين الدراجي
عميد كلية التربية / جامعة ميسان
التاريخ : / /2022

الإهــــداء

إلـــــــى ...رسول الإنسانية ومدينة العلم (محمد صلى الله عليه وآله وسلم)

إلـــــــى ... من يلهج لسانها بالدعاء لي ريحـــانة قلــبي والدتــي الطيبة التي علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنّا فيه
(آطـــال الله في عمـــرها)

إلـــــى ... من علمني النجاح والصبر الذي افتقده في مواجهة الصعاب
(والدي رحـمـــه الله)

إلـــــــى ... كل من وقف معي وكان عوناً وسنداً لي أهلي وأخواني وأخواتي ودعمهم المتواصل لي

* اهــدي ثمرة جـهدي المتـواضـع *

أحمد .

شكروتقدير

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين رسول الله الأمين واشرف الخلق اجمعين وخاتم الأنبياء والمرسلين وآله الطيبين الطاهرين .

وبعد اتمام هذهِ الرسالة ومن باب رد الجميل والعرفان ، لابد أنْ اتقدم بوافر من الشكر والتقدير إلى الأُستاذ المساعد الدكتورة **(داليا عبد الجبار شنيشل التميمي)** المحترمة ، لما قدمته لي من رعاية علمية طيلة اشرافها على الرسالة ، ومابذلته من جهد ووقت ثمين ودعمها ، وتشجيعها المتواصل وحرصها الشديد الأثر الكبير في انجاز هذهِ الرسالة فلها مني كل الاحترام والتقدير والدعاء لها بالتوفيق والسداد .

واتوجه بالشكر الجزيل ووافر الامتنان والاعتراف بالفضل الجميل إلى رئاسة قسم الجغرافية المتمثلة بالأُستاذ الدكتور **(رافد صالح مهدي)** المحترم لرعايته العلمية لنا .

كما أتوجه بالشكر الجزيل لأُساتذتي في كلية التربية قسم الجغرافية ، لجهودهم المتميزة خلال سنين الدراسة سيما المرحلة التحضيرية ، ولما ابدوه من مساعدتهم لي وتقديم الدعم المعنوي والنصيحة ، فجزاهم الله خيراً.

كما اتقدم بالشكر الجزيل إلى **(رئاسة محكمة استئناف ميسان الاتحادية)** لما ابدوه من مساعده لي للحصول على البيانات المطلوبة للرسالة ، واخص بالذكر منهم الأُستاذ **(علي عبد الكاظم حسن)** المحترم، والباحث الأجتماعي الأُستاذ **(شاكر سوزه نوري)** المحترم .

والشكر الجزيل الى مكتبة كلية التربية / جامعة ميسان سيما مكتبة قسم الجغرافية ، ومكتبة كلية التربية الاساسية / جامعة ميسان ، للدور الكبير في رفد الرسالة بالمصادر المهمة ، وكل الشكر والتقدير لمديرية التخطيط والاحصاء السكاني في محافظة ميسان لدورهم الكبير في الحصول على البيانات المطلوبة للرسالة فجزاهم الله خيراً .

ومن دواعي سروري وامتناني اتقدم بالشكر الجزيل إلى الأُستاذ الدكتور **(عباس حسن ثجيل البهادلي)** المحترم ، لما ابداه من توجيهات وملاحظاته العلمية القيمة التي تتعلق بموضوع البحث.

كما اتقدم بكل فخر واعتزاز والأحترام بالشكر والتقدير الى عائلتي الكريمة أخواني وأخواتي وخاصةً والدتي الطيبة ، لدعائها ودعمها المتواصل لي اطال الله في عمرها .

ولا يفوتني أنْ اتقدم ببالغ الامتنان والعرفان بالجميل لكل شخص ساعدني واعانني في ملاحظاته العلمية ، وشجعني بكلمة طيبة أو دعوة صالحة ، فلهم مني كل الشكر والتقدير والاحترام وجزاهم الله خير الجزاء .

والله ولي التوفيق.

الباحث ...

المستخلص

يعد التركيب الزواجي من المواضيع الديموغرافية والأجتماعية المهمة ، لتأثيره على الأُسرة التي تمثل الوحدة الأساسية في بناء المجتمع .

تهدف دراسة التركيب الزواجي إلى التعرف على الحالة الزواجية لسكان محافظة ميسان ، باقسامها الأربعة (العزاب والمتزوجين والمطلقون والأرامل) وتباينه المكاني في الوحدات الإدارية ، بحسب المتغيرات الأجتماعية والأقتصادية والديموغرافية السائدة في المجتمع والمؤثرة عليه ، وركز البحث على دراسة خصائص السكان من حيث التوزيع الكمي والنسبي والبيئي ، واهتم بالمتغيرات التي تؤدي الى تباين معدلات التركيب الزواجي وتحليل هذه المتغيرات احصائياً ، إذ أستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والأسلوب الكمي والحقيبة الأحصائية لبرنامج (spss) لبيان معامل الأرتباط البسيط ومعامل الانحدار المتعدد الخطوات ، لاظهار تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، بالاعتماد على البيانات الرسمية ونتائج الدراسة الميدانية.

توصلت الدراسة إلى ارتفاع معدل العزاب لسنة (2020) ، أما معدل الزواج الخام فقد اتسم بالارتفاع لسنة (2015) وبمعدل بلغ (9.4) بالألف لمحافظة ميسان ، وانخفض معدل الزواج الخام لسنة (2020) بمعدل (7.1) بالألف ، كما هناك انخفاض لمعدل الطلاق الخام لسنة (2015) إذ بلغ معدل الطلاق (1.2) بالألف للمحافظة ، بينما ارتفع معدل الطلاق لسنة (2018) ليبلغ اعلى معدلات الطلاق وبلغ (1.5) بالألف ، واظهرتْ الدراسة ارتفاع معدل المترملين لسنة (2020) إذ بلغ (83.4) بالألف ، واظهرت نتائج تحليل الارتباط البسيط باستخدام برنامج (spss) أنَّ أعلى درجة ارتباط سُجِلت لمعدل الزواج الخام ومتوسط العمر عند الزواج الأول وبدرجة ارتباط (-0.37) ، وأنَّ العلاقة عكسية بينهما بحسب معامل الأرتباط بيرسن ، وبين نسبة الحاصلين على الشهادة الأعدادية فما فوق ومعدل الطلاق الخام ، وتعد العلاقة بينهما علاقة ارتباط عكسية بلغت (-0.26) ، واتضح عند استخدام الأنحدار المتدرج بأنَّ المتغيرات (الحاصلين على الشهادة الأعدادية فمأفوق ، العادات والتقاليد ، العمر عند الزواج الأول) من أكثر المتغيرات تأثيراً على معدلات الزواج والطلاق .

ومن النتائج المهمة التي توصلت اليها الدراسة بأنَّ من المتوقع أنْ يستمر معدل (الزواج والطلاق) بالأرتفاع ليصل الى (9.4) و(1.2) بالألف على التوالي لسنة (2030) ، وهذا يعود لعدة أسباب مرتبطة بالظروف الأقتصادية والأجتماعية والسياسية للمجتمع .

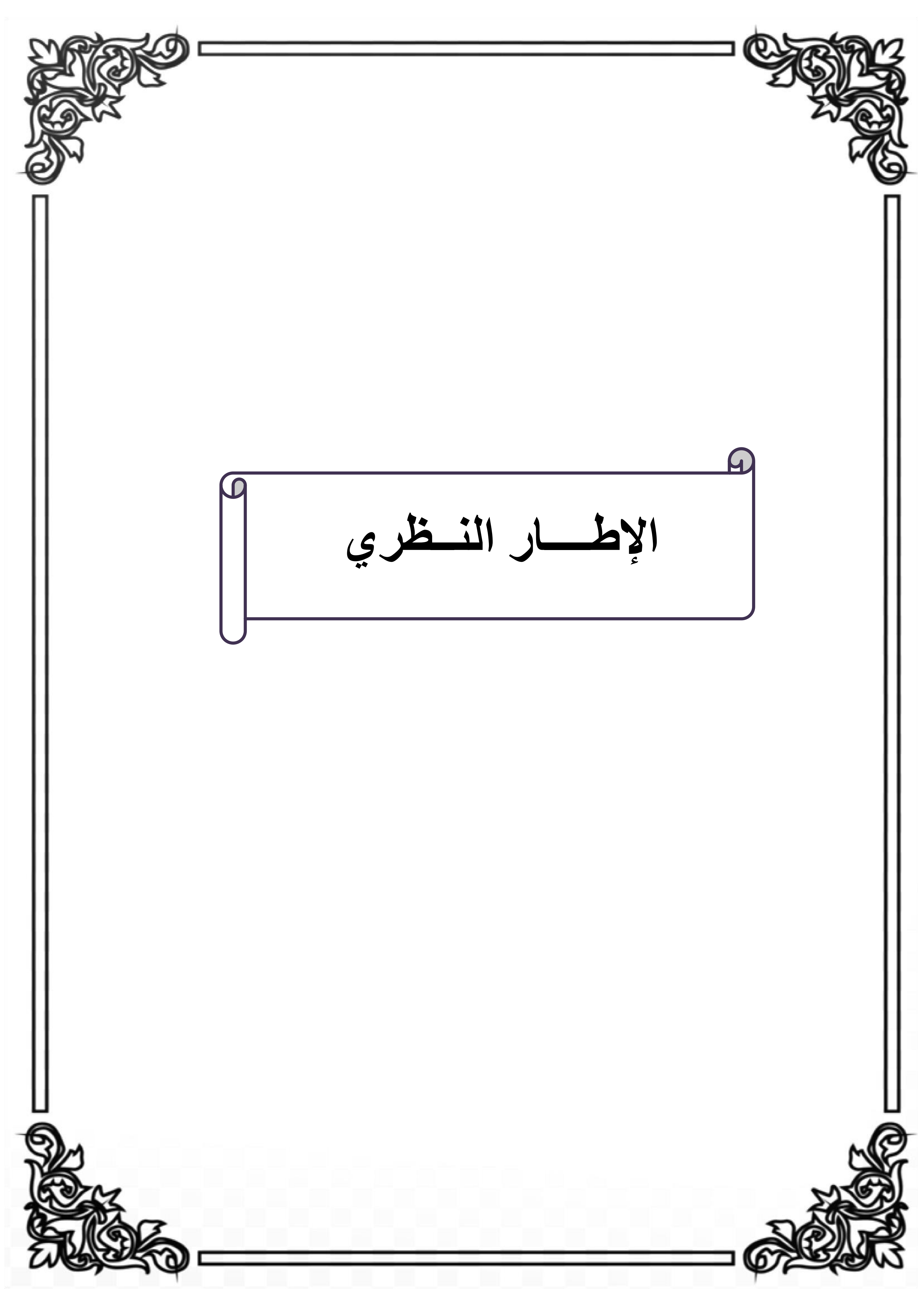
فهرست المحتويات

فهرست الجداول

فهرست الخرائط

فهرست الاشكال

فهرست الملاحق



الإطـــار النــظري

الـمقدمـــة

إنّ لدراسة التركيب الزواجي اهمية خاصة لأصحاب الدراسات السكانية ، ويعد من المواضيع الحيوية التي تتناول السكان من حيث العزوبية والزواج والطلاق والترمل ، ودراستها في أي مجتمع ذات قدر كبير من الأهمية ، نظراً لأهميتها في الدراسات السكانية ، إذ إنَّها تؤثر بشكل مباشر على نمو السكان ومعدلات الولادات .

كما وتأخذ دراسة التركيب الزواجي اهتماماً بالغاً لدى الاجتماعيين والاقتصاديين والمشرعين والقانونين والسياسيين وغيرهم ، إذ يعد الزواج اساس تكوين البشرية ، وأحد أهم الأمور الثلاثة التي يمر فيها وهي الولادة والزواج والوفاة ، لذا فالزواج فطرة إنسانية وأمر شرعي منذ أنْ خلق الله البشرية وبعث الرسل والأنبياء، إذ قال الله سبحانه وتعالى في سورة الرعد (الآية 38) ﴿ **وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً** ﴾ .

وتبرز أهمية التركيب الزواجي في المجتمع من آثاره الواضحه في ميادين الحياة كافة ، اذ يمكن من خلاله دراسة معدلات العزوبية والزواج والطلاق ، الترمل ، فالزواج يعد من أهم المتغيرات الديموغرافية والأجتماعية التكوينية لجميع المجتمعات ، إذ يمكن من خلاله تكوين أسرة عن طريق الانجاب .

ولعل ارتباط ظاهرة الزواج بعدد من المتغيرات الأجتماعية والأقتصادية والديموغرافية السائدة في المجتمع ، يجعل من هذه الظاهرة محط اهتمام الباحثين ، وتتفاوت معدلاتها حسب الظروف السائدة في المجتمع وطبيعة حياتهم ، ويختلف السكان من الناحية الزواجية أختلافاً كبيراً ، وذلك نتيجة التفاوت الواضح بين نسب الحالة الزواجية من النوعين وما بين مجتمع وآخر .

إنَّ البحث هو عمل منظم ويحتاج الى تخطيط جيد ، والتخطيط يعني أنْ تقرر مسبقاً ما تريد، إذ يعني أنْ تقرر السؤال أو المسالة التي تريد دراستها ، ومن ثم تضع أهداف الدراسة والوسائل التي تحقق بها هذه الأهداف [1] ، يمكن إيجاز هذا بخطوات هي كالآتي :

(1) منذر عبد الحميد الضامن ، أساسيات البحث العلمي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، 2007، ص42.

أولاً: مشكلة البحث :

تتمثل صياغة المشكلة الرئيسة بالسؤال الآتي : ماهي المتغيرات الجغرافية التي اسهمت في تباين توزيع التركيب الزواجي في محافظة ميسان ؟

اما المشاكل الثانوية يمكن تحديدها بالأسئلة التالية ؟

1_ هل تؤثر المتغيرات السكانية على التركيب الزواجي في المحافظة وتباينها مكانياً ؟

2_ هل هناك تباين في معدلات التركيب الزواجي في المحافظة للمدة (2015 _2020)؟

3_ هل تتباين الأسباب والآثار المترتبة على الطلاق ؟ وما التوقعات المستقبلية لمعدل الزواج والطلاق ؟

ثانياً: فرضيات البحث :

تعد الفرضية تفسيراً وجواباً أولي لمشكلة البحث ، وتتمثل الفرضية الرئيسة للبحث بأن هناك متغيرات ديموغرافية واجتماعية واقتصادية ادت الى تباين توزيع التركيب الزواجي في محافظة ميسان ، ووحداتها الإدارية .

أما صياغة الفرضيات الثانوية فتم صياغتها على النحو الآتي :

1_ تؤثرالمتغيرات الديموغرافية والبيئية والأجتماعية والأقتصادية والسياسية تاثيراً كبيراً في تحديد اتجاهات الحالة الزواجية لسكان محافظة ميسان وتباينها مكانياً .

2_ هنالك تباين في معدلات التركيب الزواجي سيما معدل الزواج والطلاق العام في سنة (2015) مرتفعة مقارنة بسنة (2020) .

3_ تباين الأسباب والآثار المترتبة على الطلاق للمحافظة والوحدات الإدارية ، ومن المتوقع أنْ ترتفع معدلات الزواج والطلاق مستقبلاً.

ثالثاً: هدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على التركيب الزواجي في محافظة ميسان ، وابراز العلاقة المكانية في توزيع التركيب الزواجي لكل وحدة ادارية بمؤثراتها المكانية المتمثلة بالمتغيرات (الأجتماعية والأقتصادية والديموغرافية) وفق البيانات والمعطيات الإحصائية وبيان العلاقة الارتباطية بينهما وقياسها احصائياً ومن ثم تحليلها.

رابعاً: اهمية ومبررات البحث:

1_ أهمية التركيب الزواجي لكونه يستحق البحث ، ولقلة الدراسات والبحوث السكانية التي تتناول هذة الظاهرة في المحافظة .

2_ الارتفاع المستمر في حالات الزواج والطلاق في عموم العراق لاسيما محافظة ميسان مما دفع الباحث إلى دراسة هذا الموضوع .

3_ الكشف عن أهم المتغيرات المؤثرة على التركيب الزواجي ، وبيان تباينها المكاني مابين الوحدات الإدارية ومعرفة الاسباب التي أدت إلى هذا التباين.

4- معرفة الآثار الإيجابية والسلبية للتركيب الزواجي وتوقعاتها المستقبلية .

5- تولدت الرغبة لدى الباحث لدراسة التركيب الزواجي ، لا نه مشكلة سكانية تحتاج الى القياس والتحليل الأحصائي وبيان تباينها من مكان لآخر، وتوضيح المتغيرات التي تؤثر في هذا التباين.

خامساً: منهجية البحث :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والاسلوب الكمي ، والاستعانة بالمنهج التحليلي الذي يهدف إلى دراسة الظاهرة وجميع المتغيرات المؤثرة فيها ، وقد اقتضت الضرورة العلمية أنْ يمر إعداد الرسالة عبر ثلاث مراحل ، إذ شملت المرحلة الأولى الاطلاع على الدراسات السابقة ومحاولة الإفادة منها ، بالإضافة الى عملية جمع البيانات والمعلومات والتي تمثلت بجمع بيانات التركيب الزواجي في المحافظة ، وعلى مستوى (12) وحدة إدارية التي هي أساس الدراسة ، وشملت المرحلة الثانية من البحث الحصول على المعلومات المتعلقة بخصائص سكان المحافظة ، وتم ذلك بالاعتماد على التعدادات السكانية والتقارير الاحصائية الرسمية المنشورة ، وكذلك الإفادة من الكتب والبحوث العلمية المنشورة ، وفيما يخص النقص الحاصل لبعض المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث ، فقد تم الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية ، لسد النقص الحاصل في البيانات ذات الصلة بموضوع الدراسة ، إذ تم لهذا الغرض تصميم الاستمارة ينظر ملحق (1) ، وقد وزعت بصورة عشوائية على الوحدات الإدارية للمحافظة(*) ، وبلغ مجموع العينة المدروسة (1520) بالاعتماد على عدد الأُسر لكل وحدة إدارية لسنة 2020 ، وبلغت نسبة العينة (1.1 %) ، ينظر ملحق (2) ، واختصت المرحلة الثالثة بتمثيل البيانات بمجموعة من الجداول الإحصائية والخرائط والأشكال البيانية ، ليتسنى لنا دراستها والكشف عن علاقات الارتباط ما بين التركيب الزواجي والعوامل المرتبطة به ، فضلاً عن عملية التحليل والتفسير الذي يقوم على أساس

(*) لغرض تحديد حجم عينة الدراسة الميدانية أعتمد الباحث على الصيغة الآتية:-

$$\mathbf{n} = \frac{t^2}{r^2+\frac{1}{N}t^2}$$

حيث إن :- n = حجم العينة المطلوبة . t= قيمة Tالمجدولة التي تقابل الخطأ المسموح . r= احتمال الخطأ.

N= عدد وحدات المجتمع الإحصائي .

ينظر :- سامي عزيز عباس العتبي ومحمد يوسف حاجم إلهيتي ، منهج البحث العلمي المفهوم والأساليب والتحليل والكتابة، بغداد ، 2011 ، ص85 .

إظهار العلاقات التي تقوم بينهما ، ولأجل تحليل نتائج الدراسة ، تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل موضوع البحث ، وكذا الإفادة من طريقة الدرجات المعيارية ، والاستفادة من اسلوب الانحدار الخطي المتعدد في برنامج (spss)(*) ، وتم استخدام برنامج (ARC Gis10.5) الذي تم بموجبه رسم خريطة الاساس لمحافظة ميسان ووحداتها الإدارية ، بالاعتماد على الخريطة الإدارية بعد أنْ تم تصحيحها هندسياً ، وعلى ضوء ذلك تم انتاج كل خريطة بحسب موضوعها .

سادساً : هيكلية البحث :

اشتمل البحث على أربعة فصول ومقدمة وخاتمة ، تناول **الفصل الأول** (الخصائص الديموغرافية والأقتصادية والأجتماعية لمحافظة ميسان) ، فاختص المبحث الأول بالخصائص الديموغرافية التي تمثلت بتوزيع السكان وتركيبهم ، أمّا المبحث الثاني فقد تناول الخصائص الأقتصادية والأجتماعية ومنها مستوى دخل الأُسرة والمهنة والمستوي التعليمي ، وتضمن **الفصل الثاني** (التوزيع الجغرافي للتركيب الزواجي في محافظة ميسان) ، وشمل ثلاث مباحث ، اختص المبحث الاول بالتوزيع الجغرافي للعزاب والمتزوجين ، أمّا المبحث الثاني فتناول التوزيع الجغرافي للمطلقين والأرامل ، بينما جاء في المبحث الثالث التوزيع الجغرافي لحالات تعدد الزوجات لمحافظة ميسان ، في حين تناول **الفصل الثالث** (المتغيرات المؤثرة في معدلات الزواج والطلاق في محافظة ميسان) ، وجاء في المبحث الأول المتغيرات المؤثرة في تباين معدل الزواج والطلاق وتوضيح العلاقة الأرتباطية بين المتغيرات ومعدل الزواج والطلاق ، أمّا المبحث الثاني فقد تضمن الأسباب المؤدية الى الطلاق وتباينه المكاني ، وجاء **الفصل الرابع** ليكشف (التحليل الاحصائي بين معدل الزواج والطلاق واثارهما وتوقعاتهما المستقبلية) ، إذتناول المبحث الأول التحليل الاحصائي لبيان العلاقة بين معدل الزواج والطلاق والمتغيرات المؤثرة فيه، وجاء في المبحث الثاني آثار الطلاق ، أمّا المبحث الثالث تضمن الرؤية المستقبلية لمعدل الزواج والطلاق في محافظة ميسان . أمّا الجزء الاخير من الدراسة ، فقد تضمن الاستنتاجات التي تم التوصل اليها مع عرض لبعض المقترحات التي تساهم بدورها في حل المشاكل والمعوقات في المستقبل.

(*) للمزيد من المعلومات حول هذا الاسلوب والوقوف على طبيعة ادخال البيانات فيه .

ينظر :-

_ سعد زغلول بشير ، دليلك الى البرنامج الاحصائي spss الاصدار العاشر ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية ، بغداد ، 2003 ، ص 149- 158 .

_ نعمان شحاده ، الاساليب الكمية في الجغرافية باستخدام الحاسوب ،الطبعة الثانية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002، ص 384 – 407 .

سابعاً: حدود البحث :

تمثلت الحدود المكانية للدراسة بمحافظة ميسان التي تقع جغرافياً جنوب شرق العراق ضمن منطقة السهل الرسوبي ، وتحدها من الشمال والشمال الغربي محافظة واسط ، ومن الجنوب محافظة البصرة ، ويحدها من الجنوبي الغربي محافظة ذي قار ، في حين تحدها من الشرق والشمال الشرقي جمهورية إيران الأسلامية (خريطة 1).

أمْا فلكياً فتقع بين دائرتي عرض ($^{-}15 . 31^{0}$ ـ $^{-}32.56^{0}$) شمالاً، وخطي طول ($^{-}15 . 46^{0}$ـ $^{-}47.50^{0}$) شرقاً ، وتمتد محافظة ميسان على مساحة (16072 كم^{2}) وهي بذلك تشكل نسبة (3.7%) من مجموع مساحة العراق الكلية البالغة (435052) كم^{2} [1]. وقد وضعت إدارياً في اثنتي عشر وحدة إدارية تمثلت (مركز قضاء العمارة ، ناحية كميت ، مركز قضاء علي الغربي ، ناحية علي الشرقي ، مركز قضاء الميمونة ، ناحية السلام ، مركز قضاء قلعة صالح ، ناحية العزير ، مركز قضاء المجر الكبير ، ناحية العدل ، مركز قضاء الكحلاء ، ناحية المشرح) (خريطة 2)[*].

أمْا الحدود الزمانية تمثلت بالمدة بين سنتي (2015 _ 2020) ، إذ اقتصرت على ماتوفر من بيانات رسمية سيما المتعلقة بحالات الزواج والطلاق .

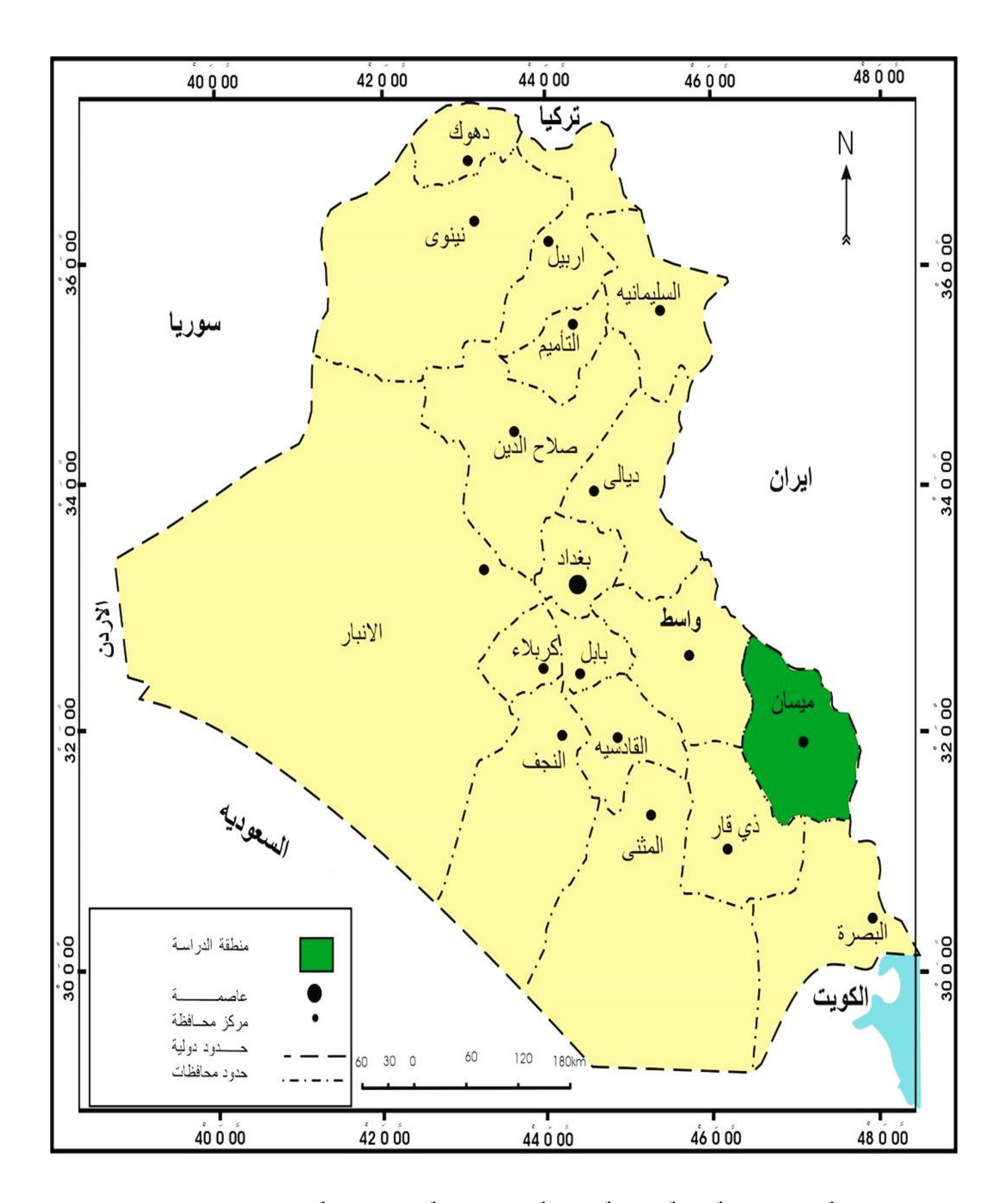
---

(1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية،2007، ص2.

(*) تم استبعاد نواحي (بني هاشم والخير وسيد احمد الرفاعي) التي استحدثت بعد عام 2003 من هذه الدراسة ، وذلك لعدم توفر البيانات الرسمية المتعلقة بموضوع البحث ، فضلاً عن عدم افتتاح المحاكم فيها ، اذ تم الاعتماد على محاكم الاقضية التابعة لهذه الوحدات الإدارية .

خريطة (1)

موقع محافظة ميسان من العراق



المصدر :جمهورية العراق ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية ، ميسان ، سنة 2015، مقياس (1: 1000000) .

خريطـة (2)

التقسيمات الإداريـة لمحافظـة ميسـان لسنـة (2020)



المصدر : الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق ،خريطة مديرية المساحة العامةمحافظة ميسان الادارية ،مقياس رسم 1:500000.

ثامناً: دراسات سابقة :-

إنَّ عرض الدراسات السابقة أساس مهم ، لغرض تعزيز أي دراسة علمية ، إذ إنّها تعطي فكرة عن تطور مشكلة الدراسة أولاً ، وعن طبيعة الدراسة التي نحنُ بصددها ثانياً .

ولا بد من الإشارة إلى أنّه لمْ يتم تناول موضوع الدراسة (تحليل جغرافي للتركيب الزواجي في محافظة ميسان) سابقاً مشروعاً لبحث بصورة كاملة ، ولكن وجدت بعض الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة ، وكان تناولها البعض بصورة عشوائية كمبحث بسيط في دراسة عامة ، فضلاً عن عدم وجود دراسة استخدمت فيها تقنية (نظم المعلومات الجغرافية) الحديثة ، وتوظيفها في موضوع الدراسة ، ومن هذه الدراسات التي تناولت موضوع التركيب الزواجي ، كالاتي:

أ: دراسات عراقية:

1- (التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق لسكان قضاء الاعظمية للمدة 1987_2000)[1] التي اظهرت ارتفاع نسب الزواج والطلاق لسنوات الدراسة ، وارتفاع نسبة السكان المتزوجين بأكثر من واحدة لناحية الراشدية وشكلت نسبتهم (53.5%) من مجموع المتزوجين بأكثر من واحدة في هذا القضاء، وحلت ناحية الفحامة بالمرتبة الثانية وبنسبة (31.2)% ، وجاء مركز قضاء الاعظمية بالمرتبة الأخيرة وبنسبته (15.3) %.

2- (التحليل الجغرافي للحالة الزواجية في محافظة واسط)[2] واظهرت عن ارتفاع نسبة العزاب والمطلقين وازديادها بالحضر مقارنة بالريف ، بينما هناك انخفاض في نسبة المتزوجين والمترملين خلال سنوات الدراسة ، وتتباين الحالة الزواجية نتيجة لمتغيرات عديده من أهمها الدخل الشهري والمهنة والسكن، التعليم.

3- (تحليل العلاقات المكانية للحالة الزواجية في محافظة النجف للمدة 1987 - 2009)[3] توصلت إلى ارتفاع نسبة المطلقين وانخفاض نسبة المتزوجين في الحضر والريف معاً ، وارتفاع أعداد المتزوجين في المناطق الريفية بالمقارنة مع الحضر، وكان للعوامل الأقتصادية الأثر الواضح في تباين الحالة الزواجية ، والمتمثلة بالدخل الشهري والمهنة ، ولكنها ليست العامل الوحيد ، فهناك عوامل اخرى متداخلة أثرت في نسبة الزواج سيما في الريف ، ومنها العادات والتقاليد الأجتماعية التي تؤيد وبشدة على الزواج

---

(1) عبير ضيدان ابراهيم ، التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق لسكان قضاء الأعظمية للمدة 1987_2000 ، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2001 .

(2) حسين كريم حمد الساعدي ، التحليل الجغرافي للحالة الزواجية في محافظة واسط ، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة القادسية ، 2005.

(3) نجلاء حسون مناوي ، تحليل العلاقات المكانية للحالة الزواجية في محافظة النجف للمدة (1987 - 2009) رسالة ماجستير ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، 2009.

المبكر ، لغرض انجاب اكبر عدد من الأبناء والعمل في الزراعة .

4- (التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق لسكان محافظة ديالى للمدة 1987-1997-2012)[1]

اظهرت ارتفاع معدل الزواج الخام ونسبة العزاب ، وانخفاض نسبة المترملين ، وارتفاع نسبي للمطلقين خلال سنوات الدراسة وعلى مستوى الاقضية ، معتمد في ذلك على دراسته الميدانية .

5- (أثر التركيب الزواجي في خصوبة سكان مدينة الموصل للمدة 1957-2010)[2]

كشفت بأنّ هناك علاقة عامة بين معدل المواليد الخام وحالات الزواج والطلاق والترمل ، وبلغ معدل الطلاق الخام(4.2) بالألف ، بينما بلغ معدل الترمل (3.3) بالألف ، وسجل معدل متوسط العمر عند الزواج 19.6 سنة للإناث في الجانب الأيمن ، بينما أقل من ذلك في الجانب الأيسر 19.8 سنة .

6- (التركيب الزواجي للسكان في محافظة ذي قار للمدة 1987-2008)[3] اشارت الدراسة إلى الارتفاع المستمر في معدل الزواج الخام للمحافظة ، وارتفاع نسبة المتزوجين في الريف مقارنة بالحضر ولكلا الجنسين ، وارتفاع نسبة العزاب لكل من الذكور والإناث لسكان الحضر وانخفاضها في الريف .

7-(تحليل جغرافي لحالات الزواج والطلاق المسجلة في قضاء الزبير للمدة 1997 – 2011)[4]

توصلت إلى ارتفاع معدلات ونسب الزواج والطلاق بشكل كبير بعد سنة 2003 والسنوات اللاحقة بالمقرنة مع معدلات السنوات السابقة ، وسجلت الفئة العمرية (15-19سنة) و (20-24سنة) للإناث ، والفئات (20-24 سنة) و (25-29 سنة) للذكور ، أعلى نسب لحالات الزواج والطلاق خلال مدة الدراسة ، وكذلك على مستوى السكان الحضر والريف ، بينما سجل العمر (17 سنه) أعلى قيم بخصوص حالات الزواج والطلاق المبكرين لسنوات المقارنة جميعاً .

8- **(التركيب الزواجي في محافظة ديالى وتباينه المكاني)**[5] اظهرت انخفاض نسبة العزاب في منطقة الدراسة ، وارتفاع واضحاً في أعداد المطلقين خلال سنتي 1997 و2013 وبنسبة (0.6%) و(1.0%)

---

(1) طلال منيهل كريم ، التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق لسكان محافظة ديالى للمدة (1987-1997-2012) ، رسالة ماجستير، كلية التربية ، جامعة ديالى ،2013.

(2) مروة رياض محمد الأديب ، أثر التركيب الزواجي في خصوبة سكان مدينة الموصل للمدة (1957-2010)، اطروحة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 2013.

(3) عبد العالي حبيب الركابي ، التركيب الزواجي للسكان في محافظة ذي قار للمدة (1987-2008)، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (19) ،2014.

(4) حيدرعلي جبر الوحيلي ، تحليل جغرافي لحالات الزواج والطلاق المسجلة في قضاء الزبير للمدة 1997-2011، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة البصرة، 2014.

(5) شهد فاضل صالح السويعدي ، التركيب الزواجي في محافظة ديالى وتباينه المكاني ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2016.

على التوالي ، وأشارت إلى ارتفاع نسب العزاب والمطلقين وازديادها بالمناطق الحضرية مقارنة بالريف ، وكذلك ارتفاع معدل الزواج والطلاق الخام ، إذ بلغ معدل الطلاق (4.2) و(6.8) بالألف لسنتي (1997و2013) ، أما نسبة المترملين اخذت بالارتفاع المتزايد خلال مدة الدراسة.

9- (تحليل العلاقات المكانية للحالة الزواجية في محافظة بابل للمدة 1997-2015)[1]

اظهرت الدراسة بأنَّ هناك تراجعاً واضحاً بنسب المتزوجين في الحضر والريف ، وكشفت عن ارتفاع نسبة المطلقين خلال مدة الدراسة ، سيما حالات الطلاق عند الفئات العمرية الصغيرة وفي بداية عمر الزواج ، بالإضافة إلى ذلك أنّ للعوامل الأقتصادية ذات تأثير كبير في الحالة الزواجية ، والتي تتمثل بالدخل الشهري والمهنة كما أنّ هناك عوامل أخرى متداخلة أثرت في نسب الزواج .

ب: دراسات عربية :

1-(تأخر سن الزواج لدى العاملين غير المتزوجين في الجامعة الأردنية وعلاقته ببعض الخصائص الأجتماعية)[2] وظهرت أنّ تأخير سن الزواج أصبح من الظواهر الأجتماعية الملحوظة في المجتمع الأُردني، وهذا ناتج عن مجموعة عوامل قائمة في المجتمع الذي يعيشه الشباب ، سيما المجتمع الحضري ، ويأتي في مقدمة هذه العوامل ضعف المستوى الاقتصادي للفرد وتدني الدخل الشهري، بالإضافة إلى ذلك إكمال الدراسة لغرض الحصول على دخل أفضل لتسهيل استقرار الحياة الأسرية والزوجية واستمرارها على نحو ملائم .

2-(الحالة الزواجية واتجاهاتها في قطاع غزة دراسة ديموجرافية)[3] التي كشفت عن حقائق مهمة ومنها تراجع واضح لمعدلات الزواج الخام مع استمرار معدل الطلاق الخام بالارتفاع ، وتغير بنوع الزواج من الزواج المبكر الى المتأخر .

3- (المتغيرات الأجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق دراسة انثروبولوجية في بلدة الطرة)[4] اظهرت بأنّ هناك علاقة قوية بين ثقافة المجتمع السائدة وتزايد نسب الطلاق ، إذ تقع حالات الطلاق لدى الفئات الأجتماعية الأقل تعليماً والعاملة في مهن ذات دخل محدود.

---

(1) مياسة عباس جاسم الرفاعي ، تحليل العلاقات المكانية للحالة الزواجية في محافظة بابل للمدة 1997-2015 ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، 2016.

(2) موسي ابو حوسة ، تأخير سن الزواج لدى العاملين غير المتزوجين في الجامعة الأردنية وعلاقته ببعض الخصائص الاجتماعية ، مجلة جامعة مؤتة ، للبحوث والدراسات ، المجلد التاسع ، العدد السادس، 1994.

(3) احمد سعيد دحلان ، الحالة الزواجية واتجاهاتها في قطاع غزة دراسة ديموجرافية ، مجلة جامعة غزة ، سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد (9)، العدد (2)، 2007.

(4) أيمن الشبول ، المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق (دراسة انثروبولوجية في بلدة الطرة) ، مجلة جامعة دمشق، المجلد (26) ، العدد الثالث ، 2010.

4-(معـايير اختيـار الزوجـة لـدى الشـباب السـعودي)[1] اوضـحت أنّ الاختيـار العـائلي هـو السـائد فـي المجتمع بصورة عامة ، أمّا معايير الاختيار أنّ المعيار الشخصـي جاء بالمرتبة الأولـى من حيث الأهمية ، ويليه المعيار الشكلي ومِنْ ثمَّ المعيار الـديني ، وجـاء فـي المرتبـة الأخيـرة مـن حيث الأهميـة المعيـار الاقتصادي .

جـ : دراسات اجنبية :

1 -(The Divorce and the American Family) [2] **الطلاق والأُسرة الأَمريكية**

توصـل من خلالها إلـى إنّ نسب الطـلاق أخذت بالارتفاع المستمر بـالرغم من كثرة القوانين للسيطرة عليها ، كما يتضح من الدراسة أنّ الطلاق يأتي نتيجة ضغوط عائلية ، إضافة إلى أنّ أكثر المطلقين يتزوجون مرة أخرى خلال سنوات قصيرة .

2 - (Marital relationship status, socia support) [3]

حالة العلاقة الزواجية ودعم المجتمع

كشفت هذهِ الدراسة عن العلاقة ما بين الزواج والدعم الأجتماعي والصحة النفسية للنساء الريفيات الفقيرات ، وتبين أن النساء ذات الدعم الاجتماعي المرتفع أقل عرضة للضغوط واستقرار الحالة النفسية لديهن ، ويذكر أنَّ الزواج أحد أشكال الدعم الاجتماعي والمعنوي والتقليل من آثار الحالة النفسية .

3_(The Marriage and the Divorce: Changes and their Driving Forces)[4]

الزواج والطلاق بين التغيرات والقوى الدافعة لها

اظهرت أرتفاع معدلات الطلاق خلال السنوات الماضية ، إلا أنَّها تنخفض في ربع القرن الماضي، وبينت أنَّ معدلات الزواج أخذت في الإنخفاض ، والملفت للنظر أنَّ أهمية الزواج في مراحل مختلفة من الحياة قد تغيرت ، مما ينعكس على ارتفاع السن عند الزواج الأول ، وارتفاع معدلات الطلاق ثم يليه ارتفاع معدلات الزواج مرة أخرى ، إضافة إلى ذلك أصبح التعايش ذات أهمية متزايدة عن طريق الزواج

(1) مشاري بن عبد الهادي السبيله ، معايير اختيار الزوجة لدى الشباب السعودي ، رسالة ماجستر في علم الاجتماع ، كلية الاداب ، قسم الدراسات الاجتماعية ، 2010.

(2)Jan Andrew , Divorce and the American Family , Franklin Watts ,New York ,1978.

(3) Jokena charisse smith Islam, Marital relationship status, socia support,Master of science And psychological well-Being, Department of family studies, Faculty of the Graduat school of the university of Maryland, college park 2004.

(4) Betsey Stevenson Wharton School, Marriage and Divorce: Changes and their Driving Forces,University of Pennsylvania, Discussion Paper No. 2602 February 2007.

ويحتفظ الزواج بدور رئيسي في الحياة الأمريكية ، وهناك بعض القوى المؤثرة والدافعة التي تسببت في حدوث هذه التغييرات على الزواج ومنها ظهور حبوب منع الحمل وتحكم المرأة في خصوبتها ، والتغيرات الحادة بالاضافة إلى ظهور تقنية الإنترنت كتقنية مطابقة جديدة ، كما أنّ تأثير هذه التغييرات الأخيرة في كيان الأسرة يتطلب إعادة تقييم لنظريات الأسرة ، وأنَّ لمكملات الاستهلاك قد تكون عنصراً مهماً بشكل متزايد في الزواج.

4-(The Divorce and its effects on the development of children)[1]

الطلاق وانعكاسة على نمو الاطفال

كشفت هذهِ الدراسة بأن العوامل التي تقوم عليها علاقة ما قبل وقوع الطلاق وبعده هي ضارة بالأطفال ، كما أنَّ هناك مجموعة واسعة من العوامل التي تؤثر في المستقبل على الأطفال بعد الطلاق في مراحل نمو مختلفة .

5–(The Dynamics of Marriage and Divorce)[2]

ديناميكة الزواج والطلاق

اظهرت أنَّ التعليم ونظام الزواج ذات علاقة كبيرة ، لتحقيق مكاسب الزواج وحدوث الاستقرار، إذ يحصل المتعلمون من الرجال والنساء على نصيب أكبر من المكاسب الزوجية ولكن يخف هذا التاثير عندما تقل نسبتهم من التعليم ، وتبين بان الزواج الثاني أقل استقراراً ، ويرجح أنْ يكون الرجال غير المتعلمين عازبين .

(1) Lisa Barron, Divorce and its effects on the development of children, University of Northern lowa,paper No132,2010.
(2)Gustaf Bruze and Michael Svarer, The Dynamics of Marriage and Divorce Discussion, Paper No. 6379 February 2012.



الفـــصـــل الأول

الخصائص الديموغرافية والأقتصادية والأجتماعية المؤثرة على التركيب الزواجي في محافظة ميسان

المبحث الأول : - الخصائص الديموغرافية المؤثرة على التركيب الزواجي في محافظة ميسان

المبحث الثاني :- الخصائص الأقتصادية والأجتماعية المؤثرة على التركيب الزواجي في محافظة ميسان





المبحث الأول

الخصائص الديموغرافية المؤثرة على التركيب الزواجي في محافظة ميسان

إنَّ دراسة الخصائص الديموغرافية للسكان خطوة مهمة للتعرف على خصائص الجنس والفئات العمرية ، فضلاً عن معرفة ودراسة الحالة الزواجية ، إذ تعد الخصائص الديموغرافية دائمة التغير فهي تعكس ظروف المجتمع السائدة الأقتصادية والأجتماعية ، كما تؤثر على معدلاتها من خلال معرفة عدد المتزوجين والمطلقين والمترملين في المجتمع ، وهذه الخصائص تعد بمثابة وسيلة مهمة لتقدير مستويات الخصوبة والنمو السكاني ومدى تأثيرها على زيادة أعداد السكان وحالات الزواج أو انخفاضها عن طريق الطلاق ، وتأتي أهمية دراسة هذه الخصائص في معرفة ما يملكه المجتمع من الموارد البشرية والأقتصادية ، بالإضافة إلى معرفة مقدار الخدمات التي يجب أنْ توفرها الدولة للأعداد الآتية والمستقبلية للسكان المتزوجين والمطلقين والأرامل بشكل سليم ، إذ تمثل الخصائص الديموغرافية عنصراً مهماً لمعرفة التمايز بين المجموعات المختلفة من السكان(1).

1_ توزيع السكان:

يرتبط توزيع السكان وتباينه بتغيرات طبيعية واقتصادية واجتماعية تختلف في أهميتها النسبية من دولة لأُخرى ، ومن إقليم إلى اخر داخل الدولة الواحدة ، وتتداخل هذه التغيرات احياناً في شكل مترابط ومعقد حتى يبدو كأن سكان كل منطقة نتاج لتفاعل مجموعة من النظم الحضارية والأقتصادية والأجتماعية (2) ، وظاهرة توزيع السكان تتغير زمانياً ومكانياً ، وذلك لأنّهم عرضه للتغيير بسبب حركتهم الطبيعية والمكانية وأنّ دراسة توزيع السكان وكثافتهم في المكان من الأمور التي يوليها الجغرافيون أهمية خاصة ، لما قد تظهره من تباينات في توزيع حجم السكان في الوحدات الإدارية والأقاليم الطبيعية في ضوء حركة السكان الجغرافية ، واختلاف تركيبهم العمري والمهني والثقافي (3) ، ومن الضروري التعرف على التوزيع الجغرافي للسكان ومعرفة

(1) علي لبيب ، جغرافية السكان الثابت والمتحول ، الطبعة الأولى ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2004 ، ص 115.

(2) طه حمادي الحديثي ، جغرافية السكان ، الطبعة الثالثة ، جامعة الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ،2011، ص642.

(3) عباس حسن ثجيل ، تباين التوزيع الجغرافي للسكان في محافظة ميسان للمدة 1977- 1997 أطروحة دكتوراه ، قسم الجغرافية ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ،2004، ص87-88.

العوامل المؤثرة في توزيعهم ، الذي سنتناولها بالتفصيل على النحو الآتي:

أ_ التوزيع العددي لسكان محافظة ميسان لسنتي (2015 و2020):

يقصد بمفهوم التوزيع العددي عدد السكان الذين تم عدهم وحصرهم ضمن حدود رقعة جغرافية أو في منطقة معينة ووقت معين ، أي إنّ هذا المفهوم يرى في الأساس المفهوم الكمي والحجمي في تصنيف المناطق وتحديد مستوياتها ومراتبها دون إعطاء أهمية لنسبة ما يشكله هذا الحجم من النسبة الكلية لسكان المنطقة أو الإقليم [(1)].

تتسم محافظة ميسان بالنسبة للتوزيع الجغرافي للسكان بالتغير من وحدة إدارية إلى أُخرى ومن سنة لأُخرى ، فالأراضي السهلية تشكل معظم مساحتها ، إذ يتوزع السكان بصورة خطية مع امتداد الأنهار والجداول المتفرعة منها ، وهي عادة العوامل الطبيعية وكذلك العوامل البشرية والأقتصادية .

يوضح جدول(1) مجموع سكان المحافظة الذي بلغ (1027701) نسمة يتوزعون على مساحة تبلغ (16072) كم^2 في سنة (2015) ، ارتفع إلى (1171802) نسمة في سنة (2020) ويتضح من خريطة (3) التباين في التوزيع العددي للسكان حسب الوحدات الإدارية في محافظة ميسان ، ففي تقديرات سنة (2015) سّجل أكبر تجمع للسكان في مركز قضاء العمارة ، بلغ (519255) نسمة ، واستمرت الزيادة في أعداد السكان ليبلغ (592065) نسمة سنة (2020) ، وبلغ عدد الزيادة السنوية (14562) نسمة لسنتي (2015 و2020) ، وتعد هذه الزيادة حصيلة لكون (مركز قضاء العمارة) يمثل مركز المحافظة ، ونظراً لتوفر الخدمات الأقتصادية والأجتماعية والصحية والثقافية مقارنة ببقية الوحدات الإدارية في المحافظة ، فضلاً عن وجود المؤسسات الإدارية داخل مركز المحافظة ، وتوفير فرص العمل التي تجعل من مركز القضاء مركزاً لجذب السكان ، كما تعد تلك الزيادة نتيجة إلى الهجرة من الوحدات الإدارية الأُخرى ، بينما سجلت (ناحية علي الشرقي) أقل تجمع سكاني بلغ (19604) نسمة سنة (2015) وبلغ (22354) نسمة سنة (2020) في المرتبة الأخيرة ، اذ بلغ مقدار الزيادة السنوية (550) نسمة وبنسبة زيادة (14.02)% لسنتي (2015 و2020) ، وهذا يعود إلى قلة فرص

(1) داليا عبد الجبار شنيشل التميمي ، التحليل المكاني للخصوبة السكانية المسجلة في محافظة ميسان ، اطروحة دكتوراه ، جامعة واسط ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، 2021، ص15.

جدول (1)

التوزيع العددي لسكان محافظة ميسان لسنتي (2015و2020)

الوحدات الإدارية	عدد السكان (2015)	التوزيع الرتبي	عدد السكان (2020)	التوزيع الرتبي	الزيادة السكانية(*)	نسبة الزيادة(**)	الزيادة السنوية(***)
مركز قضاء العمارة	519255	1	592065	1	72810	14.02	14562
ناحية كميت	34218	8	39014	8	4796	14.02	959
مركز قضاء علي الغربي	29482	9	33615	9	4133	14.02	827
ناحية علي الشرقي	19604	12	22354	12	2750	14.02	550
مركز قضاء الميمونة	61181	3	69758	3	8577	14.02	1715
ناحية السلام	34797	7	39677	7	4880	14.02	976
مركز قضاء قلعة صالح	57106	4	65113	4	8007	14.02	1601
ناحية العزير	42707	6	48694	6	5987	14.02	1197
مركز قضاء المجر الكبير	127076	2	144895	2	17819	14.02	3564
ناحية العدل	20059	11	22873	11	2814	14.02	563
مركز قضاء الكحلاء	53777	5	61317	5	7540	14.02	1508
ناحية المشرح	28439	10	32427	10	3988	14.02	798
المجموع	1027701		1171802		144101	14.02	28820

المصدر :-

(1) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقديرات سكان محافظة ميسان بحسب الوحدات الإدارية والبيئة والجنس لسنة 2015 ،جدول رقم 210 ، ص309.

(2) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقديرات سكان محافظة ميسان بحسب الوحدات الإدارية والبيئة والجنس لسنة 2020 ،جدول رقم 571 ،ص25.

(*) الزيادة السكانية =عدد السكان في التعداد الاحق _ عدد السكان في التعداد السابق.

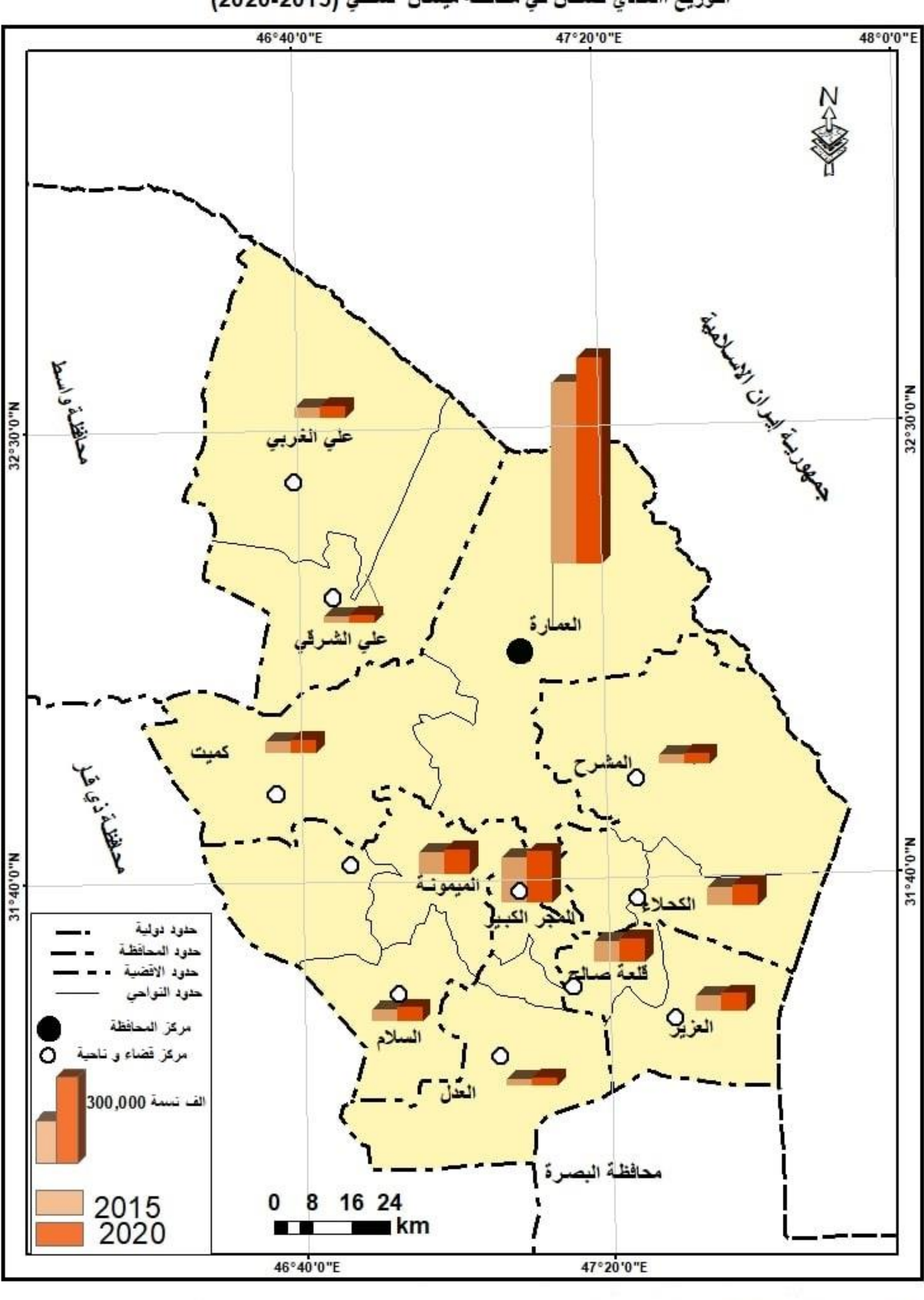
(**) نسبة الزيادة السكانية = الزيادة السكانية بين التعدادين ÷عدد السكان في التعداد السابق × 100.

(***) الزيادة السنوية = الزيادة السكانية بين التعدادين ÷ عدد السنوات بين التعدادين.

ينظر :- عبد علي الخفاف وعبد مخور الريحاني ، جغرافية السكان ، جامعة البصرة ،1986، ص145.

خريطة (3)

التوزيع االعددي للسكان في محافظة ميسان لسنتي (2015-2020)



المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول(1)

العمل وقلة الزيادة الطبيعية للسكان وبالتالي إلى قلة نسبة الزيادة السكانية ، إضافة إلى إنّ عامل الهجرة إلى المناطق الأُخرى ، وفقدان الأيدي العاملة في الزراعة ، وقلة الخدمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية يؤثر في قلة فرص العمل ، وبالتالي تصبح المنطقة طاردة للسكان ، أما بقية الوحدات الإدارية لعدد السكان لسنتي (2015 و2020) فقد تراوحت قيمها التي تم ذكرها ما بين وحدة ادارية وأُخرى .

كما شكلت نسبة الزيادة السكانية (14.02)% وتعد نسبة ثابتة ، وبلغت الزيادة السنوية لمجموع محافظة ميسان (144101) نسمة لسنتي (2015 و2020) وتأتي هذه الزيادة بسبب الزيادة الطبيعية للسكان.

ب_ التوزيع النسبي لسكان محافظة ميسان لسنتي (2015 و2020) :

يقصد بالتوزيع النسبي نسبة كل وحدة إدارية من مجموع السكان الكلي ، وتوضح تلك النسبة المئوية (*) أهمية الظاهرة وأسباب تطورات تلك الأهمية من مدة زمنية معينة ، وبالتالي تصنف كل منطقة أو وحدة إدارية بمقدار ما تشترك به من إجمالي السكان، وهذا التوزيع يعد من أسهل الأساليب والطرق استخداماً والأكثر شيوعاً في جغرافية السكان والتي يمكن الاعتماد عليها للحصول على نتائج التوزيع المكاني [1]. كما أنَّ البيانات الأساسية لحسابها مأخوذة من مصدر وأحد ، ومن ثم لا حاجة لمحاولة إجراء تعديل عليها ، كما يؤثر التباين الإقليمي لمعدلات نمو السكان على تباين توزيعهم النسبي بين الوحدات المساحية المختلفة [2] ، بالإضافة إلى أنَّ السكان لا يتوزعون توزيعاً متساوياً على سطح الكرة الأرضية ، وكذلك على النطاق المكاني مهما كان الإقليم صغير المساحة ، والسبب في ذلك أنّ وجودهم أو عدم وجودهم في منطقة ما ، وارتفاع كثافتهم أو قلتها تتحكم فيها عدة عوامل تتفاعل فيما بينها ، وأنّ ظاهرة توزيع السكان ما هي إلا ظاهرة ديناميكية مستمرة تختلف نتائجها وأسبابها في زمان ومكان معين [3].

(*) تم استخراج(النسب المئوية) من خلال المعادلة الاتية :(الجزء / الكل)×100.

(1) أحمد سلمان حمادي الفلاحي ، التحليل المكاني للتركيب العمري والنوعي لسكان قضاء حديثة للمدة (2020.1997)، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة الانبار،2021، ص20.

(2) جواد كاظم الحسناوي ، التوزيع الجغرافي لسكان محافظتي صلاح الدين ونينوى ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب جامعة بغداد ،2005،ص40

(3) مناهل طالب حريجه ، التحليل المكاني للتركز السكاني وطرق قياسه في محافظة بابل للمدة (1987-2007)، مجلة العلوم الأنسانية ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، مجلد(22)، العدد الثاني ، 2015، ص630.

يلاحظ من جدول (2) وشكل (1) أنّ هنالك تباين كبير في التوزيع النسبي بين الوحدات الإدارية التابعة لمحافظة ميسان ، نجد بأنّ هنالك وحدات إدارية استحوذت على نسبة كبيرة من السكان ، بالرغم من أنَّ هنالك وحدات أُخرى استحوذت على نسبة قليلة من مجموع السكان ، لذا فإنَّ مركز قضاء العمارة تصدر المرتبة الأولى بنسبة (50.5)% من مجموع سكان المحافظة البالغ (1027701) نسمة لسنة (2015) ، وبقيت تلك النسبة في الزيادة بنسبة ثابتة لسنة (2020) وذلك لكون القضاء يمثل مركز المحافظة حيث يمتاز بتوفر الخدمات الصحية والتعليمية والخدمية والترفيهية وتوفير فرص العمل جعل من ذلك مركز لجذب السكان ، وبالتالي تعد من الأقضية التي تزداد فيها عدد حالات الزواج والطلاق لكونها تشكل أعلى نسبة من سكان الأقضية الأُخرى ، ولم تحصل ناحية علي الشرقي إلا على النسبة الأدنى وشكلت (1.9) % لسنتي (2015 و2020) ، وذلك لقلة أعداد السكان وعدم توفير الخدمات وقلة فرص العمل التي تجعل الناحية طاردة للسكان .

جدول (2)

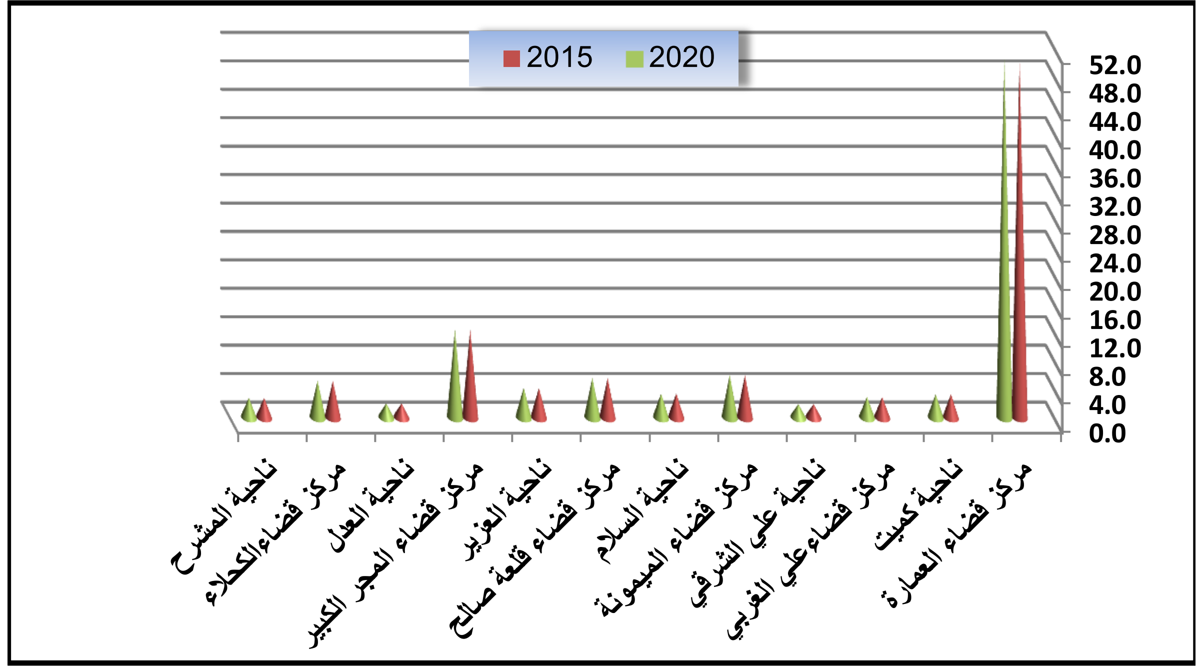
التوزيع النسبي لسكان محافظة ميسان لسنتي (2015 و2020)

الوحدات الإدارية	عدد السكان (2015)	نسبة السكان سنة(2015)%	عدد السكان (2020)	نسبة السكان سنة (2020) %
مركز قضاء العمارة	519255	50.5	592065	50.5
ناحية كميت	34218	3.3	39014	3.3
مركز قضاء علي الغربي	29482	2.9	33615	2.9
ناحية علي الشرقي	19604	1.9	22354	1.9
مركز قضاء الميمونة	61181	6.0	69758	6.0
ناحية السلام	34797	3.4	39677	3.4
مركز قضاء قلعة صالح	57106	5.6	65113	5.6
ناحية العزير	42707	4.2	48694	4.2
مركز قضاء المجر الكبير	127076	12.4	144895	12.4
ناحية العدل	20059	2.0	22873	2.0
مركز قضاء الكحلاء	53777	5.2	61317	5.2
ناحية المشرح	28439	2.8	32427	2.8
المجموع	1027701	100	1171802	100

المصدر : جدول (1) .

شكل (1)

التوزيع النسبي لسكان محافظة ميسان لسنتي (2015 و2020)



المصدر: جدول (2) .

جـ ـ التوزيع وفق الكثافة السكانية العامة في محافظة ميسان لسنتي (2015 و2020) :

تعد كثافة السكان معيار عملي واسع الاستخدام ، لغرض الربط بين عدد السكان ومساحة الأرض التي يعيشون عليها ، وبالرغم من وجود أنواع عدة من الكثافات فإنَّ الكثافة العامة أو الكثافة الحسابية هي أوسعها استعمالا بين الباحثين ، وتحسب بتقسيم عدد السكان على مساحة الدولة أو المنطقة [1] ، كما وتعد من الطرق البسيطة المستخدمة في قياس الكثافة السكانية والتي هي حصيلة نسبة إجمالي سكان الدولة أو المنطقة أو مدينة أي حيز مكاني على المساحة العامة له[2] ، ومن خلال ذلك فإنَّ قيمتها تبرز في مقارنة المناطق ذات المساحة الصغيرة والمتجانسة في ظروفها الطبيعية والأقتصادية [3] .

---

(1) عبد علي الخفاف ، جغرافية السكان اسس عامة ، الطبعة الثانية ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، 2007، ص94.

(2) طه حمادي الحديثي ، مصدر سابق ، ص642.

(3) عباس فاضل السعدي ، المفصل في جغرافية السكان ، الجزء الاول ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014، ص 159-160.

وتتميز الكثافة العامة لمحافظة ميسان بازديادها النسبي لسنتي (2015 و2020) .

ويتضح من خلال تحليل جدول (3) وخريطة (4) بان هنالك تباين في الكثافة العامة للسكان لسنة (2015 و2020) على صعيد الوحدات الإدارية وباستخدام الدرجة المعيارية ظهرت أربعة مستويات (*) وكما يلي :.

- **المستوى الأول بدرجة معيارية (+0.50 فأكثر):**- تمثل هذا المستوى (بمركز قضاء العمارة ومركز قضاء المجر الكبير ومركز قضاء قلعة صالح) ويشكل هذا المستوى نسبة (25) % من مجموع الوحدات الإدارية ويرجع السبب في زيادة الكثافة السكانية في مركز قضاء العمارة ، لكونه يمثل مركز محافظة ميسان ، فتتواجد فيه اغلب دوائر الدولة والخدمات والمراكز الحكومية وغير الحكومية وكذلك المؤسسات التجارية والصناعية والتعليمية ، أما في مركز قضاء المجر الكبير فصغر مساحته التي لا تشكل سوي (3.1) % من مساحة المحافظة ، إضافة إلى توافر فرص العمل مما يشكل ذلك عاملاً لجذب واستقرار السكان في مركز القضاء ، وكذلك مركز قضاء قلعة صالح الذي يشغل مساحة تشكل نسبة (2)% من مساحة المحافظة ، وتعد هذه الزيادة ناتجة عن الزيادة الطبيعية ، ومن الأسباب الأُخرى نتيجة الهجرة من المناطق الأُخرى .

(*) يتم استخراج الدرجات المعيارية من خلال المعادلة التالية :

$$د = \frac{س - \bar{س}}{ع}$$

إذ ان : د= الدرجة المعيارية . س = قيم المتغيرات . سَ = الوسط الحسابي للتوزيع .

ع = الانحراف المعياري لقيم المتغير ، وتم استخراجة من من المعادلة الاتية :-

$$ع = \sqrt{\frac{مج(س - \bar{س})^2}{ن - 1}}$$

ينظر : - عبد الرزاق محمد البطيحي ، التحليل المكاني الاحصائي في العلوم الجغرافية (بحوث ودراسات)، مطابع التعليم العالي ، بغداد ،2015 ص 254.

. وتم الاعتماد على تحديد الفئات حيث إنّ تقليص البيانات أو القيم إلى أجزاء محددة (فئات) يُسهل ذلك التعامل معها وتحديد البيانات والتباين المكاني في الظاهرة المدروسة ومن ثم سهولة تمثيلها على الخريطة بما يحقق المقارنة الواضحة ، كما قام الاحصائيون بطريقة مقبولة علميا وسهل لهم اختيار عدد الفئات والطريقة تتطلب أنْ يُزيد عدد الفئات عن خمسة اضعاف لوغاريتم عدد القيم والذي افترضه (Brooks) سنة 1953.

ينظر :- عبد الرزاق محمد البطيحي ، المصدر نفسه ، ص 275.

جدول (3)

الكثافة العامة لسكان محافظة ميسان وفق الدرجة المعيارية لسنتي(2015و2020)

الوحدات الإدارية	المساحة كم/ 2	سنة (2015)			سنة (2020)		
		عدد السكان	الكثافة العامة	الدرجة المعيارية	عدد السكان	الكثافة العامة	الدرجة المعيارية
مركز قضاء العمارة	2862	519255	181.4	1.25	592065	206.9	1.25
ناحية كميت	1695	34218	20.2	-0.69	39014	23.0	-0.69
مركز قضاء علي الغربي	2107	29482	14.0	-0.77	33615	16.0	-0.77
ناحية علي الشرقي	1470	19604	13.3	-0.78	22354	15.2	-0.78
مركز قضاء الميمونة	1463	61181	41.8	-0.43	69758	47.7	-0.43
ناحية السلام	1302	34797	26.7	-0.62	39677	30.5	-0.62
مركز قضاء قلعة صالح	250	57106	228.4	1.82	65113	260.5	1.82
ناحية العزير	1161	42707	36.8	-0.49	48694	41.9	-0.49
مركز قضاء المجر الكبير	506	127076	251.1	2.09	144895	286.4	2.09
ناحية العدل	539	20059	37.2	-0.49	22873	42.4	-0.49
مركز قضاء الكحلاء	800	53777	67.2	-0.13	61317	76.6	-0.13
ناحية المشرح	1917	28439	14.8	-0.76	32427	16.9	-0.76
المجموع	16072	1027701	63.9	0	1171802	72.9	0
المتوسط الحسابي		77.8			88.7		
الانحراف المعياري		82.9			94.5		

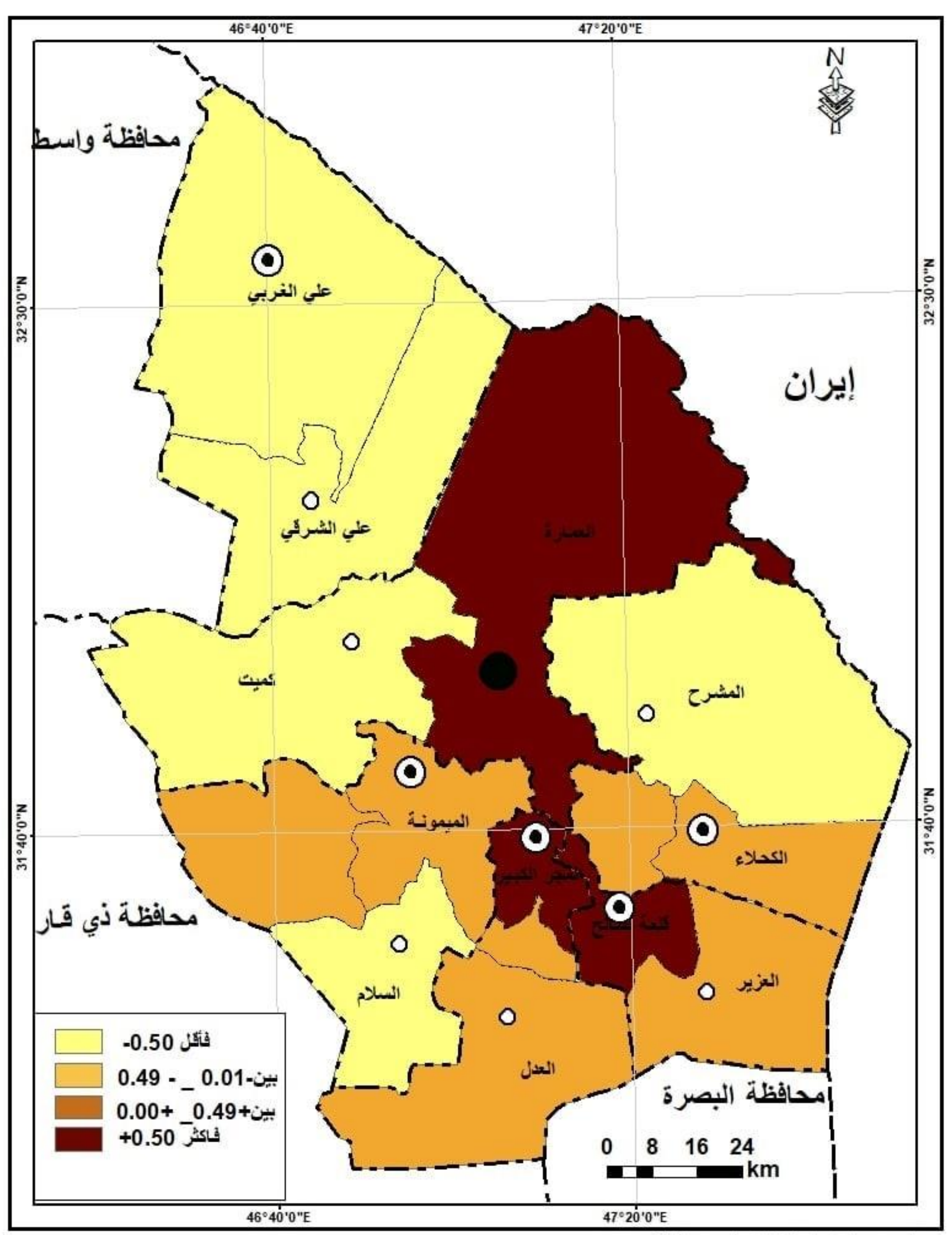
المصدر :-

(1) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية احصاء محافظة ميسان ، تقديرات سكان محافظة ميسان بحسب الوحدات الإدارية والبيئة والجنس لسنة 2008-2009، ص24.

(2) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقديرات سكان محافظة ميسان بحسب الوحدات الإدارية والبيئة والجنس لسنة 2015-2020.

خريطة (4)

التوزيع المكاني للكثافة السكانية العامة في محافظة ميسان وفق الدرجة المعيارية لسنتي(2015-2020)



المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول(3)

- **المستوى الثاني بدرجة معيارية (+ 0.49 إلى 0.00)** :- لم يأتي في هذا المستوى أي وحدة ادارية تذكر .

- **المستوى الثالث بدرجة معيارية (-0.01 إلى -0.49)** :- وجاء في هذا المستوى (مركز قضاء الميمونة ومركز قضاء الكحلاء وناحية العزير وناحية العدل) ويشكل هذا المستوى نسبة (33) % من مجموع الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان .

- **المستوى الرابع بدرجة معيارية (- 0.50 فأقل)** :- ضم هذا المستوى (مركز قضاء علي الغربي وناحية علي الشرقي وكميت والمشرح والسلام) ، بتشكل نسبة (42) % من الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان ويرجع السبب في انخفاض الكثافة السكانية في هذا المستوى إلى سعة مساحة الأغلب منهم وعدم ملائمة الأرض للسكن ، كما في مركز قضاء علي الغربي إذ تشكل منطقة الجزيرة أكثر من نصف مساحة مركز القضاء ، وفي ناحية السلام تنتشر الاهوار والمستنقعات والأراضي غير الصالحة للزراعة بعد ما كانت تلك الأراضي صالحة للزراعة وتمثل جذب السكان.

نستنتج مما سبق أنّ الكثافة متباينة ما بين الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان وهذا التباين لم يكن بالصدفة ، بل نتيجة لعوامل طبيعية وبشرية كان لها الدور البارز في هذا التباين .

د_ التوزيع البيئي لسكان محافظة ميسان لسنتي (2015 و2020):

إنَّ دراسة السكان ما بين (الحضر والريف) من الدراسات ذات الأهمية ، لكونها تكشف الاختلافات والتباينات المكانية الحاصلة بينهما في (النمو والتركيب والتوزيع) التي هي حصيلة التباين في المستوى الثقافي والأقتصادي والأجتماعي والصحي وما إلى غير ذلك ، وتكمن اهمية دراسة التوزيع لمعرفة حجم السكان ما بين الحضر والريف وخصائصهم ونموهم وتركيبهم وتوقعاتهم المستقبلية ، ولمعرفة ما يطرأ عليهما من تغيرات نتيجة حركة السكان الطبيعية والمكانية ، وعلى ضوء ذلك يتم وضع الخطط التنموية الأقتصادية والأجتماعية والخدمية والمستقبلية للسكان [1] ، كما تعد ظاهرة التحضر من أهم معالم التغير الأجتماعي ، وتمثل سمة متكررة في الوقت الحالي في كل دول العالم و مجتمعاته ، وتعد أشد أثراً وأكثر وضوحاً في

---

(1) سعد عبد الرزاق محسن ، تحليل خصائص التركيب البيئي لسكان محافظة بابل للمدة (1987-2007) ، مجلة كلية التربية الأساسية ، جامعة بابل ، العدد(3) ،2010 ، ص198 .

المجتمعات النامية وأقل عنها في المجتمعات الأكثر تطوراً وتقدماً ورقياً [1] ، ويعد الجانب الإداري من أهم المعايير المتبعة للتفريق والتمييز ما بين الريف والمدينة في العراق وهذا يعني أنَّ سكان المدن هم الذين يعيشون في المراكز الحضرية (مركز قضاء أو ناحية) ، ويعملون في الصناعة والتجارة والخدمات ، أما سكان الريف يعيشون خارج المراكز الحضرية وهم الذين يعملون في الأراضي الزراعية وتربية الحيوانات والصيد والرعي[2] ، ومن الطبيعي أن خصائص السكان الحضر تختلف بشكل واضح عنها في الريف ، كما أنّ صورة التوزيع الجغرافي البيئي للسكان تتصف بالتغير الدائم في العراق مما يكتسب الريف من خلال الزيادة الطبيعية سكان جدد ، ويمكن إن تكون الزيادة في المناطق الحضرية على شكل هجرات من الريف إلى الحضر ، لما تتميز به من فرص الاستثمار ووجود فرص العمالة والنمو الأقتصادي [3].

كما أنّ للعوامل البيئية والأجتماعية أثر كبير في مستوى الخصوبة ، إذ يتباين معدل الولادات مكانياً ما بين الريف والحضر مثل تباينه زمانياً من سنة إلى أُخرى ، ويعود هذا التباين إلى الاختلاف في المستوى المعيشي والمهنة والمستوى الثقافي والصحي والحضاري للسكان ، وهنالك ظروف وعوامل بشرية توافرت وتفاعلت مع بعضها البعض ، فساهمت بصورة أو بأُخرى في ارتفاع معدل المواليد في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية ، نتيجة ما تراكم من موروث قيمي وأجتماعي وأقتصادي متمثلاً بالعادات والتقاليد وطبيعة العمل والإنتاج ، يشير ذاك إلى توافر كل المسوغات التي تسهم وتساعد السكان على (الزواج المبكر) وهو الشائع في عموم الريف ، مما يزيد من الإنجاب لأنة يعني(إطالة مدة الحياة الزوجية) ، ومن ثم يتيح فرصة كافية للإنجاب وعلى العكس لو كان الزواج حصل في أعمار متأخرة ، كما يتميز الريف (بتعدد الزوجات) التي يسهم في زيادة عدد الإنجاب من جهة ، والحد من ظاهرة الترمل [4].

---

(1) محمد هاشم محمد الخفيفي ، سكان شعيبة الخليج بليبيا (1954-2006) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 2013 ، ص180 .

(2) عباس حسن ثجيل ، تحليل خصائص التركيب البيئي لسكان محافظة ميسان للمدة (1987 - 2012) ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الأنسانية ، المجلد (23) ، العدد (4) ، 2016 ، ص225 .

(3) حسين علي نجم الجبوري ، التحليل المكاني لسكان الأرياف في محافظة ديالى للمدة (1987-1997)، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2006 ، ص5.

(4) حسين كريم حمد الساعدي ، مصدر سابق ، ص178 .

أ- السكان الحضر:-

شكلت نسبة السكان الحضر لمحافظة ميسان (73.9) % من مجموع السكان لسنتي (2015 و2020) ، كما يتباين التوزيع البيئي للوحدات الإدارية ، ويتضح هذا التباين على مستوى السكان الحضر كما في جدول (4) وخريطة (5) وقسمت على أساس الدرجات المعيارية لسنة (2015 و2020) التي أظهرت أربعة مستويات :.

- **المستوى الأول بدرجة معيارية (+0.50 فأكثر)** :. ظهر ضمن هذا المستوى (مركز قضاء العمارة ومركز قضاء المجر الكبير وناحية العدل) ، التي تبلغ نسبة السكان الحضر في هذه الوحدات (93.8 و 74.8 و78.1) %على التوالي من مجموع سكان الحضر ، وذلك كون مركز قضاء العمارة يمثل مركز المحافظة ويضم المؤسسات الحكومية والإدارية والمنشآت الصناعية والتجارة الرئيسة ، وكثير من المشاريع التي تجذب الأيدي العاملة ، إضافة إلى تطور الخدمات التعليمية والصحية ، أما مركز قضاء المجر الكبير وناحية العدل ، لوجود معملّي قصب السكر والورق اللذان ساعدا على جذب واستقرار السكان في هذه الوحدات ، فقد حافظت هذه الوحدات لسنتي (2015 و2020) على موقعها ضمن هذا المستوى .
- **المستوى الثاني بدرجة معيارية (+ 0.49 إلى 0.00)**:. الذي يأتي فيه (مركز قضاء علي الغربي وناحية علي الشرقي ومركز قضاء قلعة صالح) التي تبلغ نسبة السكان الحضر (55.1 و55.6 و61.6) % وعلى التوالي من مجموع سكان حضر المحافظة .
- **المستوى الثالث بدرجة معيارية (-0.01 إلى -0.49)** :. الذي ينفرد فيه (ناحية السلام)، إذ بلغت نسبة السكان الحضر (51.4) % من مجموع السكان الحضر في محافظة ميسان .
- **المستوى الرابع بدرجة معيارية (- 0.50 فأقل)** :. فقد ضم (ناحية كميت ومركز قضاء الميمونة وناحية العزير ومركز قضاء الكحلاء وناحية المشرح) وبنسبة شكلت (29.4 و32.4 و39.6 و41.4 و42.0)% على التوالي من مجموع سكان حضر المحافظة ، فقد جاءت هذه الوحدات الإدارية بالمستوى الأخير لكونها تشتهر بالزراعة والرعي وتربية الحيوانات وتعد مناطق ذات الطابع الريفي .

جدول (4)

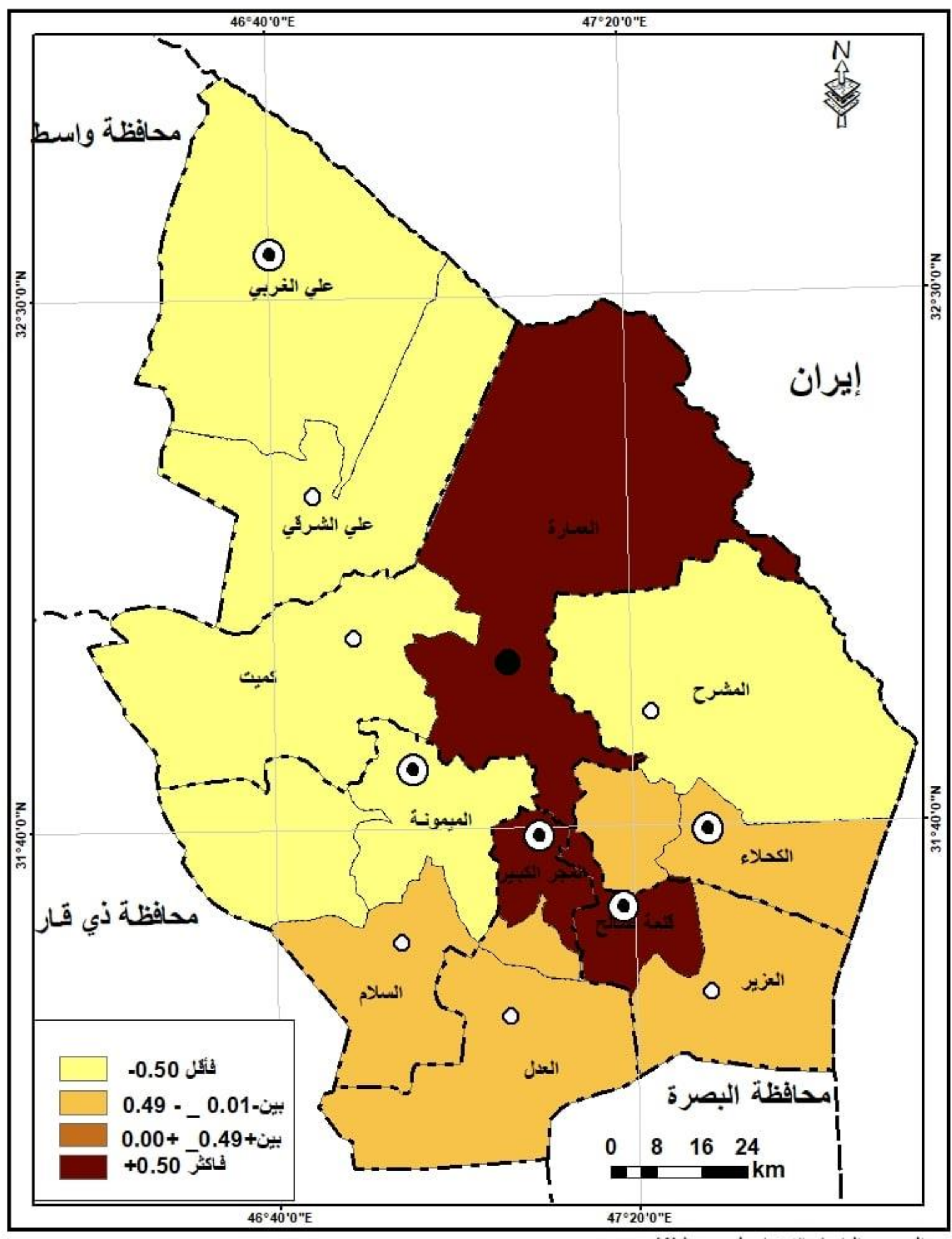
التوزيع البيئي لسكان محافظة ميسان والوحدات الإدارية لسنتي (2015 و2020)

الوحدات الإدارية	سنة (2015)				سنة (2020)			
	حضر	الدرجة المعيارية	ريف	درجة معيارية	حضر	الدرجة المعيارية	ريف	درجة معيارية
مركز قضاء العمارة	93.8	2.50	6.2	-2.50	93.8	2.50	6.2	-2.50
ناحية كميت	29.4	-1.60	70.6	1.60	29.4	-1.61	70.6	1.61
مركز قضاء علي الغربي	55.1	0.03	44.9	-0.03	55.1	0.03	44.9	-0.03
ناحية علي الشرقي	55.6	0.06	44.4	-0.06	55.6	0.06	44.4	-0.06
مركز قضاء الميمونة	32.4	-1.42	67.6	1.42	32.4	-1.42	67.6	1.42
ناحية السلام	51.4	-0.20	48.6	0.20	51.4	-0.20	48.6	0.20
مركز قضاء قلعة صالح	61.6	0.45	38.4	-0.45	61.6	0.45	38.4	-0.45
ناحية العزير	39.6	-0.96	60.4	0.96	39.6	-0.96	60.4	0.96
مركز قضاء المجر الكبير	74.8	1.29	25.2	-1.29	74.8	1.29	25.2	-1.29
ناحية العدل	78.1	1.50	21.9	-1.50	78.1	1.50	21.9	-1.50
مركز قضاء الكحلاء	41.4	-0.84	58.6	0.84	41.4	-0.84	58.6	0.84
ناحية المشرح	42.0	-0.80	58.0	0.80	42.0	-0.80	58.0	0.80
المحافظة	73.9	0	26.1	0	73.9	0	26.1	0
المتوسط الحسابي	54.6		45.4		54.6		45.4	
الانحراف المعياري	15.6				15.6			

المصدر: ملحق (5) و (6) .

خريطة (5)

التوزيع المكاني للسكان الحضر في محافظة ميسان وفق الدرجة المعيارية لسنتي(2015-2020)



المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول(4)

ب – السكان الريف :-

يلاحظ من الجدول (4) أنّ نسبة سكان الريف شكلت (26.1)% من مجموع سكان محافظة ميسان لسنتي (2015 و2020) ، وعلى مستوى الأقضية والنواحي فقد ظهر هنالك تباين واضح كما يتضح من خريطة (6) وعلى أساس الدرجات المعيارية التي أظهرت المستويات:.

– **المستوى الأول بدرجة معيارية (+0.50 فأكثر):** – الذي ضم كل من (ناحية كميت ومركز قضاء الميمونة وناحية العزير ومركز قضاء الكحلاء وناحية المشرح)، إذ شكلت نسبة السكان الريف (70.6و67.6 و60.4 و58.6 و58.0) % على التوالي من مجموع سكان ريف المحافظة وهي وحدات ادارية تعد ذات طابع ريفي .

– **المستوى الثاني بدرجة معيارية (+ 0.49 إلى 0.00)** :- وينفرد في هذا المستوى (ناحية السلام) وبنسبة بلغت (48.6) % من مجموع سكان ريف محافظة ميسان .

– **المستوى الثالث بدرجة معيارية (-0.01 إلى 0.49)** :- فقد تمثل هذا المستوى (بمركز قضاء علي الغربي وناحية علي الشرقي ومركز قضاء قلعة صالح) وبنسبة (44.9 و44.4 و38.4) % على التوالي من مجموع سكان ريف محافظة ميسان.

– **المستوى الرابع بدرجة معيارية (- 0.50 فأقل):**- شمل هذا المستوى (مركز قضاء العمارة ومركز قضاء المجر الكبير وناحية العدل) بنسبة شكلت (6.2 و25.2 و21.9) % على التوالي .

إنّ انخفاض نسبة السكان الريف في هذا المستوى يرجع إلى قلة الأراضي الزراعية ، وعمل سكانها بالمؤسسات الحكومية ، والاعمال الحرة.

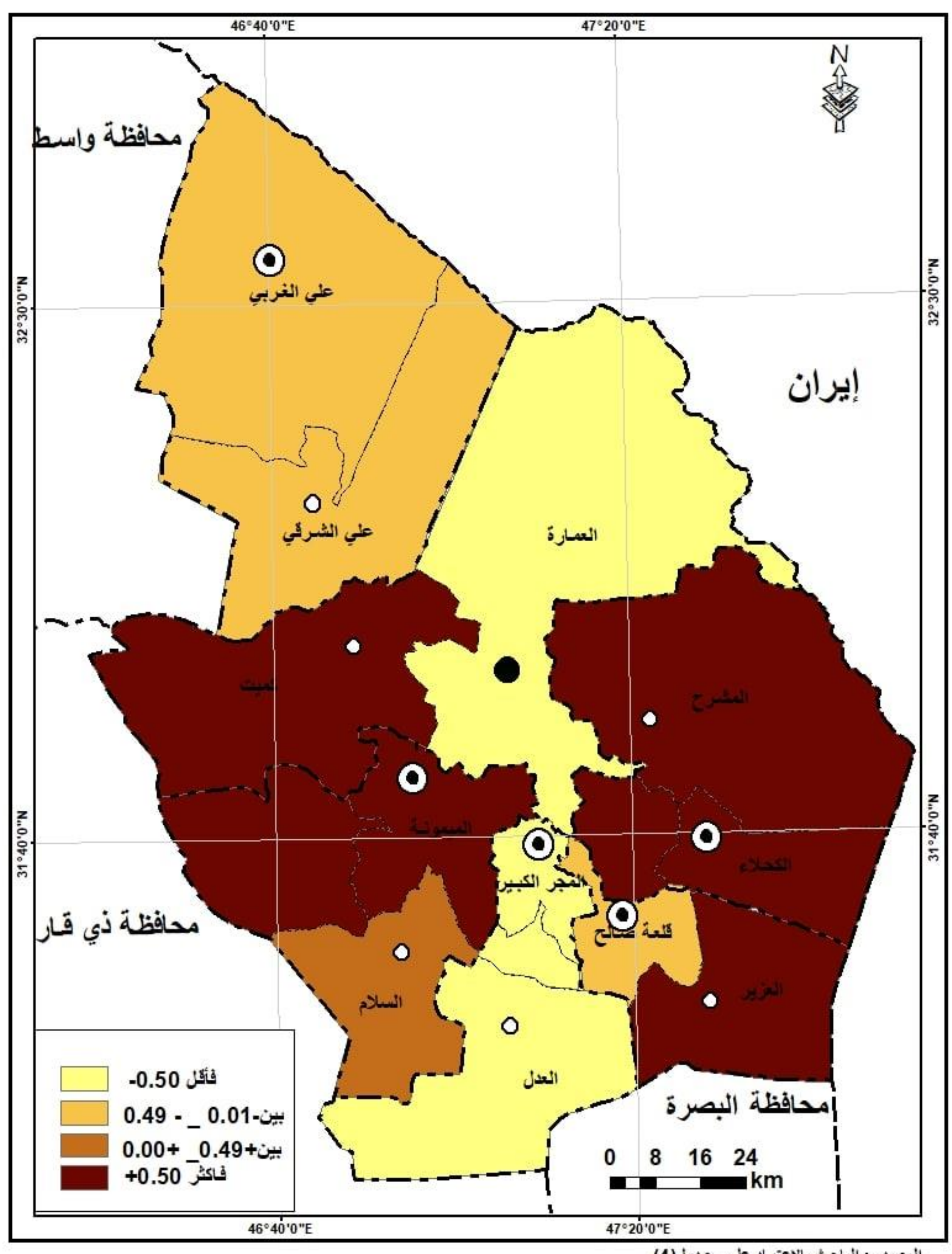
نستدل مما سبق ، أنَّ نسبة سكان الحضر امتاز بزيادة على نسبة السكان الريف من مجموع سكان محافظة ميسان مع وجود التباين المكاني في هذه الزيادة ما بين الوحدات الإدارية ، والسبب في ذلك يرجع إلى تدهور الزراعة في المناطق الريفية مما أدى إلى هجرة السكان الذين يعملون في الأراضي الزراعية إلى المناطق الحضرية ، إضافة إلى التباين في توزيع الخدمات ما بين الريف والمدينة تأثيراً واضحاً لنشوء حركة الهجرة ، ونتيجة لعدم توفير فرص العمل سيما للسكان القادرين على العمل مما يساعد على الهجرة من الريف إلى المدينة إذ تتوفر فرص العمل والمعيشة الجيدة إلى جانب اتساع فرص التوظيف والعمل في دوائر الدولة ومؤسساتها الحكومية التي تتركز في المناطق الحضرية (المدن) [1].

---

(1) هديل هشام عبد الأمير الصفار ، تركز السكان وتشتتهم في محافظة ميسان ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة واسط ، 2014، ص105.

خريطة (6)

التوزيع المكاني للسكان الريف في محافظة ميسان وفق الدرجة المعيارية لسنتي(2015-2020)



المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول(4)

2- تركيب السكان[*] :

إنَّ تركيب السكان من المظاهر الديموغرافية المهمة لرصد التمايز بين المجموعات السكانية المختلفة ، وهذه الخصائص ترتبط إلى حد كبير بالخصائص الأجتماعية والأقتصادية ولها دلالات بالغة على مدى التطور الذي بلغته مختلف دول العالم ، ويمثل بالعمر والجنس الخصائص الأساسية للسكان ، واللذان يعدان من أهم عناصر التركيبة الديموغرافية الجديرة بالتحليل، ولكل مجموعة سكانية تركيبة مختلفة بحسب العمر والجنس تترتب عنها انعكاسات ديموغرافية وأجتماعية وثقافية وأقتصادية كبيرة ، وتلك تمس شتى الميادين كالتكوين والعمل والصحة والإعانة الأجتماعية [1] .

كذلك ويعني التركيب السكاني الخصائص الكمية للسكان التي يمكن التعرف عليها عن طريق بيانات التعداد ، ومن أهم هذه الخصائص هي التركيب العمري والنوعي والحالة الزواجية ، ويمكن الاستفادة من بيانات التركيب السكاني في نواحي ديموغرافية إذ تصف المتغيرات الديموغرافية ومنها العمر والنوع إضافة إلى معرفة الحالة الزواجية وغيرها ، وتعد هذه المتغيرات أساساً لتحليل العمليات الديموغرافية مثل الخصوبة والهجرة والنمو السكاني ، وكذلك في حالة عدم توفر بيانات دقيقة عن العمليات الحيوية فإنَّ بيانات التركيب خاصة العمري والنوعي تهيئ وسيلة أُخرى غير مباشرة لتقدير مستويات التركيب الزواجي ومدى تأثيرها على السكان في المستقبل[2].

إنَّ معرفة الخصائص السكانية عند دراسة أي مجتمع من المجتمعات يعد أمراً مهماً

(*) اصطلاح التركيب هو مرادف للتكوين ولافرق بينهما ، وإنّما هنالك اختلافات في الرأي حول بعض الاصطلاحات السكانية ومن الجغرافيين الذين يستعملون كلمة تركيب مرادفة للتكوين (جون كلارك) في كتابة جغرافية السكان ، وهنالك بعض المصادر تفرق بين (تركيب السكان) على كل من النوع أو الجنس اوالعمر ، وبين(تكوين السكان) الذي يشمل على بقية صور تقسيم السكان سواء من حيث الدين أو اللغة أو الحالة الزوجية وغير ذلك ، ولكننا نجد من الأفضل أنْ يتم معالجة كل هذه الجوانب من تركيب وتكوين السكان معاً تحت عنوان واحد، تكون أفضل من حيث تكامل البيانات والمقارنات .
ينظر :_ أحمد علي إسماعيل ، أُسس علم السكان وتطبيقاتة الجغرافية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة، 1997 ، ص141.

(1) علي لبيب ، مصدر سابق ، ص 115.

(2) فتحي محمد أبو عيانه ، دراسات في علم السكان ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2002 ، ص211.

وضرورياً وخطوة أساسية لعمليات التخطيط والتنمية الأقتصادية والأجتماعية والعمرانية ، لتحديد وتقدير الاحتياجات البشرية الحالية والمستقبلية [1] ، ولدراستها أهمية في توضيح الظواهر السكانية سيما التركيب الزواجي ، لذا من الضروري الإشارة إلى بعض الخصائص السكانية المهمة كالتركيب العمري والنوعي ، وانعكاسها على (التركيب الزواجي في محافظة ميسان) ، وبالرغم من وجود تداخل كبير بين التركيب العمري والنوعي ، إلا أنَّ طبيعة البحث تتطلب دراسة كلا منهما على انفراد بقدر تعلق الأمر بموضوع الدراسة .

أ- التركيب العمري لسكان محافظة ميسان لسنتي (2015 و2020) :

إنّ دراسة التركيب العمري للسكان تُعد من أهم العوامل الديموغرافية ، لأنهّا توضح ملامح المجتمع ذكوراً وإناثاً ، ويحدد فئات السكان التي تقوم بالنهوض والإنتاج وإعالة بقية أفراده المجتمع[2] ، كما يعد هذا التركيب من أهم البيانات التي تعتمد عليها الدراسات السكانية وذلك لارتباطه بالنشاطات الأقتصادية التي يمارسها السكان وامكاناتهم على تأدية الخدمات ، ويتأثر التركيب العمري بثلاثة عوامل مباشرة هي (الولادات والوفيات والهجرة) ، وكذلك تؤثر الظروف الأجتماعية والأقتصادية في التركيب العمري ، وتلك الحقائق تؤدي إلى معرفة القدرة الإنتاجية للسكان وإمكانية معرفة نسب المواليد والوفيات وأمد الحياة المتوقع للأفراد ، واتجاه نموهم العام ، وتعتمد غالباً الخطط المستقبلية للتنمية البشرية على تلك الدراسات لما لها أهمية من جوانب متعددة ترفد الباحثين بدراسات ومعلومات مهمة [3] ، فمعرفة التركيب العمري يساهم في تحديد نوع وحجم الخدمات التي ينبغي توفيرها للشباب أو المسنين ، مثل التعليم ودور العجزة والمستشفيات ونحوها، كما تتطلب الدراسات السكانية تصنيف السكان حسب فئات عمرية مختلفة، فقد تكون سنة وأحدة أو خمس سنوات أو عشر سنوات ، فالسنوات المفردة (آحاد السن) تبرز بعض أخطاء في بيانات العمر، مثل التقريب إلى الأرقام المنتهية بالصفر أو الخمسة،

(1) ابراهيم حاجم لازم الحلفي ، التحليل المكاني لكفاءة الخدمات المجتمعية في مدينة العمارة ، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة البصرة ، 2017 ، ص44.

(2) فلاح جمال معروف وآخرون ، جغرافية العراق الطبيعية والسكانية والأقتصادية ، دراسة في الجغرافية الاقليمية ، دار دجلة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015 ، ص188.

(3) قحطان عدنان مهلهل ، التباين المكاني للتركيب النوعي لسكان محافظة بغداد لعامي (1997-2018) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، ابن رشد ، 2021 ، ص49 .

ولكن يعد هذا التصنيف مفيد جداً ، إذا كان الهدف هو تقويم دقة بيانات العمر، وعلى العكس من ذلك، فإنَّ استخدام الفئات العشرية قد يؤدي إلى فقدان الكثير من التفاصيل المهمة في الدراسات السكانية [1]، ولهذا تلجأ الدراسات السكانية إلى تصنيف السكان إلى(ثلاث فئات عمرية) عريضة لتلافي الكثير من الأخطاء المتوقعة ، إذ تكون الأخطاء أكثر خطورة عندما تقسم فئات السن على السنوات ألفردية ، وتقل خطورتها عندما تقسم الفئات إلى خمس أو عشر سنوات لكل فئة ، وتصبح الخطورة في أدنى درجاتها عندما تقسم الفئات العمرية في فئات أكبر [2].

ولدراسة التركيب العمري لسكان محافظة ميسان تم تصنيفهم إلى ثلاث فئات عمرية عريضة هي:

1. فئة صغار السن (14 سنة فأقل):

تمثل هذه الفئة قاعدة الهرم السكاني ، إذ تعد من الفئات التي ترتكز عليها أعداد الفئات العمرية الأُخرى ، وتتميز بكونها فئة مستهلكة وغير منتجة في الغالب وتقع خارج سن الزواج ، كما أنَّ سن العمل حسب قانون العمل العراقي يبدأ من السنة (الخامسة عشر) [3] ، الا أنَّ هذه الفئة تتمثل تحت مسمى زواج (القاصرين والقاصرات) الزواج المبكر الذي يتم في الغالب عن طريق تدخل الأهل من خلال إقناع الأبن على الزواج ، ويكون تأثير هذه الفئة واضحاً من خلال ارتفاع أو انخفاض في النمو السكاني وعلى (التركيب الزواجي) ، ومن تحليل البيانات في جدول (5) وشكل (2) اتضح أنَّ معدل هذه الفئة في محافظة ميسان لسنة (2015) بلغ (455375) نسمة وبنسبة شكلت (44.3)% من مجموع السكان ، بلغ عدد الذكور (229951) ذكراً وبنسبة (44.9) % ويعد أعلى من أعداد الإناث ، بينما سجل عدد الإناث (225424) أُنثى وبنسبة (43.7) % من مجموع فئة صغار السن ، أمّا في سنة (2020) فبلغ مجموع فئة

---

(1) رشود بن محمد الخريف ، السكان والمفاهيم والاساليب والتطبيقات ، الطبعة الثانية ، دار المؤيد ، جامعة الملك سعود ، 2008 ، ص190-191 .

(2) كاظم شنته سعد ، جغرافية محافظة ميسان الطبيعية والبشرية والأقتصادية ، الطبعة الأولى ، دار الضياء للطباعة والتصميم ، 2014 ، ص202 .

(3) طوفان سطام حسن ، التباين المكاني للفجوة النوعية في التراكيب السكانية بمدينة التون كوبري ، مجلة اداب الفراهيدي ، المجلد الثامن ، العدد (26) ، 2016 ، ص237 .

صغار السن (519232) نسمة وبنسبة شكلت (44.3) % من مجموع السكان ، إذ سجلت ارتفاع واضح في أعداد هذه الفئة ويمكن ارجاع هذا الارتفاع إلى الظروف الطبيعية والبشرية وتحسن الوضع الصحي إضافة إلى ارتفاع معدلات الزواج وبالتالي الزيادة في الإنجاب ، كما سجل عدد الذكور (262199) ذكراً وبنسبة شكلت (44.9) % من نسب مجموع الذكور والبالغ عددهم (583766) ذكراً لجميع الفئات ، بينما سجل عدد الإناث لنفس الفئة (257033) أُنثى وبنسبة (43.7) % من فئة صغار السن ، وبلغ مجموع نسبة الإناث في جميع الفئات (588036) نسمة أُنثى ، ويعزي هذا التباين في حجم هذه الفئة إلى تباين الظروف الأقتصادية والأجتماعية ، إضافة إلى عدم وجود توعية تحدد من ضبط النسل وزيادة الولادات.

جدول (5)

التركيب العمري لسكان محافظة ميسان لسنتي (2015 و2020)

الفئات العمرية	سنة 2015					
	ذكور	النسبة %	اناث	النسبة %	مجموع	النسبة %
0 – 14	229951	44.9	225424	43.7	455375	44.3
15 – 64	267963	52.3	273546	53.0	541509	52.7
65 فأكثر	14065	2.7	16752	3.2	30817	3.0
المجموع	511979	100	515722	100	1027701	100
الفئات العمرية	سنة 2020					
	ذكور	النسبة %	اناث	النسبة %	مجموع	النسبة %
0 – 14	262199	44.9	257033	43.7	519232	44.3
15 – 64	305528	52.3	311903	53.0	617431	52.7
65 فأكثر	16039	2.7	19100	3.2	35139	3.0
المجموع	583766	100	588036	100	1171802	100

المصدر :-

(1) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقديرات سكان محافظة ميسان بحسب الفئات العمرية الاحادية والبيئة والجنس لسنة 2015-2020.

شكل (2)

الفئات العمرية لسكان محافظة ميسان لسنتي (2015 و2020)

ذكور
اناث
60.0
50.0
40.0
30.0
20.0
10.0
0.0
14 – 0
64 – 15
65 فأكثر

المصدر :- جدول (5) .

2. فئة متوسط السن (15 _ 64 سنة):

تعد هذه الفئة من الفئات المنتجة في المجتمع ، وهي فئة متوسطي السن (الشباب والبالغين) وتتوقف عليها الزيادة الطبيعية ، والأكثر قدرة على الحركة والهجرة ، وتتضمن العناصر الشابة من الذكور والإناث الواقعة في سن الزواج ، وتعوض ما يفقده المجتمع من وفيات ، كما يبدو ميلها إلى الإنجاب واضحاً ، أي تكمن في خصوبة المجتمع ، وتوصف بالفئة المنتجة التي تقع عليها إعالة الفئات (صغار السن والمسنون) الفئة الأولى والثالثة [1] ، وبلغ مجموع الفئة العمرية لمتوسطي السن لسكان محافظة ميسان لسنة (2015) (541509) نسمة وبنسبة (56.9) % من مجموع السكان ، وكان من بينها (267963) ذكراً وبنسبة (52.7) % ، أما عدد الإناث فكان (273546) أُنثى بنسبة بلغت (53.0) % ، أما في سنة (2020) فبلغ مجموع الذكور (305528) نسمة والبالغ نسبتهم (52.3)% من مجموع الذكور في جميع الفئات الأُخرى ، أما عدد الإناث للفئة نفسها فقد وصل إلى (311903) أُنثى وبنسبة (53.0) % من مجموع الإناث ، كما إنّ ارتفاع نسب السكان ضمن هذه الفئة له تأثير إيجابي على المجتمع لكونها تعد الدعامة الأساسية في بناء الدولة بسبب ما توفره من أيدي عاملة في مختلف القطاعات سواء في

(1) هدى داود نجم السعد ، مؤشرات التركيب العمري والنوعي في المملكة العربية السعودية حسب تعدادي 1992-2004 ، مجلة اداب البصرة ، العدد (61) ، 2021 ، ص269.

القطاع الأقتصادية والصناعية والزراعي والخدمي ، كما تقع عليها مسؤولية ومهمة الدفاع عن الوطن من أي عدوان يتعرض له ، وترتفع فيها حالات الزواج وبالتالي زيادة النمو السكاني ، وهذا بدوره ينعكس على التركيب الزواجي .

3. فئة كبار السن (65 سنة فأكثر):

وهي التي تمثل قمة الهرم السكاني ، وهي من الفئات غير المنتجة وغير لقادرة على الانجاب وقليلة الحركة والنشاط وانخفاض القدرة الأنتاجية وانجاز الأعمال ، وفيها نسبة كبيرة من النساء الأرامل ، ويمكن من خلالها معرفة مؤشرات ارتفاع نسبة الترمل ، وتكمن اهمية هذه الفئة في معرفة وتقدير احتياجاتهم من رعاية صحية وأجتماعية ، إضافة إلى معرفة احتياجاتهم من مسكن وغذاء ومدى توفير لهم الخدمات الأجتماعية والأقتصادية ، وترتفع هذه النسبة من فئة كبار السن في المجتمعات المتقدمة والمتطورة وتقل في الدول النامية [1] ، ففي محافظة ميسان يلاحظ من جدول (5) أنَّ عدد كبار السن بلغ (30817) نسمة وبنسبة شكلت (3.0) % سنة (2015) اذ بلغ من بينهم عدد الذكور (14065) ذكراً وبنسبة (2.7)% ، وبلغ عدد الإناث (16752) أُنثى وبنسبة بلغت (3.2)% ، من مجموع أعداد السكان الإناث في هذه الفئة ، أمّا في سنة (2020) فبلغ مجموع أعداد هذه الفئة (35139) نسمة وبنسبة (3.0)% ، كما بلغ عدد الذكور (16039) نسمة وبنسبة (2.7)% من مجموع الذكور وتصنف من أقل الفئات العمرية في محافظة ميسان من حيث أعداد الذكور ، أمّا عدد الإناث من نفس الفئة لكبار السن (19100) أُنثى وبنسبة بلغت (3.2) % من مجموع الإناث في جميع الفئات ، ومن ذلك نلاحظ انخفاض نسبة كبار السن لمحافظة ميسان وقمة ضيقة في الهرم ، ويأتي هذا التباين في أعداد فئة كبار السن نتيجة لعوامل صحية متمثلة في الامراض وبالخصوص في سنة (2020) بسبب انتشار الوباء (فايروس كورونا) الذي أدى إلى ارتفاع نسبة (الوفيات) في هذه الفئة ، إضافة إلى الأمراض المزمنة لتي تنتشر فيها ، فضلاً عن اطالة مدى العمر للنساء بالمقارنة مع الرجال .

---

(1) عبد الجليل عبد الوهاب عبد الرزاق ، واقع مؤشرات التركيب العمري والنوعي لسكان محافظة ميسان عام 2017 ومستقبلها عام 2030، مجلة أورك للعلوم الأنسانية ، العدد الأول ، المجلد الحادي عشر ، 2018 ، ص235.

ب _ التركيب النوعي لسكان محافظة ميسان لسنتي (2015 و2020) :

يقصد بالتركيب النوعي هو تقسيم أعداد السكان إلى ذكور وإناث ، ويطلق على هذا التقسيم مؤشر نسبة النوع [*] أو (نسبة الجنس) ويتم الحصول عليها من خلال قسمة عدد الذكور على عدد الإناث ويضرب الناتج في 100، إذا يتساوى عدد الذكور وعدد الإناث تكون نسبة النوع (100) ، أما إذا زاد عدد الذكور على عدد الإناث النسبة تكون أكثر من (100) ، في حين النسبة تقل عن 100 إذا كان الذكور أقل من الإناث عدداً ، وتتراوح نسبة النوع الطبيعية ما بين (100 – 105) ذكر لكل مئة أُنثى في الظروف الاعتيادية أما إذا تجاوزت هذه النسبة هذا الحد أو قلت فلا بد من وجود عوامل أُخرى أثرت فيها [1] ، كما تعد نسبة النوع معياراً للظروف الأجتماعية والأقتصادية السائدة في دولة ما أو منطقة معينة ، وهي أداة مهمة ومفيدة لدراسة التباينات الجغرافية ، كما تؤثر نسبة النوع في عناصر ديموغرافية عدة مثل نمو السكان ، ومعدلات الزواج والطلاق ، والتركيب الأقتصادي وغيرها [2] ، وفي الغالب تكون نسبة النوع متوازنة ، وذلك بتقارب عدد الذكور مع عدد الإناث وبالخصوص في المجتمعات التي تعيش حياة طبيعية ومستقرة ، ويختل هذا التوازن بارتفاع الوفيات من أحد الجنسين دون الآخر، والحروب والهجرة هما أهم عاملين للتأثير في أيجاد الفروق غير الطبيعية بين عدد الذكور وعدد الإناث ، فالنسبة العادية تنشأ من خلال الوفيات في فئات السن المختلفة ومقدار ما يتعرض له الجنسين من اخطار الوفاة ، أمّا الهجرة فمعناها خروج أعداد كبيرة من جنس وأحد في الغالب أو على الأقل من مجموعة يكون فيها هذا الجنس هو الذكور بنسبة كبيرة إلى دولة أُخرى [3].

يتضح من جدول (6) ان نسبة النوع لسكان محافظة ميسان لسنة (2015) منخفضة ، إذ بلغت (99.3) ذكراً لكل مائة أُنثى ، ويدل ذلك على أنَّ عدد الذكور منخفض مقارنة مع عدد الإناث ، ويعود سبب ذلك إلى الأوضاع الأمنية السيئة التي مر بها العراق وبالخصوص في سنة

(*) يتم استخراج نسبة النوع من : (قسمة عدد الذكور على عدد الاناث ×100)

(1) داليا عبد الجبار شنيشل ، التباين المكاني للوفيات المسجلة في محافظة ميسان (1977-2010) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة واسط ، 2011، ص35.

(2) عذراء طارق خورشيد ، التركيب العمري والنوعي لسكان قضاء طوزخرماتو لعامي (1997- 2012) ، مجلة كلية التربية ، جامعة بغداد ، مجلد 26، العدد2 ، 2015 ، ص420 .

(3) صادق جعفر ابراهيم ، التركيب السكاني في محافظات الفرات الأوسط ، اطروحة دكتوراه ، قسم الجغرافية ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2003، ص22.

جدول (6)

التركيب النوعي (نسبة النوع) في محافظة ميسان لسنتي (2015 و2020)

الوحدات الإدارية	سنة (2015)		سنة (2020)	
	نسبة النوع (ذكر لكل مائة أُنثى)	الدرجة المعيارية	نسبة النوع (ذكر لكل مائة أُنثى)	الدرجة المعيارية
مركز قضاء العمارة	99.9	2.51	99.9	2.51
ناحية كميت	97.8	-1.61	97.8	-1.58
مركز قضاء علي الغربي	98.7	0.02	98.7	0.03
ناحية علي الشرقي	98.7	0.08	98.7	0.05
مركز قضاء الميمونة	97.9	-1.42	97.9	-1.42
ناحية السلام	98.5	-0.19	98.5	-0.21
مركز قضاء قلعة صالح	98.9	0.44	98.9	0.45
ناحية العزير	98.1	-0.96	98.2	-0.95
مركز قضاء المجر الكبير	99.3	1.28	99.3	1.29
ناحية العدل	99.4	1.50	99.4	1.50
مركز قضاء الكحلاء	98.2	-0.82	98.2	-0.85
ناحية المشرح	98.2	-0.82	98.2	-0.82
المحافظة	99.3	0	99.3	0
المتوسط الحسابي	98.6		98.6	
الانحراف المعياري	0.51		0.51	

المصدر :- ملحق (5) و(6) .

(2014) خلال حرب العراق مع الارهاب (داعش) ، التي أدت إلى استشهاد أعداد كبيرة من الشباب في ساحات القتال ، مما ادى ذلك إلى ارتفاع أعداد الإناث بالمقارنة مع أعداد الذكور إضافة إلى ارتفاع نسبة (الأرامل) ، ومن الأسباب الأُخرى هجرة الكثير من الشباب إلى الخارج والمحافظات الأُخرى بسبب الظروف الأقتصادية والأجتماعية الصعبة ، بينما ترتفع هذه النسبة لسنة (2020) إلى (99.3) (ذكر لكل أُنثى) ، وبالرغم من ذلك تعد أقل من الإناث ودون المستوى الطبيعي .

كما أنَّ اغلب الوحدات الإدارية ذات أعداد من الإناث أكثر من الذكور وذات تقارب نسبي واضح بينهما ، وسجلت أعلى نسبة في (مركز قضاء العمارة) (99.9) ذكر لكل مائة أُنثى ، وذلك لأنَّ مركز قضاء العمارة يعد مركز المحافظة ، فتجذب اليد العاملة لوفرة فرص العمل فيها ونتيجة تطور المشارع الأقتصادية والخدمية فيها.

ويظهر من جدول (6) وخريطة (7) وباستخدام الدرجة المعيارية بأنّ هنالك تبايناً مكانياً لنسبة النوع لسنتي (2015 و2020) .

– **المستوى الأول بدرجة معيارية (+0.50 فأكثر):** – تمثل هذا المستوى (بمركز قضاء العمارة ومركز قضاء المجر الكبير وناحية العدل) وبنسبة (25) % من مجموع الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان ويعود سبب زيادة نسبة النوع إلى الهجرة وقوة الجذب السكاني ، ويعد مركز قضاء العمارة مركز المحافظة الذي تتوفر فيه مختلف الخدمات والنشاطات الأقتصادية وذات كثافة سكانية عالية ، ومن عوامل الجذب الأُخرى ذلك لما تتمتع بها من توفر الخدمات المجتمعية وتتمثل بالخدمات الإدارية والصحية والتعليمية والخدمات الترفيهية والبنى التحتية .

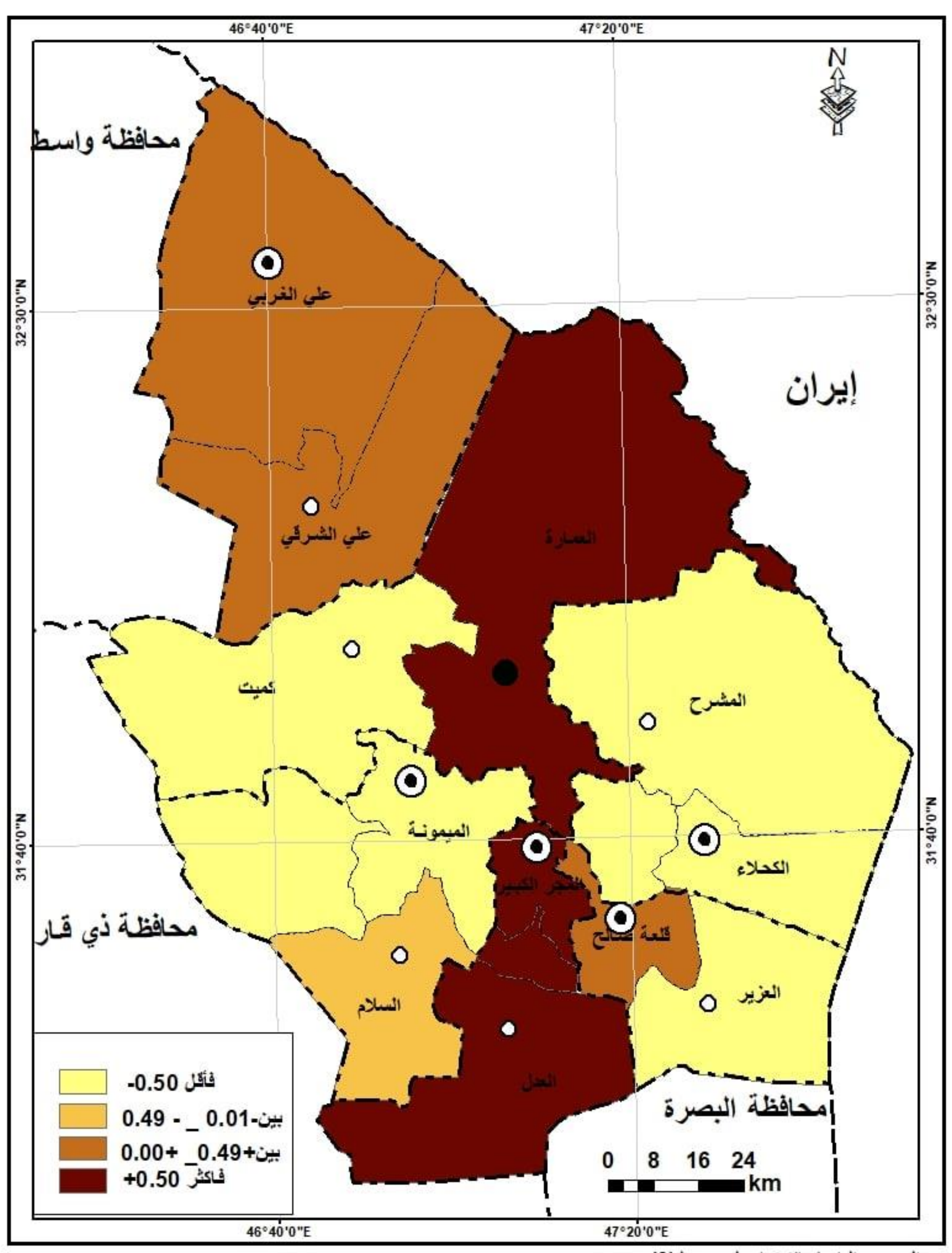
– **المستوى الثاني بدرجة معيارية (+ 0.49 إلى 0.00)** :– جاء ضمن هذا المستوى (مركز قضاء قلعة صالح ، ناحية علي الشرقي ، ناحية علي الغربي) ، ويشكل هذا المستوى نسبة(25) % من مجموع الوحدات الإدارية في محافظة ميسان .

– **المستوى الثالث بدرجة معيارية (–0.01 إلى –0.49)** :– تمثل (بناحية السلام) ضمن هذا المستوى ، وتشكل هذه الناحية (8) % من مجموع الوحدات الإدارية في محافظة ميسان .

– **المستوى الرابع بدرجة معيارية (– 0.50 فأقل)** :– شمل هذا المستوى (مركز قضاء الميمونة ، مركز قضاء الكحلاء ، ناحية المشرح ، ناحية كميت ، ناحية العزير) وبنسبة (42)% من مجموع الوحدات الإدارية للمحافظة وتعد من أكثر مناطق المحافظة انخفاضا في نسبة النوع، وذلك لأنَّ اغلب هذه المناطق طاردة للسكان (الذكور) ويعد هذا الانخفاض ناتج من قلة توفر فرص العمل وبالخصوص بعد تدهور الأراضي الزراعية خاصة أنَّ اغلب هذه الوحدات تتميز بممارسة مهنة الزراعة ، إضافة إلى نقص في الخدمات المجتمعية فتتباين توزيع هذه الخدمات بين الحضر والريف ، وتشمل الخدمات الإدارية والتعليمية والصحية والخدمات الترفيهية وخدمات البنى التحتية ، مما ساعد ذلك على الهجرة نحو مركز المحافظة .

خريطة (7)

التوزيع المكاني للسكان حسب نسبة النوع في محافظة ميسان وفق الدرجة المعيارية لسنتي(2015-2020)



المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول(6)

ونستدل مما أنف ذكره ، أنّ لخصائص السكان من حيث توزيعهم وتركيبهم تؤثر في اتجاه التركيب الزواجي ، على مستوى المحافظة ووحداتها الإدارية واختلاف معدلاتها تبعا لتلك الخصائص والمتغيرات الديموغرافية ، وبذلك أصبح من الضروري لفهم اتجاه التركيب الزواجي في أي مجتمع من خلال تحليل خصائص السكان ، فعندما يكون نمو السكان نقصاً يتأثر بحالات الزواج إضافة إلى الولادات التي يتعرض لها السكان ، كما أنَّ الأمر يتعدى إلى تركيب السكان من خلال نسبة النوع وفئات السن الذي يتباين تبعا لحالات الزواج وعدد الولادات ، فضلاً عن اثره في تقدير مستقبل السكان كما يبرز تأثير التباين في الأعمار على موضوع التركيب الزواجي ، ومن جهة أنَّ التركيب الزواجي يتفاوت بحسب فئات الأعمار المختلفة ، حيث ترتفع هذه المعدلات في فئة الشباب الأكثر تناسلاً (14 – 64) سنة واتساع قاعدة هذه الفئة ، والذي انعكس بدوره على زيادة الإنجاب مما جعله يتباين مكانياً ، وبعدها تعاود بالانخفاض إلى أقل مستوياتها عند الأعمار المتقدمة (مرحلة الشيخوخة) ، ولمعرفة معدلات التركيب النوعي والعمري واثرهما على معدلات التركيب الزواجي بحسب المراحل العمرية ، فلابد من دراستها بشكل دقيق ومفصل لمعرفة التباينات المكانية في منطقة الدراسة ، إذ نجد أنَّ عدد السكان امتاز بالزيادة النوعية والنسبية في السكان ، إضافة إلى زيادة أعداد السكان في الوحدات الإدارية ومنها مركز قضاء العمارة ومركز قضاء المجر الكبير ، فضلاً عن زيادة نسبة السكان الحضر على سكان الريف ، إضافة إلى ارتفاع أعداد الإناث مقارنة بنسبة الذكور ، ومن المتوقع ان تدل هذه الزيادة على ارتفاع نسبة الأرامل ، كما يلاحظ هنالك تباين زمانياً و مكانياً في خصائص السكان ، من خلال دراسة المتغيرات الديموغرافية واثرها في التركيب الزواجي على سكان محافظة ميسان .

لذا سيتناول البحث في المبحث الثاني الخصائص الأقتصادية والأجتماعية وتأثيرها الذي يعكس واقع التركيب الزواجي للمحافظة بحسب الوحدات الإدارية .

المبحث الثاني

الخصائص الأقتصادية والأجتماعية المؤثرة على التركيب الزواجي في محافظة ميسان

إنَّ لدراسة الخصائص الأقتصادية والأجتماعية المتعلقة بالتركيب الزواجي للسكان اهمية كبيرة ، إذ تتحكم بها جملة من الظروف الأقتصادية والأجتماعية والسياسية ، التي لها دوراً مهماً في التأثير على حياة الإنسان المادية والمعاشية ، ويكون أثرها أكبر في ظاهرة التركيب الزواجي ، إذ تكون ظروف ألفرد الأقتصادية والأجتماعية هي الفيصل في زواجه وكذلك عند طلاقه ، بل تعد أهم القضايا في وقتنا الحالي التي يرتكز عليها الزواج والاستقرار الأُسري وكذلك عند حدوث الخلاف العائلي بين الزوجين ، كما تشكل أهمية بالغة عندما نقوم بتشخيص الواقع المهني الذي يؤثر في ارتفاع وانخفاض حالات الزواج والطلاق التي بدورها تؤثر على المتزوجين والمطلقين .

وسنتناول المتغيرات الأقتصادية والأجتماعية وتأثيرها على التركيب الزواجي من خلال دراسة مستوى دخل الأُسرة والمهنة والمستوى التعليمي.

1- متوسط دخل ألفرد الشهري :

يعد الدخل الشهري[*] المورد الرئيسي للأسرة من أجل توفير مستوى معيشة افضل وتوفير حياة كريمة للأفراد والأُسرة ، كما يمثل مؤشر الدخل الحد ألفاصل في القياس ما بين الأُسر ألفقيرة والأُسر غير ألفقيرة [1] ، كما يمثل أحد العوامل المهمة لقياس المستوى المعيشي والأقتصادي ومعرفة الأوضاع الأجتماعية بشكل عام ، كما أنّ هنالك علاقة طردية بين الدخل والزواج إذ إنّها تكون وثيقة الصلة بمعدلات الزواج والتقلبات الأقتصادية ، فيرتفع معدل الزواج بالانتعاش الأقتصادي وينخفض بتدهوره كذلك يؤدي إلى التوافق الزواجي، والأزمات الأقتصادية والتدهور المالي التي تمر بها الأُسرة هي من الأسباب الرئيسة في سوء التوافق بين الزوجين

(*) يعرف الدخل الشهري بأنه الاجر أو الربح أو الإيراد الصافي الذي يحصل عليه الشخص لقاء عمل يقوم به اومن خلال وظيفتة في المؤسسات الحكومية أو من تجارتة .

ينظر :- حارث سيروان عبد الله محمود الجبوري ، التباين المكاني لظاهرة البطالة في محافظة كركوك لعام 2019 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة تكريت ، 2021 ، ص77.

(1) احمد مهدي حمزه الجياشي ، التحليل المكاني للمتغيرات الأقتصادية والتعليمية وعلاقتها بظاهرة الفقر في محافظة المثنى للمدة 2007-2016 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة المثنى ، 2019، ص21.

وحدوث عدم الاستقرار بينهما [1] ، وهناك تفاوت كبير في دخل ألفرد أو الأُسر حسب مهنة رب الأُسرة ، كما أنَّ التفاوت ما بين الحضر والريف في هذا التوزيع يمكن أن يبين لنا مدى الفروق في توزيع الدخل ما بين سكان الحضر وسكان الريف [2] ، ويؤدي الدخل الشهري دوراً مباشراً في استقرار الحياة الزوجية واستمرارها ، بينما عدم كفاية الدخل الشهري يعني فشل الأُسرة في تحقيق الاستقرار الأقتصادي وبالتالي فإنَّ ذلك يؤدي إلى حدوث المشاكل الأُسرية والصراعات ما بين الزوجين وبالنهاية تؤدي إلى وقوع الطلاق ، فالعلاقة ما بين الدخل وحالات الزواج والطلاق علاقة ارتباط وثيقة إذ من المتوقع تزداد نسبة الزواج عند ارتفاع الدخل ، وعلى العكس تزداد حالات الطلاق عندما يكون دخل الأُسرة في حالة منخفضة ، أي أنّهُ يمكن القول نسبة الطلاق ترتفع عند ذوي الدخول المنخفضة ، وذلك بسبب الصعوبات الأقتصادية [3] ، كما في دراسة أظهرت هنالك تفاوتاً ملحوظاً ما بين عدد الأطفال ومستوى الدخل ، اذ بلغت نسبة الذين لديهم أكثر من4 أطفال (48.3)% من الدخل المنخفض الذي يتراوح بين (100-299) الف دينار للأسرة ، في حين كانت النسبة لذوي الدخل المرتفع الذي يتراوح ما بين (500-699) دينار (13.8) % [4] ، إضافة إلى ذلك يعد الدخل الشهري من اهم العوامل المؤثرة على التركيب الزواجي إذ يؤثر على نسب الزواج ، فالزواج يحتاج إلى تكاليف مالية كبيره سواء كان للمهر ، أو التكاليف للزواج أو تحمل تكاليف تكوين الأُسرة الجديدة ، كما يؤثر دخل الأُسرة في نوع السكن وكذلك في مستوى التعليم ، وبالنهاية يؤثر دخل ألفرد على المستوى الصحي والمعيشي [5].

---

(1) نجلاء حسون مناوي الحميداوي ، مصدر سابق ، ص170.

(2) عبد الرحمن سيف سردار ، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل ، الطبعة الأولى ، دار الراية للنشر والتوزيع ، 2015 ، ص71 .

(3) هديل هشام عبد الأمير ، التباين المكاني لحالات الطلاق في محافظة ميسان للمدة (2014-2019) ، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط ، العدد (الحادي والاربعون) ، الجزء الثاني ، 2020 ، ص464 .

(4) سعيد محمد عثمان ، توزيع الدخل بين الفهم والنظرية وتطبيقاته على حالة العراق ، مجلة القادسية للعلوم الأقتصادية ، كلية الإدارة والأقتصاد ، جامعة القادسية ، المجلد (3) ، العدد (1) ، 200 ، ص 157 -158.

(5) داليا عبد الجبار شنيشل التميمي ، التحليل المكاني للخصوبة السكانية المسجلة في محافظة ميسان ، مصدرسابق ، ص113 .

أما في محافظة ميسان ومن بيانات الدراسة الميدانية لسنة 2020 ، والتي أظهرت فيها متوسط دخل ألفرد الشهري لمحافظة ميسان والذي بلغ (213,084) ألف ديناراً ، أما من حيث أثر دخل ألفرد في التركيب الزواجي على مستوى الوحدات الإدارية ، فيتضح من خلال الدرجات المعيارية في جدول (7) وخريطة (8) ، والذي يظهر عن وجود اربعة مستويات لمتوسط دخل ألفرد الشهري وهي كالآتي :-

المستوى الأول وبدرجة معيارية (+0.50 فأكثر):- ضم هذا المستوى أربع وحدات إدارية، تمثل في (مركز قضاء العمارة ومركز قضاء المجر الكبير ومركز قضاء الميمونة وناحية كميت) وبنسبة شكلت (33 %) من مجموع الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان ، وتراوح متوسط دخل ألفرد ما بين الوحدات الإدارية في هذا المستوى (227057 إلى189689) ألف ديناراً .

المستوى الثاني بدرجة معيارية (+ 0.49 إلى 0.00) :- وجاء ضمن هذا المستوى (مركز قضاء قلعة صالح) ويعد أقل الوحدات الإدارية لمتوسط دخل ألفرد حيث يقل فيه الدخل ألفردي ويتصف بالانخفاض النسبي ، ويشكل هذا المستوى نسبة (8%) من مجموع الوحدات الإدارية في محافظة ميسان ، وبلغ متوسط دخل ألفرد في مركز هذا القضاء (178,267) ألف ديناراً.

المستوى الثالث بدرجة معيارية (-0.01 إلى -0.49) :- تمثل هذا المستوى بثلاث وحدات إدارية يقل فيها متوسط دخل ألفرد عن متوسط دخل ألفرد الحسابي للمحافظة البالغ (213084) ديناراً ، وهذه الوحدات (ناحية السلام وناحية العزير ومركز قضاء الكحلاء) ضمن هذا المستوى ، وتشكل نسبة (25%) من مجموع الوحدات الإدارية في محافظة ميسان .

المستوى الرابع بدرجة معيارية (- 0.50 فأقل) :- شمل هذا المستوى أكثر الوحدات الإدارية انخفاضاً لمتوسط دخل ألفرد ، إذ يقل فيه الدخل ألفردي وتمثل (مركز قضاء علي الغربي وناحية علي الشرقي وناحية العدل وناحية المشرح) ، وبنسبة شكلت (33%) من مجموع الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان ، ويتراوح متوسط دخل ألفرد ما بين الوحدات الإدارية في هذا المستوى بين (148,960 إلى 130,556) ألف دينار .

جدول (7)

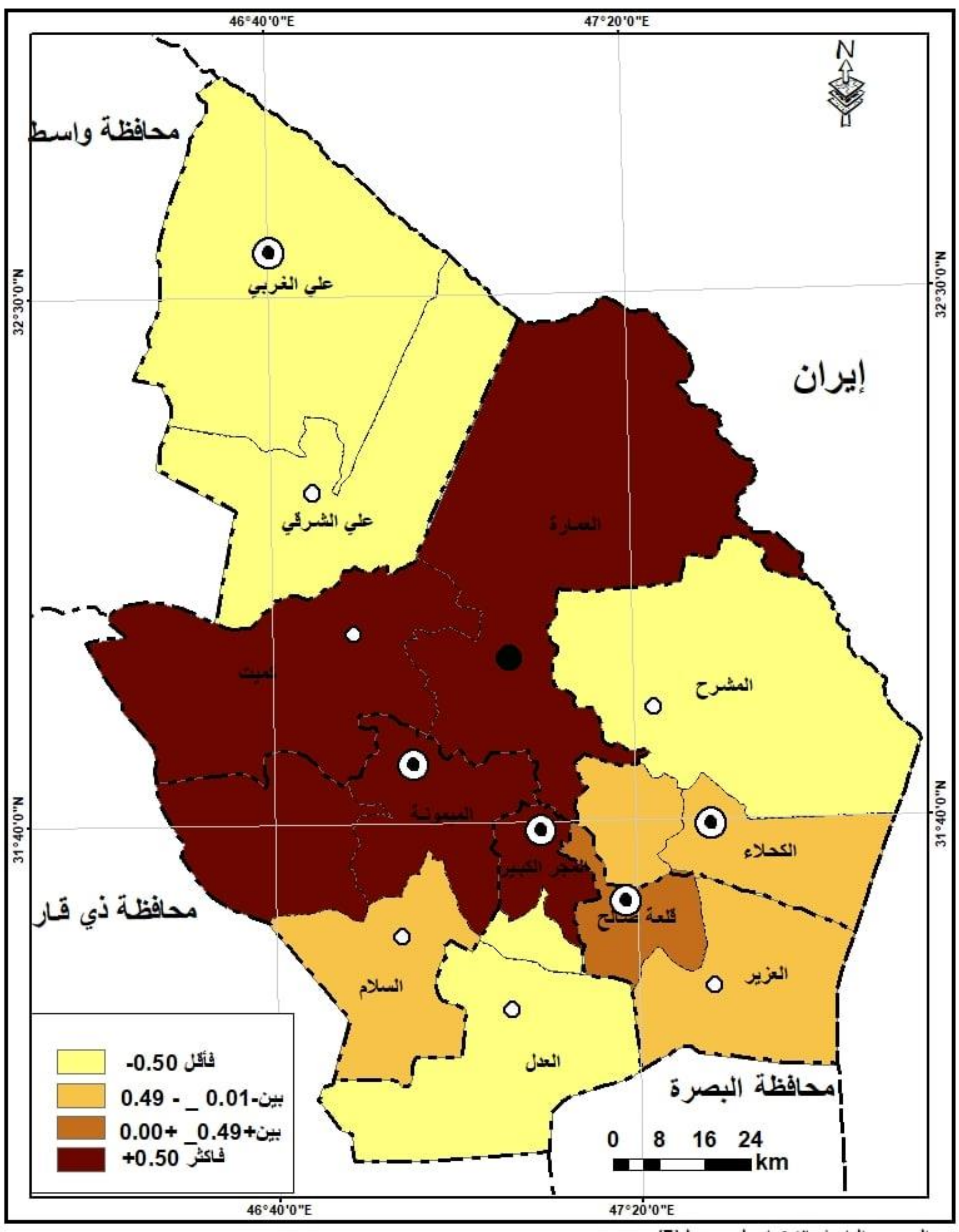
متوسط دخل ألفرد الشهري في محافظة ميسان وفق الدرجة المعيارية لسنة 2020

الوحدات الإدارية	متوسط دخل ألفرد	الدرجة المعيارية
مركز قضاء العمارة	227057	2.04
ناحية كميت	210456	1.41
مركز قضاء علي الغربي	147172	-0.98
ناحية علي الشرقي	138571	-1.31
مركز قضاء الميمونة	189689	0.62
ناحية السلام	166087	-0.27
مركز قضاء قلعة صالح	178267	0.19
ناحية العزير	166497	-0.25
مركز قضاء المجر الكبير	212362	1.48
ناحية العدل	148960	-0.91
مركز قضاء الكحلاء	162196	-0.41
ناحية المشرح	130556	-1.61
المحافظة	213084	0
المتوسط الحسابي	173156	
الانحراف المعياري	26481. 2	

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية.

خريطة (8)

التوزيع المكاني لمتوسط دخل الفرد الشهري في محافظة ميسان وفق الدرجة المعيارية لسنة(2020)



المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول(7)

ونستدل بما سبق بأنَّ هنالك علاقة طردية بين دخل ألفرد الشهري والحالة الزواجية في اغلب الوحدات الإدارية ، فعند ازدياد الدخل ألفردي يزداد الإقبال على الزواج ، كما ان انخفاض الدخل الشهري يؤدي إلى صعوبة الوضع المعيشي والأقتصادي على الأرامل .

وللدخل الشهري تأثيره متباينة على الحالة الزواجية ، وهذا التباين تبعاً للاختلاف البيئي في المحافظة ، وعلى الرغم من تحسن الوضع الأقتصادي نسبياً ، إلا أنَّ العامل الأقتصادي ليس كافياً وحده لارتفاع نسب الزواج في حالة انتعاشه لكونه يعد أحد العوامل المشجعة على الزواج والاستقرار ، الا أن متطلبات الزواج الكبيرة والكثيرة وبالخصوص في المناطق الحضرية ، كما أنَّ المستوى الثقافي ودرجة التحضر والانفتاح على العالم الخارجي من العوامل التي تؤدي إلى انخفاض أعداد المتزوجين وارتفاع أعداد العزاب والمطلقين ، أما في المناطق الريفية وبالرغم من انخفاض الدخل الشهري فإنَّ نسبة العزاب أقل من السكان الحضر، وتكون نسبة المتزوجين مرتفعة ، وهذا يدل على أن تأثير العادات والتقاليد الأجتماعية أكبر من الدخل ، إذ يعد الزواج المبكر من أولويات الأُسرة الريفية [1].

2- التركيب التعليمي :

يقصد بالتركيب التعليمي دراسة السكان حسب الحالة التعليمية وتشمل بتوزيع السكان الذين بلغوا سن العاشرة أو الثانية عشر[*] من العمر أو أكثر بحسب درجة الإلمام بالقراءة والكتابة وغالباً ما تكون موزعة بحسب النوع والبيئة والفئات العمرية المختلفة في المناطق الحضرية والريفية [2] ، كما يعد التعليم من الركائز المهمة والأساسية التي يعتمد عليها البلد ، لأنهَّا تمكنه من التخلص والقضاء على الأمية والتخلف ورفع المستوى الثقافي والعلمي وبالخصوص لسكان

---

(1) نجلاء حسون مناوي الحميداوي ، مصدر سابق ، ص 174 .

(*) في العراق يتم اعتماد على عمر (10 سنوات) فاكثر لقياس مستوى الحالة التعليمية والذي تم اعتماده من قبل وزارة التخطيط في تعداداتها السكانية ينظر:-

- جمهورية العراق ، مجلس الوزراء، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997 ، الجزء الخاص بمحافظة ميسان 1998 ، ص204 .

(2) فتحي مصيلحي ، جغرافية السكان (منظور جغرافي تنموي) ، دار الماجد للتوزيع والنشر، القاهرة، 2007 ، ص63.

الريف ، كما أنهّا تمكن من صنع جيل متعلم يستطيع أنْ يُقدم الخدمات لبلده [1] ، كما يعد التعليم من أبرز مؤشرات التنمية البشرية ، وتظهر أهمية التعليم في الدراسات السكانية لتأثيره في الأحوال الأقتصادية والأجتماعية للسكان ، فضلاً عن العوامل الديموغرافية من خلال معدلات المواليد أو الصحة [2]. كما اظهرت الدراسات أنْ التعليم يسهم في رفع المستوى الحضاري للفرد من خلال السنوات التي يقضيها في الدراسة وتعد ركيزة أساسية لتطور نفسه والمجتمع [3] ، وتكمن أهمية التركيب التعليمي في توضيح التفاوت الكبير بين الذكور والإناث، وتوضيح الفرص الأقتصادية ومدى إمكانيات المجتمع للاستفادة منها، وفي تحديد أثر عامل التعليم في الكثير من مشاكل الأُسرة ، وكما يؤثر التحصيل الدراسي للفرد على مستوى حالته المعاشية ومركزه الأجتماعي ، ومن المعروف المجتمعات تتباين فيما بينها في نسبة الدارسين ومستويات التعليم المختلفة ، فالزيادة في نسبة الأمية في المجتمع يدل ذلك على تخلف المجتمع من الناحية الأقتصادية والأجتماعية والثقافية [4] ، كذلك ومن دون شك فإنَّ انشغال نسبة غير قليلة في الدراسة قد ساهم في إبعاد الفئة الشابة عن الزواج وتأجيل الزواج أو العزوف عنه في بعض الحالات من أجل الاستمرار بالتعليم ، وهي الفئة التي تكون أكثر خصوبة من فئات السكان الأُخرى ، وإذا حدث الزواج في عمر متأخر فإنها لا تسمح بإنجاب أكبر عدد من الأبناء بسبب (الموانع البيولوجية والأجتماعية والنفسية) [5].

---

(1) هديل هشام عبد الأمير الصفار ، التباين المكاني للطرق الريفية في محافظتي واسط وميسان وتاثيره في مراكز الاستيطان الريفي ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة واسط ،2021 ، ص194.

(2) منصورحسين وكرم حبيب ، السكان والبناء الأجتماعي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1982، ص135.

(3) عباس فاضل السعدي ، وفيات الرضع والحصار الأقتصادي في العراق ، النشرة السكانية ، اللجنة الأقتصادية الأجتماعية لغرب آسيا الاسكوا، العدد (44)، عمان، 1996 ، ص 55 .

(4) احمد كاظم سنيد الغزي ، خصائص التركيب الأقتصادي لسكان قضاء الناصرية لسنتي (1997-2018) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، 2020، ص65.

(5) فلاح جابر جاسم الغرابي ، النموالسكاني وانعكاساته على البناء الأجتماعي ، مجلة القادسية للعلوم الأنسانية ، المجلد السادس عشر، العدد(2) ،2013، ص408 .

لذا ينبغي التعرف على الحالة التعليمية لمحافظة ميسان وتباينها المكاني واختلاف المستوى التعليمي بين الوحدات الإدارية سيتم تقسيمها كالآتي :-

أ- السكان الأميين :

تعد الأمية من أهم عناصر الحالة التعليمية ، ودراستها تأتي في مقدمة مستويات التعليم لكونها أحد المعايير التي يتم بها تصنيف المجتمعات إلى متقدمة أو متأخرة ، إذ إنّ معدلات الأمية في المجتمع مقياس حقيقي لمعرفة حالة السكان التعليمية ، وتعرف الأمية من قبل منظمة الأمم المتحدة على أنّها كل شخص لا يجيد القراءة أو الكتابة ولو نص قصير وبسيط عن حياته اليومية ، ويمكن تعريفها أيضاً بأنّها عدم القدرة على استخدام مهارات القراءة والكتابة والحساب ليستطيع ألفرد أنْ يؤدي وظيفته ليتطور مع المجتمع بشكل فعال[1] ، ونتيجة لما تشكله الأمية من خطر على حياة السكان ، لذلك وضعت الحكومات والهيئات الدولية العديد من البرامج والآليات والغرض من ذلك لمحو الأمية والارتقاء بالمستوى التعليمي للسكان ، لذا شرع القانون العراق لسنة (1978) قانون محو الأمية الالزامي ذي الرقم (92) [2] ، ومن اجل القضاء على الأمية ليتم بعد ذلك افتتاح العديد من مراكز محو الأمية[*] في العراق ، وضم الفئات العمرية من عمر (15 - 45 سنة) وأصبح التعليم الزامياً ومجانياً للمرحلة الأبتدائية بعمر 6 سنوات ، بعد تشريع قانون رقم (118) في السنة 1976 [3] ، وبطبيعة الحال حقق العراق انخفاضاً ملحوظاً في عام (2005) في معدلات الأمية بمقدار (41) % وخاصة عند النساء ، قلت معدلات الأمية لدى النساء بمقدار (60) % ، وعند الرجال (65)% لتبلغ أمية النساء (19.5) % وأمية الرجال

---

(1) الامم المتحدة ، منظمة اليونسكو للتربية والعلم والثقافة ، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام (2006)، ص159.

(2) جمهورية العراق ، وزارة العدل ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد(2656) ، 1978، ص797.

(*) يبلغ المعدل العالمي لمحو الأمية للسكان الذين تتراوح أعمارهم (15) سنة فما فوق بنحو (84) %. ينظر:-

- Friedrich Huebler and Weixin Lu, adult and youth literacy , of the Education Section Data Analysis،of the UNESCO, Montreal, Quebec Canada , 2013 Indicators and p8.

(3) عبد الحسين زويلف وسعيد حميد سعيد ، المرأة والتعليم النظامي وحملة محو الأمية في الدولة العراقية ، مطبعة وزارة التربية ، تشرين الأول، 1980 ، ص23.

(10.4) % ، وسجلت نسبة الأمية لعام (2011) لمحافظة ميسان (30.8)% وتعد من النسب المرتفعة مقارنة بالمعدل الإجمالي لنسبة الأمية في العراق البالغ (20.6)% [(1)].

وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في مجال محو الأمية والتطور الواضح الذي نتج عنه انخفاض نسبة الأمية ، إلا أنْ هذه النسب تتفاوت وفقاً للنوع الأجتماعي والبيئة والاعمار ، كما يتضح لنا من نتائج التقرير الوطني للتنمية البشرية ، هنالك انخفاضاً لنسبة الأمية لمجموع سكان العراق لتبلغ (13.9)% لسنة (2014) ، إذ تبين ارتفاعها عند الإناث لتبلغ (12.6) % مقارنة بالنسبة الذكور (9.3) % [(2)] .

يتضح من جدول (8) وخريطة (9) أنّ مجموع السكان الأميين لسنة (2020) بلغ (1330) وبنسبة (18.9) % من مجموع التحصيل الدراسي لسكان العينة المدروسة البالغ (7023) ، وتصدرت المرتبة الأولى ناحية السلام وبنسبة (35.3)% ويدل ذلك على ارتفاع نسبة الأمية في هذهِ الناحية مقارنة بالوحدات الإدارية الأُخرى ، بينما جاء مركز قضاء العمارة بالمرتبة الأخيرة بنسبة (3.9)% بسبب انخفاض نسبة الأمية إلى أدنى مستوياتها في مركز المحافظة .

ونستنتج من ذلك بأنّ هناك أسباب عديدة لزيادة نسبة الأمية في محافظة ميسان ومنها تدهور الأوضاع الأقتصادية والأجتماعية ، وتنتشر الأمية بشكل كبير بين النساء ، سيما سكان القرى والأرياف والمناطق البعيدة عن مراكز المدن ، وكذلك نتيجة لسوء الحالة الأقتصادية التي تعاني منها معظم عوائل المحافظة لانتشار البطالة بشكل ملحوظ ، مما شكل عائقاً للكثيرين على مواصلة الدراسة ، نظراً للظروف الأقتصادية والحروب التي مربها العراق ، علاوة على ذلك لا توجد إحصائية رسمية لأعداد الأمية في المحافظة بسبب عدم وجود تعداد سكّاني في العراق .

---

(1) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، احصاءات التنمية البشرية ، المرأة والرجل في العراق احصاءات تنموية ، 2012 ، ص15-16 .

(2) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الوطني للتنمية البشرية ، 2014 ، ص143.

جدول (8)

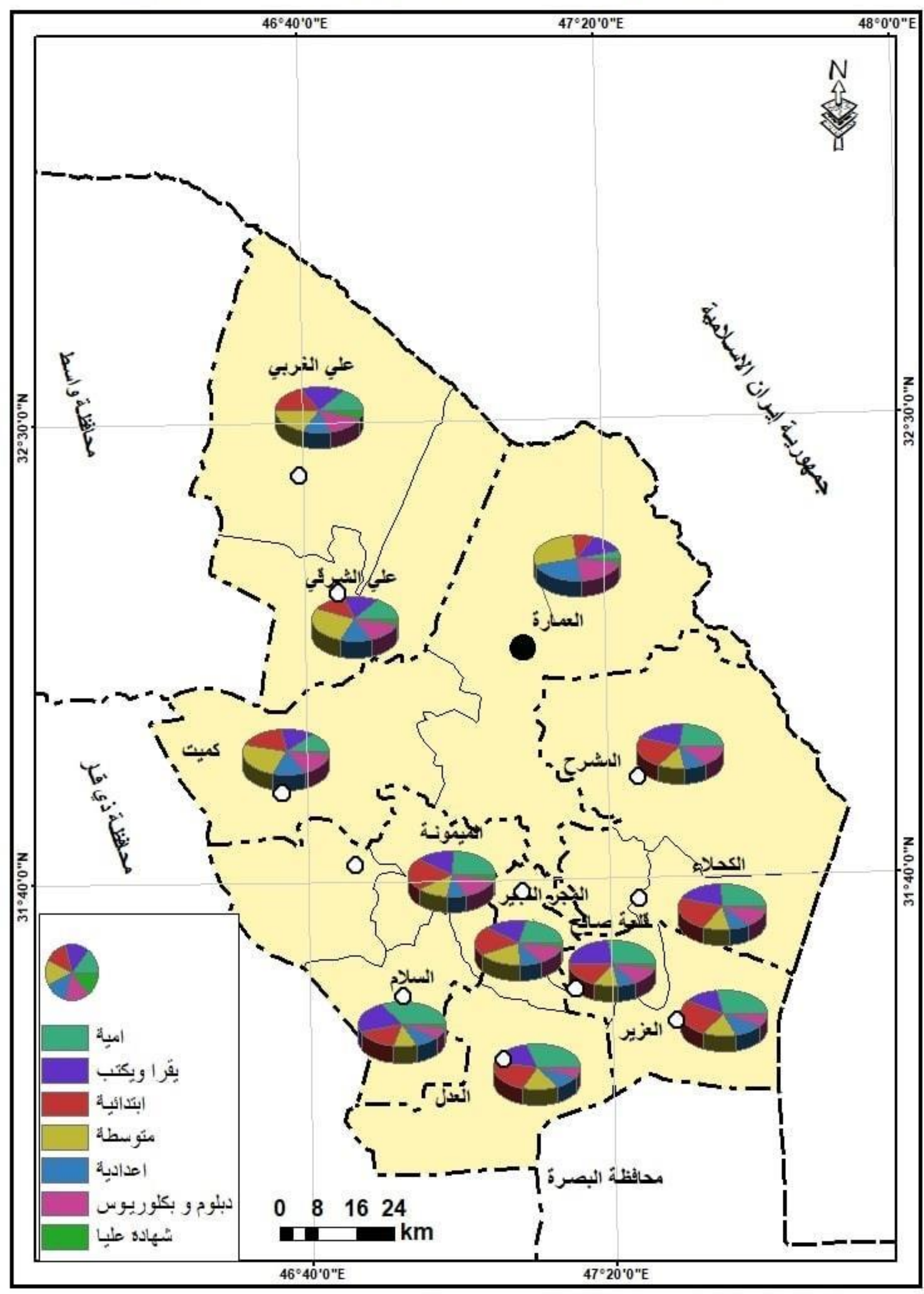
التوزيع النسبي للسكان حسب التحصيل الدراسي والوحدات الإدارية لمحافظة ميسان لسنة 2020

الوحدات الإدارية	امية	النسبة %	يقرا ويكتب	النسبة %	ابتدائية	النسبة %	متوسطة	النسبة %	أعدادية	النسبة %	دبلوم أو بكالوريوس	النسبة %	شهادة عليا	النسبة %	المجموع	النسبة
مركز قضاء العمارة	65	3.9	221	13.4	168	10.2	431	26.2	391	23.7	335	20.3	36	2.2	1647	23.5
ناحية كميت	36	11.7	49	15.9	58	18.8	67	21.7	51	16.5	44	14.2	4	1.3	309	4.4
مركز قضاء علي الغربي	54	12.9	87	20.9	68	16.3	68	16.3	58	13.9	64	15.3	18	4.3	417	5.9
ناحية علي الشرقي	43	13.2	55	16.9	46	14.2	75	23.1	53	16.3	45	13.8	8	2.5	325	4.6
مركز قضاء الميمونة	138	24.4	97	17.1	98	17.3	77	13.6	56	9.9	83	14.7	17	3.0	566	8.1
ناحية السلام	126	35.3	68	19.0	57	16.0	43	12.0	35	9.8	22	6.2	6	1.7	357	5.1
مركز قضاء قلعة صالح	144	27.4	121	23.0	79	15.0	64	12.2	46	8.7	61	11.6	11	2.1	526	7.5
ناحية العزير	128	28.1	68	14.9	97	21.3	73	16.0	54	11.8	32	7.0	4	0.9	456	6.5
مركز قضاء المجر الكبير	165	21.1	156	19.9	124	15.9	149	19.1	81	10.4	92	11.8	15	1.9	782	11.1
ناحية العدل	153	30.5	86	17.1	97	19.3	91	18.1	44	8.8	28	5.6	3	0.6	502	7.1
مركز قضاء الكحلاء	158	25.6	126	20.4	119	19.3	82	13.3	58	9.4	68	11.0	7	1.1	618	8.8
ناحية المشرح	120	23.2	114	22.0	97	18.7	69	13.3	53	10.2	62	12.0	3	0.6	518	7.4
المجموع	1330	18.9	1248	17.8	1108	15.8	1289	18.4	980	14.0	936	13.3	132	1.9	7023	100

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية.

خريطة (9)

االتوزيع النسبي للسكان حسب التحصيل الدراسي في محافظة ميسان لسنة(2020)



المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (8)

ب- السكان الحاصلين على الشهادة الأبتدائية والذين يقرئون ويكتبون :

وتشمل السكان الذين يجيدون القراءة فقط والذين يقرئون ويكتبون ، ومنهم السكان الحاصلين على الشهادة الأبتدائية ، فالمرحلة الابتدائية تعد أولى درجات السلم التعليمي التي تغذي بقية المراحل التعليمية الأُخرى ، وتعد من المراحل الأساسية والمهمة ، ومن أهم المراحل الدراسية التي تحظى بالأهتمام الخاص ، لأنها تمثل الاساس وقاعدة الهرم التعليمي [1] ، ويختلف سن القبول في هذه المرحلة التعليمية والسن الذي تنتهي فيه هذه المرحلة تبعا لنظام التعليم المتبع في الدولة ، ولا تقل أهمية هذه المرحلة عن بقية المراحل ، فقد اهتمت الدولة بهذه المرحلة التعليمية وقد نتج عن هذا الاهتمام تطبيق قانون التعليم الإلزامي لهذه المرحلة ، وزيادة الأعداد الكبيرة في المدارس الأبتدائية مقارنة ببقية المراحل التعليمية ، وتضم هذه المرحلة الأطفال بعمر (6) سنوات من عمرهم وتستمر مدة الدراسة فيها إلى (6) سنوات وتضم الفئة العمرية التي تتراوح من عمر (6-11) سنة [2] ، وسجلت معدلات الالتحاق بالتعليم الأبتدائي بالنسبة للعراق ارتفاعاً ملحوظاً لسنة (2011) فقد بلغ معدل الألتحاق الصافي للذكور بنسبة (92.7)% وللإناث (85.3)%[3]، بينما بلغ المعدل الإجمالي لمحافظة ميسان لسنة (2011) لسكان الملمون بالقراءة والكتابة بعمر (12) سنة فأكثر وبنسبة (68.5)% وبنسبة (79.7)% للذكور بينما بلغت النسبة (57.8) % بالنسبة للاناث [4].

يتضح من جدول (8) وخريطة (9) السكان الذين يقرئون ويكتبون بلغ عددهم (1248) وبنسبة (17.8)% من مجموع سكان العينة المدروسة لمحافظة ميسان ، وتصدر المرتبة الأولى مركز قضاء قلعة صالح بنسبة (23.0) % ويدل ذلك على ارتفاع نسبة السكان الذين يجيدون القراءة في هذا القضاء مقارنة بالوحدات الإدارية الأُخرى ، بينما جاء مركز قضاء العمارة

---

(1) ابراهيم حاجم لازم الحلفي ، مصدر سابق ، ص74 .

(2) رافد موسى عبد حسون العامري وعدنان كاظم جبار الشيباني ، التحليل المكاني لوظيفة التعليم الابتدائي في مدينة السماوة للفترة (2004-2006) ، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية ، جامعة القادسية ، المجلد(8)، العدد(4) ،2009 ، ص155.

(3) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، احصاءات التنمية البشرية ، المرأة والرجل في العراق احصاءات تنموية ، مصدرسابق، ص14.

(4) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الوطني للتنمية البشرية ، مصدر سابق ، ص129.

بالمرتبة الأخيرة بنسبة (13.4)% وتدل هذه النسبة على انخفاض نسبة الذين يقرئون ويكتبون إلى أدنى مستوياتهم من نسبة الذين يجيدون القراءة والكتابة في هذه الوحدة الإدارية ، بينما الحاصلين على (الشهادة الأبتدائية) لسنة (2020) بلغ عددهم (1108) وبنسبة (15.8) % من مجموع سكان العينة المدروسة لمحافظة ميسان ، وجاءت بالمرتبة الأولى ناحية العزير بنسبة (21.3) % ويدل ذلك على تزايد أعداد الملتحقين بالدراسة الأبتدائية مقارنة بالوحدات الإدارية الأُخرى . كما يبدو أنَّ زيادة نسب الحاصلين على الشهادة الأبتدائية انعكس بدوره على العديد من المتغيرات الديموغرافية للسكان ومن أهمها زيادة الولادات نتيجة للزواج المبكر وزيادة حجم الأُسرة حيث تعد الأمهات المتعلمات هن أقل انجاباً من غير المتعلمات وأكثر ادراكاً لفوائد استخدام تنظيم الأُسرة [1] ، وجاء بالمرتبة الأخيرة مركز قضاء العمارة وبنسبة شكلت (10.2)%، مقارنة بالوحدات الإدارية الأُخرى لمحافظة ميسان .

ج – الحاصلين على الشهادة الثانوية :

ينقسم التعليم الثانوي إلى نوعين من مراحل التعليم ومنها المرحلة المتوسطة والمرحلة الأعدادية ، فالمرحلة المتوسطة تبدأ بعد المرحلة الأبتدائية ومدة الدراسة فيها (ثلاث سنوات) من عمر (12–14) سنة [2] ، كما إنَّ نسبة الحاصلين على شهادة الثانوية في تنامي مستمر وذلك لتأثير المتغيرات الأقتصادية والأجتماعية ، إضافة إلى كون العديد منهم تم حصولهم على فرص عمل في الدوائر الرسمية الحكومية ، فضلاً عن أنّهم يعملون في الدوائر والمؤسسات الحكومية أو القطاع الخاص ، مما خلق دافعاً لتشجيعهم للحصول على شهادة أعلى لغرض تحسين رواتبهم واستمرار بعضهم إلى ما بعد تلك الشهادة حتى الحصول على الشهادة الجامعية[3].

يلاحظ من جدول (8) وخريطة (9) أنَّ الحاصلين على الشهادة المتوسطة بلغ عددهم (1289) وبنسبة (18.4) % من مجموع سكان العينة المدروسة ، وجاء بالمرتبة الأولى مركز قضاء العمارة وبنسبة (26.2)% لكونه يمثل مركز المحافظة إضافة إلى وجود أعداد كبيرة من المدارس مما يوفر فرص كبيرة للتعلم والاستمرار في الدراسة مقارنة بالوحدات الإدارية الأُخرى ،

---

(1) منصور الراوي ، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي ، جامعة الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر، 1991، ص 131.

(2) ابراهيم حاجم لازم الحلفي ، مصدر سابق ، ص79 .

(3) منصور الراوي ، مصدر سابق ، ص 131.

بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة ناحية السلام وبنسبة (12.0)% نتيجة إلى انخفاض نسبة الحاصلين على الشهادة المتوسطة ، ويدل ذلك على قلة أعداد الملتحقين بالدراسة المتوسطة في هذه الناحية مقارنة بالوحدات الادارية الاخرى لمحافظة ميسان ، بالإضافة الى قلة أعداد المدارس المتوسطة أو بعدها عن مركز الناحية مما يدفع الاهل الى عدم تسجيل ابنائهم فيها وبالتالي ترك الدراسة ، وكذلك لوضع الأسرة المادي الذي يساهم في تهرب الأبناء من المدارس لمساعدة أهاليهم في المعيشة وإهمالهم التعليم ، والتوجه للزواج المبكر ، وانخفض أعداد الحاصلين على الشهادة الأعدادية إلى (980) وبنسبة (14.0)% من مجموع سكان العينة المدروسة لمحافظة ميسان ، إذ تقدم مركز قضاء العمارة بالمرتبة الأولى بنسبة (23.7) % نتيجة لوجود المدارس الأعدادية وبأعداد كبيرة مقارنة بالوحدات الإدارية الأُخرى ، إضافة إلى وجود مدارس (التعليم المهني) مما يخلق فرصة اكبر للحصول على الشهادة الأعدادية واكمال الدراسة ، بينما حلت بالمرتبة الأخيرة مركز قضاء قلعة صالح وبنسبة (8.7)% بسبب قلة نسبة الحاصلين على الشهادة الأعدادية إضافة إلى قلة المدارس الأعدادية فضلاً عن عدم الاستمرار في الدراسة وتركهم المدرسة من اجل العمل .

وبطبيعة الحال يُعد تأسيس جامعة ميسان (*) الدور الكبير والبارز على حث الطلبة لإكمال مرحلة الإعدادية ، مما ادى ذلك إلى ارتفاع نسبة الحاصلين على الشهادة الإعدادية ، من اجل الحصول على مقعد ضمن كلياتها سيما بعد التسهيلات الكبيرة التي تقدمها وزارة التربية في دخول الطلبة لأداء الامتحانات الوزارية .

د- الحاصلين على شهادة الجامعية (الدبلوم أو البكالوريوس):

لقد شهد العراق زيادة كبيرة في أعداد الحاصلين على الشهادة الجامعية وتعود هذا الزيادة إلى استحداث الجامعات العلمية لمختلف الاختصاصات ، ومنها(الحكومية والاهلية) وخاصةً محافظة

(*) تم استحداث جامعة ميسان في عام (1 / 4 / 2009) كانت نوائها (كلية التربية الأساسية) والتابعة لجامعة البصرة ، وتضم الان جامعة ميسان (15) كلية وهي كليات (التربية والادارة والاقتصاد والآداب والتربية الرياضية والعلوم السياسية والطب و طب الأسنان والحاسوب والهندسة والقانون والعلوم والتربية الأساسية والزراعة) وفي عام 2019 بلغ عدد طلاب الجامعة للدراسة الصباحية نحو (12808) طالب منهم (2090) طالب من محافظت عراقية اخرى.

ينظر :- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة ميسان ، مديرية التخطيط والمتابعة ، 2019.

ميسان ، سيما في الأونة الأخيرة ، إذ تم استحداث العديد من الجامعات والتخصصات العلمية التي أسهمت في استقطاب العديد من خريجي المرحلة الأعدادية ، ومن اهمها استحداث جامعة ميسان التي تقدم الخدمات التعليمية لسكان المحافظة إضافة إلى سكان باقي المحافظات سيما القريبة منها التي كان لها الدور الكبير في أعداد الكفاءات العلمية ، ولمختلف التخصصات العلمية والانسانية ، وساهم ذلك في زيادة نسبة السكان الحاصين على الشهادة الجامعية سواء كانت الدبلوم أو البكالوريوس . يتبين من مؤشرات جدول (8) وخريطة (9) الزيادة الواضحة في نسبة السكان الحاصين على الشهادات الجامعية ، والبالغ عددهم (1016) وبنسبة شكلت (13.3) % من مجموع سكان العينة المدروسة لسنة (2020) ، إذ جاء مركز قضاء العمارة بالمرتبة الأولى بنسبة (20.3) % ، نتيجة لوجود جامعة ميسان وجامعة الإمام الكاظم (ع) وجامعة الإمام جعفر الصادق (ع) بالإضافة إلى المعهد التقني ، بينما حلت بالمرتبة الأخيرة ناحية العدل وبنسبة (5.6)% ، بسبب قلة نسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية إضافة إلى عدم اكمال الدراسة والزواج في هذه المرحلة وبالخصوص الإناث وعدم الرغبة من قبل الاهل في اكمال البنت لدراستها ، كما أنّ المبالغ الكبيرة المطلوبة في التعليم الجامعي الاهلي وعدم قدرة الأهل في توفيرها كانت سبباً في جعل لأبناء يعزفون عن اكمال التعليم العالي .

هـ- الحاصلين على الشهادات العليا (*) :

يشير جدول (8) وخريطة (9) أنّ الحاصلين على شهادات عليا بلغ عددهم (132) وبنسبة شكلت (1.9) % من مجموع سكان العينة المدروسة ، حل بالمرتبة الأولى مركز قضاء علي الغربي وبنسبة (4.3) % نتيجة لرغبة الكثير منهم بالحصول على الشهادة العليا ، من أجل المنافسة والفرصة الكبيرة في التعيين وتحقيق مستوى أجتماعي أفضل ، إضافة إلى ذلك عدم الرغبة في الزواج وبالتالي تأخير الزواج بالنسبة إلى العزاب لانَّ الزواج بالنسبة لهم يسبب إضاعة فرصة إكمال الدراسة ، فضلاً عن افتتاح الدراسات العليا في الكثير من التخصصات (العلمية والأنسانية) التي لم تكن موجودة سابقاً في جامعة ميسان ، بينما جاء بالمرتبة الأخيرة ناحيتيّ (العدل والمشرح) وتشكل نسبة الحاصلين على الشهادات العليا (0.6)% ، نتيجة إلى عدم اكمال الدراسة والزواج قبل هذه المرحلة وخاصة لدى الإناث وعدم الرغبة على إكمال

(*) يضم هذا المستوى الحاصلين على الشهادات العليا ومنها (الدبلوم العالي بعد البكالوريوس والماجستير والدكتوراه)

الدراسة من قبل الأهالي .

يستنتج مما سبق تدني مستويات التحصيل التعليمي لدى سكان محافظة ميسان والوحدات الإدارية الأُخرى ، إذ نلاحظ انخفاض أعداد الحاصلين على (الشهادات العليا) وبلغت أدنى النسب من مجموع المحافظة ، في حين ارتفعت أعداد من لديهم شهادة (أمية أو ابتدائية) لكلا الجنسين ، ويعزى ذلك إلى اختلاف كل وحدة إدارية عن الأُخرى من حيث الاهتمام بالتحصيل الدراسي .

انعكس ذلك بشكل سلبي على الوضع الأقتصادي والأجتماعي والمادي لتلك الأُسر ، وقلة الوعي الثقافي والمستوى التعليمي لهم ، وانخفاض أعداد الطلبة في المراحل الدراسية الأخيرة وبالخصوص (الدبلوم والبكالوريوس والعليا) ، وتكتفي الكثير من الأُسر بحصول أبنائهم على الشهادة (الأبتدائية أو المتوسطة) ويرجع ذلك إلى ضعف امكانيات الأُسرة المادية ، وصعوبة تحمل نفقات أبنائهم في تلك المراحل الدراسية ، وخاصة الأُسر ذات الدخل المنخفض ، وبالتالي يترك الكثير من أفراد الأُسرة سواء كان الذكور أو الإناث الدراسة ، بسبب الوضع الأقتصادي أو عمل الأبناء من أجل توفير سُبل العيش [1] ، وبطبيعة الحال تؤثر الحالة العلمية على زيادة نسب العزاب أو كلما زادت المرتبة العلمية زادت نسب العزوبة ، وهذا له أثر سلبي إذ يقلل من نسبة فرص الزواج المبكر ، وعلى هذا الأساس يكون للحالة العلمية الأثر السلبي على العزوبة التي تؤدي إلى تأخر سن الزواج بالنسبة إلى العزاب ،أما أثر التعليم على نسبة المتزوجين فإنَّها عكسية في تأثيرها على حالة العزوبة ، إذ أثبتت بحوث كثيرة في أغلب دول العالم أنّ هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي والسن عند الزواج ، أي أنّ كلما زادت سنوات التعليم تأخر (سن الزواج)[2] ، ولابد التاكيد على أنَّ هناك علاقة عكسية بين التعليم والطلاق ، حيث كلما كان مستوى التعليم عالي بالنسبة للمتزوجين كلما ازدادت مسؤولياتهم نحو أسرهم ، وهم أكثر من غيرهم في تحمل الالتزامات العائلية رغم حدوث بعض المشاكل بينهم ، والعكس نشاهد لدى الشخص الأمي أو الجاهل أو من كان ذات مستوى منخفض من الثقافة والتعليم الذي يتسبب

---

(1) أحمد صيهود هاشم البهادلي ، السكن العشوائي في مدينة العمارة ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة البصرة ،2016 ، ص110–116.

(2) نجلاء حسون مناوي الحميداوي ، مصدر سابق ، ص187.

للزوجين الكثير من المتاعب والمشاكل المختلفة بينهم مما قد يؤدي إلى إنهاء الزواج بينهم بالطلاق [1].

3- التركيب المهني :

تعد دراسة التركيب المهني من الدراسات المهمة سيما عند الاعتماد على نتائجها في الكشف عن هيكل العمالة ومعرفة معدلات التعطل على المستويات المختلفة ، سواء كان (إقليم أو دولة أو دول مختلفة) ، بالإضافة إلى كونها مؤشراً ودليلا للتعرف على حقيقة الكثير من الخصائص الأقتصادية والأجتماعية والديموغرافية في المجتمعات السكانية ، وتشكل دراسة التركيب المهني للسكان أبعاداً جديدة للقوى العاملة في المستقبل ، ويتأثر التركيب المهني لأي منطقة أو دولة بعدة عوامل ومن أهمها نوعية أقتصاد الدولة ومنها (زراعية أو صناعية أو شبه صناعية)، وكذلك التطور والتقدم الأقتصادي للدولة ، وغالباً ما تشمل هذه المهن الأفراد الذين بلغوا سن(15 سنة فأكثر) [2] ، وبطبيعة الحال يضم التركيب الأقتصادي الأفراد الذي يمكن أنْ تستغل قوتهم سواء البدنية أو العقلية في العمل والإنتاج ، باستثناء الأطفال والشيوخ أو الذين لديهم عجزاً تاماً ، ومعنى ذلك أنَّ القوة البشرية تضم السكان الذين يعملون فعلاً نظرا لأنّهم في أعمار العمل والإنتاج ، وأما الأطفال والشيوخ الذين يعدون خارج القوة البشرية ، وتضم القوة البشرية فئتين هما : (قوة العمل) وتشمل الأفراد في سن العمل من الذكور والإناث سواء كانوا يعملون أو عاطلين عن العمل وإن كانوا يرغبون في العمل أو يطلبونه ، ويلاحظ أنَّ السن الذي يحدد بداية قوة العمل تختلف من دولة إلي أخري فقد تبدأ في العاشرة في بعض الدول ، ولغرض المقارنة يعتبر العمر 14-15 هو قوة العمل ، واما (قوة خارج العمل) هم الذين يدخلون من حيث السن في قوة العمل ، ولكنهم لا يعتبرون من العاملين بالفعل أو يعتبرون من العاملين في مهن غير منتجة أحيانا مثل طلبة المدارس والجامعات ويضم إليهم ربات البيوت [3] ، وبناءً على

---

(1) أيمان عبد الوهاب موسى ، الآثار الأجتماعية للطلاق ، دراسة ميدانية لظاهرة الطلاق في مدينة الموصل، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 1998، ص52.

(2) باسم عبد العزيز عمر العثمان وعدنان عناد غياض العكيلي ، جغرافية السكان أُسس وتطبيقات ، الطبعة الأولى ، مكتبة دجلة للطباعة والنشر والتوزيع ،2020 ، ص415-417.

(3) أحمد علي اسماعيل ، مصدر سابق ، ص168-169.

ذلك بلغ المجموع الكلي لمعدل البطالة لمحافظة ميسان لعام (2016) بعمر 15 سنة فأكثر (17.06)% من العاطلين عن العمل [1].

وتمثل المهنة للتركيب الزواجي أهمية كبيرة لدى المختصين في الدراسات السكانية والأقتصادية والأجتماعية ، وبالخصوص في المواضيع الأجتماعية للسكان لأنها تدرس الحالة الزواجية للسكان ، فمهنة ألفرد التي يكسب منها رزقه واشباع رغباتة وحاجاتة الضرورية هي بدورها تشجعه في القدوم على الزواج والاستقرار ، وعلى العكس في حالة عطله عن العمل يكون لها الأثر السلبي على الاشخاص ومن أبرز اثارها العزوبية ووقوع الطلاق ، والمهنة إما تكون مبنية على أساس العلم والمعرفة في مجال العمل الذي يؤديه ألفرد وأما تكون عن طريق امتلاك أسلوب علمي وفكري اكتسبه من خلال دراسته الأكاديمية ، إذاً المهنة تمزج مابين المعارف العقلية ومجموعة من المهارات المكتسبة .

يتبين من جدول (9) وخريطة (10) تباين التوزيع النسبي حسب المهنة لمحافظة ميسان ، إذ بلغ مجموع العاطلين عن العمل (1554) وبنسبة (32.8) % من مجموع سكان العينة المدروسة لسنة (2020) ، أما من حيث الوحدات الإدارية فقد حل (مركز قضاء العمارة) بالمرتبة الأولى لعدد العاطلين عن العمل وبنسبة (36.3)% ، وبالرغم من أنّ مركز قضاء العمارة يمثل مركز المحافظة ووجود المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من القطاع الخاص الا أنهّ ذلك غير كافي لتوفير فرص العمل للشباب العاطلين عن العمل وخاصةً (الخريجين) منهم وغيرهم ، وبالذات في ظل الوضع الأقتصادي الحالي الذي يتسم بعدم توفير فرص العمل مما أسهم في زيادة عدد العاطلين عن العمل ، وليس بالغريب أنْ يتأخر العاطلين عن العمل على الزواج نتيجة الظروف الأقتصادية الصعبة التي تحول دون تحقيق المتطلبات المادية للزواج التي تؤدي إلى عزوف الشباب عن الزواج وتأخرهم ، إضافة إلى ارتفاع أعداد الطلاق للعاطلين عن العمل نتيجة إلى عدم توفر الاحتياجات الضرورية للزوجة التي تسهم في الحصول على حياة كريمة ومستقرة وعدم حدوث المشاكل بينهم ، وخصوصاً إذ كان عدد من الازواج لا يعملون ، مما ينجم عن قلة الدخل لتلك الأُسرة مما يؤدي مشكلات كثيرة قد تقضي إلى الانفصال والطلاق بينهم ، وجاءت

(1) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية ، 2017 ، ص62.

ناحية المشرح بالمرتبة الأخيرة من حيث أعداد العاطلين وبنسبة شكلت (23.0)% ، وتعد بذلك من أقل النسب بالمقارنة مع بقية الوحدات الإدارية الأُخرى ، نتيجة لقلة عدد العاطلين عن العمل في هذه الناحية .

أمّا (مهنة الكسبة) وتضم هذه المهنة أغلب الشباب الذين يعملون في (الاعمال الحرة) إذ بلغ مجموعهم (2230) وبنسبة شكلت (47.1) % من مجموع سكان العينة المدروسة لمحافظة ميسان ، إذ جاءت ناحية المشرح بالمرتبة الاولى وبنسبة (62.8)% من مجموع بقية الوحدات الإدارية ، وجاء بالمرتبة الاخيرة مركز قضاء العمارة وبنسبة (33.0)% .

جدول (9)

التوزيع النسبي للسكان حسب التركيب المهني والوحدات الإدارية لمحافظة ميسان لسنة 2020

الوحدات الإدارية	عاطل عن العمل	النسبة %	كاسب	النسبة%	موظف (*)	النسبة %	المجموع	النسبة
مركز قضاء العمارة	264	36.3	240	33.0	223	30.7	727	15.4
ناحية كميت	63	31.7	95	47.7	41	20.6	199	4.2
مركز قضاء علي الغربي	98	33.4	134	45.7	61	20.8	293	6.2
ناحية علي الشرقي	87	34.3	110	43.3	57	22.4	254	5.4
مركز قضاء الميمونة	125	33.2	173	45.9	79	21.0	377	8.0
ناحية السلام	73	33.8	97	44.9	46	21.3	216	4.6
مركز قضاء قلعة صالح	135	32.7	201	48.7	77	18.6	413	8.7
ناحية العزير	129	35.1	183	49.7	56	15.2	368	7.8
مركز قضاء المجر الكبير	189	32.8	282	49.0	105	18.2	576	12.2
ناحية العدل	168	33.7	278	55.8	52	10.4	498	10.5
مركز قضاء الكحلاء	136	31.4	199	46.0	98	22.6	433	9.1
ناحية المشرح	87	23.0	238	62.8	54	14.2	379	8.0
المجموع	1554	32.8	2230	47.1	949	20.1	4733	100

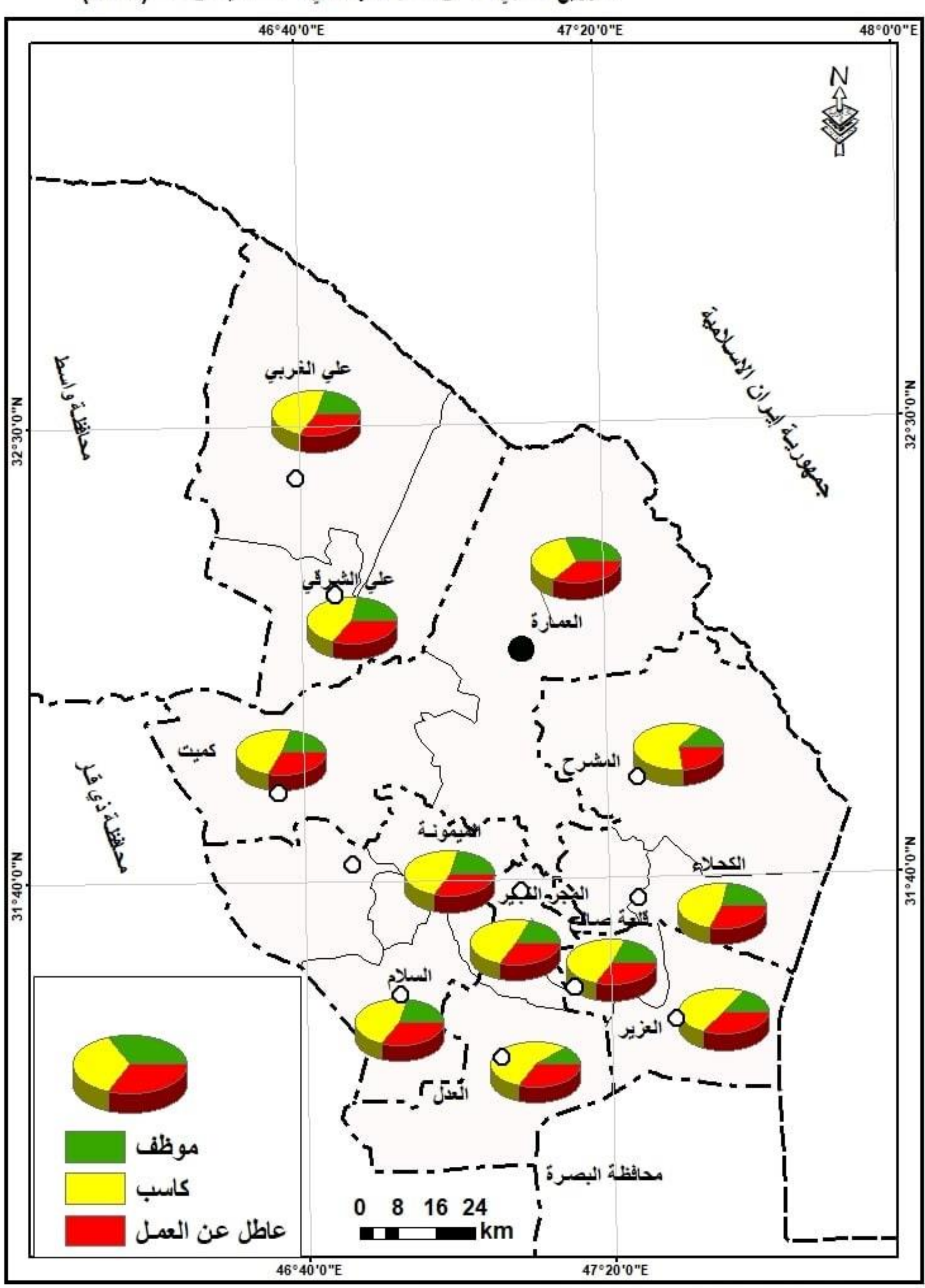
المصدر : نتائج الدراسة الميدانية.

(*) وتشمل مهنة الموظف بعقد أو ملاك .

ملاحظة :- تم حذف الاطفال والطلاب من الجدول .

خريطة (10)

التوزيع النسبي للسكان حسب المهنة في محافظة ميسان لسنة(2020)



المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول(9)

بينما جاءت (مهنة الموظفين) بالمرتبة الأخيرة من بين المهن الأُخرى ، وبلغ عددهم (949) وبنسبة (20.1)% من مجموع سكان العينة المدروسة ، وحل بالمرتبة الأولى (مركز قضاء العمارة) وبنسبة (30.7)% ، لكونه يمثل مركز المحافظة ووجود المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من القطاع الخاص ، إلا أنة ذلك يعد عامل إيجابي في التقليل من نسبة العزاب مما ادى ذلك إلى ازدياد حالات الزواج بين الموظفين وترك العزوبية ، إذ إنَّ الكثير من الموظفين يلجؤون إلى الزواج بعد حصولهم على الوظيفة التي تسهم في الحصول على حياة كريمة ومستقرة ، وعدم حدوث المشاكل بينهم والتكفل بمتطلبات المعيشة والحياة الزوجية ، وجاءت ناحية العدل بالمرتبة الأخيرة من حيث أعداد الموظفين وبنسبة شكلت (10.4)% ، وتشكل بذلك أقل النسب بالمقارنة مع الوحدات الإدارية الأُخرى ، نتيجة لقلة عدد الموظفين في هذه الناحية .

نستخلص مما سبق أنَّ هناك ارتفاع واضح لمهنة (الكسبة) على مستوى المحافظة وفي اغلب الوحدات الإدارية ، وهذا بدوره يرجع إلى خصوصية كل وحدة ادارية وما يتوافر لديها من المشاريع والامكانيات المختلفة كوجود المشاريع الأقتصادية أو الأراضي الزراعية وغير ذلك ، وتأتي بالمرتبة الثانية مهنة (العاطلين عن العمل) ، نتيجة لارتفاع أعداد العاطلين عن العمل وبالخصوص في الآونه الأخيرة ، وعدم وجود الحلول الجادة من قبل الدولة والحكومة المركزية على وضع المعالجات وتوفر فرص العمل لهم ، بينما تستحوذ مهنة (الموظفين) إلا على نسب قليلة جداً من إجمالي المهن الأُخرى ، وبطبيعة الحال فالمهنة لها دوراً فعال في ارتفاع نسب الزواج والطلاق والعزاب والترمل أو التأثير في انخفاضها ، وتجدر الاشارة أنَّ ذلك يرتبط بسياسة الدولة والسعي في توفير فرص العمل المناسبة والقادرة على توفر سبل العيش الكريم والحياة المستقرة لكل اسرة ، اذ تلعب الحكومة دوراً بارزاً ومهماً لتوفير العمل في القطاع الصناعي والتجارة والزراعة وغيرها من الانشطة الأقتصادية ، ومن الطبيعي يتأخر العاطلين عن العمل عن الزواج نتيجة للظروف الأقتصادية التي تحول دون القدرة على تحقيق المتطلبات المادية للزواج وبالنتيجة تؤدي إلى عزوف الشباب وتأخرهم عن الزواج ، بالإضافة إلى ارتفاع أعداد المطلقين العاطلين عن العمل بسبب عدم امكانية توفر الأحتياجات الضرورية للزوجة التي تسهم في الحصول على حياة كريمة والاستقرار بينهم وعدم حدوث المشاكل .

ونستدل مما تقدم أن للّخصائص الأقتصادية والأجتماعية وباختلاف معدلاتها ، ذات تاثيراً بارزاً وواضح في التركيب الزواجي على مستوى المحافظة ووحداتها الإدارية ، كما أنّ دراسة الخصائص الأقتصادية والأجتماعية المتعلقة بالتركيب الزواجي تتحكم بها جملة من الظروف الأقتصادية والأجتماعية التي تؤثر على سيرها وتغير اتجاهاتها ، وبالخصوص المتغيرات المتعلقة بمقدار الدخل الشهري والتعليم والمهنة ، وتبين لنا من بيانات الدراسة الميدانية متوسط دخل ألفرد الشهري لمحافظة ميسان البالغ (213,084) ألف ديناراً ويدل ذلك على انخفاض متوسط الدخل الشهري للفرد ، وبطبيعة الحال كلما كان دخل الأُسرة جيدا فإنَّها تحظى بالأسقرار والرفاهية ، أما على المستوى التعليمي لمحافظة ميسان ، فتبين لنا تدني مستوى التحصيل العلمي لدى سكان المحافظة والوحدات الإدارية الأُخرى ، إذ نلاحظ انخفاض أعداد الحاصلين على (الشهادات العليا) وتعد أدنى النسب من مجموع المحافظة ، في حين ارتفعت أعداد الذين (يقرئون ويكتبون) ومن لديهم شهادة (أمية وابتدائية) ولكلا الجنسين ، كما يمثل المستوى التعليمي أحد أهم الخصائص الأجتماعية لكونه يوضح المستويات العلمية وتأثيرها في حالات الزواج والطلاق ويكون له فائدة علمية من خلال معرفة المؤهل الدراسي والعلمي التي يحملها كل من المتزوجين والمطلقين ، والفائدة من معرفة هذه المستويات لتأثيرها في ارتفاع نسب الزواج وانخفاضها بالإضافة على الزواج المبكر وتأخيره ، وكذلك في حالة الطلاق فكلما انخفض المستوى التعليمي كلما ازدادت نسب الطلاق ، كما نلاحظ على المستوى المهني لمحافظة ميسان ارتفاع الأعداد في مهنة (الكسبة والعاطلين عن العمل) خاصة في مركز محافظة ميسان ، وعلى العكس من (مهنة الموظفين) الذي تشكل عدد قليل من الموظفين بالنسبة لمجموع محافظة ميسان بالمقارنة مع بقية المهن الأُخرى ، إذ إنّها تعد من المهن التي يحصل من خلالها على نسبة عالية من الدخل التي تؤهله بالقدوم على الزواج وتكوين أسرة جديدة ، والأستقرار والمحافظة على البناء الأُسري ، كما يلاحظ هنالك تبايناً مكانياً في خصائص السكان من خلال دراسة المتغيرات الأقتصادية والأجتماعية وتأثيرها في التركيب الزواجي على سكان محافظة ميسان .

لذا سيتناول البحث في الفصل الثاني التوزيع الجغرافي للتركيب الزواجي في محافظة ميسان ، الذي يعكس واقع التركيب الزواجي للمحافظة بحسب الوحدات الإدارية .



الفصل الثاني

التوزيع الجغرافي للتركيب الزواجي في محافظة ميسان

المبحث الأول :التوزيع الجغرافي للعزاب والمتزوجين في محافظة ميسان

المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي للمطلقين والأرامل في محافظة ميسان

المبحث الثالث: التوزيع الجغرافي لحالات تعدد الزوجات في محافظة ميسان





المبحث الاول

التوزيع الجغرافي للعزاب والمتزوجين في محافظة ميسان

إنَّ لدراسة التوزيع الجغرافي ومعرفة معدلات الزواج والعزاب أهمية كبيرة في التحليل الجغرافي، وكذلك التوزيعات النسبية لحالات الزواج بحسب الأعمار ، إذ يرتبط ذلك ارتباطاً كبيراً بأعداد المواليد سنوياً وما ينتج عنها من نتائج مباشرة في النمو السكاني ، كما تسهم الأحوال الأجتماعية والأقتصادية في التأثير على معدلات الزواج والعزوبية ، لذلك فإنَّ الحالة الزواجية ليست في حالة ثابتة على الأطلاق بل دائمة التغير نتيجة لظروف المجتمع السائدة اقتصادياً واجتماعياً [1] ، كما يلاحظ إنَّ بيانات الحالة الزوجية يمكن أعدادها عن السكان العزاب والمتزوجين والمطلقين والأرامل ، ويمكن أن توفر لهم مادة لها تأثيرها على النواحي الأجتماعية والأقتصادية والديموغرافية ، وبطبيعة الحال فإنَّ أي دراسة تخص السكان ينبغي أنْ يأتي توزيعهم الجغرافي في المقدمة [2].

كما تبرز أهمية التوزيع الجغرافي للتركيب الزواجي ، نظراً لما يوضحه هذا التوزيع من معرفة نسب ومعدلات (العزاب والمتزوجين) ، ومدى تباين توزيعهم وبالخصوص على مستوى المحافظة والوحدات الإدارية لمحافظة ميسان ، الذي سوف نتطرق له في هذا المبحث بحسب التوزيع الاتي:

1- التوزيع الجغرافي للسكان العزاب في محافظة ميسان:

يقصد بهذه الفئة السكان من الذكور والإناث الذين (لم يسبق لهم الزواج) ، ويمكن تقسيم هذه الفئة إلى الأشخاص الذين يقل أعمارهم عن السن القانوني ، والأشخاص الذين بلغوا السن القانوني ولكن لم يتزوجوا بعد ، وتتباين أعداد السكان من العزاب في دول العالم تبايناً كبيراً تبعاً للظروف السائدة ومنها الأجتماعية والعادات والتقاليد والدين والأحوال الأقتصادية [3] ، ويحدد القانون العراقي سن الزواج من الناحية القانونية ، ليكون عند العمر (18) سنة لكلا الجنسين

---

(1) فتحي محمد أبو عيانه ، جغرافية السكان أُسس وتطبيقات ، الطبعة الرابعة ، دار المعرفة الجامعية ، الأسكندرية ، 1993، ص337.

(2) نجلاء حسون مناوي الحميداوي ، مصدر سابق ، ص74.

(3) فتحي محمد أبو عيانه ، مصدر سابق ، ص338.

ويمكن الزواج قانوناً عند سن (15) سنة لكن بموافقة وحضور ولي الأمر[1] ، ومن الملاحظ أنّ التأخر في الزواج أصبح من السمات الشائعة في جميع المجتمعات الحديثة ، فالكثير من الشباب والفتيات يتأخرون في الزواج ، لأسباب كثيرة ومنها : الدراسة أو البطالة وارتفاع تكاليف الزواج أو عدم الحصول على سكن ، كما يسمى التأخر في الزواج العزوبة أو العنوسة ، ويطلق على الذكور والإناث لكن تستخدم كلمة العنوسة مع النساء أكثر من الرجال ، والعزوبة تستخدم مع الرجال أكثر من النساء ، إلا أنَّ مشكلة العزوبة ليست كمشكلة العنوسة وبالخصوص في المجتمعات العربية والإسلامية ، لأنَّ فرصة زواج الرجل العزاب كبيرة وفي أي سن من سنوات أعمارهم ، وعلى العكس من فرص زواج النساء العوانس فتعد قليلة ، سيما كلما تقدم بهن السن إلى الأمام ، وهذا يجعل المرأة العانس عرضةً للإصابة بالقلق والوحدة أكثر من الرجل العازب ، ويختلف الباحثون في تحديد سن العزوبة عند الرجال والنساء فالبعض يحددها بسن الخامسة والعشرين ، والبعض يحددونها بسن الثلاثين وآخرون يحددونها بسن الخامسة والثلاثين وما بعدها[2] .

واشارت العديد من الدراسات العربية إلى أزمة تأخر الزواج وارتفاعها ، ومنها في (دولة سوريا) إذ اظهرت النتاج بأنَّ أغلب الشباب من الذكور والإناث أصبحوا يميلون إلى التأخر في الزواج حاصةً من المتعلمين والمتعلمات وتبين الإحصاءات أن نسبة المتزوجات بين النساء التي يقل اعمارهن عن عشرين بلغ (78%) للأميات و(44%) من اللواتي يحملن الشهادة الأبتدائية و(23%) من يحملن الشهادة الأعدادية و(10%) من لديهن شهادة الثانوية و(7%) من لديهن شهادة الجامعة ، أما في (الاردن) ، فقد تبين أنَّ متوسط عمر المرأة المتعلمة الحاصلة على شهادة جامعية (معهد فما فوق) عند الزواج (22.6%) سنة ، في حين يصل العمر عند الزواج من الإناث من غير المتعلمات أي التي تقرأ وتكتب (17.9%) سنة ، وبطبيعة الحال أنَّ انشغال المرأة بالتعليم والعمل يقلل من فرصة الزواج بالنسبة لها ، وبالإضافة إلى أنَّ هناك عقبة أخرى ذات أهمية كبيرة تواجه الفتاة الجامعية ، وهي ميل النساء الشائع بأنَّ يتزوجن بمن يفوقهنَّ مستوى من الرجال ، والزواج من الذي قد حصل على شهادة جامعية خاصةً

(1) جمهورية العراق ، وزارة العدل ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد 2639 ، 1978 ، ص314 .

(2) كمال ابراهيم مرسى، الزواج وبناء الأُسرة ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، الكويت ، 2004، ص112-113.

أصحاب الشهادات العليا ، كالأطباء والمهندسين باعتبار أنَّ أصحاب هذه الشهادات تجعل أصحابها في وظائف مرموقة [1].

واظهرت نتائج دراسة ارتفاع نسبة السكان الذين لم يسبق لهم الزواج لمحافظة ذي قار ، فقد ارتفعت نسبتهم من (36.1%) عام 1987 إلى (9. 45 %) سنة 1997 ، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع معدل عمر الزواج لدى الذكور بسب الاستمرار في التعليم وتزايد معدلات البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة ، بالإضافة إلى أنَّ معدل عمر الزواج يتسم بالارتفاع لدى الإناث كذلك بسبب التعليم وانتشار ثقافة الزواج التي لا تشجع الفتيات والأُسر على الزواج في الأعمار المبكرة ، من اجل تلافي المشاكل والصعوبات الأجتماعية التي غالباً ما ترافق الزواج المبكر ، إذ يتضح من خلال ما سبق ارتفاع نسبة العزاب في كافة الأعمار الصغيرة سواء كان للذكور أو الإناث على حد سواء فقد سجلت أعلى نسبة للعزاب لسنة 1987 للفئة العمرية (15– 19) سنة لتبلغ (3. 40 %) وتليها الفئة العمرية (12– 14) سنة وبنسبة (29%)، وبالمقابل فإنَّ أعلى نسبة سجلت للفئة العمرية (15– 19) سنة لسنة 1997 وبلغت (2.38 %) وتلتها الفئة (12–14) سنة وبنسبة (26.9 %) [2].

أما على مستوى العراق فتبين نتائج المسح الاحصائية لسنة 2011 نسبة العزوبية بين الرجال البالغة (15.5 %) ، وبين النساء (14.9 %) عند الفئة العمرية (30–34) سنة ، ويعزى السبب في ذلك إلى انخفاض فرص الزواج لدى النساء كلما تقدمت أعمارهن ، وعلى عكس الرجال الذين تتاح لهم فرصة الزواج أكثر من النساء حتى عندما يتقدم بهم العمر ، كما تنخفض نسبة النساء العازبات في الفئة العمرية (20–24) سنة ، بالمقارنة مع الفئة العمرية (15–19) سنة وذلك بسبب زيادة احتمال الزواج في هذه الفئة العمرية مقارنة بالرجال ، وبشكل عام تبلغ نسبة العزوبية للسكان بعمر 15 سنة فأكثر (32.2 %) ومنها (37.7 %) بين الرجال

---

(1) نبال فوزي محمود ، الآثار الأجتماعية والنفسية لتأخر سن الزواج لدى الموظفات ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 2005 ، ص 51 .

(2) عبد العالي حبيب حسين الركابي ، التركيب الزواجي لسكان محافظة ذي قار للمدة 1987 – 2008 ، مجلة البحوث العراقية ، العدد (19) ، ص275 .

و(26.7%) عند النساء [1] ، وفي دراسة أجريت في (مدينة الموصل) عن أسباب تأخر سن الزواج أنَّ نسبة(63.3%) من الذكور يؤيدون أنَّ تكاليف الزواج العالية هي أحد أسباب التأخر عن الزواج ، أما بالنسبة للإناث فتبين ان(54%) يعتقدن بأنَّ تكاليف الزواج كانت سبباً في تأخر زواجهن [2].

أما بالنسبة إلى محافظة ميسان ، فتشير نتائج الدراسة الميدانية لسنة (2020) وجدول (10) بأنَّ معدل العزاب لعموم محافظة ميسان بلغ (346.7 بالألف) ، أما على مستوى الوحدات الإدارية فإنَّ أعلى معدل سجل في مركز قضاء العمارة (563.2) ، وأدنى معدل في ناحية العزير(187.8بالالف) .

يتضح من خريطة (11) أنَّ معدل العزوبية لمحافظة ميسان يمكن توزيعه حسب الدرجة المعيارية إلى المستويات الاتية :-

المستوى الأول وبدرجة معيارية (+0.50 فأكثر):- وتتركز فيه أعلى معدلات العزوبة وضم هذا المستوى ثلاث وحدات إدارية ، وهي (مركز قضاء العمارة ومركز قضاء الميمونة ومركز قضاء المجر الكبير) وبنسبة شكلت (25 %) من مجموع الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع تكاليف المعيشة الصعبة وتكاليف الزواج ، فضلاً عن مشاكل السكن في الحضر ، في حين تكاليف المعيشة في الريف تكون منخفضة نسبياً ، بالإضافة إلى تطور المستوى التعليمي في الحضر مقارنة في الريف والرغبة في الاستمرار وإكمال التعليم سبباً رئيساً في تأخير سن الزواج وارتفاع نسبة العزاب ، أما ارتفاع نسبة العزاب لدى الذكور مقارنة بالإناث يرجع إلى أرتفاع تكاليف الزواج ، والتي تكون أعبائها على الرجل كبيرة مما يتطلب العمل لفترة أطول [3].

المستوى الثاني بدرجة معيارية (+ 0.49 إلى 0.00) :- وجاء ضمن هذا المستوى (ناحية السلام) وبنسبة (8%) من مجموع الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان .

(1) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، إحصاءات التنمية البشرية ، تقرير المرآه والرجل ، مصدر سابق ، ص 10.

(2) نبال فوزي محمود ، مصدر سابق ، ص 52.

(3) عباس حسن ثجيل ومنيب مشعان احمد الدوري ، التركيب الزواجي لسكان محافظة ميسان للمدة 1987-2012، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، المجلد(22) ، العدد (8) ،2015، ص 69_67.

المستوى الثالث بدرجة معيارية (-0.01 إلى -0.49) :- تمثل هذا المستوى بأربع وحدات إدارية ، وهذه الوحدات (ناحية كميت وناحية علي الشرقي ومركز قضاء الكحلاء وناحية المشرح) ويشكل هذا المستوى نسبة (33%) من مجموع الوحدات الإدارية في محافظة ميسان .

جدول (10)

التوزيع المكاني لمعدل العزاب (12) سنة فأكثر في محافظة ميسان والوحدات الإدارية وفق الدرجة المعيارية لسنة 2020

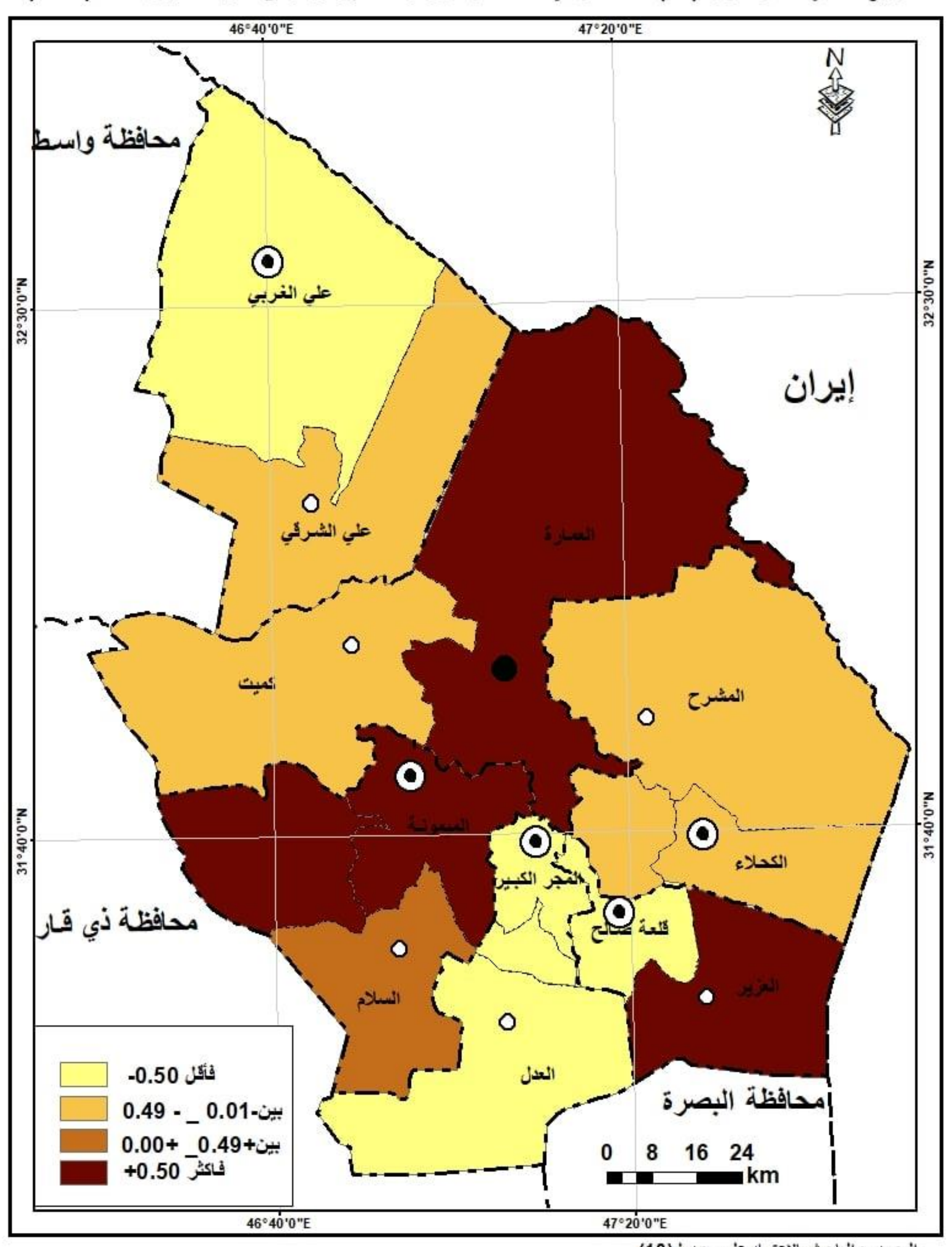
الوحدات الإدارية	عدد حالات العزاب	عدد السكان	المعدل بالألف*	الدرجة المعيارية
مركز قضاء العمارة	709	1259	563.2	3.48
ناحية كميت	76	253	300.4	-0.14
مركز قضاء علي الغربي	88	395	222.8	-1.21
ناحية علي الشرقي	84	302	278.2	-0.44
مركز قضاء الميمونة	178	438	406.4	1.32
ناحية السلام	76	221	343.9	0.46
مركز قضاء قلعة صالح	143	532	268.8	-0.57
ناحية العزير	71	378	187.8	-1.69
مركز قضاء المجر الكبير	346	883	391.9	1.12
ناحية العدل	112	584	191.8	-1.63
مركز قضاء الكحلاء	153	547	279.7	-0.42
ناحية المشرح	138	478	288.7	-0.30
المحافظة	2174	6270	346.7	0
المتوسط الحسابي			310.3	
الانحراف المعياري			72.6	

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية.

(*) معدل العزاب الخام = $\frac{\text{عددالعزاب في السنة}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$.

خريطة (11)

التوزيع المكاني لمعدل العزاب (١٢) سنة فاكثر في محافظة ميسان والوحدات الإدارية وفق الدرجة المعيارية لسنة(2020)



المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول(10)

المستوى الرابع بدرجـة معياريـة (- 0.50 فأقل) :- شمل هذا المستوى أكثر الوحدات الإداريـة انخفاضاً لمعدل العزاب ، وتمثل في (مركز قضاء علي الغربي ومركز قضاء قلعة صالح وناحية العدل وناحية العزير) وبنسبة (33%) من مجموع الوحدات الإداريـة لمحافظـة ميسان ، والسبب في ذلك يعود على تشجيع الزواج سيما الزواج المبكر في أغلب هذه الوحدات وقد يكون ذلك لطبيعة الحياة الأجتماعية البسيطة ، التي تتيح المجال للزواج دون شروط وصعوبات تثقل كاهل الزوج والمتمثلة بمتطلبات الزواج المختلفة ، مما ساعد ذلك على ارتفاع أعداد المتزوجين في هذه الوحدات.

يلاحظ مما سبق ارتفاع نسبة العزاب خاصة في مركز محافظة ميسان ومركز قضاء المجر الكبير ومركز قضاء الميمونة بالمقارنة مع بقية الوحدات الإداريـة الأُخرى ، ومن الأسباب التي ادت إلى ارتفاع العزوبية أنَّ الإناث يرغبن بالحصول على زوج له شهادة عليا ووظيفة مرموقة ، سيما ذات المستوى العلمي المرتفع ، كما نجد أنَّ أغلب الإناث يرتفعنَّ بهذه المعايير والشروط كلما أصبحنَّ ذات مستوى اقتصادي وثقافي أعلى باعتبار أنَّ طرائق الزواج التقليدية لم تعد مناسبة للأُنثى المتعلمة وبالتالي تضع شروطاً قد لا يقبلها الرجل [1] ، بالإضافة إلى أنَّ هنالك ثلاثة عوامل رئيسة تؤدي إلى ظاهرة العزوبية في المجتمع ، أولها العوامل الأقتصادية وتتمثل بارتفاع تكاليف الزواج والمبالغة في مؤخر ومقدم الزوجة ، وعوامل أجتماعية ومنها النظر إلى الطبقات والفئات الأجتماعية من حيث الجاه والمال والثقافة ، فضلاً عن ظاهرة زواج الأقارب ، وأخرها عوامل نفسية بسبب مشاعر القلق والخوف لدى الفتاة من الفشل في الزواج ، إذ تكون هي السبب في عنوستها ، ومن ناحية أخرى اعتبر اصرار بعض الآباء على عدم تزوج الفتاة ممن تقدم لها حتى ولو كان مناسب لها او حصر الزواج ضمن دائرة الأقارب فقط ، كذلك كثرة الشروط من قبل الفتاة وأهلها سيما الجانب المادي ، وانتشار البطالة وقلة الفرص الوظيفية أو ضعف الدخل لدى الشاب العامل مما يجعله غير قادر على الزواج وتكوين أسرة [2] .

---

(1) نبال فوزي محمود ، مصدر سابق ، ص 54.

(2) محمد بن علي معشي ، واقع العوامل النفسية والأجتماعية والأقتصادية المرتبطة بظاهرة العنوسة (تأخر سن الزواج) ، المجلة الدولية التربوية المتخصصة ، المجلد (6) ، العدد (7) ، 2017 ، ص155_156.

2- التوزيع الجغرافي للسكان المتزوجين في محافظة ميسان:

يعد الزواج من أهم الأمور التي نصت عليها الأديان السماوية والأعراف والتقاليد الأجتماعية السائدة كما تدعو اليه الغريزة البشرية ، إذ إنّها تلبي الحاجة الإنسانية في حب البقاء من زيادة النسل الذي يراه الزوجان امتداداً لبقائهما [1] ، ويعرف الزواج في اللغة (هو اقتران أحد الشيئين بالآخر وارتباطهما مع بعضهما بعد أنْ كان كل منهما منفصلا عن الاخر) ، وعرف الفقهاء الزواج شرعاً تعريفات مختلفة منها (بأنَّه عقد يفيد حل استمتاع كل من الرجل والمرآه بالآخر على الوجه المشروع) ، فالزواج رابطة روحية مقدسة بين الزوجين فتكون بينهما المودة والرحمة ، وليست مجرد علاقة مبناها الغريزة والشهوة الجنسية فقط ، وبالزواج تتكون الأُسرة التي تعد الأساس التي يتكون منها المجتمع [2] ، كما حثَّ الدين الإسلامي على الزواج في احاديث و مواضع كثيرة من القرآن الكريم ، على لسان الرسول المصطفى (ص) ، والآيات التي تناولت هذا الموضوع كثيرة منها قوله تعالى في سورة النحل (الآية 72) ﴿ **وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَات أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ** ﴾، وفي آية أُخرى كقوله تعالى في سورة الروم (الآية 21) ﴿ **وَمِنْ آياته أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ** ﴾.

فالزواج ليس علاقة عاطفية فحسب ، إنّما هي رابطة بين انسانين تقوم على ارتباطات أخرى كثيرة تربطهما بالمجتمع الذي يعيشان فيه ، وتربطهما بالبيئة التي يرجعان إليها، وأنَّ أبسط مفاهيم الارتباط الجماعي تقتضي المشاركة والاشتراك بالحق والمسؤولية في الواجب وتحمل الأعباء والأدوار بينهما ، فلا يقوم حق الجماعة إلا بتحديد حق الفرد [3] ، وبطبيعة الحال لا يحدث الزواج بصورة طبيعية أو تلقائية ، كما أنه ليس انتاجاً لأنماط سلوكية وراثية ، فضلاً عن تتعدد انماط الزواج في المجتمعات الإنسانية ، من حيث كونهما داخل نطاق القبيلة أو من حيث

---

(1) وسام عبود درجال ، السلوك الأنجابي وتباينه المكاني في محافظة ميسان ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية، الجامعة المستنصرية ،2019 ، ص 5 .

(2) عبد العزيز عامر ، الأحوال الشخصية في الشريعة الاسلامية فقهاء وقضاء (الزواج) ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، 1984 ، ص9_10.

(3) أحمد الكبيسي ، الوجيز في شرح قانون الأحوال الشخصية وتعديلاته (الزواج والطلاق واثارهما)، الجزء الأول ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، 2012 ، ص 27_28.

كونها قرابيه ارتباطاً بصلة نسب أو دم ، كما تلعب العوامل الأجتماعية والأقتصادية والثقافية دوراً جوهرياً في انتشار أنماط معينة من الزواج في حقب زمنية مختلفة ، وظروف معيشية ومناطق جغرافية معينة دون أخرى ، بالإضافة إلى أنَّ الاختيار الزواجي في مجتمعنا يتغلب عليه الاختيار العائلي في بعض الاحيان ، بل يحدث نتيجة قرار تتخذه العائلة لأبنائها في كثير من الأحيان ، واختيار المواصفات والصفات التي ترى العائلة أنهما مناسبة لابنها ، وذلك لكون الشاب عضواً في العائلة ، أكثر من كونه شخصا مستقلاً، فحق الاختيار في الزواج بقي حتى وقتنا الحاضر بيد الأهل ، وبناءً على ما سبق تجدر الإشارة إلى أنَّ أغلب الشباب في مجتمعنا حتى لو أعطيت له الثقة والحرية الكاملة في اختيار شريكة حياته ، يفضل أنْ يكون للأهل دوراً فاعلاً و مؤثراً في الاختيار [1] ، ويعد الزواج الدائم هو موضوع الدراسة لكونه يمثل الهدف والغاية المنشودة الذي يعد النوع الأساسي في المجتمعات جميعاً في الماضي والحاضر [2] .

ولابد من التطرق الى اعداد حالات الزواج من اجل المقارنة ما بين العراق والمحافظات ومحافظة ميسان ، إذ سجلت أعلى عدد لحالات الزواج المسجلة في العراق (246430) حالة في سنة 2009 ، وبلغت أدنى مستوياتها لسنة 2014 ، مما انعكس ذلك سلباً على المجتمع وحركته واستقراره ، وظهر ذلك بانخفاض حالات الزواج لتبلغ (190026) حالة زواج[3].

وأشارت احد الدراسات إلى نسب حجم حالات الزواج المسجلة في العراق حسب المحافظات ، إذ سجلت أعداد حالات الزواج في سنة(2018) بنحو (324338) حالة زواج في عموم محافظات العراق ، واحتلت محافظة بغداد المرتبة الأُولى البالغة (78836) حالة زواج وبنسبة بلغت (24.3 %) وتليها محافظة نينوى حيث بلغت أعداد حالات الزواج (49355) وبنسبة (15.3 %) ، ومحافظة ميسان (9839) حالة زواج وتشكل نسبة (3.2 %) بينما جاءت محافظة المثنى بالمرتبة الاخيرة باقل عدد وبلغ (7612) بنسبة (2.3 %) ، وتتباين النسبة لعدد حالات الزواج المسجلة حسب المحافظات بتباين الحجم السكاني لكل من محافظات بغداد ونينوى ، والتي تضم (21.3 و9.2)% على التوالي من اجمالي سكان العراق ، بينما لا تضم

(1) مشاري بن عبد الهادي السبيله ، مصدر سابق ، ص 14_16 .
(2) حيدر علي جبر الوحيلي ، مصدر سابق ، ص51.
(3) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، خطة التنمية الوطنية ، 2018– 2022 ، ص236.

محافظة ميسان والمثنى سوى (2.9 و2.2) % من إجمالي السكان ، وتعد من أقل المحافظات سكاناً [1] . والجدير بالذكر وحسب الفئات العمرية لمحافظة ميسان والوحدات الإدارية التابعة لها ، نلاحظ ارتفاع حالات الزواج للفئة العمرية (15- 29) سنة والبالغ (3656) حالة زواج لسنة (2011) ، بينما بلغت (1022) حالة للفئة (30- 40) سنة وهذا يدل على انخفاض حالات الزواج ضمن هذه الفئة بالمقارنة مع الفئة السابقة التي تعد فئة الشباب إضافة إلى قلة فرص الزواج ضمن هذه الفئة نتيجة إلى فارق السن وتأخر سن الزواج خاصةً لدى الإناث ، وسجلت الفئة العمرية (40 سنة فما فوف) انخفاض كبير بالمقارنة مع الفئتين السابقتين لتبلغ (500) حالة زواج بسبب الفرق الكبير في السن في هذه المرحلة وهنالك علاقة عكسية ما بين العمر وفرص الزواج أي كلما كبر العمر وبالخصوص لدى النساء قلت فرص الزواج [2] .

والملاحظ من جدول (11) وخريطة (12) التباين المكاني لعدد حالات الزواج لمحافظة ميسان وحسب الوحدات الإدارية للمدة (2015-2020) بلغ أعلى مجموع للزواج لسنة (2015) البالغ (9788) حالة زواج لمحافظة ميسان ، اذ بلغ أعلى عدد في مركز قضاء العمارة (5734) حالة زواج ، وسجلت ناحية العدل ادنى عدد لحالات الزواج (136) حالة زواج .

واستمر الانخفاض في أعداد المتزوجين لسنة (2020) بالمقارنة مع السنوات السابقة ، إذ بلغ مجموع حالات الزواج (8208) حالة زواج ، ونتيجة لذلك يعد أدنى مجموع لأعداد المتزوجين لمحافظة ميسان لسنة 2020 ، وجاء مركز قضاء العمارة بالمرتبة الأولى من حيث أعداد المتزوجين البالغ (4429) حالة زواج ، بينما سجل أدنى معدل للمتزوجين لناحية العزير البالغ (97) حالة زواج من مجموع حالات الزواج لمحافظة ميسان .

يتبين مما سبق بأنَّ هناك تباين في أعداد الزواج حيث سجل أعلى مجموع لزواج للسنوات (2015 و2017 و2019) ، خاصةً لسنة (2015) ، وعلى العكس بلغ أدنى مجموع للمتزوجين لسنة (2020) نتيجة إلى قلة الإقبال على الزواج ، والعزوف عنة وكذلك صعوبة الاوضاع

(1) ايناس محمد صالح ، التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق المسجلة في العراق لعام 2018 ، مجلة مداد الآداب ، الجزء الأول المجلد (1) ، العدد الخاص بالمؤتمرات للعام 2018-2019 ، جامعة الأنبار ، كلية التربية للبنات ، ص225 .

(2) جمهورية العراق ، مجلس القضاء الاعلى، رئاسة محكمة استئناف ميسان الاتحادية ، قسم الإحصاء ، بيانات (غير منشورة) .

الأقتصادية والأجتماعية ، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة البطالة وازدياد أعداد الخريجين والعاطلين عن العمل .

جدول (11)

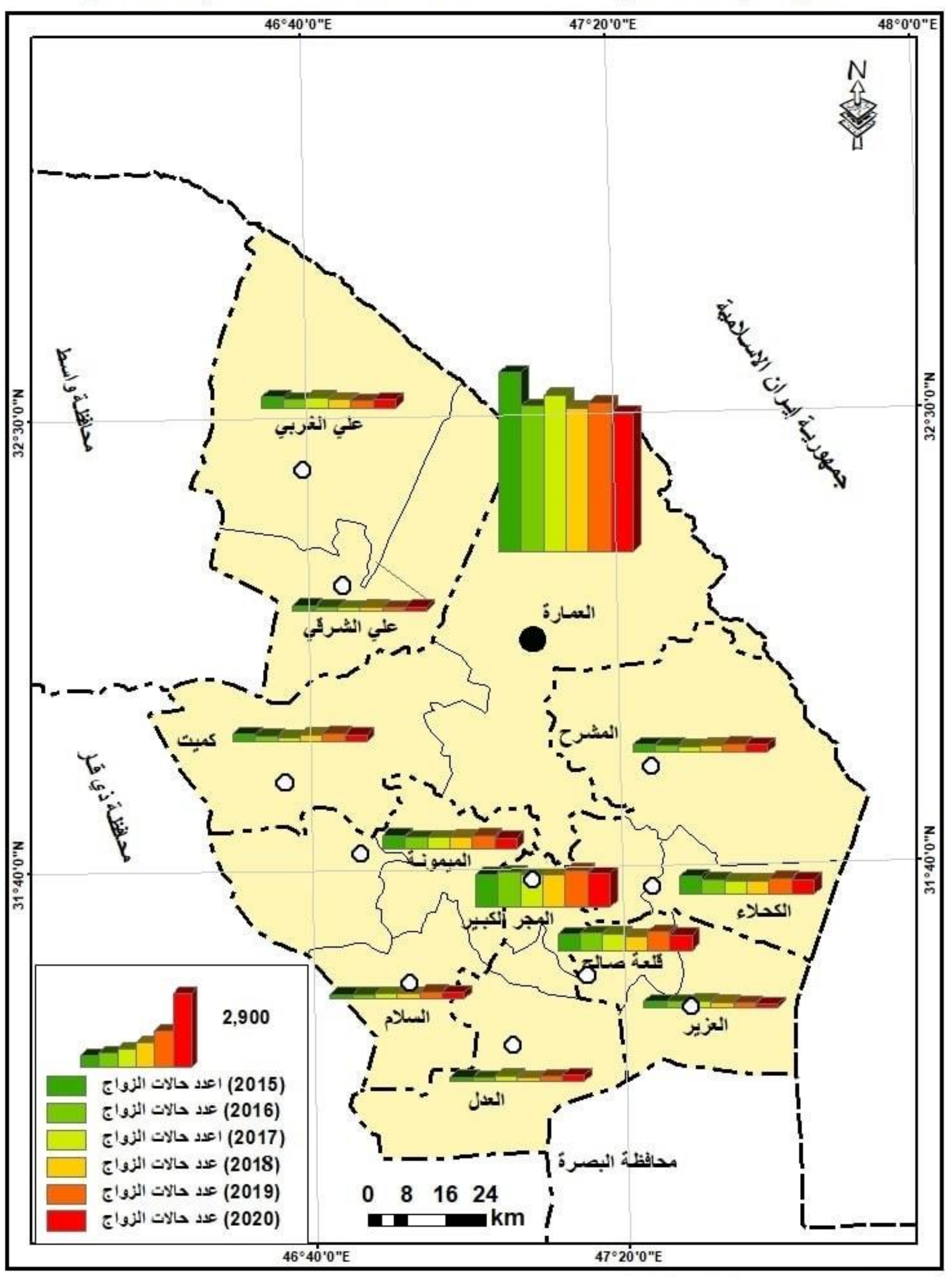
التوزيع المكاني لعدد حالات الزواج لسكان محافظة ميسان حسب الوحدات الإدارية للمدة (2020-2015)

الوحدات الإدارية	عدد حالات الزواج (2015)	عدد حالات الزواج (2016)	عدد حالات الزواج (2017)	عدد حالات الزواج (2018)	عدد حالات الزواج (2019)	عدد حالات الزواج (2020)
مركز قضاء العمارة	5734	4649	4996	4600	4761	4429
ناحية كميت	244	177	141	209	266	224
مركز قضاء علي الغربي	345	260	331	267	226	273
ناحية علي الشرقي	166	136	122	141	110	131
مركز قضاء الميمونة	423	360	376	398	429	344
ناحية السلام	155	151	160	165	219	202
مركز قضاء قلعة صالح	516	558	534	462	590	495
ناحية العزير	189	191	211	178	140	97
مركز قضاء المجر الكبير	1058	1123	1038	1037	1177	1086
ناحية العدل	136	130	194	123	171	205
مركز قضاء الكحلاء	576	473	438	439	506	479
ناحية المشرح	246	228	194	231	280	243
المجموع	9788	8436	8735	8250	8875	8208

المصدر :- جمهورية العراق ، مجلس القضاء الأعلى، رئاسة محكمة استئناف ميسان الاتحادية ، قسم الإحصاء ، بيانات (غير منشورة) .

خريطة (12)

التوزيع المكاني لحالات الزواج لسكان محافظة ميسان حسب الوحدات الإدارية للمدة(2015-2020)



المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول(11)

وبطبيعـة الحـال أنَّ سبب دراسـة الـزواج حسـب (المعـدل) لأنَّ الـزواج حسـب العـدد لا يعطـي صـورة حقيقيـة عن التباين المكـاني إذ تكثر عقود الزواج مع زيادة عدد السكان وتقل مع قلتهم ، بينما يعبر المعدل عن الصورة الحقيقية للزواج بغض النظر عن أعداد السكان .

يلاحـظ مـن جـدول (12) وخريطـة (13) التبـاين المكـاني لمعـدل الـزواج الخـام (*) لمحافظـة ميسـان والوحـدات الإداريـة وللمـدة (2015-2020) ، إذ بلـغ أعلـى معـدل لمجمـوع الـزواج الخـام لسنة (2015) وبمعدل (9.4) بالألف لمحافظة ميسان وبالمقارنـة مع السنوات اللاحقة ، وحسب الوحـدات الإداريـة هنـاك تبـاين مكـاني اذ بلـغ أعلـى معـدل لسـنة (2015) فـي مركـز قضـاء علـي الغربـي بمعـدل(11.5) بـالألف وسـجلت ناحيـة العزيـر ادنـى معـدل لحـالات الـزواج وبلغـت (4.3) بالألف .

كمـا يلاحـظ هنـاك انخفاضـاً واضـحاً لمعـدل حـالات الـزواج المسـجلة لسـنة (2016) ولغايـة (2020) ، اذ بلـغ ادنـى معـدل الـزواج لعمـوم محافظـة ميسـان لسـنة (2020) بمعـدل (7.1) بالألف لمحافظة ميسان لتسجل ادنى السنوات انخفاضا بمعدل الزواج الخام ، ونجد أعلى معدل في ناحية العدل وبمعدل (9.1) بالألف ، وأدنى معدل في ناحية العزير(2.0) بالألف .

(*) معدل الزواج الخام = $\frac{\text{عددالمتزوجين في السنة}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$.

ينظر :- عبد الله عطوي ، جغرافية السكان ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ،2001 ، ص242.

جدول (12)

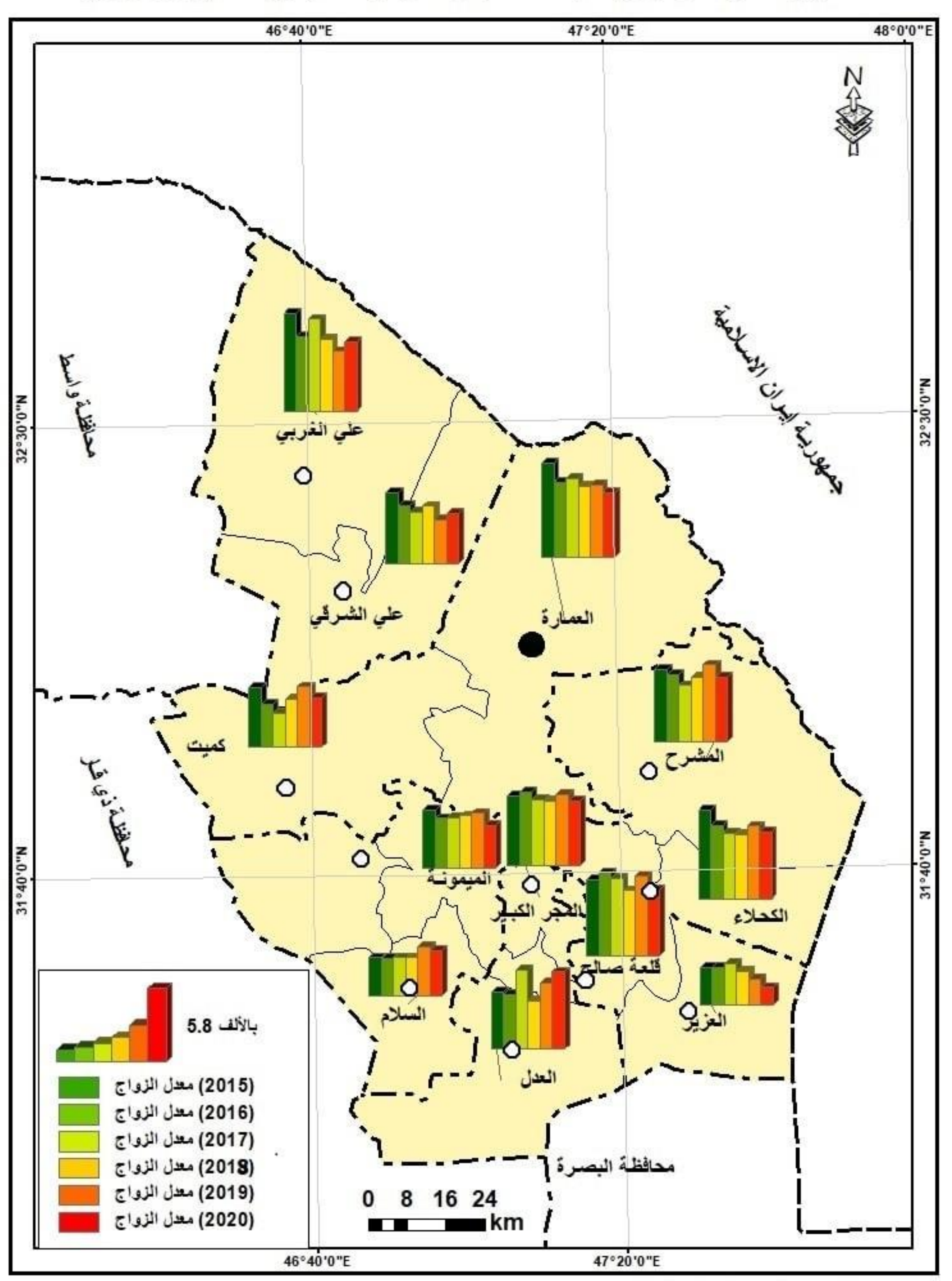
التوزيع المكاني لمعدل الزواج الخام لمحافظة ميسان حسب الوحدات الإدارية للمدة (2015 – 2020)

الوحدات الإدارية	معدل الزواج بالألف (2015)	معدل الزواج بالألف (2016)	معدل الزواج بالألف (2017)	معدل الزواج بالألف (2018)	معدل الزواج بالألف (2019)	معدل الزواج بالألف (2020)
مركز قضاء العمارة	11.0	8.8	9.2	8.3	8.4	7.6
ناحية كميت	7.0	5.1	4.0	5.7	7.1	5.8
مركز قضاء علي الغربي	11.5	8.7	10.8	8.5	7.0	8.2
ناحية علي الشرقي	8.3	6.8	6.0	6.7	5.1	5.9
مركز قضاء الميمونة	6.8	5.8	5.9	6.1	6.4	5.0
ناحية السلام	4.4	4.3	4.4	4.4	5.7	5.2
مركز قضاء قلعة صالح	8.9	9.6	9.0	7.6	9.4	7.7
ناحية العزير	4.3	4.4	4.8	3.9	3.0	2.0
مركز قضاء المجر الكبير	8.2	8.7	7.8	7.6	8.4	7.6
ناحية العدل	6.7	6.4	9.3	5.7	7.8	9.1
مركز قضاء الكحلاء	10.5	8.7	7.8	7.6	8.6	7.9
ناحية المشرح	8.5	7.9	6.6	7.6	9.0	7.6
المحافظة	9.4	8.1	8.2	7.5	7.9	7.1

المصدر: جدول (11) وملحق (4) .

خريطة (13)

التوزيع المكاني لمعدل الزواج الخام لمحافظة ميسان حسب الوحدات الإدارية للمدة (2015-2020)



المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول(12)

يلاحظ من التوزيع المكاني لمعدل الزواج ، هناك تباين مكاني وزماني لمحافظة ميسان للمدة (2015 –2020) ، إذ ارتفع معدل الزواج الخام لسنة (2015) ، وانخفض بشكل كبير في سنة (2020) ، ويعود سبب ارتفاع معدل الزواج الواضح في سنة (2015) نظراً لأرتفاع المستوى الأقتصادي والأجتماعي من حيث تحسن الوضع المعاشي وزيادة فرص العمل لسكان منطقة الدراسة ، مما شجع الشباب على الزواج في تلك السنة ، إضافة إلى ذلك يعتبر الزواج من أهم الأمور التي يسعى الشاب إلى تحقيقها ، حتى وإنْ كانت باقل الامكانيات ، كما تعد التقاليد والعادات التي لها الدور البارز في التشجيع على الزواج ، فضلاً عن احترام الريف للرابطة الزواجية وتفضيل الزواج المبكر لأبنائها ، مما أدى ذلك إلى ارتفاع أعداد المتزوجين ، فضلاً عن انخفاض معدل المتزوجين لسنة (2020) بالرغم من الزيادة في أعداد السكان ، ويفسر ذلك بما شهده العراق سيما محافظة ميسان من الظروف الأقتصادية الصعبة ، المتمثلة بصعوبة الحياة المعيشية وارتفاع تكاليف الزواج التي تقف عقبة امام الكثير من الراغبين بالزواج ، إذ إنَّ تلبية متطلبات الزواج تحتاج إلى الكثير من المال وارتفاع متطلبات الزواج من قبل أهل الزوجة من تكاليف المهر ومراسيم الزفاف وغيرها ، وبالتأكيد عدم توفر فرص العمل التي تقلل بدورها من دافع الزواج بسبب صعوبة تحمل المعيشة وبالتالي عدم الاستقرار وعدم تحمل المسؤولية في المستقبل ، ويمكن كذلك اعتبار (جائحة كورونا) التي كان لها الدور الكبير في تعطيل الحياة وتوقف فرص العمل ، ومن الأسباب الأُخرى ارتفاع حالات الطلاق التي تؤدي بدورها إلى التأني في اختيار شريك الحياة والبحث عن مواصفات أعلى مما يدفع بتأخير الزواج وتأجيله .

فضلاً عن التفاوت بين الحضر والريف في أعداد العزاب والمتزوجين ، وهذا ناتج عن اختلاف القيم والعادات في الريف التي تشجع على الزواج على العكس من الحضر التي تشجع على مواصلة التعليم وبالتالي تأخر سن الزواج أو عزوف بعض الشباب عنه ، كما أنَّ ارتفاع معدلات العزاب لكل الجنسين لها تأثير سلبي في المجتمع ونمو السكان ، فمن البديهي كلما زاد عدد العزاب قل عدد المتزوجين ، ومن ثم يحدث خللاً ديموغرافيا له انعكاساته واثاره على المجتمع.

إنَّ وجود التباينات الزمانية والمكانية على مستوى العزاب والمتزوجين في محافظة ميسان يدفع بنا إلى التساؤل عن التوزيع المكاني للمطلقين والأرامل ، لذا لابد من معرفة توزيعهم الذي سوف نتناوله في المبحث الثاني من هذا الفصل .

المبحث الثاني

التوزيع الجغرافي للمطلقين والارامل في محافظة ميسان

إنَّ دراسة توزيع ظاهرة الطلاق والأرامل على مستوى محافظة ميسان وعلى مستوى الوحدات الإدارية سيعطي للدراسة أهمية كبيرة من خلال معرفة حجم التباين لظاهرتي الطلاق والترمل ، إذ يتأثر هذا المعدل بالتركيب النوعي والعمري للسكان ، وبالظروف الأجتماعية السائدة والظروف الأقتصادية التي يمر بها المجتمع سيما محافظة ميسان ، لهذا تعد حالات الطلاق والترمل من الظواهر السكانية المتغيرة من وقت إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر ، إضافة إلى العوامل السياسية التي تؤثر بدورها على زيادة معدلات الترمل وتباينه والتي ازدادت بشكل ملحوظ بين الأرامل العراقيات بمختلف اعمارهن وبالخصوص في الآونة الأخيرة ، نتيجة للظروف الصعبة التي مر بها العراق من أزمات وحروب وارهاب وغيرها .

إذ ينتهي الزواج بموت أحدهما ، وبطبيعة الحال الوفاة لا تنهي رابطة الزواج الذي ينتهي بالطلاق ، ولا يكون الأمر كذلك في حال وفاة أحد الزوجين ، والشخص الأرمل هو عادةً الزوج أو الزوجة الذي يتمتع يوماً بدوره الزواجي وعلاقاته المستمرة ، ومن ثم يتحول في يوم آخر إلى أرمل أو أرمله ، وتنتهي بذلك كل العلاقات الزوجية التي امتدت عبر فترة زمنية معينة [1].

كما تبرز أهمية هذا التوزيع نظراً لما يوضحه من معرفة معدلات حالات (المطلقين والأرامل) ومدى تباين توزيعهم على مستوى المحافظة والوحدات الإدارية لمحافظة ميسان الذي سوف نتحدث عنه في هذا المبحث بحسب التوزيع الاتي:

1- التوزيع الجغرافي للمطلقين في محافظة ميسان :

يعد الطلاق من المواضيع الأجتماعية المهمة الذي يؤثر في الوضع الديموغرافي لتركيب السكان ، لأنه بدورة يؤدي إلى توقف الحياة الزوجية في المجتمع ، لذلك تقل الخصوبة السكانية في المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة الطلاق ، إذ ينتهي بموجبه عقد الزواج ويحدث التفرق

(1) ريهام سلامة الأغا، التنبوء بالسلوك الاجتماعي للنساء الأرامل في ضوء المتغيرات النفسية ، رسالة ماجستير، كلية التربية ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2011، ص89 .

للعائلة [1] ، ويعتبر الطلاق[*] ظاهرة عامة في جميع المجتمعات ودول العالم ، ويبدو أنهّ يزداد انتشاراً في مجتمعاتنا العربية ، ويعد من أخطر الظاهرات لما ينتج من آثار سلبية في تفكك الأُسرة وازدياد الآثار السلبية على الأطفال ، بالإضافة إلى الآثار الأجتماعية والنفسية العديدة ومنها الاضطرابات النفسية والسلوك المنحرف والجريمة وغيرها [2].

ويعرف الطلاق في القانون كما ورد في قانون الأحوال الشخصية العراقي من(المادة 34) بأنَّه (رفع قيد الزواج بإيقاع من الزوج أو الزوجة وإنْ وكلت به أو فوضت أو من القاضي ، ولايقع الطلاق إلا بالصيغة المخصصة له شرعاً)[3] ، لقد أباح الدين الإسلامي الطلاق في ظروف معينة وضوابط وشروط معينة يتم بموجبها ذلك لاستحالة العشرة الزوجية في بعض الحالات ليكون الطلاق بذلك مخرجاً من الضيق وفرجاً من الشدة قال تعالى في سورة البقرة (الآية 236) ﴿ **لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ** ﴾ ، وبناءً على ذلك أنَّ الإسلام خالف الديانة اليهودية التي جعلت من الطلاق أمراً مباحاً ودون قيود تذكر، وخالف النصرانية التي حرمت الطلاق مطلقا وذلك لتأييدها الزواج حتى الموت ، بالإضافة إلى أنَّ الطلاق يترتب عليه عواقب وخيمة تهدد كيان الأُسرة والمجتمع بأكمله ، ويعد ذات أثر سلبي كبير على نفوس أفراد الأُسرة ، ناهيك عن النظرة القاصرة والخاطئة تجاه المرأة المطلقة التي تواجه مصاعب عديده ليست مقصورة بعزوف الرجال عن الزواج بها فحسب ، بل في معاملة

---

(1) مجيد علي شناوه الموسوي ، التباين المكاني لحالات الطلاق المسجلة في محافظة ذي قار للمدة 2004_2011 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة واسط ، 2012 ، ص71 .

(*) يعرف الطلاق في اللغة : الحل ورفع القيد مطلقاً سواء كان حسياً أو معنوياً، ومن الحسي قولهم أطلق الأسير إذا انه رفع القيد عنه فانطلق الى سبيله ، ومن المعنوي قولهم ، طلق الرجل امرأته: إذ ان رفع القيد الثابت بعقد النكاح. واما(اصطلاحاً) يعرف الفقهاء الطلاق بعدة تعريفات متقاربة من اهمها(رفع القيد عن النكاح حالاً أو مالاً بلفظ مخصوص).

_ ينظر: جميل فخري محمد جانم ، التدابير الشرعية للحد من الطلاق التعسفي في الفقه والقانون ، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان_ الاردن ، 2008 ، ص 119_120.

(2) اميرة انور احمد الامين ، الطلاق الاسباب وطرق العلاج ، مجلة الامن والحياة ، (ب . د) ، العدد (344) ، 2010 ، ص56 .

(3) قانون الاحوال الشخصية العراقي ، رقم 188، لسنة 1959 .

الآخرين لها على أنها فشلت في الحياة الزوجية ومن الممكن أن تفشل في غيرها [1] ، وينقسم الطلاق في قانون الأحوال الشخصية العراقي (المادة 38) ، من حيث وقوعه والآثار المترتبة إلى (الطلاق الرجعي والطلاق البائن) فالطلاق رجعي هو ما جاز للزوج مراجعة زوجته أثناء عدتها منه دون عقد وتثبت الرجعة بما يثبت به الطلاق ، أما الطلاق البائن ينقسم إلى قسمين هما (بينونة صغرى) وهي ما جاز للزوج التزوج بمطلقته بعقد جديد ، أما الطلاق البائن (بينونة كبرى) وهي ما حرم فيه على الزوج التزوج من مطلقته التي طلقها ثلاثاً متفرقات ومضت عدتها[2] ، وهناك نوع اخر من الطلاق وهو الأكثر شيوعاً (الطلاق الخلعي) ويقصد به الطلاق الذي تطلبه الزوجة ويقبله الزوج ويتم قبل الدخول أو بعد الدخول ، وفي الغالب يبني على اتفاق الطرفين عن طريق تنازل المرأة عن بعض او كل حقوقها الشرعية عند الزواج أو إعطائه شيئاً من المال يتراضيان عليه [3] .

ولابد من التطرق الى اعداد حالات الطلاق من اجل المقارنة ما بين العراق والمحافظات ومنطقة الدراسة ، ووفقاً لبيانات صدرت من مجلس القضاء الأعلى في(العراق) ، بأنَّ عدد حالات الطلاق التي تحصل سنوياً في المحاكم العراقية قد تضاعفت منذ الغزو الامريكي للعراق، إذ ارتفعت من (20649) حالة طلاق مسجلة في سنة 2003 إلى (41536) لسنة 2007 [4]، كما يقابل الانخفاض في مستويات الزواج ارتفاعاً مستمراً في حالات الطلاق لعموم العراق ، لتبلغ أعلى مستوياتها في سنة (2011) بعدد(59515 حالة طلاق) ، وبقيت الأعداد في ارتفاع ملحوظاً لسنتي (2014 و2016) لحالات الطلاق البالغة (52028 و56594) على التوالي [5].

---

(1) حسام حسين مزبان ، الطلاق وأسبابه وفق المصالح الشرعية ، ارتفاع معدل الطلاق بعد الأحتلال في العراق (نموذجا) ، مجلة بحوث إسلامية وأجتماعية متقدمة ، كلية الشريعة ، الجامعة الإسلامية ، بغداد ، 2011 ، ص 40_41 .

(2) قانون الاحوال الشخصية العراقي ، رقم 188، لسنة 1959 .

(3) مروة رياض محمد الأديب ، مصدر سابق ، ص 7.

(4) حسام حسين مزبان ، مصدر سابق ، ص53-54.

(5) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، خطة التنمية الوطنية ، مصدر سابق ، ص236.

كما اوضحت إحدى الدراسات التي أُجريت في (محافظة واسط) أنَّ عدد حالات الطلاق المسجلة في تزايد مستمر للمدة من 2007 –2014 فبعد أنْ كانت(521 حالة) لسنة 2007 ارتفعت لتصل إلى (887،841،830) حالة للسنوات 2010 و2011 و2012 على التوالي ، وتصل إلى 914 و1134 حالة لسنتي 2013 و2014 على التوالي ، وترجع هذه الزيادة لحالات الطلاق في محافظة واسط واستمرارها لعديد من الأسباب ، منها أقتصادية إذ تشير الإحصاءات إن عدد العاطلين عن العمل في سنة 2014 شهدت وجود الاف من العاطلين بين الشباب واغلبهم من حاملين شهادة البكالوريوس والمعاهد ، بالإضافة إلى الأسباب الأجتماعية والثقافية كانت خلف هذه الزيادة ، وكذلك التطور التكنلوجي ومنها استخدام أجهزة الاتصالات الحديثة والمختلفة الذي سبب العديد من المشاكل ما بين المتزوجين مما أدت إلى تزايد حالات الطلاق[(1)].

وفي دراسة أخرى (لمحافظة كركوك) التي تبين لنا ان مجموع حالات الطلاق لمحافظة كركوك لسنة 2018 بلغت (2071) حالة ، وبنسبة (41.0%) من مجموع المحافظة وهي نسبة مرتفعة ، وبمعدل طلاق خام بلغ (1.6) بالألف ، في حين بلغ معدل الطلاق الخام على مستوى العراق (1.9) بالألف [(2)] .

بينما في محافظة ميسان يلاحظ من جدول (13) وخريطة (14) التباين المكاني لعدد حالات الطلاق للمدة (2015–2020) ، إذ بلغ أعلى مجموع لعدد حالات الطلاق لسنة (2018) البالغ (1633) حالة طلاق لمجموع محافظة ميسان ، بالمقارنة مع بقية السنوات ، بينما على مستوى العراق فقد بلغت (73569) حالة طلاق لنفس السنة [(3)] ، اذ بلغ أعلى عدد في مركز قضاء العمارة (1154) وسجلت ناحيتي كميت والعزير أدنى عدد لحالات الطلاق (17) حالة طلاق لكل منهما .

(1) فاطمة علي راضي ، الطلاق في محافظة واسط، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة واسط ، 2016، ص15.

(2) حسين سردار محمد علي الزنكنة ، التباين المكاني لظاهرة الطلاق في مدينة كركوك لعام 2018 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة تكريت ، 2019 ، ص44_57.

(3) حسين سردار محمد علي الزنكنة ، مصدر سابق ، ص44 .

بينما يلاحظ أنَّ أدنى عدد لحالات الطلاق لسنة (2020) التي سجلت أدنى عدد بالمقارنة مع السنوات السابقة ، وبلغ (753) من مجموع حالات الطلاق لمحافظة ميسان ، وسجل أعلى عدد في مركز قضاء العمارة وبلغت (306) حالة طلاق ، وأدنى عدد في ناحية علي الشرقي (7) حالة طلاق .

جدول (13)

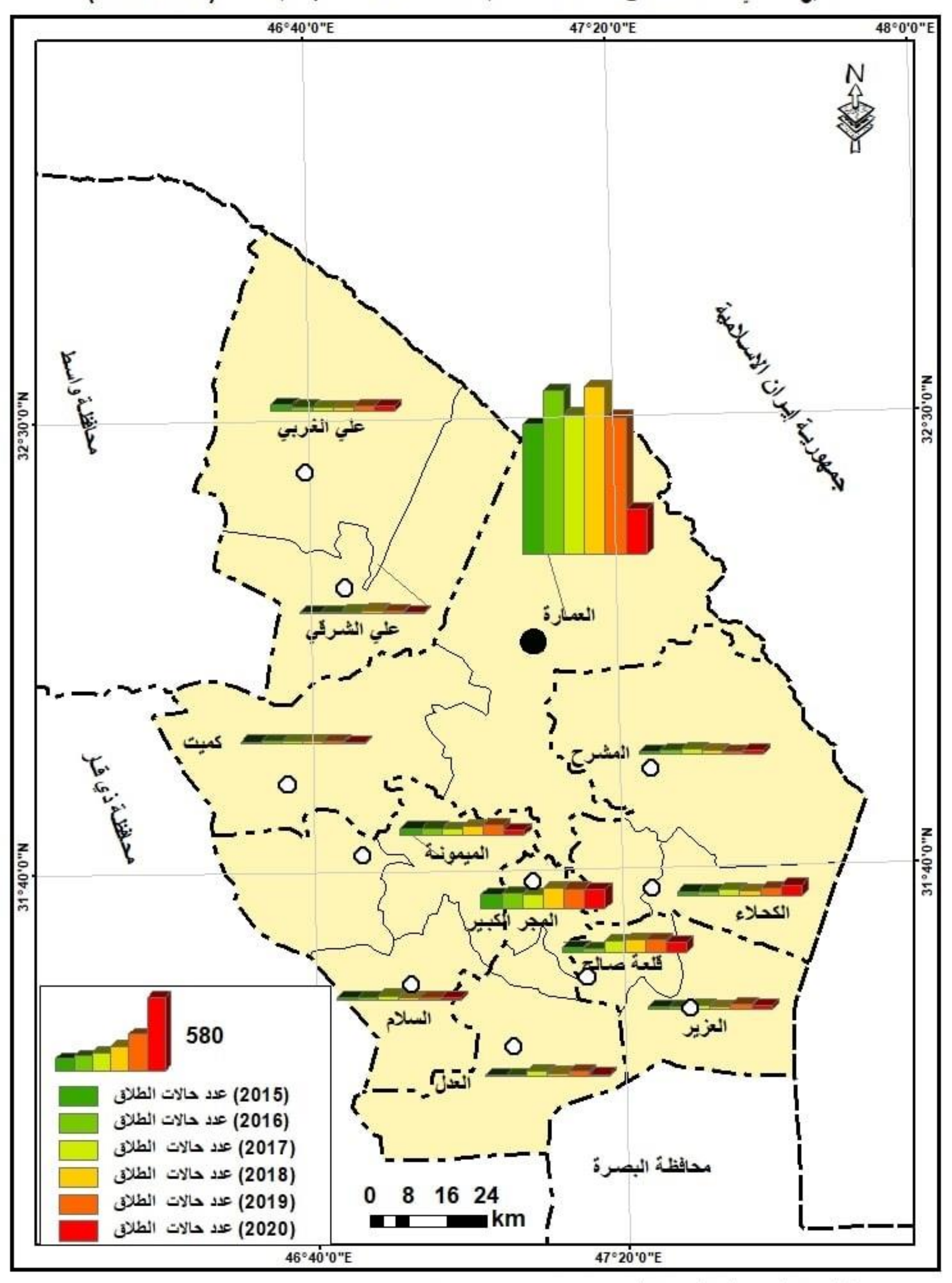
التوزيع المكاني لحالات الطلاق لسكان محافظة ميسان حسب الوحدات الإدارية للمدة (2015-2020)

الوحدات الإدارية	عدد حالات الطلاق (2015)	عدد حالات الطلاق (2016)	عدد حالات الطلاق (2017)	عدد حالات الطلاق (2018)	عدد حالات الطلاق (2019)	عدد حالات الطلاق (2020)
مركز قضاء العمارة	900	1131	965	1154	948	306
ناحية كميت	13	21	17	17	19	8
مركز قضاء علي الغربي	43	28	20	21	29	32
ناحية علي الشرقي	12	8	13	21	19	7
مركز قضاء الميمونة	48	34	41	63	70	34
ناحية السلام	20	16	33	21	22	19
مركز قضاء قلعة صالح	35	24	80	88	84	68
ناحية العزير	17	17	24	17	32	24
مركز قضاء المجر الكبير	99	109	104	146	140	135
ناحية العدل	9	14	35	21	32	13
مركز قضاء الكحلاء	32	45	47	39	56	77
ناحية المشرح	17	31	38	25	17	30
المجموع	1245	1478	1417	1633	1468	753

المصدر :- جمهورية العراق ، مجلس القضاء الأعلى، رئاسة محكمة استئناف ميسان الأتحادية ، قسم الإحصاء ، بيانات (غير منشورة) .

خريطة (14)

التوزيع المكاني لحالات الطلاق لسكان محافظة ميسان حسب الوحدات الإدارية للمدة (2015-2020)



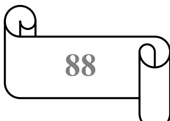
المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (13)

يلاحظ تباين أعداد حالات الطلاق زمانياً ومكانيا للمحافظة والوحدات الإدارية ضمن المدة (2015 –2020) بين الارتفاع والانخفاض ، إذ سجلت أعلى مجموع لعدد حالات الطلاق لسنة (2018) ، وهذا التباين ما هو إلا نتيجة لعدة متغيرات ومنها زيادة سكان المحافظة في السنوات الأخيرة ، وبالتالي زيادة أعداد المطلقين والدليل على ذلك أنَّ مركز قضاء المحافظة حصل على المرتبة الأُولى من التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق حسب الوحدات الإدارية وللمدة المذكورة ، بالإضافة إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل وتفشي ظاهرة البطالة ، وكذلك الخيانة الزواجية بعد انتشار وسائل التواصل الاجتماعي بشكل غير مسبوق ، فضلاً عن الزواج المبكر وتدخلات الأهل في الحياة الزواجية ، وصعوبة الظروف المعيشية وغيرها من المتغيرات التي كان لها الدور الاساسي في تباين حالات الطلاق لسكان المحافظة والوحدات الإدارية ، بينما كان السبب في انخفاض أعداد حالات الطلاق المسجلة في سنة (2020) عدم الدقة في تسجيل حالات الطلاق لدى المحاكم نتيجة للظروف الصحية في انتشار وباء كورونا وايضاً بسبب اقامة الحظر ومنع الاجراءات التي تتعلق بعمل المحاكم .

يلاحظ من جدول (14) وخريطة (15) التباين المكاني لمعدل الطلاق الخام [*] لمحافظة ميسان للمدة (2015–2020) ، إذ بلغ أعلى معدل الطلاق الخام لسنة (2018) وبمعدل (1.5) بالألف لمحافظة ميسان للمدة المدروسة ، وحسب الوحدات الإدارية هناك تباين مكاني ، إذ بلغ أعلى معدل في مركز قضاء العمارة بمعدل(2.1) بالألف وسجلت أدنى معدلات حالات الطلاق في ناحية العزير بمعدل (0.4) بالألف ، ولاحظ أنَّ أدنى معدل لحالات الطلاق الخام سجل لسنة (2020) التي سجلت أدنى معدلات الطلاق المسجلة بالمقارنة مع بقية السنوات المسجلة ، وبلغ (0.6) بالألف لمجموع المحافظة من مجموع معدلات حالات الطلاق ، وسجل أعلى معدل في هذه السنة لمركز قضاء الكحلاء البالغ (1.3) بالألف ، وأدنى معدل لناحية كميت البالغ (0.2) بالألف حالة طلاق .

(*) معدل الطلاق الخام = $\frac{\text{عدد حالات الطلاق للمطلقين والمطلقات في سنة ما}}{\text{جملة عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$.

ينظر :– عبد الحسين زيني وعبد الحليم القيسي ، الاحصاء السكاني ، مطبعة دار الحكمة ، الموصل ،1990 ، ص307–308.



جدول (14)

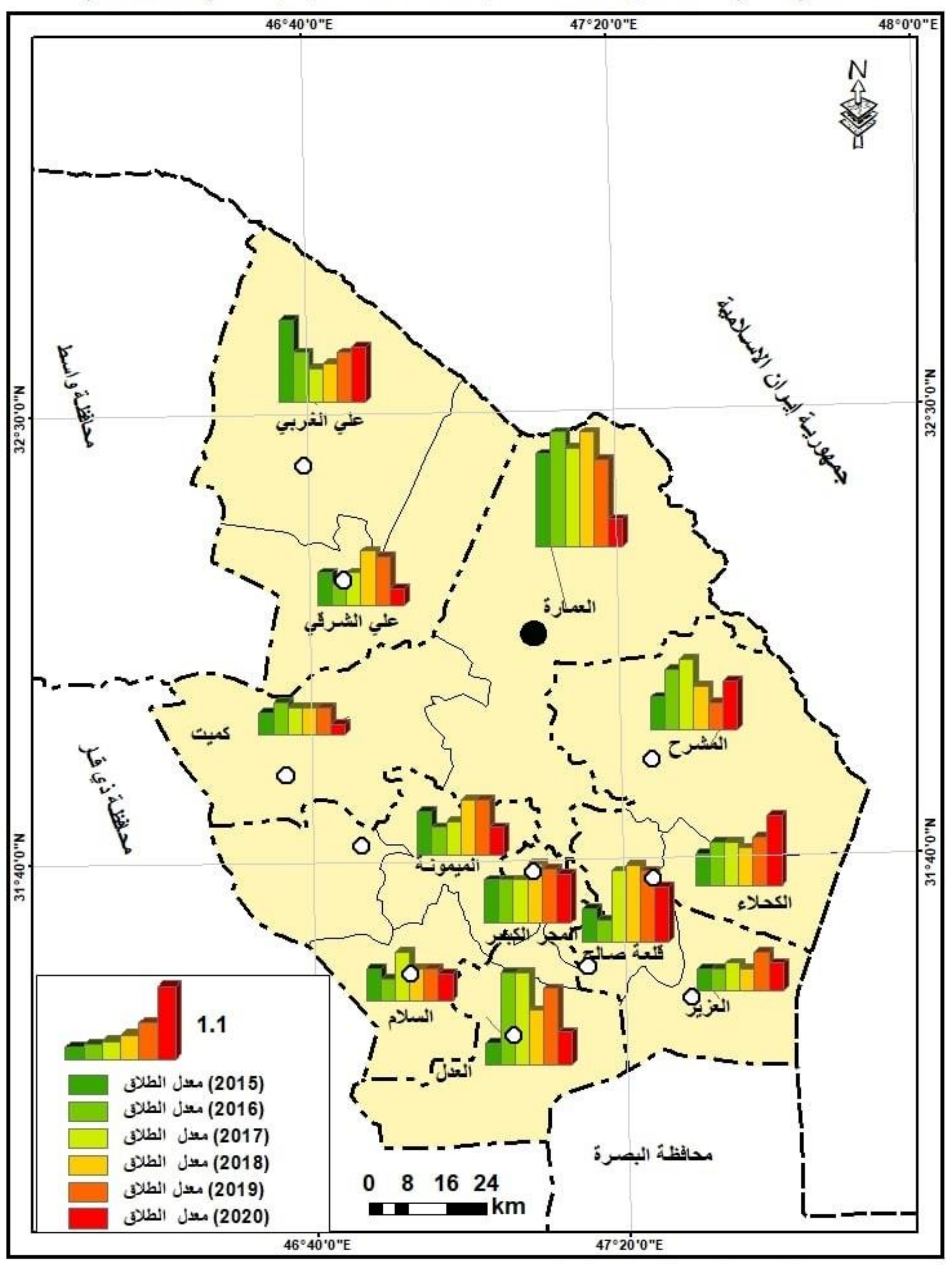
التوزيع المكاني لمعدل الطلاق الخام لسكان محافظة ميسان حسب الوحدات الإدارية للمدة (2015-2020)

الوحدات الإدارية	معدل الطلاق بالألف (2015)	معدل الطلاق بالألف (2016)	معدل الطلاق بالألف (2017)	معدل الطلاق بالألف (2018)	معدل الطلاق بالألف (2019)	معدل الطلاق بالألف (2020)
مركز قضاء العمارة	1.7	2.1	1.8	2.1	1.6	0.5
ناحية كميت	0.4	0.6	0.5	0.5	0.5	0.2
مركز قضاء علي الغربي	1.5	0.9	0.6	0.7	0.9	1.0
ناحية علي الشرقي	0.6	0.4	0.6	1.0	0.9	0.3
مركز قضاء الميمونة	0.8	0.5	0.6	1.0	1.0	0.5
ناحية السلام	0.6	0.4	0.9	0.6	0.6	0.5
مركز قضاء قلعة صالح	0.6	0.4	1.3	1.4	1.3	1.0
ناحية العزير	0.4	0.4	0.5	0.4	0.7	0.5
مركز قضاء المجر الكبير	0.8	0.8	0.8	1.1	1.0	0.9
ناحية العدل	0.4	0.7	1.7	1.0	1.4	0.6
مركز قضاء الكحلاء	0.6	0.8	0.8	0.7	0.9	1.3
ناحية المشرح	0.6	1.1	1.3	0.8	0.5	0.9
المحافظة	1.2	1.4	1.3	1.5	1.3	0.6

المصدر : جدول (13) وملحق (4) .

خريطة (15)

التوزيع المكاني لمعدل الطلاق لسكان محافظة ميسان حسب الوحدات الإدارية للمدة (2015-2020)



المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (14)

يلاحظ تباين معدلات الطلاق الخام زمانياً ومكانيا للمحافظة للمدة (2015 –2020) بين الارتفاع والانخفاض لتسجل أعلى معدلات الطلاق لسنتي (2016 و2018) وادنى معدل لسنتي (2015و2020) والسبب في انخفاض معدلاتهم في سنة (2020) يرجع إلى عدم الدقة في تسجيل حالات الطلاق في المحاكم لهذه السنة ، وكذلك نتيجة لفايروس كورونا التي ادت إلى توقف الاجراءات الخاصة بإقامة دعوة الطلاق ، كما هناك عدد كبير من الحالات تسجل خارج المحكمة ومنها (الطلاق الشرعي) من دون تصديقه داخل المحكمة وهي عادة ما تكون خارج المحكمة لأنها في الأصل تمت عند (مأذون شرعي) ولم يتم تصديقها بعد ، وهذه الحالات لو أضيفت إلى التي تم احصاؤها في المحاكم سترتفع أعداد حالات الطلاق إلى ارقام مخيفة .

اما حسب الوحدات الإدارية هناك تباين مكاني واضح في معدلات الطلاق ، إذ استحوذ (مركز قضاء العمارة) على المرتبة الأولى لمعدل الطلاق للمدة (2015–2019) ، بينما جاءت (ناحية كميت) بأدنى معدل للسنوات (2015 و2017 و2019 و2020) ، وهذا التباين نتيجة لعدة متغيرات ومنها زيادة سكان المحافظة في السنوات الأخيرة وخاصةً مركز المحافظة الذي حصل على المرتبة الأولى من التوزيع الجغرافي لمعدل حالات الطلاق للمدة المدروسة .

كما نستدل بما سبق ارتفاع معدل المطلقين في مراكز الاقضية لمنطقة الدراسة التي ترتفع فيها نسبة الحضر بالمقارنة مع بقية النواحي التي تتسم بالطابع الريفي ، وهذا ناتج عن طبيعة التغيرات الحاصلة في الأُسرة الحضرية ، وكثرة المشاكل التي تواجهها تلك الأُسر مع اختلاف أنماط المعيشة وتعدد الحاجات والمتطلبات الزوجية وصعوبة المعيشة ، وزيادة أعداد البطالة وعدم الحصول على عمل يؤدي ذلك إلى ظهور الخلافات بين الزوجين ، بالإضافة إلى عمل المرأة سيما في الوظيفة جعلها تتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتي والمادي ، لتكون سبباً فإنَّ في حدوث المشاكل بين الزوجين وبالتالي تؤدي إلى الطلاق ، وعلى العكس من المرأة الريفية خروجها إلى العمل في الزراعة لم يؤثر سلباً على علاقتها بزوجها ، وكذلك بساطة الحياة الريفية وسهولة العيش وقلة المتطلبات المادية ساعد على قلة أعداد المطلقين منهم وساهم في استمرار الحياة الزوجية وعدم ظهور المشاكل بين المتزوجين ، بالإضافة إلى ذلك هناك اسباب أخرى، ومن ابرزها سوء الأوضاع المعيشية وتردي الوضع الاقتصادي وانتشار الفقر والبطالة ، وعدم توفر السكن المنفرد وعدم استقلال الزوجين وسكنهما مع الأهل يؤدي ذلك إلى حدوث المشاكل نتيجة لتدخل الأهل بينهما ، وسوء استخدام الإنترنيت الذي خلق مشاكل كثيرة ، ومنها الخيانة

الزوجية والشك والإهمال وعدم الاهتمام لكلاهما ، وكذلك تدهور الحالة الأقتصادية ، فضلاً عن أسباب تتعلق بعدم تكافؤ العمر بين الزوجين ، كما أنَّ فايروس كورونا تسبب أيضاً بنسبة كبيرة من حالات العنف والطلاق بين الزوجين وعدم الذهاب للعمل نتيجة الحظر وتدهور الحالة الأقتصادية والنفسية ومانتج عنها من مشاكل ، وبطبيعة الحال غياب التوعية من قبل الأُسرة للمقبلين على الزواج ساهم أيضاً بزيادة الطلاق [1] .

2- التوزيع الجغرافي للأرامل في محافظة ميسان :

الترمل ظاهرة ترتبط بعامل وفاة أحد الزوجين وتعد المرأة أرملة عند وفاة زوجها ، والأرمل الرجل الذي ماتت زوجته ، وللترمل أثر شأنه في ذلك شأن الطلاق ، إذ يؤثر في انخفاض معدل الخصوبة عند وفاة الزوج في مقتبل عمر الزواج ضمن الفئة العمرية النشطة من 20-35 سنة[2]، كما يرتبط تباين توزيع هذه الظاهرة حسب الفئات العمرية على الأوضاع الصحية والأقتصادية والظروف السياسية التي يمر بها البلد ، من حروب وكوارث طبيعية ويؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات الوفيات ومن ثم ارتفاع حالات الترمل ، كما أنَّ ظاهرة الترمل في العراق كغيرها من البلدان ، تقع أغلبها ضمن الفئة الشبابية ، فالنساء المترملات تتراوح اعمارهن ما بين (20-24) سنة ، وهذا نتيجة الحروب بسبب المعارك والارهاب التي لا تحصد سوى الشباب في هذه الفئة ، بينما تجد أغلب النساء المترملات في البلدان المستقرة سياسياً واقتصادياً ضمن سن الشيخوخة نتيجة لحالات الترمل فيها يرجع للأسباب الطبيعية [3] ، فضلاً عن ذلك نجد وضع الترمل يزداد سوءاً في المجتمعات النامية ومنها العربية والإسلامية ، إذ يترتب على فقدان الزوج مشاكل نفسية وأجتماعية للمرأة ، بينما المجتمعات المتقدمة غالبا ما تمتلك النساء اللواتي يفقدون أزواجهن الإمكانية في العمل ومواجهة نفقات الحياة وهذا يمكنها على حفظ شخصيتها وكرامتها ، على العكس من المجتمعات النامية وبشكل خاص في المجتمع العربي ، ففقدان الزوج للمرأة التي تكون غير متهيئة للعمل بحكم التقاليد مما يؤدي إلى اعتمادها على الآخرين ، ويفقدها قيمتها واستقلالها الأجتماعي الأمر الذي يؤدي إلى إصابتها بكثير من المشكلات تؤثر على نفسيتها

---

(1) مقابلة شخصية ، مع الباحث الاجتماعي في محكمة استئناف ميسان الأتحادية ، شاكر سوزه نوري ، يوم الاربعاء ، بتاريخ 2021/10/27 .

(2) مروة رياض محمد الاديب ، مصدر سابق ، ص9.

(3) شهد فاضل صالح السويعدي ، مصدر سابق ، ص142.

وعلى مكانتها الأجتماعية [1] .

وبطبيعة الحال هناك آثار سلبية على الأرملة وأُسرتها وبالخصوص الآثار الأقتصادية ، ومنها تدني دخل الأُسرة وقد يؤدي إلى دخول الأطفال سوق العمل لسد جزء من متطلبات الأُسرة ، وربما انحرف بعض الأطفال نتيجة لفقرهم ، كذلك ممارسة التسول من قبل بعض الأرامل الذي انتشرت بصورة كبيرة في الآونة الاخيرة [2] ، فضلاً عن تحمل المرأة مسؤولية تربية الاطفال والتعليم ، وتحملها عبئ الحياة الأقتصادية والسكن اذ لم يكن ملك للعائلة ، وربما تضطر في بالاعتماد على الأطفال في كسب لقمة عيشهم وتحمل الاطفال مسؤولية اعالة الاسرة وقد يؤدي ذلك الى تسولهم نتيجة الفقر والعوز وربما يتم استغلالهم في أمور ممنوعة من حيث التغرير بهؤلاء الاطفال في تجارة المخدرات والاعمال اللاأخلاقية ، وبطبيعة الحال أنَّ كثرة عدد الأيتام وانتقالهم إلى العمل وترك الدراسة سينتج جيشاً من الأميين وغير المتعلمين وهذه خسارة كبيرة جداً للبلد وللمجتمع .

وبطبيعة الحال ترتفع ظاهرة الترمل باستمرار على مستوى محافظات العراق ، فقد بلغت نسبة الأرامل في سنة(2009) لمحافظة (النجف) (7.5%) ، وكانت نسبة الذكور منها (2.4%) أما نسبة الإناث تعد مرتفعة مقارنة بالسنوات التي سبقتها وشكلت (12%) نتيجة للظروف التي يمر بها البلد من عدم الاستقرار السياسي واستمرار الحروب والإرهاب الذي أدى إلى وفاة العديد من الشباب [3] ، أما في محافظة (ديالى) ، يظهر ارتفاع نسبة المترملين لسنة 2013 ، اذ بلغت (4.8%) ، وبلغت نسبة الذكور (0.7%) مقابل (8.8%) للإناث المترملات ، أي زيادة لنسبة المترملات بشكل ملحوظ على المترملين الذكور، ويرجع ذلك إلى الظروف وأزمات أقتصادية وحروب وارتفاع وتيرة العمليات الإرهابية في هذه المحافظة والناتجة عن سوء الأوضاع الأمنية فيها ، فضلاً عن انتشار الأمراض والأوبئة وضعف الامكانيات الصحية والتي أدت إلى وفاة

(1) اميرة وحيد و محمد محمود ، التأثيرات الأجتماعية والأقتصادية لفقدان الأب على الاسرة ، مجلة دراسات موصلية ، العدد (22) ، 2008 ، ص163 .

(2) ابتسام خضير محمد ، التوزيع الجغرافي للأرامل في محافظة واسط ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة واسط ، 2016 ، ص102-105.

(3) نجلاء حسون مناوي الحميداوي ، مصدر سابق ، ص 148.

عدد كبير من الذكور مقارنة بالإناث [1] ، وفي سنة 2015 ارتفعت نسبة الترمل لمحافظـة (بابل) لتبلـغ (5.8%) إذ بلغت النسبة للذكور(2.7%) لتقابلها نسبة الإناث البالغة (8.7%) ، مما يـدل علـى استمرار الظروف التـي يمـر بها العراق عموماً وبابل ، الناتجـة مـن وفـاة الـذكور فـي الحرب والتفجير والقتل الطائفي[2].

كما تشير احصـاءات المنظمـات العالميـة أنَّ عـدد الأرامـل يتزايـد فـي العـراق باستمرار نتيجـة الحروب التي خاضها البلد ، والتي كانت بدايتها الحرب مع أيران وتليها حرب الكويت ثم أحداث العنف التي شهدتها البلاد في ظل الاحتلال الامريكي ، إضـافة إلى المعارك ضد تنظيم داعش والارهاب الذي حصد ارواح المدنيين ، والتي نتجت آثار مدمرة على المجتمع الذي أخذت أعداد الأرامل فيه بالارتفاع إلى مستويات مخيفة ، وبحسب نتائج مسح الأمن الغذائي لجهاز الإحصـاء المركزي العراقي سنة (2016) بلغ عدد الأرامل والمطلقات في العراق (مليوناً و938 ألف) أرملة ومطلقة ، كما أنَّ أكثر من (150) أمرأه يفقدنَّ أزواجهنَّ بشكل يومي [3].

أما بالنسبة إلـى محافظـة(ميسان) تشير نتائج الدراسة الميدانية لسنة (2020) كما يلاحظ من جدول (15) وشكل (3) بأنَّ معدل الترمل الخام[*] بلغ (83.4) بالألف ، وتشير معطيات الجدول إلى وجود تباين مكاني في المعدل ما بين الوحدات الإدارية ، إذ سجل أعلى معدل في مركز قضاء الكحلاء (126.1) بالألف ، ويعود زيادة حالات الترمل نتيجة إلى الحروب العراقية مع الإرهاب (داعش) التي أدت إلى وفاة العديد من الشباب المتزوجين الامر الذي ادى إلى ترمل الإنـاث ، بالإضـافة إلـى حالـة الوفاة الطبيعية أو نتيجـة حـوادث السير أو الغرق وغيرها ، وأيضـاً المشـاكل العشـائرية التـي ازدادت فـي الآونـة الأخيرة وعـدم السيطرة عليهـا ، فضـلاً عـن انتشـار الأمراض بمختلف انواعها وتأتي أمراض (القلب والأورام السرطانية الخبيثة والسكري وضغط الدم) في مقدمتها كأسباب للوفيات ، التي تصيب أصحاب الاعمار الكبيرة سيما الذكور، وبسبب وباء

---

(1) شهد فاضل صالح السويعدي ، مصدر سابق ، ص123 .

(2) مياسة عباس جاسم الرفاعي ، مصدر سابق ، ص225.

(3) شبكة النبأ للمعلومات ، تاريخ النشر 2018/6/23 ، على الموقع الألكتروني https://www.google.com/amp/s/amp.annabaa.org/arabic

(*) معدل الترمل الخام = $\frac{\text{عدد حالات الترمل في سنة ما}}{\text{جملةعدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$.

ينظر :_ مروة رياض محمد الأديب ، مصدر سابق ، ص9 .

كورونـا (كوفيد 19) التـي أدت إلـى ترمـل الكثيـر مـن النسـاء نتيجـة لعـدد الوفيـات الكبيـرة سـيما الشباب ، بينمـا نجـد أدنـى معـدل فـي مركـز قضـاء العمـارة بمعـدل(48.5) بـالألف ، نتيجـة إلـى انخفاض أعداد الأرامل في هذا القضـاء لقلة المشاكل العشـائرية فـي هذا القضـاء لكونـه يمثـل مركـز المحافظـة وأغلـب السكان مـن الحضـر علـى العكـس مـن بقيـة الوحدات الإداريـة ، بالإضـافة إلـى وجود الخدمات الصحية والمستشفيات التخصصية التي تفتقر لها بقية الوحدات الإدارية .

جدول (15)

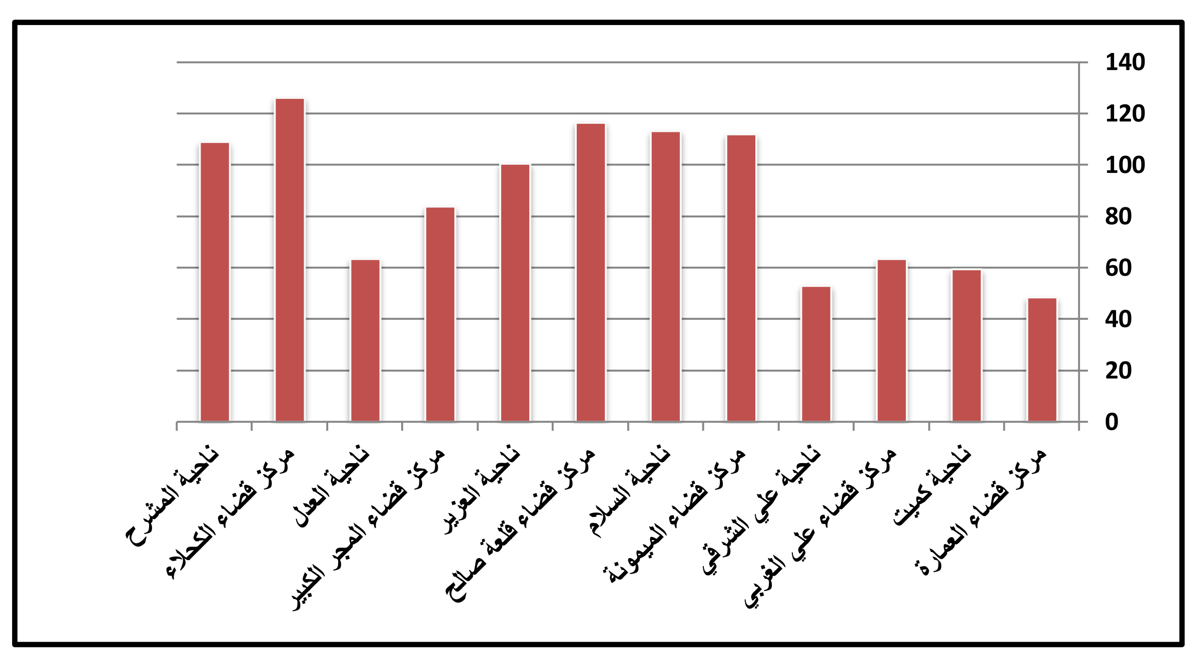
التوزيع المكاني لمعدل الأرامل الخام بعمر 12سنة فأكثر لمحافظة ميسان حسب الوحدات الإدارية وعلى وفق الدرجة المعيارية لسنة(2020)

الوحدات الإدارية	عدد الارامل	عدد السكان	معدل الترمل الخام	الدرجة المعيارية
مركز قضاء العمارة	61	1259	48.5	-1.31
ناحية كميت	15	253	59.3	-0.90
مركز قضاء علي الغربي	25	395	63.3	-0.75
ناحية علي الشرقي	16	302	53.0	-1.14
مركز قضاء الميمونة	49	438	111.9	1.06
ناحية السلام	25	221	113.1	1.11
مركز قضاء قلعة صالح	62	532	116.5	1.24
ناحية العزير	38	378	100.5	0.64
مركز قضاء المجر الكبير	74	883	83.8	0.01
ناحية العدل	37	584	63.4	-0.75
مركز قضاء الكحلاء	69	547	126.1	1.60
ناحية المشرح	52	478	108.8	0.95
المحافظة	523	6270	83.4	0
المتوسط الحسابي			83.4	
الانحراف المعياري			26.74	

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية .

شكل (3)

معدل الترمل الخام لسكان محافظة ميسان والوحدات الإدارية لسنة (2020)



المصدر :_ الباحث بالاعتماد على جدول (15) .

يلاحظ من خريطة (16) تباين توزيع المترملين بين الوحدات الإدارية وباستعمال الدرجة المعيارية ظهرت أربع مستويات هي:-

المستوى الأول وبدرجة معيارية (+0.50 فأكثر):- شمل الوحدات الإدارية التي ترتفع فيها معدل المترملين ، وهي (مركز قضاء الميمونة وناحية السلام ومركز قضاء قلعة صالح وناحية العزير ومركز قضاء الكحلاء وناحية المشرح) ، وبنسبة شكلت (50%) لمجموع الوحدات الإدارية للمحافظة .

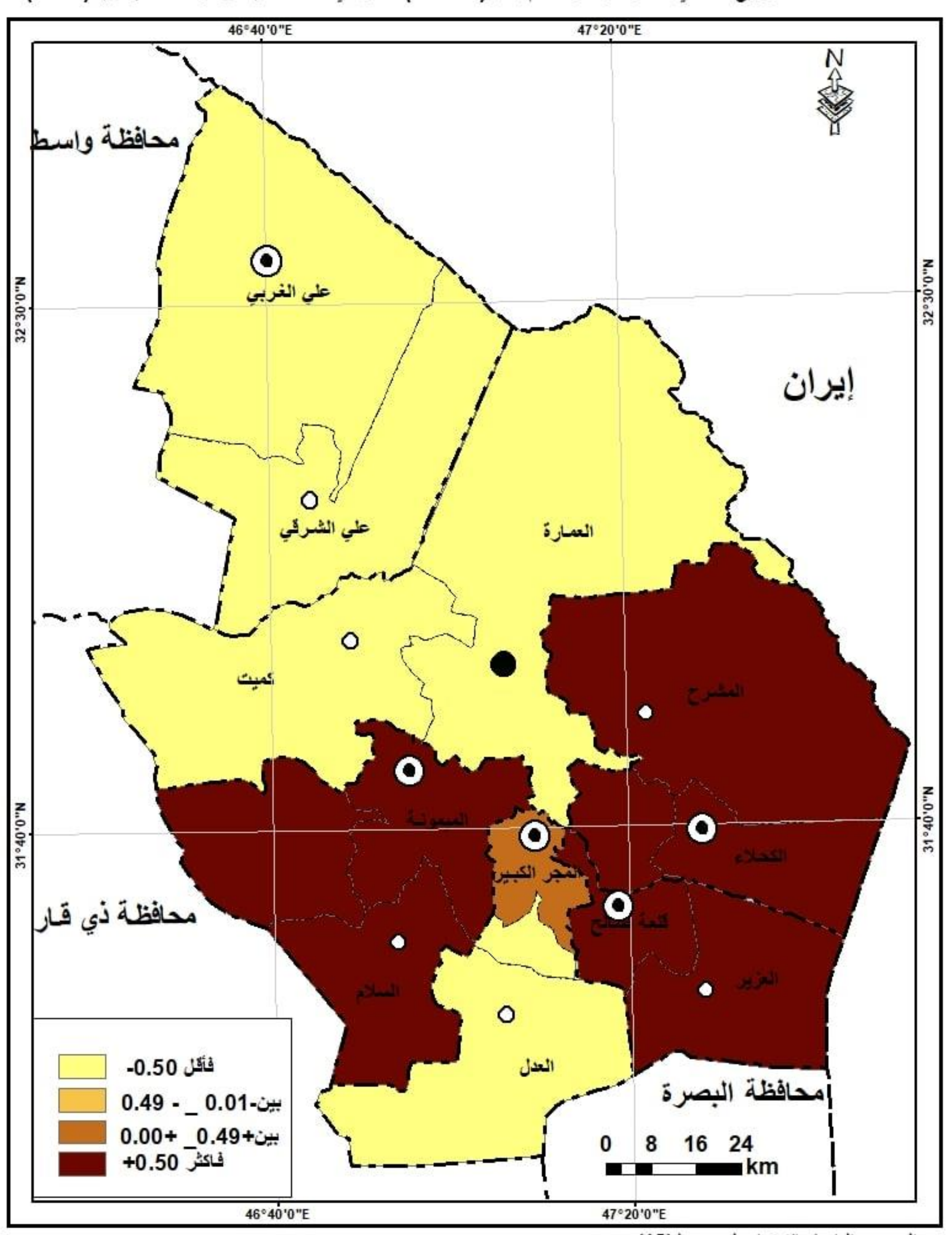
المستوى الثاني بدرجة معيارية (+ 0.49 إلى 0.00) :- جاء في هذا المستوى (مركز قضاء المجر الكبير) ، وشكل ما نسبة (8%) من مجموع الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان .

المستوى الثالث بدرجة معيارية (-0.01 إلى -0.49) :- لم يشمل هذا المستوى أي من الوحدات الإدارية.

المستوى الرابع بدرجة معيارية (- 0.50 فأقل) :- الذي تبلغ فيه معدلات الترمل ادنى مستوى لها ، وشمل(مركز قضاء العمارة وناحية كميت وناحية علي الشرقي ومركز قضاء علي الغربي وناحية العدل) وبنسبة (41%) من مجموع الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان .

خريطة (16)

التوزيع المكاني لمعدل الارامل الخام بعمر(12سنة) فاكثر في محافظة ميسان الوحدات الإدارية(2020)



المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول(15)

يستنتج من دراسة التوزيع الجغرافي للمطلقين والأرامل بأنَّ هناك تباين مكاني وزماني للمدة (2015–2020) لمحافظة ميسان ، إذ يلاحظ تباين أعداد حالات الطلاق المسجلة زمانياً ومكانيا ما بين الارتفاع والانخفاض ، وبلغت أعلى حالات الطلاق في سنة (2018) لتبلغ (1633) حالة طلاق ، وأدنى عداد لحالات الطلاق المسجلة في سنة (2020) وبلغت (753) حالة ، كما يلاحظ تباين معدلات الطلاق الخام للمحافظة والوحدات الإدارية لتسجل أعلى معدلات الطلاق لسنة (2016 و2018) وقد بلغت (1.4و1.5) بالألف على التوالي ، بينما ادنى معدل (1.2و0.6) بالألف على التوالي لسنتي (2015و2020) ، أما حسب الوحدات الإدارية استحوذ (مركز قضاء العمارة) على المرتبة الأولى لمعدل الطلاق ضمن للمدة المدروسة ، بينما جاءت (ناحية كميت) بأدنى معدل لها للسنوات (2015 و2017 و2019 و2020) ، ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل وتفشي مشكلة البطالة ، وأيضاً بسبب الخيانة الزواجية سيما بعد انتشا برامج التواصل الاجتماعي ، فضلاً عن الزواج في اعمار صغيرة ويعد زواجاً مبكراً ، ونتيجة لتدخلات الأهل في الحياة الزواجية ، وغيرها من المتغيرات التي كان لها الدور البارز في تباين حالات الطلاق ، بينما كان السبب في انخفاض أعداد ومعدل حالات الطلاق المسجلة في لسنة (2020) يرجع إلى عدم الدقة والاهمال لتسجيل حالات الطلاق في المحاكم ، وكذلك نتيجة لعدد كبير من حالات الطلاق تسجل خارج المحكمة (الطلاق الشرعي) من دون تصديق الطلاق داخل المحكمة .

كما يتبين لنا بأنَّ معدل الترمل ارتفع في سنة 2020 ، ليبلغ (83.4) بالألف من مجموع المحافظة ، وهناك تباين مكاني في المعدل ما بين الوحدات الإدارية ليسجل أعلى معدل في مركز قضاءالكحلاء وبلغ(126.1) بالألف ، بينما أدنى معدل في مركز قضاء العمارة يبلغ(48.5) بالألف ، وهذه الزيادة بمعدلات عالية سيما لدى الإناث المترملات بالمقارنة مع المترملين الذكور، بسبب الأحداث الاخيرة من الإرهاب والدفاع للوطن ، بالإضافة إلى المشاكل العشائرية المستمرة في المحافظة ، وأيضاً نتيجة إلى الامراض التي تصيب الإنسان ، كما تلعب الحوادث بمختلف انواعها دوراً هاماً في رفع ظاهرة الترمل .

المبحث الثالث

التوزيع الجغرافي لحالات تعدد الزوجات في محافظة ميسان

يقصد بحالة تعدد الزوجات هو زواج الرجل بأكثر من زوجة وأحدة ، وعرفت المجتمعات هذا النوع من الزواج منذ القدم ، ومارسه كل من الروم والفرس والهند والصين والمجتمع الجاهلي واليهود ، إذ كان عندهم من حق الرجل أنْ يتزوج ما يشاء من النساء ومن دون تحديد العدد وذلك بهدف قضاء حاجاتهم وشهواتهم الجنسية ، وبالرغم من اختلاف عاداتهم وتقاليدهم والظروف الأجتماعية والأقتصادية فيما بينهم [1] ، وبطبيعة الحال يعد المجتمع الاسلامي من أشهر المجتمعات التي أخذت بنظام تعدد الزوجات ، وأباح للرجل أنْ يتزوج بأكثر من وأحده ولا يجوز له الزواج بأكثر من أربع زوجات ، كما في قوله تعالى سورة النساء (الآية3) ﴿ **وَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تُقْسِطُواْ فِي الْيَتَامَى فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُواْ فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلاَّ تَعُولُواْ** ﴾ ، إلا أنَّ الإسلام عالج هذه الظاهرة بتحديده عدد الزوجات كما في الآية الكريمة ، أعلاها ومؤكد على شرط عدالة الزوج في التعامل بين زوجاته ، فشرط العدل في الزوج كان حدا لتعدد الزوجات ، أي أنْ يراعي المساواة من ناحية الحقوق والواجبات الزوجية والاستقلالية التي يجب على الزوج أنْ يكون قادراً على تحقيقها [2]، وهذا يرتبط بالمستوى المعاشي للرجل واستطاعته على اعالة تلك الزوجات ، كما أنَّ تعدد الزوجات له تأثير عميق على الخصوبة والنمو السكاني ، وهذا ناتج من الظروف السياسية والأقتصادية والأجتماعية ، إذ أدت الحروب التي حدثت في العراق إلى مقتل الكثير من الرجال في سن الزواج ، وكذلك ظاهرة الهجرة سيما التي خصت فئة الشباب والتي ادت إلى زيادة أعداد النساء على حساب الرجال [3]، كما أنَّ نظام الزواج المتعدد ينقسم إلى صورتين ، أحداهم واسع الانتشار في المجتمعات الإنسانية وهي تعدد الزوجات وزوج وأحد ، أما الصورة الثانية فهي تعد نادرة الوجود وهي تعدد الأزواج ووحدانية الزوجة [4] ، وما يهم دراستنا هو الصورة الأولى وهي

---

(1) حيدر علي جبر الوحيلي ، مصدر سابق ، ص54 .

(2) مروة رياض محمد الأديب ، مصدر سابق ، ص5.

(3) وسام عبود درجال ، مصدر سابق ، ص69.

(4) حيدر علي جبر الوحيلي ، مصدر سابق ، ص53 .

(تعدد الزوجات) ، وكما تناولنا في المبحث السابق الزواج الفردي من حيث التوزيع العددي ومعدل الزواج الخام والطلاق الخام ، لذا نركز في هذا المبحث على دراسة تعدد الزوجات .

1ـ التوزيع الجغرافي لحالات تعدد الزوجات لمحافظة ميسان بحسب مرات الزواج :

إنّ دراسة التوزيع الجغرافي لحالات تعدد الزوجات حسب مرات الزواج سوف يتيح لنا التعرف على توزيع هذه الظاهرة وتباينها على المستوى العام للمحافظة ، وكذلك الحال على الوحدات الإدارية ، وذلك لاختلاف طبيعة المجتمعات في ظاهرة تعدد الزوجات وتقييده ، وكما بينا سابقاً أنَّ الدين الإسلامي قيدّ التعدد بشرطين ، وهما العدالة بين الزوجين وقدرة الزوج على الإنفاق.

تشير بيانات جدول (16) إلى أنَّ المجموع الكلي لعدد مرات الزواج لمحافظة ميسان بلغ (642) ، وجاء أعلى مجموع لعدد مرات الزواج (مرتان للزواج) البالغ (473) وبنسبة (73.7%) على مستوى المحافظة ، ويأتي بعد ذلك (ثلاث مرات للزواج) ليبالغ (120) وشكل ما نسبته (18.7%) ، وسجل(أربع مرات للزواج) الحد الأدنى وبلغ (49) وبنسبة شكلت (7.6%) من مجموع محافظة ميسان .

أما على مستوى الوحدات الإدارية الذي يتبين لنا من جدول (16) وخريطة (17) أنَّ أعلى نسبة لعدد مرات الزواج (مرتان) سجلت في مركز قضاء الميمونة وناحية كميت وبنسبة (81.8)% على التوالي من مجموع العينة المدروسة وبالمقارنة مع بقية الوحدات الإدارية ، بينما أدنى نسبة سجلت في مركز قضاء المجر الكبير وبنسبة (67.7) % ، بينما بلغ أعلى نسبة لعدد مرات الزواج (ثلاث مرات) في مركز قضاء المجر الكبير وبنسبة (24.7)% ، وأدنى نسبة سجلت في مركز قضاء الميمونة وبنسبة (10.9)% ، أما عدد مرات الزواج (اربع مرات) جاءت ناحية العزير بالمرتبة الأولى وبنسبة (14.3)% ، وجاءت ناحية كميت بالمرتبة الأخيرة وبنسبة شكلت (3.0)% من مجموع العينة المدروسة .

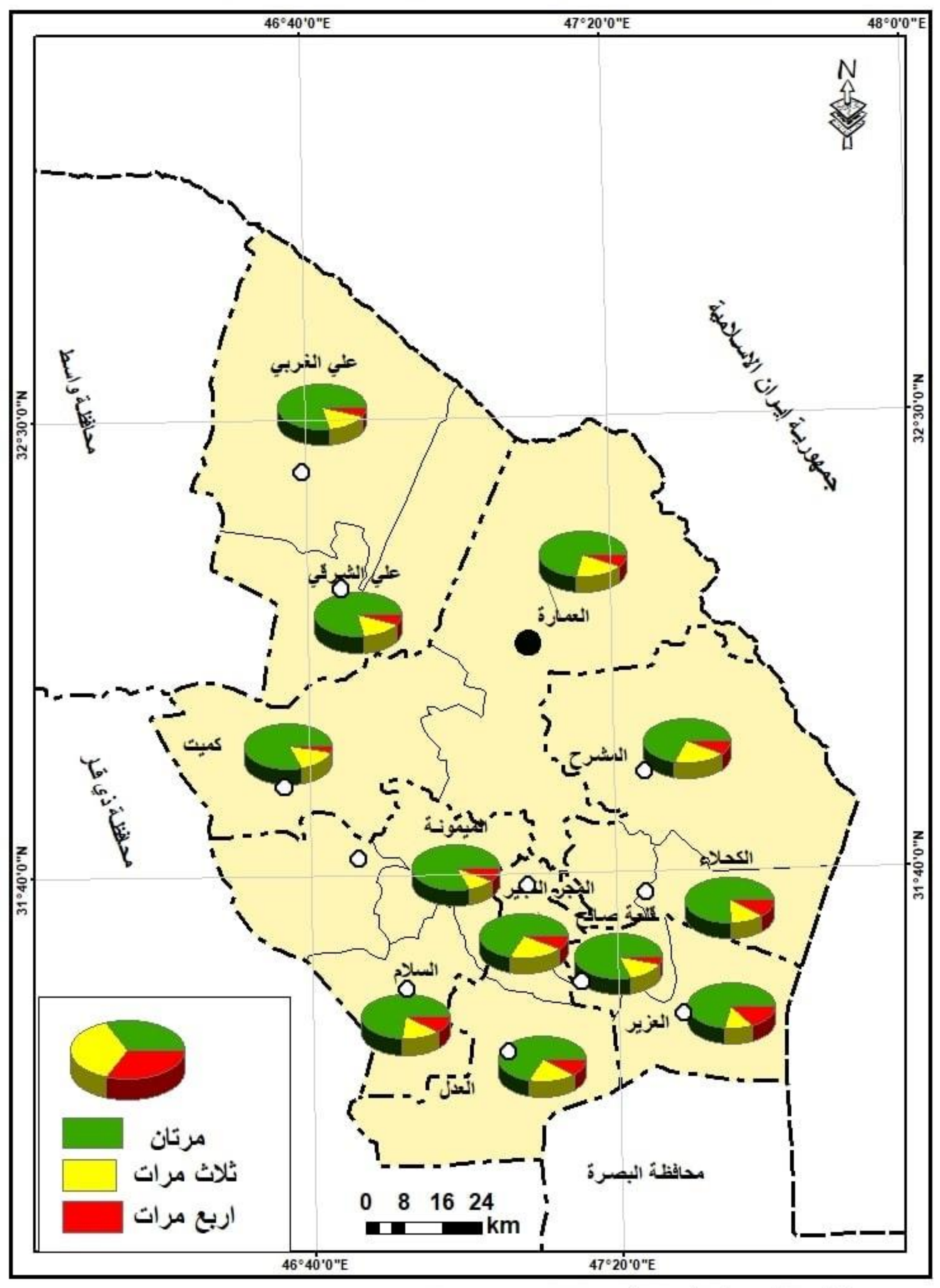
جدول (16)

التوزيع العددي والنسبي لعدد مرات الزواج على مستوى المحافظة والوحدات الإدارية لسنة 2020

الوحدات الإدارية	مرتان	النسبة	ثلاث مرات	النسبة	اربع مرات	النسبة	المجموع	النسبة
مركز قضاء العمارة	80	71.4	24	21.4	8	7.1	112	17.4
ناحية كميت	27	81.8	5	15.2	1	3.0	33	5.1
مركز قضاء علي الغربي	33	78.6	7	16.7	2	4.8	42	6.5
ناحية علي الشرقي	14	77.8	3	16.7	1	5.6	18	2.8
مركز قضاء الميمونة	45	81.8	6	10.9	4	7.3	55	8.6
ناحية السلام	24	72.7	6	18.2	3	9.1	33	5.1
مركز قضاء قلعة صالح	39	81.3	7	14.6	2	4.2	48	7.5
ناحية العزير	30	71.4	6	14.3	6	14.3	42	6.5
مركز قضاء المجر الكبير	63	67.7	23	24.7	7	7.5	93	14.5
ناحية العدل	36	67.9	12	22.6	5	9.4	53	8.3
مركز قضاء الكحلاء	47	75.8	9	14.5	6	9.7	62	9.7
ناحية المشرح	35	68.6	12	23.5	4	7.8	51	7.9
المجموع	473	73.7	120	18.7	49	7.6	642	100

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية.

خريطة (17)
التوزيع النسبي لعدد مرات الزواج على مستوى المحافظة والوحدات الإدارية لسنة(2020)



المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (16)

2ـ التوزيع الجغرافي لحالات تعدد الزوجات بحسب(الزواجات بالعصمة):

إنَّ لدراسة التوزيـع الجغرافي لتعدد الزوجات بحسب الزوجات بالعصمة يتيح لنا من معرفة للمتزوجين بأكثر من وأحدة ، فكثير من الرجال يتزوجون بزوجة ثانية أو أكثر ولكن لم يستمروا بحياتهم الزوجية معهن إما بطلاقهنَّ أو وفاتهنَّ ، ويبقى في حياته الزوجية مع النساء أقل من المرات التي تزوج بها ، وبطبيعة الحال ينظر التشريع الإسلامي لتعدد الزوجات نظرة واقعية فقد جاء الإسلام والتعدد موجود ، لكن قصره وجعل له شروطاً بعدم تجاوز الاربعة وهو يعده حالة استثنائية وضرورة أجتماعية لها مبرراتها ولها ضماناتها أيضاً [1] ، وتكون الرغبة بالتعدد في حالة مرض الزوجة أولا تستطيع الانجاب ويكون عدم الإنجاب نتيجة العقم من قبل الزوجة ففي هذه الحالة يكون لدى الرجل سبب للزواج من زوجة أخرى وخاصة عندما يكون الرجل لا يعلم بذلك ، حتى يكون حلا لمشكلة عدم الانجاب بدلاً من اتخاذ قرار الانفصال عن بعضهم ، ويرى بعض المؤرخين أنَّ الرجل يميل إلى التعدد بينما المرأة بطبيعتها تخضع للوحدانية في الزواج ، ولا يكتفي الرجل بواحدة من النساء نتيجة لعدم وجود الاكتفاء الجنسي أو العاطفي أو هناك قصور لدى الزوجة في أداء واجباتها الزوجية أو المنزلية فكانت الإباحة للزوج بخيار التعدد مشروطاً بالعدالة ، بالإضافة إلى عدم الوقوع في العلاقات المحرمة والإباحية ، وبالتالي هذه الفسحة تعطي للرجل المسلم حق التعدد شرط أنْ يكون فيه صالحه وليس فيه ظلم للزوجات التي في عصمته وفي الوقت ذاته عليه أنْ يراعي شرائط الشريعة ويوفرها لزوجاته [2] ، وبالرغم ما لهذا الموضوع من أهمية في زيادة الخصوبة وزيادة النمو السكاني إلا أنهّ يساهم في زيادة تأزم العلاقات ما بين أطراف الحالة الزواجية ، وتختلف نظرة المجتمعات وقوانينها السائدة في كيفية التعامل مع هذا الموضوع [3] ، وفيما يتعلق بالقانون العراقي من قانون الأحوال الشخصية فإنَّ (المادة الثالثة) من هذا القانون قد نصت على ما يلي [4]:-

الفقرة (4) : لا يجوز الزواج بأكثر من وأحدة إلا بإذن القاضي ويشترط لإعطاء الإذن تحقيق

---

(1) حيدر علي جبر الوحيلي ، مصدر سابق ،ص60 .

(2) تيسير علي عبد الواحد الزيرجاوي ، تحليل جغرافي لظاهرة تعدد الزوجات في قضاء الناصرية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار، 2020 ، ص 74-88 .

(3) عباس حسن ثجيل البهادلي ومنيب مشعان احمد الدوري ، مصدر سابق ، ص78.

(4) قانون الأحوال الشخصية العراقي ، مصدر سابق .

الشرطين التاليين

أ- أنْ تكون للزوج كفاية مالية لإعالة أكثر من زوجة واحدة.

ب- بأنَّ تكون هناك مصلحة مشروعة.

الفقرة(5): إذا خِّيف عدم العدل ما بين الزوجات فلا يجوز التعدد ويترك تقدير ذلك للقاضي.

الفقرة(6): كل من أجرى عقدا بالزواج بأكثر من واحدة خلافاً لما ذكر في الفقرتين اعلاه يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة أو دفع غرامة مالية .

الفقرة(٧): استثناء من أحكام الفقرتين (4 و5) من هذه المادة يجوز الزواج بأكثر من وأحدة إذا كان الزواج من أرملة .

وبطبيعة الحال أنَّ من أسباب تعدد الزوجات هو أنَّ الزوجة بعد انجاب الأطفال قد تهمل مظهرها الخارجي وعدم الاهتمام بنفسها وبالتالي تصبح غير جذابة لزوجها ، وكذلك غير مستعدة لإداء واجباتها الزوجية ولأسرية ، وهذا ما يدفع الرجل بالزواج والبحث عن نساء أُخريات يستطيع من خلالهن إشباع رغبته الجنسية وحاجاته الأنفعالية والأجتماعية عن طريق الزواج من امرأة ثانية [1].

تشير بيانات جدول (17) وخريطة (18) إلى المجموع الكلي لعدد الزوجات بالعصمة لمحافظة ميسان ، الذي بلغ (520) لمجموع العينة المدروسة وجاء أعلى مجموع لعدد الزوجات بالعصمة (زوجتان) البالغ (464) وبنسبة (89.2%) ، وسجل(أربع زوجات بالعصمة) الحد الأدنى وبلغ (20) وبنسبة شكلت (3.8%) من مجموع سكان العينة المدروسة .

أما على مستوى الوحدات الإدارية الذي يتبين لنا أنَّ أعلى نسبة لعدد الزوجات سجلت في مركز قضاء العمارة ليسجل أعلى حد (الزوجتين بالعصمة) من مجموع العينة المدروسة وبنسبة (15.2%) ، بينما جاء الحد الادنى في ناحية كميت بنسبة شكلت (3.1%) ، بينما سجلت أعلى نسبة في مركز قضاء المجر الكبير ، ليسجل أعلى حد في (ثلاث زوجات بالعصمة) بالمقارنة مع بقية الوحدات الإدارية وبنسبة (1.3%) ، بينما جاء في الحد الأدنى (ناحية كميت وناحية علي الشرقي ومركز قضاء الميمونة) حيث لم تسجل نسب تذكر، وبالمقابل سجل مركز قضاء المجر الكبير أعلى نسب في (اربع زوجات) وبنسبة (1.0%) بينما جاء في الحد الأدنى

(1) وسام عبود درجال ، مصدر سابق ، ص69 .

ناحية (ناحية كميت ومركز قضاء علي الغربي وناحية علي الشرقي ومركز قضاء الميمونة) إذ لم تسجل أي نسب تذكر .

جدول (17)

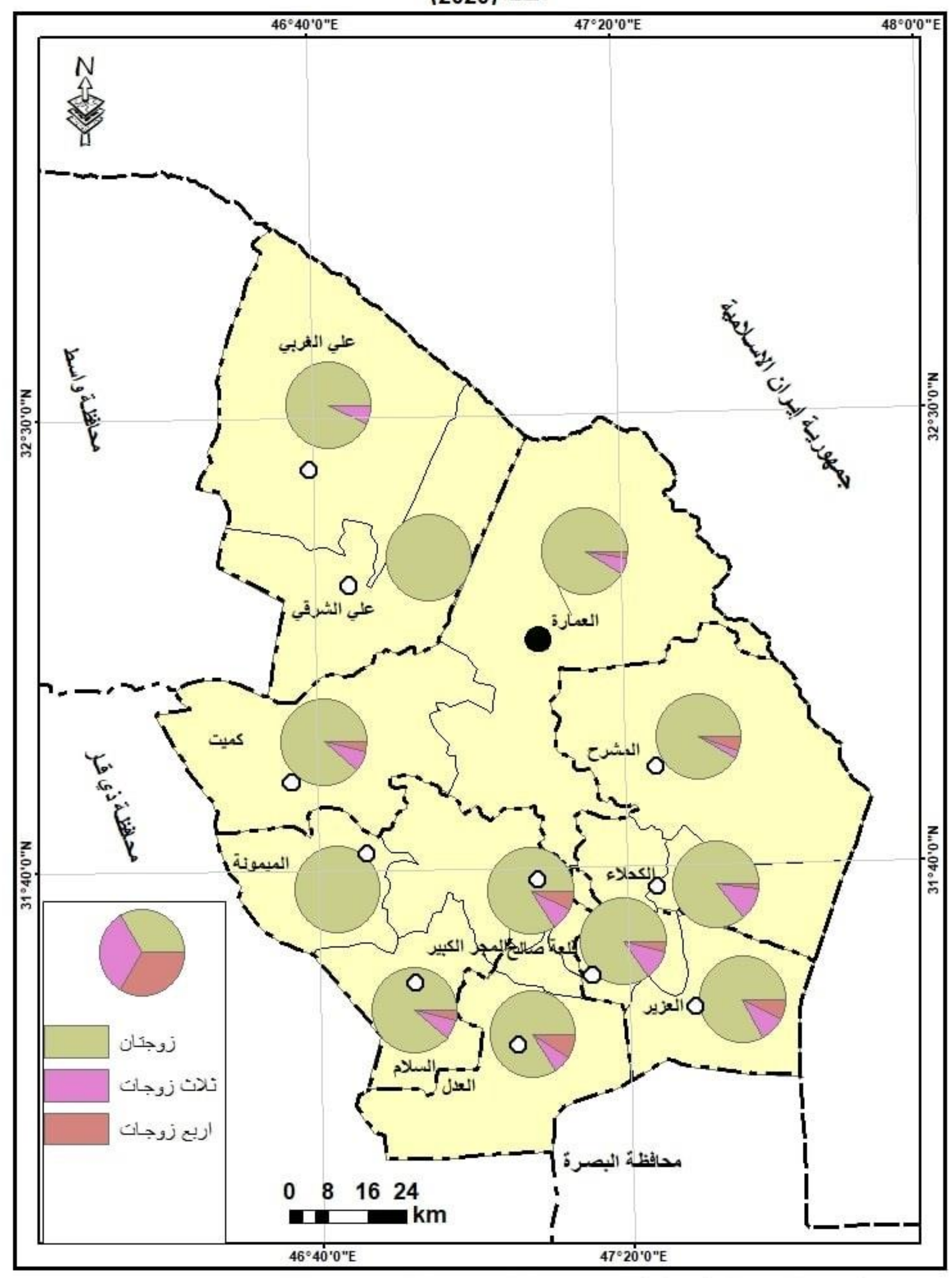
التوزيع العددي والنسبي لعدد الزوجات بالعصمة على مستوى المحافظة والوحدات الإدارية لسنة 2020

الوحدات الإدارية	زوجتان	النسبة	ثلاث زوجات	النسبة	اربع زوجات	النسبة	المجموع	النسبة
مركز قضاء العمارة	79	15.2	5	1.0	2	0.4	86	16.5
ناحية كميت	16	3.1	0	0.0	0	0.0	16	3.1
مركز قضاء علي الغربي	27	5.2	2	0.4	0	0.0	29	5.6
ناحية علي الشرقي	19	3.7	0	0.0	0	0.0	19	3.7
مركز قضاء الميمونة	37	7.1	0	0.0	0	0.0	37	7.1
ناحية السلام	25	4.8	2	0.4	1	0.2	28	5.4
مركز قضاء قلعة صالح	46	8.8	6	1.2	2	0.4	54	10.4
ناحية العزير	35	6.7	4	0.8	3	0.6	42	8.1
مركز قضاء المجر الكبير	63	12.1	7	1.3	5	1.0	75	14.4
ناحية العدل	38	7.3	3	0.6	4	0.8	45	8.7
مركز قضاء الكحلاء	45	8.7	6	1.2	1	0.2	52	10.0
ناحية المشرح	34	6.5	1	0.2	2	0.4	37	7.1
المجموع	464	89.2	36	6.9	20	3.8	520	100

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية.

ملاحظة :- تم حذف الزوجة الواحدة في عصمة الرجل من الجدول لأنّها ليست ضمن (تعدد الزوجات) .

خريطة (18)
التوزيع العددي والنسبي لعدد الزوجات بالعصمة على مستوى المحافظة والوحدات الادارية لسنة (2020)



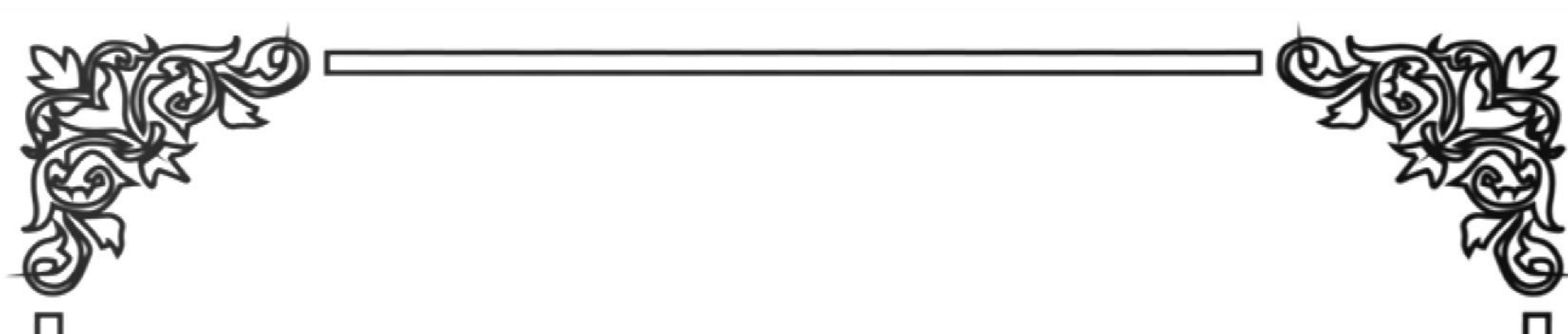
المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (17)

ويتضح لنا سبب تسجيل (زوجتين بالعصمة) أعلى النسب على مستوى المحافظة والوحدات الإدارية إلى امكانية أصحاب الحال الميسور والأغنياء الجمع بين زوجتين ، والقدرة على توفير منزل لكل واحدة منهن أو الجمع في منزل مشترك وتوفير الاحتياجات الزوجية لهنَّ ولأطفالهنَّ، بينما يكون الوضع صعب ومختلفاً في حالة الزواج من الثالثة والرابعة لصعوبة الحياة وتعقيدها وصعوبة توفير منزل مستقل لهنَّ بسبب الارتفاع المتزايد في أسعار المنازل وإيجاراتها ، بالإضافة إلى صعوبة تحمل مسؤولية إدارة أسرتين وأكثر في حالة سكن كل زوجة لوحدها .

يستنتج من التوزيع الجغرافي لتعدد الزوجات بأنَّ هناك تباين على مستوى المحافظة والوحدات الإدارية ، إذ سجلت أعلى نسبة من المتزوجين بزوجتين ، ويرجع ذلك إلى أنَّ زواج الزوج من الزوجة الثانية بإمكانه أنْ يحقق العدالة بين الزوجتين هذا من جانب ومن جانب آخر ، لا يثقل كاهل الزوج من الناحية الأقتصادية ، وكذلك باستطاعته أنْ يجمع الزوجتين في منزل مشترك .

كما تضاءلت نسبة المتزوجين بثلاث وأربعة زوجات في الوحدات الإدارية جميعاً وعلى مستوى المحافظة ، إذ اقتصرت على الرجال الذين ينظرون إلى الزواج سيما من الأرامل والمطلقات نظرة دينية ، من أجل رعاية الأيتام والمحافظة على العائلة من الضياع ، وكذلك يرجع سبب انخفاض تعدد الزوجات في محافظة ميسان إلى جملة من المتغيرات الأقتصادية المتمثلة بالتكلفة المالية العالية عند قدوم الرجل على الزواج مرة أُخرى ، بينما من الناحية الأجتماعية قد يتعرض الزوج إلى المشاكل العشائرية من قبل أهل الزوجة الأولى ، كذلك من الناحية الشرعية عدم قدرة الرجل من أنْ يعدل بين الزوجات ، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على موافقة الزوجات الأُخرى .

وبعد ما تحدثنا في هذا الفصل عن التوزيع الجغرافي للتركيب الزواجي الذي يتباين على مستوى المحافظة والوحدات الإدارية زمانياً ومكانياً ، لذا أصبح من الضروري أنْ نتناول المتغيرات المؤثرة على التركيب الزواجي في الفصل القادم .



الفصل الثالث

المتغيرات المؤثرة في معدلات الزواج والطلاق في محافظة ميسان

المبحث الأول : المتغيرات المؤثرة في تباين معدلات الزواج والطلاق في محافظة ميسان

المبحث الثاني: الأسباب المؤدية إلى الطلاق وتباينه المكاني في محافظة ميسان



المبحث الأول

المتغيرات المؤثرة في تباين معدلات الزواج والطلاق في محافظة ميسان

إنّ دراسة المتغيرات المتعلقة بالتركيب الزواجي تتحكم بها جملة من الظروف الأقتصادية والأجتماعية والأقتصادية والسياسية التي تؤثر في سيرها وتغير اتجاهاتها ، فضلاً عن عدها عاملاً رئيسياً يعتمد عليها المخططون وأصحاب القرار ، لوضع خطط المستقبل في مشروعات التنمية الأقتصادية وفي مجال الخدمات المختلفة لمعرفة مدى حجم احتياجات السكان ، بمعنى آخر أنَّ مؤشرات التركيب الزواجي تساعد على فهم وتحليل المتغيرات المرتبطة بها ، وبالنتيجة تمهد لكيفية تخطي المشكلات الديموغرافية [1].

ولأهمية الطرق الإحصائية في الدراسات الجغرافية استخدم الباحث معامل الارتباط البسيط لمتغيري الزوج والطلاق وعلاقتهما بالمتغيرات الأقتصادية والأجتماعية ، لذا يتأثر التركيب الزواجي بمجموعة من المتغيرات شأنه في ذلك شأن الكثير من الظواهر الأجتماعية والديموغرافية ، إذ يؤثر المتغير الأقتصادي تأثيراً مباشراً في استقرار الفرد وموقفه من الحياة الزواجية.

كما تتأثر المتغيرات الأقتصادية بالمتغيرات السياسية للبلد ، إذ إنّ تعرض البلد للحرب يؤدي إلى تدهور الوضع الأقتصادي للأسرة ، ومن ثم ينعكس ذلك سلباً على الحالة الزواجية بأقسامها، وكذلك تعد الخصائص الأجتماعية من العناصر الأساسية التي تقوم عليها العلاقة الزوجية المستقبلية ، متأثرة بالمستوى التعليمي والسكني والعادات والتقاليد وتدخل الاهل وغيرها من الخصائص التي تتفاعل وتندمج معاً ، ويختلف تأثير هذه المتغيرات ما بين السكان الحضر والريف وبين الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان .

وبناءً على ذلك أنَّ تباين التركيب الزواجي في محافظة ميسان يرتبط بمجموعة من العوامل ومن ضمنها :_

1_ التعليم :

إنَّ التعليم يمثل أهم مؤشرات التنمية الأجتماعية والأقتصادية ومقياساً للتطور في المجتمع لذا حظيَّ باهتمام الكثير من الدراسات الجغرافية لتأثيره بجوانب سكانية وأجتماعية أُخرى ، ومنها

(1) شهد فاضل صالح السويعدي ، مصدر سابق ، ص147 .

الحالة الزواجية والنشاط الأقتصادية ونوع المهنة وحجم الأُسرة [1] ، كما يوفر التعليم من خلال اكتساب المعرفة فرصة الاندماج في مجالات الحياة المختلفة ، مثل : العمل والمكانة المهنية والأجتماعية [2] .

أما علاقة التعليم بالزواج فإنَّه يتدخل في طريقة اختيار الزوجة المناسبة ، وكذلك يحدد سن الزواج ويحدد أفراد الأُسرة فضلاً عن المستوى المعيشي للأسرة ، لذلك تعرف الدول المتقدمة والمتطورة حضارياً من خلال المستوى الثقافي لشعوبها ، وتنهض الدول في مختلف النشاطات الأقتصادية والأجتماعية من خلال التعليم [3] ، ومن جانب آخر يؤثر المستوى التعليمي في سن الزواج ويتمثل ذلك بأنّ اكمال الدراسة لكل الجنسين من شانها تأخير الزواج لحين انتهاء المرحلة الدراسية ، لأنّ الزواج المبكر يسبب إضاعة فرصة مهمة لدى الزوج والزوجة ومنها المستوى التعليمي الجيد ، وكذلك فإنَّ التعليم له تأثير كبير على معدلات الزواج بصورة عامة إذ إنَّ حالات الزواج داخل المؤسسات التربوية تكون متأخرة نظراً لأنّ التعليم يزيد من سن الزواج لدى النساء والرجال، بالإضافة إلى ذلك يختلف سلوك الفرد بحسب تحصيله العلمي ، الذي يؤدي دوراً كبيراً في تحديد شخصيته من حيث مدة الحياة الزوجية واستمرارها بتأثير هذا العامل ، فالتوافق في المستوى التعليمي ما بين الزوجين يساهم في خفض حالات الطلاق ، وبطبيعة الحال نجد أنّ أغلب حالات الطلاق تحدث نتيجة لاختلاف العامل التعليمي بين المتزوجين ، سواء كان على المستوى الأبتدائي ووصولاً إلى مستوى الشهادة الجامعية [4] .

يتضح من معطيات جدول (18) التباين المكاني لعدد الحاصلين على الشهادة الإعدادية فما فوق لمحافظة ميسان وحسب الوحدات الإدارية لسنة (2020) ، إذ بلغ مجموع الحاصلين عليها (2,048) وبنسبة شكلت (29.2%) من مجموع سكان العينة المدروسة ، أما بالنسبة للوحدات الإدارية بلغت أعلى قيمة في مركز قضاء العمارة (762) وبنسبة (46.3%) ، وسجلت ناحية

(1) صلاح محسن جاسم وفرح اياد جميل ، السكان المتزوجين في محافظة بغداد (دراسة في جغرافية السكان) ، مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد (27) ، العدد (5) ، 2016 ، ص1746.

(2) مريم عبد الهادي اكوش ، تحليل جغرافي لفجوات النوع الاجتماعي في العراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2020 ، ص 80.

(3) يوسف محمد غويض الغريباوي ، التحليل المكاني لسن الزواج في محافظة المثنى ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة واسط ، 2019 ، ص61.

(4) حيدر علي جبر الوحيلي ، مصدر سابق ، ص208-216.

السلام أدنى قيمة (63) وبنسبة (17.6%).

جدول (18)

التوزيع النسبي للسكان الحاصلين على الشهادة الأعدادية فما فوق في محافظة ميسان وفق الدرجة المعيارية لسنة 2020

الوحدات الإدارية	أعدادية فما فوق		الدرجة المعيارية
	العدد	النسبة	
مركز قضاء العمارة	762	46.3	3.21
ناحية كميت	99	32.0	0.92
مركز قضاء علي الغربي	140	33.6	1.18
ناحية علي الشرقي	106	32.6	1.02
مركز قضاء الميمونة	156	27.6	0.22
ناحيةالسلام	63	17.6	-1.38
مركز قضاء قلعة صالح	118	22.4	-0.62
ناحية العزير	90	19.7	-1.05
مركز قضاء المجر الكبير	188	24.0	-0.36
ناحية العدل	75	14.9	-1.82
مركز قضاء الكحلاء	133	21.5	-0.76
ناحية المشرح	118	22.8	-0.55
المحافظة	2048	29.2	0
المتوسط الحسابي	26.25		
الانحراف المعياري	6.3		

المصدر : جدول (8)

ولغرض اظهار تأثير تباين نسب المتعلمين والحاصلين على الشهادة الإعدادية فما فوق في المحافظة بحسب الوحدات الإدارية ، فقد تم استخدام الدرجة المعيارية كما موضح في جدول (18) وخريطة (19) الذي اظهر وجود اربعة مستويات توزيعية لنسب الحاصلين على شهادة الأعدادية فما فوق وعلى النحو الاتي :_

المستوى الأول وبدرجة معيارية (+0.50 فأكثر):- وتمثل أعلى الوحدات الإدارية التي ترتفع فيها معدل الحاصلين على الشهادة الإعدادية فاكثر ، وهي (مركز قضاء العمارة وناحية كميت ومركز قضاء علي الغربي وناحية علي الشرقي) ، وبنسبة شكلت (34%) من مجموع الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان .

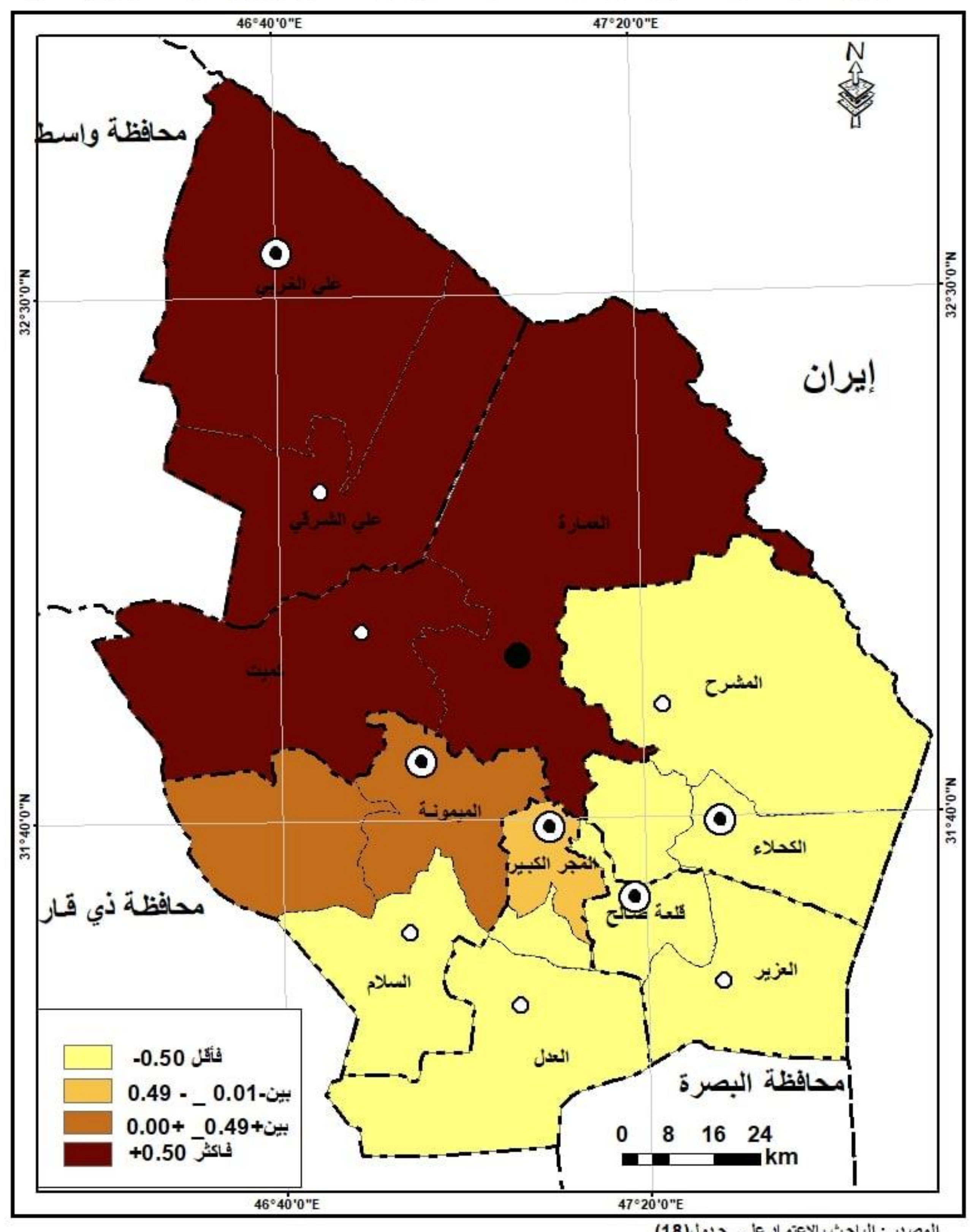
المستوى الثاني بدرجة معيارية (+ 0.49 إلى 0.00) :- يظهر في هذا المستوى (مركز قضاء الميمونة) ، وشكل ما نسبته (8%) من مجموع الوحدات الإدارية في محافظة ميسان .

المستوى الثالث بدرجة معيارية (-0.01 إلى -0.49) :- يشمل هذا المستوى في (مركز قضاء المجر الكبير) ، وتشكل هذه الوحدة الإدارية ما نسبته (8%) من مجموع الوحدات الإدارية للمحافظة .

المستوى الرابع بدرجة معيارية (- 0.50 فأقل) :- الذي تبلغ فيه معدل الحاصلين على الشهادة الإعدادية فما فوق أدنى مستوى لها والمتمثل(ناحية السلام ومركز قضاء قلعة صالح ومركز قضاء الكحلاء وناحية المشرح وناحية العدل وناحية العزير) ، وبنسبة (50%) من مجموع الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان ، وتقل نسبة الحاصلين على الشهادة الإعدادية وانخفاض أعداد الطلبة في المراحل الدراسية الأخيرة وبالخصوص الدبلوم والبكالوريوس والعليا ، نتيجة لاكتفاء الكثير من الاسر بحصول ابنائهم على الشهادة الابتدائية أو المتوسطة ، ويرجع ذلك إلى ضعف الأُسرة من الناحية المادية وعدم تحمل نفقات أبنائهم الدراسية ، وخصوصاً أصحاب الدخل المنخفض ، وبالتالي يترك الكثير الدراسة سواء كان الذكور أو الإناث ، بسبب صعوبة الوضع الأقتصادي وعمل الأبناء من أجل توفير سبل العيش ، فضلاً عن ذلك انخفاض الخدمات التعليمية في أغلب هذه الوحدات ، ومنها قلة أعداد المدارس وبالخصوص المدارس الإعدادية ، وكذلك صعوبة الوصول اليها من قبل التلاميذ لكونها بعيدة عن منازلهم سيما سكان المناطق الريفية ، كل هذه العوامل ساهمت بانخفاض نسبة الحاصلين على الشهادة الأعدادية فما فوق في هذا المستوى .

خريطة (19)

التوزيع النسبي للسكان الحاصلين على الشهادة الأعدادية فما فوق في محافظة ميسان وفق الدرجة المعيارية(2020)

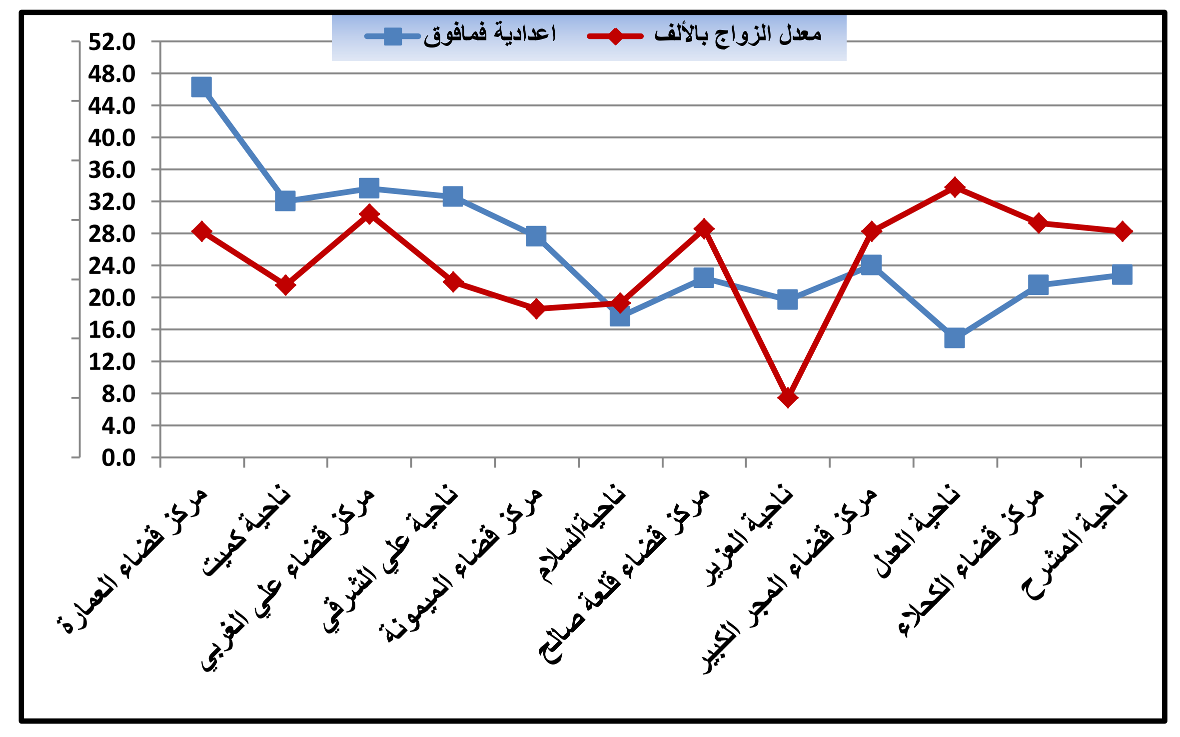


المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول(18)

وللوقوف على طبيعة العلاقة بين التوزيع الجغرافي لنسبة الحاصلين على الشهادة الإعدادية فما فوق ومعدل الزواج الخام احصائياً بحسب الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان ، يلاحظ من شكل(4) بأنّ هنالك علاقة عكسية بينهما في أغلب الوحدات الإدارية ، حيث بلغت قيمة معامل الأرتباط(*) للمتزوجين لمحافظة ميسان (0.21-) بحسب معامل سبيرمان ، ويدل ذلك على وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة ، وينطبق ذلك مع ما تظهره أدبيات الكتابة ، بمعنى كلما ارتفع المستوى العلمي قلت نسبة الاقبال على الزواج والعكس صحيح.

شكل (4)

العلاقة بين معدل الزواج ونسبة الحاصلين على الشهادة الأعدادية فما فوق لسنة 2020



المصدر : جدول (12) و(18).

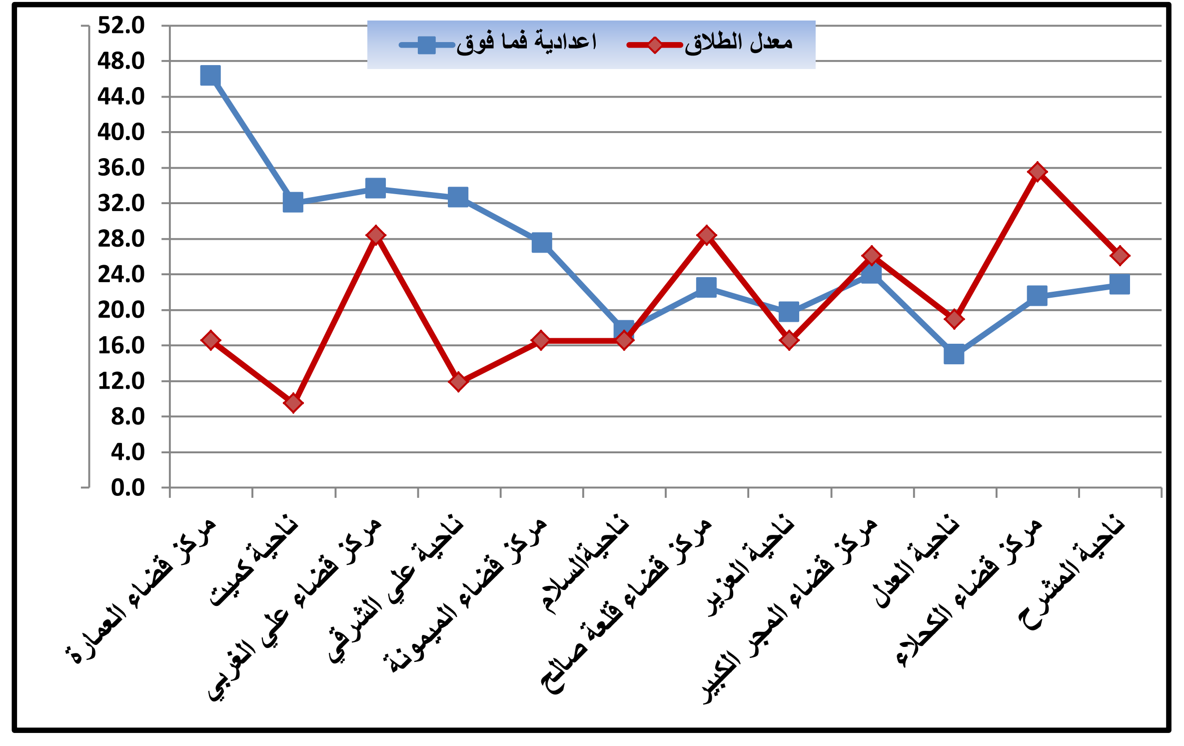
(*) الارتباط :_ هو اداة من أدوات التحليل الوصفي من اجل معرفة العلاقة بين متغيرين مستقلين يمثل كل منهما ظاهرة معينة أوبين متغير واحد مستقل (x) ومتغير تابع (y) ، اي ان معرفة هل ترتبط هذه المتغيرات مع بعضها بعلاقة خطية ام غير خطية ، وايضاً تعين أتجاه تلك العلاقة هل هي علاقة (عكسية أم طردية)

-ينظر : عبد الحميد محمد العباسي ، الاسلوب الاحصائي التحليل والتفسير باستخدام الحساب وبرنامج Spss ، معهد الدراسات والبحوث الاحصائية ، قسم الاحصاء الحيوي والسكاني ، جامعة القاهرة ، 2013 ، ص47 .

أما العلاقة بين نسبة الحاصلين على الشهادة الإعدادية ومعدل الطلاق الخام يتبين من شكل (5) الذي يوضح درجة الأرتباط بينهما وبلغت (−0.22) ويدل ذلك على وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة على مستوى المحافظة . أي أنّ كلما كان مستوى التعليم عالي للمتزوجين كلما قلت حالات الطلاق ، وهذا مطابق للمشاهدات العالمية ، فالمتعلمون والمتعلمات أكثر بعداً عن ظاهرة الطلاق ، على رغم من حدوث بعض المشاكل بينهم ، والعكس بالنسبة للشخص الذي لديه مستوى منخفض من التعليم والثقافة الذي يتسبب للزوجين الكثير من المتاعب والمشكلات المختلفة بينهما مما قد يؤدي إلى إنهاء الزواج بينهما .

شكل (5)

العلاقة بين معدل الطلاق ونسبة الحاصلين على الشهادة الأعدادية فما فوق لسنة 2020



المصدر : جدول (14) و(18).

2_ الدخل الشهري :

يعتبر متوسط دخل الفرد من أهم مظاهر التفاوت في الإمكانيات الأجتماعية والأقتصادية والسياسية والثقافية للسكان ، ويمكن من خلاله قياس نسبة الفقر بين الأفراد ، كما ان تفاوت الدخل له آثار أجتماعية تتمثل في التأثير السلبي على مستوى المعيشة ، إذ ينعكس ذلك على

معظم شرائح المجتمع وخاصة أصحاب الدخل المحدود، ويؤدي التفاوت ايضاً إلى إرباك في التوازن الأجتماعي وإغناء بعض الفئات على حساب الفئات الأُخرى [1]. وهناك علاقة بين الدخل والزواج ، إذ إنَّ انتعاش الوضع الأقتصادي يؤدي إلى التوافق الزواجي بينما يؤدي التدهور المالي والأزمات الأقتصادية إلى انعدام التوازن في الحالة المعيشية ، فيضيق حال الزوج وعدم قدرته على ان يكفل لنفسه ولأسرته قدراً من الدخل الحقيقي يمكن من خلاله الإيفاء بمتطلبات المعيشة ، وينجم عنه العديد من مظاهر التوتر تصل إلى صراع يهدد الأستقرار الزواجي [2] .

كما يعد ارتفاع دخل الأُسرة من الجوانب المهمة في حياة المتزوجين حيث يساهم في سيادة الاستقرار الأسري الناتج من تحسن المستوى الأقتصادي ، إذ يمثل دخل الأُسرة المورد الاساسي الذي يعينها على مواجهة مستلزمات الحياة التي تنقصها ، وعلى العكس فإنَّ انخفاض الدخل يشكل عجز في اشباع حاجات الأُسرة الأساسية ، ويخلف التوترات التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة مشكلات الأسر الذي يصل ببعض الأسر إلى حالات الطلاق [3].

يلاحظ من معطيات جدول (19) التباين المكاني لأصحاب الدخل المرتفع (500 الف دينار فاكثر) لمحافظة ميسان بحسب الوحدات الإدارية لسنة (2020) ، إذ بلغ مجموع اصحاب الدخل المرتفع (487) من مجموع سكان العينة المدروسة ، أما بالنسبة للوحدات الإدارية جاء مركز قضاء العمارة بالمرتبة الأولى وبنسبة (15.4%) من مجموع العينة المدروسة ، وسجلت ناحية كميت أدنى معدل وبنسبة (4.9%).

ولبيان تأثير الدخل الشهري سيما أصحاب الدخل المرتفع في المحافظة بحسب الوحدات الإدارية ، تم استخدام الدرجة المعيارية كما موضح في جدول (19) وخريطة (20) الذي يكشف عن وجود اربعة مستويات توزيعية وعلى النحو الآتي :_

المستوى الأول وبدرجة معيارية (+0.50 فأكثر):- تمثل أعلى الوحدات الإدارية التي ترتفع فيها معدل الدخل الشهري ، وهي (مركز قضاء العمارة ومركز قضاء المجر الكبير ومركز قضاء الكحلاء) ، وبنسبة شكلت (25%) من مجموع الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان ، ويعود ذلك

---

(1) مشتاق أحمد علي حمادي القيسي ، التحليل المكاني لمستوى الدخل في محافظة الأنبار ، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة الأنبار ، 2021، ص62_63.

(2) مياسة عباس جاسم الرفاعي ، مصدر سابق ، ص262.

(3) شهد فاضل صالح السويعدي ، مصدر سابق ، ص153_156 .

لكون اغلب هذه الوحدات تعد من مراكز الأقضية التي تتوفر فيها فرص العمل منها في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص مما يوفر في الاغلب دخل مرتفع لأصحاب تلك الوظائف .

جدول (19)

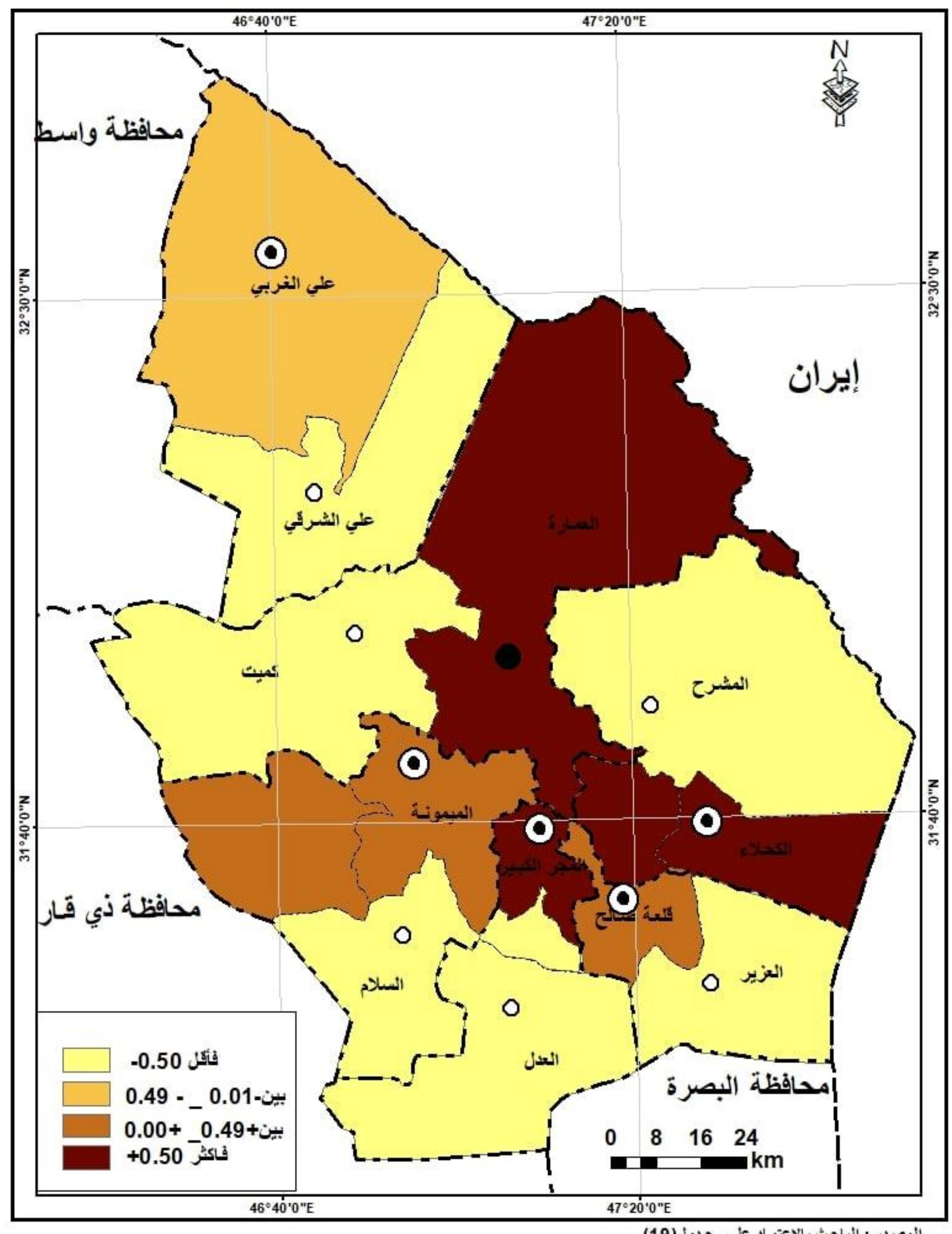
التوزيع النسبي للسكان أصحاب الدخل (500 الف دينار فاكثر) في محافظة ميسان وفق الدرجة المعيارية لسنة 2020

الوحدات الإدارية	500 الف دينار فاكثر		الدرجة المعيارية
	العدد	النسبة	
مركز قضاء العمارة	75	15.4	2.81
ناحية كميت	24	4.9	-1.35
مركز قضاء علي الغربي	36	7.4	-0.37
ناحية علي الشرقي	28	5.7	-1.03
مركز قضاء الميمونة	46	9.4	0.44
ناحيةالسلام	32	6.6	-0.70
مركز قضاء قلعة صالح	41	8.4	0.03
ناحية العزير	34	7.0	-0.54
مركز قضاء المجر الكبير	63	12.9	1.83
ناحية العدل	27	5.5	-1.11
مركز قضاء الكحلاء	54	11.1	1.09
ناحية المشرح	27	5.5	-1.11
المحافظة	487	100	0
المتوسط الحسابي	8.3		
الانحراف المعياري	2.5		

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية.

خريطة (20)

التوزيع النسبي للسكان أصحاب الدخل (500 الف دينار فاكثر) في محافظة ميسان وفق الدرجة المعيارية لسنة(2020)



المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول(19)

المستوى الثاني بدرجة معيارية (+ 0.49 إلى 0.00) :- يظهر في هذا المستوى (مركز قضاء الميمونة ومركز قضاء قلعة صالح) وشكل ما نسبته (17%) من مجموع الوحدات الإدارية للمحافظة .

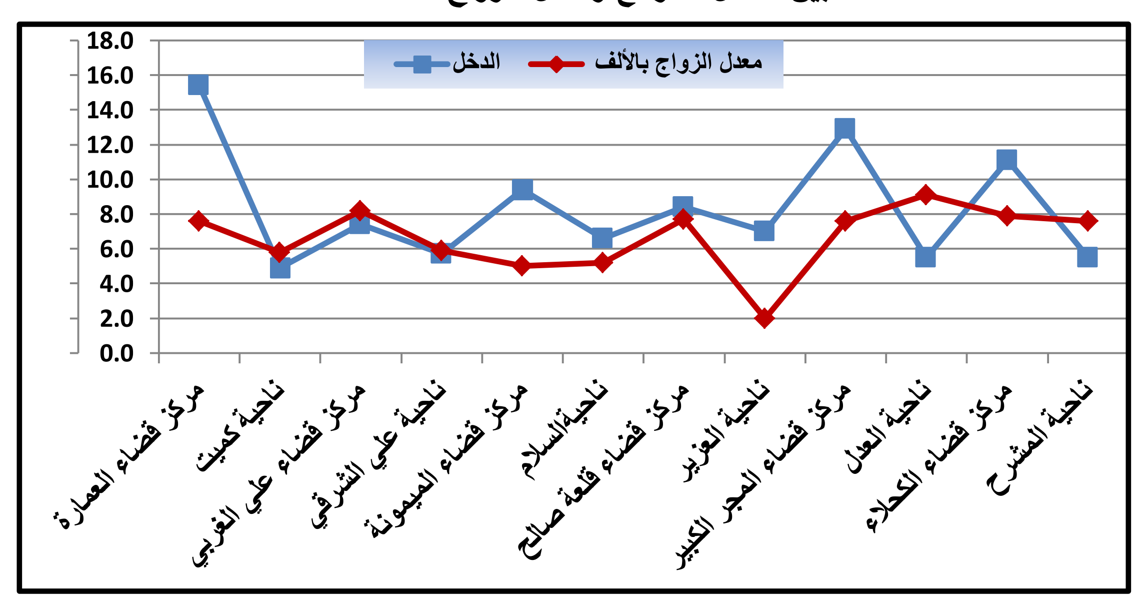
المستوى الثالث بدرجة معيارية (-0.01 إلى -0.49) :- يشمل هذا المستوى (مركز قضاء علي الغربي) وتشكل (8%) من مجموع الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان.

المستوى الرابع بدرجة معيارية (- 0.50 فأقل) :- الذي تبلغ فيه أدنى مستوى لأصحاب الدخل المرتفع المتمثل بنواحي (كميت وعلي الشرقي والسلام والعزير والمشرح والعدل) ، وبنسبة شكلت (50%) من مجموع الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان ، ويعود ذلك لكون اغلب هذه الوحدات لا تتوفر فيها فرص العمل سيما في القطاع الحكومي حيث أغلب الأشخاص لديهم أعمال حرة أو كسبة مما يوفر دخلاً متدني لأصحابها.

وللوقوف على طبيعة العلاقة احصائياً بين أصحاب الدخل المرتفع ومعدل الزواج الخام كما يتبين شكل (6) إذ بلغت درجة الأرتباط بينهما (0.95) ، ويدل ذلك على وجود علاقة أرتباط طردية قوية جداً على مستوى المحافظة ، ويدل ذلك على أنّ مع زيادة الدخل الشهري ترتفع نسبة المتزوجين والعكس صحيح ، لكون الدخل يمثل أحد العوامل المشجعة للزواج ، لأنّ الزواج له متطلبات كبيرة سيما في المناطق الحضرية .

شكل (6)

العلاقة بين الدخل المرتفع ومعدل الزواج لسنة 2020

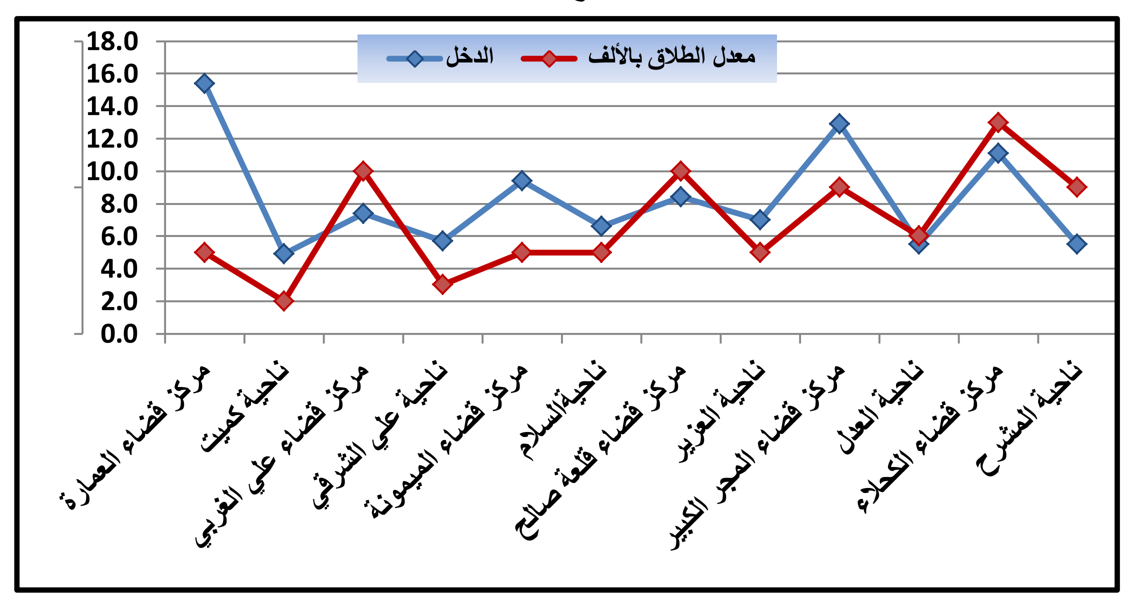


المصدر : على جدول (12) و(19).

اما العلاقة إحصائياً بين الدخل الشهري (500 الف دينار فاكثر) ومعدل الطلاق الخام حسب الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان ، يلاحظ من شكل (7) بأنّ هنالك علاقة أرتباط طردية ضعيفة بينهما وتختلف قوة العلاقة بينهما في أغلب الوحدات الإدارية ، حيث بلغت قيمة معامل الأرتباط لمحافظة ميسان (0.39) بحسب معامل سبيرمان ويدل ذلك على أنّ كلما أرتفع الدخل ارتفعت معدلات الطلاق نسبياً لدى أصحاب الدخول المرتفعة .

شكل (7)

العلاقة بين الدخل المرتفع ومعدل الطلاق لسنة 2020



المصدر : جدول (14) و(19).

3_ المهنة :

تعد المهنة هي نوع العمل الذي يمارسه الفرد كما تتنوع المهن بتنوع النشاطات الأقتصادية التي يمارسها الفرد ، كما اهتم المختصين بالدراسات السكانية والأجتماعية والأقتصادية الأهتمام الكبير بجانب العمل أو المهنة ، لأنّها لها تأثير في الحالة الزواجية للسكان سيما الذكور المقبلين على الزواج ، إذ إنّ المهنة في الوقت الحالي لها دور كبير في تحدد اختيار شريك الحياة المناسب للزواج ، وتعددت المهن والنشاطات الأقتصادية في كافة المجتمعات وتتباين من حيث طبيعتها ، فضلاً عن ذلك أنّ حالة العمل أو المهنة لها دور في تحقيق القيمة الأجتماعية للفرد[1].

---

(1) يوسف محمد غويض الغريباوي ، مصدر سابق ، ص51.

وتعد دراسة المهنة من أهم خصائص السكان بحسب الحالة الزواجية ، لأنّها لها انعكاس أجتماعي وأقتصادي ونفسي على استمرار الحياة الزوجية واستقامتها [(1)] .

يلاحظ من معطيات جدول (20) تباين التوزيع النسبي حسب مهنة العاطلين عن العمل لمحافظة ميسان ، إذ بلغ مجموع العاطلين (1554) من مجموع سكان العينة المدروسة لسنة (2020) ، أما بالنسبة للوحدات الإدارية فقد جاء مركز قضاء العمارة بالمرتبة الأولى وبنسبة (17.0%) ، وحلت ناحية كميت بالمرتبة الأخيرة لعدد العاطلين عن العمل وبنسبة شكلت (4.1%) ، وتعد من أقل النسب بالمقارنة مع بقية الوحدات الإدارية .

ولبيان تأثير المهنة سيما العاطلين عن العمل في المحافظة وحسب الوحدات الإدارية ، إذ تم استخدام الدرجة المعيارية كما مبين في جدول (20) وخريطة (21) الذي يظهر اربعة مستويات توزيعية على النحو الاتي :_

المستوى الأول وبدرجة معيارية (+0.50 فأكثر):- تمثل أعلى الوحدات الإدارية التي ترتفع فيها أعداد العاطلين عن العمل وهي (مركز قضاء العمارة ومركز قضاء المجر الكبير وناحية العدل) ، وبنسبة شكلت (25%) من مجموع الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان .

المستوى الثاني بدرجة معيارية (+ 0.49 إلى 0.00) :- يظهر في هذا المستوى (مركز قضاء الكحلاء ومركز قضاء قلعة صالح) وشكل هذا المستوى نسبة (17%) من مجموع الوحدات الإدارية في محافظة ميسان.

المستوى الثالث بدرجة معيارية (-0.01 إلى -0.49) :- يشمل هذا المستوى (مركز قضاء الميمونة وناحية العزير) ، ويشكل ما نسبته (17%) من مجموع الوحدات الإدارية للمحافظة .

المستوى الرابع بدرجة معيارية (- 0.50 فأقل) :- الذي تبلغ فيه أدنى مستوى لعدد العاطلين عن العمل ، المتمثل (ناحية كميت ومركز قضاء علي الغربي وناحية علي الشرقي وناحية السلام وناحية المشرح) وبنسبة شكلت (41%) من مجموع الوحدات الإدارية في محافظة ميسان.

---

(1) مجيد علي شناوة الموسوي ، مصدر سابق ، ص219

جدول (20)

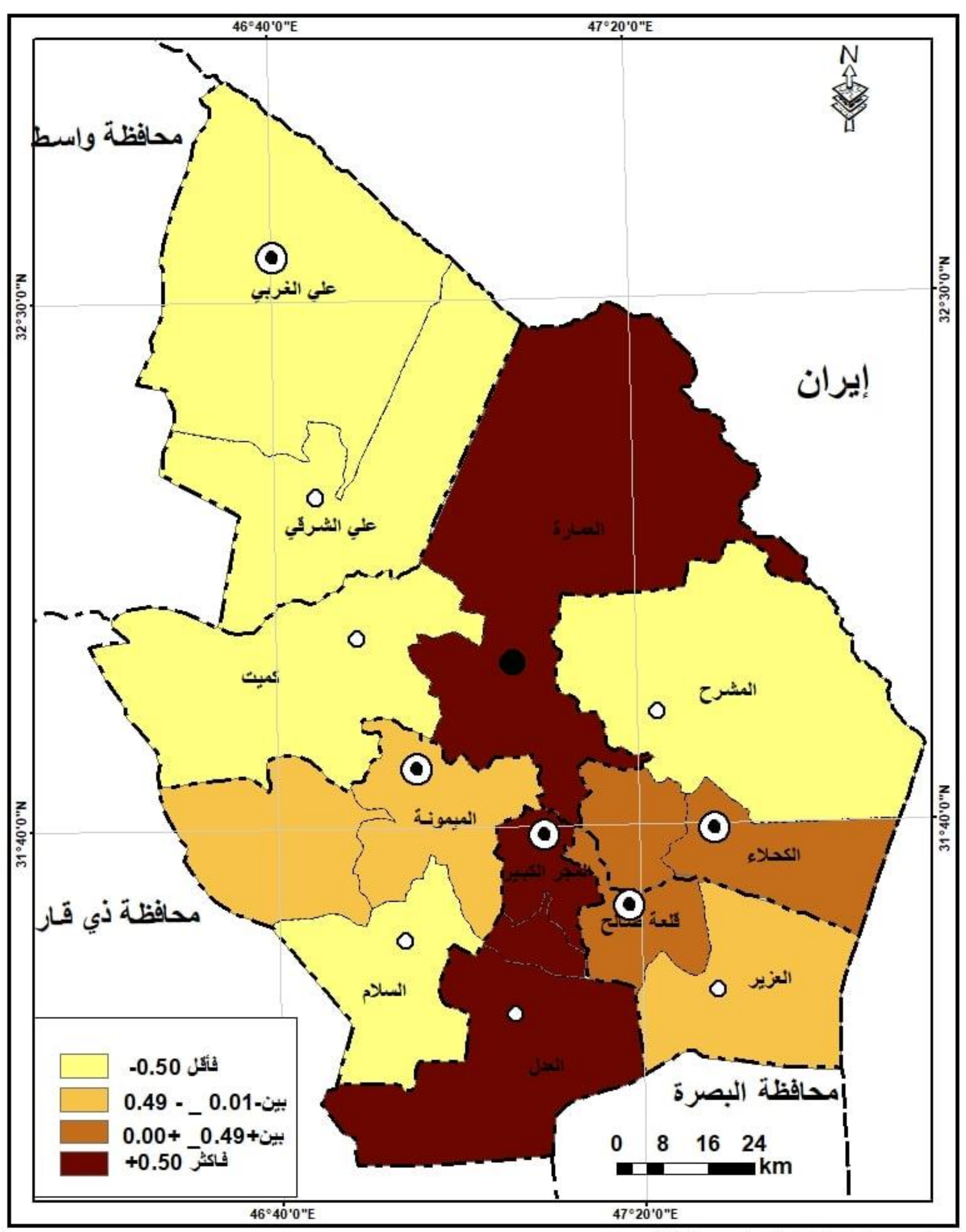
التوزيع النسبي للسكان العاطلين عن العمل لمحافظة ميسان والوحدات الإدارية وفق الدرجة المعيارية لسنة 2020

الوحدات الإدارية	العاطلين عن العمل		الدرجة المعيارية
	العدد	النسبة	
مركز قضاء العمارة	264	17.0	3.39
ناحية كميت	63	4.1	-1.66
مركز قضاء علي الغربي	98	6.3	-0.80
ناحية علي الشرقي	87	5.6	-1.07
مركز قضاء الميمونة	125	8.0	-0.13
ناحيةالسلام	73	4.7	-1.42
مركز قضاء قلعة صالح	135	8.7	0.14
ناحية العزير	129	8.3	-0.02
مركز قضاء المجر الكبير	189	12.2	1.51
ناحية العدل	168	10.8	0.96
مركز قضاء الكحلاء	136	8.8	0.18
ناحية المشرح	87	5.6	-1.07
المحافظة	1554	100	0
المتوسط الحسابي	8.3		
الانحراف المعياري	2.6		

المصدر : جدول (9).

خريطة (21)

التوزيع النسبي للسكان العاطلين عن العمل لمحافظة ميسان والوحدات الإدارية وفق الدرجة المعيارية لسنة(2020)

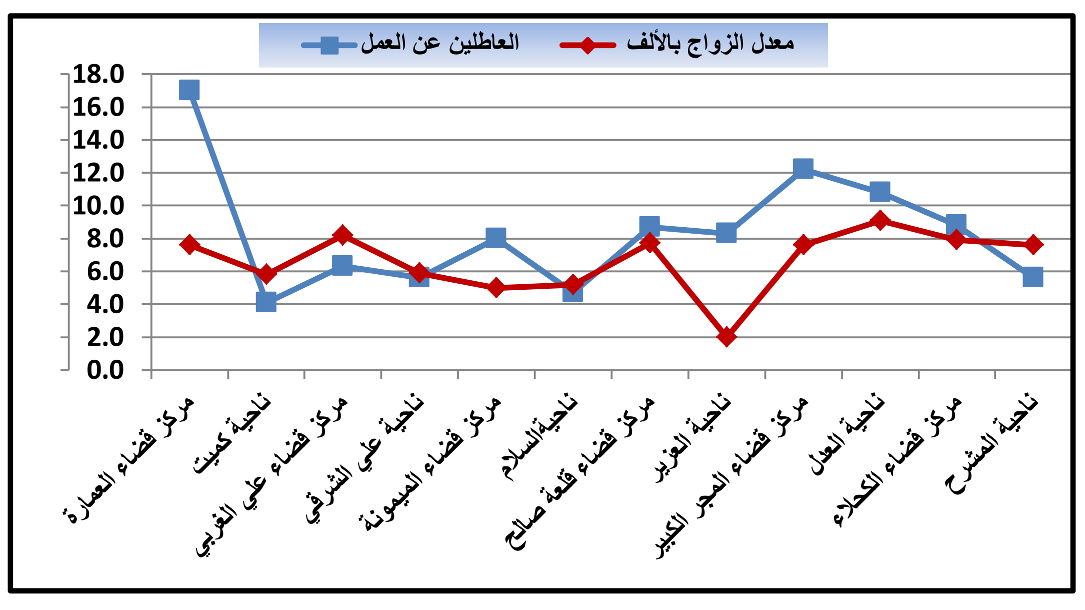


المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول(20)

يتبين من شكل(8) بأنّ هناك علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين معدل الزواج ونسبة العاطلين عن العمل ، إذ بلغت درجة الأرتباط بحسب معامل سبيرمان (0.43) على مستوى المحافظة ، وتختلف قوة العلاقة من وحدة إدارية إلى أُخرى .

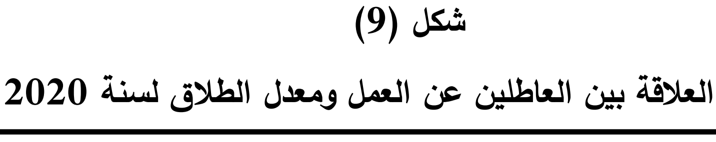
شكل (8)

العلاقة بين العاطلين عن العمل ومعدل الزواج لسنة 2020



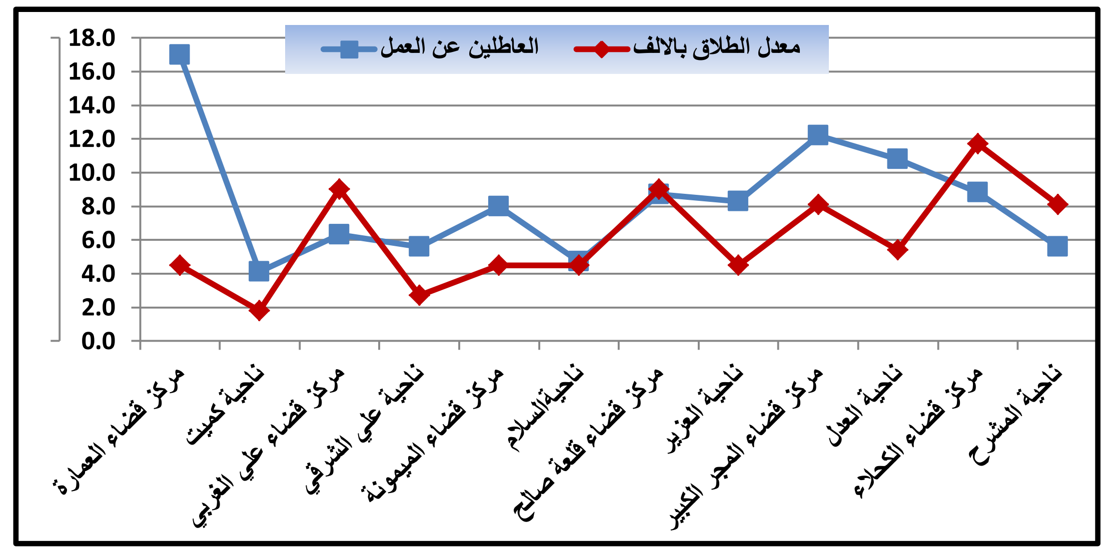
المصدر : جدول (12) و(20).

بينما بلغت درجة الأرتباط (0.48) ويدل ذلك على وجود علاقة أرتباط طردية ضعيفة بين معدل الطلاق ونسبة العاطلين عن العمل على مستوى المحافظة ، كما موضح في شكل(9) وبطبيعة الحال ترتفع حالات الطلاق مع ارتفاع أعداد العاطلين ، نتيجة لانخفاض المستوى المعاشي للمتزوجين وكذلك صعوبة توفير المتطلبات المعاشية والزوجية للأسرة ، مما يسبب ذلك كثرة المشاكل والخلافات الزوجية وفي الغالب يؤدي إلى وقوع الطلاق ، وتختلف قوة العلاقة بين الوحدات الإدارية .



شكل (9)

العلاقة بين العاطلين عن العمل ومعدل الطلاق لسنة 2020



المصدر : جدول (14) و(20).

4_ ملكية السكن :

يعد السكن متغيراً مهماً ومن ضروريات الحياة لكونه يمثل بيئة الإنسان التي يعيش فيها، وكذلك وعاء للتنشئة الأجتماعية والعلاقات الأسرية ، لذا يعد جزءاً لا يتجزأ من الواقع الأجتماعي، ويرتبط نوع المسكن بالمستوى الأقتصادي والأجتماعي للأسرة ، كما يعد أحد أسباب الأستقرار للزوج سيما إذا كان المسكن ملكاً للساكن ، وبطبيعة الحال الأُسرة ذات الدخل المرتفع يمكن لها أنْ تتمتع بمسكن لائق تتوفر فيه جميع الخدمات الأساسية التي يحتاجها الفرد ، وعلى العكس من الأُسرة ذات الدخل المنخفض في ظل ارتفاع أسعار الوحدات السكنية مما تضطر الأُسرة إلى السكن في الاحياء الشعبية أو العشوائية أو تلجأ إلى الإيجار مما يزيد من الاعباء المادية للأسرة [1] ، وفي ظل النمو السكاني المتزايد والطلب المستمر على السكن بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأراضي وانخفاض مستوى الدخل يعد الحصول على سكن مناسب من التحديات الأساسية التي تواجه رب الأُسرة اليوم ، سيما ارتفاع إيجار السكن في الحضر مما يزيد من الأعباء المادية للأسرة ويجعلها تميل إلى تأجيل الزواج [2] ، والوحدة السكنية من الحاجات

---

(1) وسام عبود درجال ، مصدر سابق ، ص 120_121.

(2) مروان ياسين سلطان العزاوي ، الخصوبة السكانية وتباينها المكاني في محافظة كركوك لعام 2019 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة تكريت ، 2021، ص114.

الأساسية والضرورية في حياة الانسان الواجب توفرها عند الزواج لإنشاء أسرة متماسكة تسودها الاستقرار وخالية من المشاكل (1) .

يلاحظ من جدول (21) تباين التوزيع النسبي حسب عائديه السكن (الملك) لمحافظة ميسان، إذ بلغ مجموع الذين يسكنون في مساكن ملك للأسرة (784) على مستوى سكان العينة المدروسة لسنة (2020) ، أما بالنسبة للوحدات الإدارية حلّ مركز قضاء العمارة بالمرتبة الأولى بنسبة (20.7%) ، وسبب ارتفاع عائديه السكن (الملك) في هذه الوحدة الإدارية دون غيرها إلى ميل العديد من السكان بامتلاكهم وحدة سكنية خاصة بهم ، لأنّ ذلك يوفر الأمان والاستقرار للعائلة ، بالإضافة إلى ذلك أنَّ مركز قضاء العمارة يمثل المركز الإداري للمحافظة ، إذ يحتوي على عدد من السكان من المستويات الأجتماعية ولأقتصادية المرتفعة مما ساهم ذلك في زيادة نسبة السكان في الحصول على وحدة سكنية ملك ، وحلت ناحية السلام بالمرتبة الأخيرة وبنسبة شكلت (5.2%) ، وتعد من أدنى النسب بالمقارنة مع الوحدات الإدارية الأُخرى، ويعود سبب الانخفاض لعدم تمكن سكان تلك الوحدة من الحصول على وحدة سكنية ملك بسبب ارتفاع أسعار الأراضي ومواد البناء والوحدات السكنية مما يضطرون إلى تأجير وحدة سكنية سيما السكان المتزوجين ذوي الدخل المحدود.

ومن أجل إظهار مدى التباين ما بين الوحدات الإدارية في مساكن ملك ، تم استخدام الدرجة المعيارية ، والتي أظهرت أربعة مستويات كما موضح في خريطة (22) وهي كالآتي :_

المستوى الأول وبدرجة معيارية (+0.50 فأكثر):- وتمثل أعلى الوحدات الإدارية التي فيها أعداد السكن ملك ، وهي (مركز قضاء العمارة ومركز قضاء المجر الكبير ومركز قضاء قلعة صالح) وبنسبة (25%) ، من مجموع الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان .

المستوى الثاني بدرجة معيارية (+ 0.49 إلى 0.00) :- يظهر في هذا المستوى (مركز قضاء الميمونة) وبنسبة (8%) من مجموع الوحدات الإدارية للمحافظة .

المستوى الثالث بدرجة معيارية (-0.01 إلى -0.49) :- لم يشمل هذا المستوى أي من الوحدات الإدارية .

---

(1) زينة شاكر عبيد ، التحليل المكاني لزواج القاصرات في قضاء القرنة لعام 2018، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة البصرة ، 2020، ص73.

المستوى الرابع بدرجة معياريـة (– 0.50 فأقل) :– الذي تبلغ فيه أدنى مستويات لعدد السكن ملك ، والمتمثل (ناحية كميت ومركز قضاء علـي الغربي وناحيـة علـي الشرقي وناحيـة السلام وناحية العزير وناحية العدل ومركز قضاء الكحلاء وناحية المشرح) ، وبنسبة شكلت (67%) من مجموع الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان .

جدول (21)

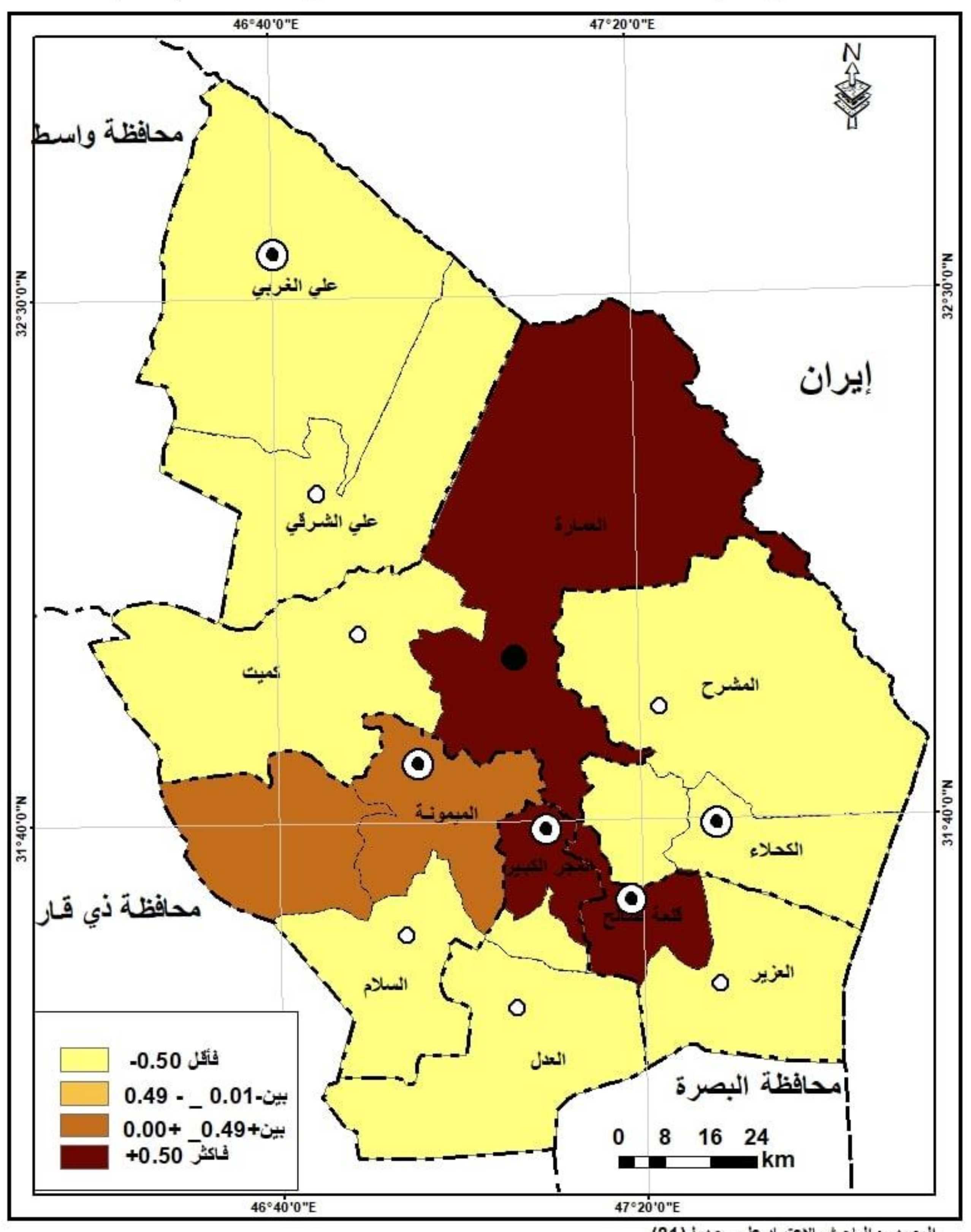
التوزيع النسبي للسكن الملك لمحافظة ميسان والوحدات الإدارية وفق الدرجة المعيارية لسنة 2020

الوحدات الإدارية	السكن ملك		الدرجة المعيارية
	العدد	النسبة	
مركز قضاء العمارة	162	20.7	5.29
ناحية كميت	46	5.9	-1.04
مركز قضاء علي الغربي	54	6.9	-0.61
ناحية علي الشرقي	48	6.1	-0.95
مركز قضاء الميمونة	67	8.5	0.07
ناحيةالسلام	41	5.2	-1.33
مركز قضاء قلعة صالح	78	9.9	0.67
ناحية العزير	53	6.8	-0.65
مركز قضاء المجر الكبير	94	12.0	1.57
ناحية العدل	47	6.0	-0.99
مركز قضاء الكحلاء	56	7.1	-0.52
ناحية المشرح	38	4.8	-1.51
المحافظة	784	100	0
المتوسط الحسابي	8.33		
الانحراف المعياري	2.3		

المصدر : ملحق (7).

خريطة (22)

التوزيع النسبي للسكن الملك لمحافظة ميسان والوحدات الإدارية وفق الدرجة المعيارية(2020)

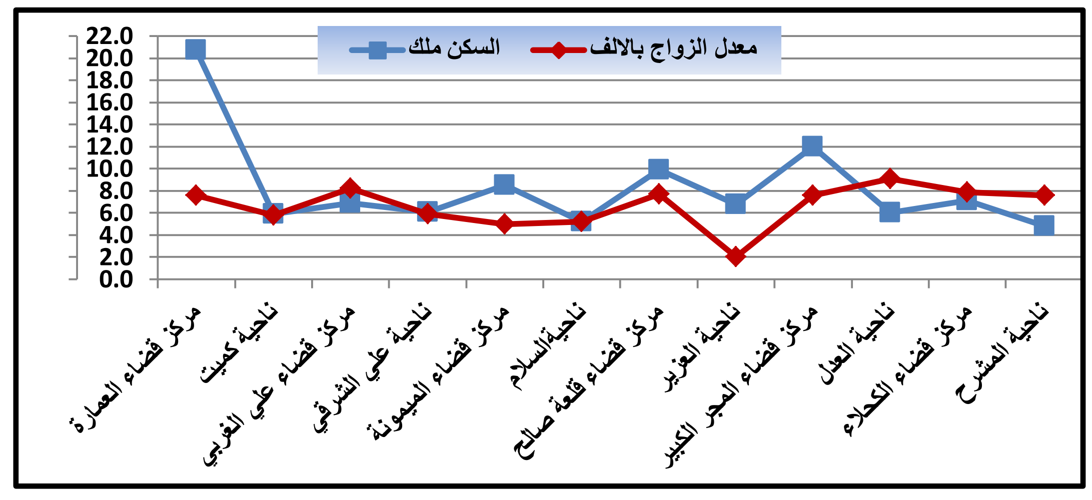


المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول(21)

ومن خلال المقارنة البصرية ما بين التوزيع الجغرافي لعدد السكان بمساكن ملك ومعدل الزواج ، كما يظهر شكل (10) عن وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة ، وبلغت درجة الارتباط (0.16)، فمع ارتفاع السكن (ملك) ترتفع نسبة المتزوجين والعكس صحيح ، وتختلف قوة العلاقة ما بين الوحدات الإدارية .

شكل (10)

العلاقة بين ملك السكن ومعدل الزواج لسنة 2020

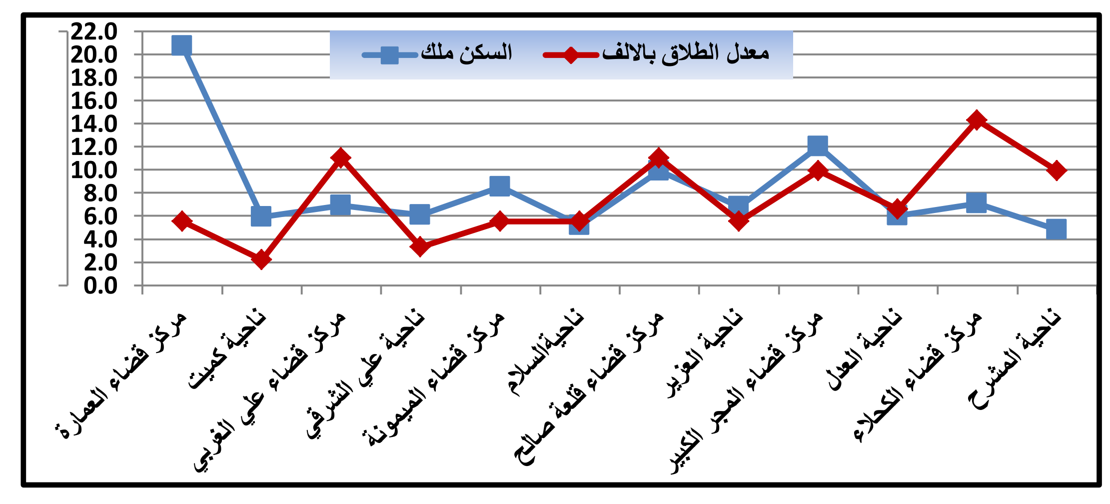


المصدر : جدول (12) و(21).

بينما بلغت درجة الأرتباط لمعامل سبيرمان(0.29-) وتشير على وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين معدل الطلاق وحالة السكن ملك على مستوى المحافظة وما بين الوحدات الإدارية، كما موضح في شكل(11) حيث كلما ترتفع نسبة السكن ملك كلما تقل حالات الطلاق والعكس.

شكل (11)

العلاقة بين ملك السكن ومعدل الطلاق لسنة 2020



المصدر : جدول (14) و(21).

5_ العادات والتقاليد :

يعد المجتمع العراقي من المجتمعات التقليدية التي لا تزال تخضع للقيم والمفاهيم الأجتماعية، إذ تدعو التقاليد الأجتماعية لتزويج الفتاة وهي صغيرة أي في عمر يقل عن الثامنة عشر وبالخصوص في المناطق الريفية ، وعادةً يكون اختيار الشريك من قبل الآباء باعتبار البنت لاتزال صغيرة السن ولا تعرف صحة الاختيار من دون اعتبار لرغبتها وقناعتها ، وسبب الزواج المبكر هو نتيجة المخاوف التي تراود الأُسرة والفتاة ومنها هاجس العنوسة الذي يصيب الفتاة عند رفضها الزواج في مقتبل العمر ، بالإضافة إلى ذلك وجود اسر يميلون إلى تزويج فتياتهم إلى أصحاب الجاه والثراء دون الاهتمام بالفارق العمري بين الزوجين، كما يعد الحسب والنسب ذات أهمية كبيرة في الريف (1) .

وتختلف العادات والتقاليد من مجتمع إلى آخر ومن منطقة إلى أُخرى ، حيث نجد الأعراف والقيم المتبعة في الريف تختلف عنها في الحضر ، إذ تقوم الأُسرة في الريف بتزويج أبناءهم من اجل الحصول على أبناء ذكور ويعتبر كثرة الأبناء أمر مفضل لدى الأُسرة الريفية ، أما في الحضر هناك من الأسر تخشى على أبناءهم سيما المراهقين منهم الوقوع في المحرمات بسبب التطور التكنلوجي الحديث وانتشار أجهزة الاتصال ، إذ يقوم الأهل بتزويجهم بسن مبكر ليحافظوا عليهم من الانحراف والوقوع بالمحرمات (2) .

وللعادات والتقاليد آثار سلبية ونتائج وخيمة تنعكس بدورها على المجتمع سيما المتزوجين حيث تزويج الذكور والإناث في سن مبكر من دون الأهتمام بالفارق العمري أو المستوى الأجتماعي أو الثقافي بينهم ، بالإضافة إلى ذلك عدم قدرتهم على تحمل المسؤولية الزوجية أو الأُسرية يؤدي إلى كثرة الخلافات والمشاكل في ما بينهم وبالتالي يؤدي ذلك إلى وقوع الطلاق إذ انتشرت في الآونة الأخيرة سيما في منطقة الدراسة ظاهرة الطلاق ، نتيجة لتأثير العادات والتقاليد والزواج المبكر.

لغرض إظهار تأثير العادات والتقاليد لمحافظة ميسان بحسب الوحدات الإدارية على المتزوجين ينظر جدول (22) ، فقد استعملت الدرجة المعيارية كما موضح في خريطة (23) التوزيع الجغرافي التي يظهر وجود أربعة مستويات توزيعية هي: -

---

(1) زينة شاكر عبيد ، مصدر سابق ، ص106-107.

(2) يوسف محمد غويض الغريباوي ، مصدر سابق ، ص69-70.

جدول (22)

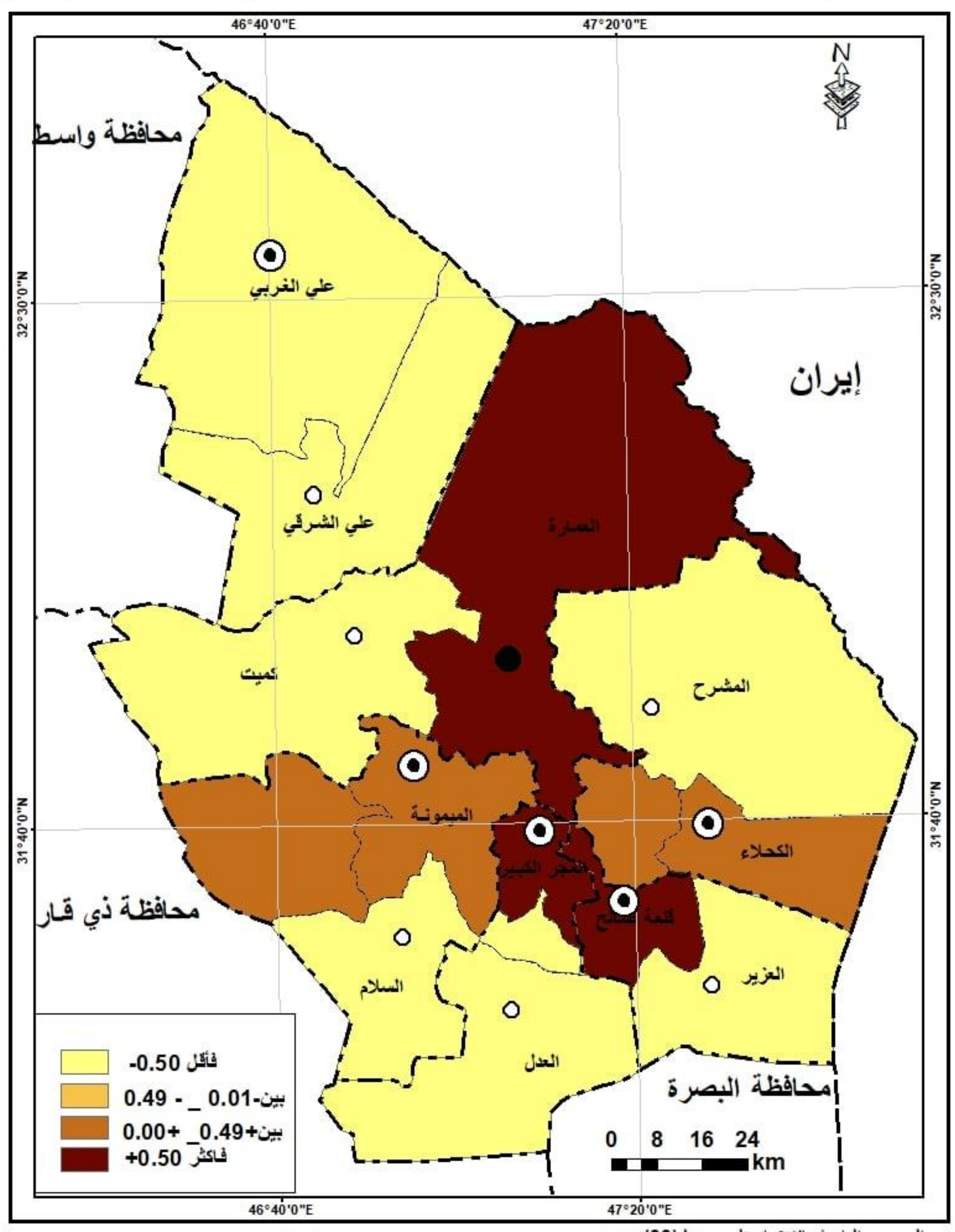
التوزيع النسبي للمتأثرين بالعادات والتقاليد لمحافظة ميسان والوحدات الإدارية وفق الدرجة المعيارية لسنة 2020

الوحدات الإدارية	المتزوجين		الدرجة المعيارية	المطلقين		الدرجة المعيارية
	العدد	النسبة		العدد	النسبة	
مركز قضاء العمارة	76	15.7	1.99	75	22.7	4.73
ناحية كميت	27	5.6	-0.74	12	3.6	-1.56
مركز قضاء علي الغربي	31	6.4	-0.52	19	5.7	-0.86
ناحية علي الشرقي	26	5.4	-0.79	16	4.8	-1.16
مركز قضاء الميمونة	43	8.9	0.15	31	9.4	0.35
ناحيةالسلام	30	6.2	-0.58	22	6.6	-0.57
مركز قضاء قلعة صالح	54	11.2	0.77	29	8.8	0.16
ناحية العزير	28	5.8	-0.68	19	5.7	-0.86
مركز قضاء المجر الكبير	82	16.9	2.31	42	12.7	1.44
ناحية العدل	18	3.7	-1.25	14	4.2	-1.36
مركز قضاء الكحلاء	47	9.7	0.37	34	10.3	0.65
ناحية المشرح	22	4.5	-1.04	18	5.4	-0.96
المحافظة	484	100	0	331	100	0
المتوسط الحسابي	8.3			8.3		
الانحراف المعياري	3.7			3.0		

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية .

خريطة (23)

التوزيع النسبي للمتزوجين المتأثرين بالعادات والتقاليد لمحافظة ميسان والوحدات الإدارية وفق الدرجة المعيارية لسنة(2020)



المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول(22)

المستوى الأول وبدرجة معيارية (+0.50 فأكثر):- تمثل أعلى الوحدات الإدارية التي تتأثر بتلك العادات والتقاليد على المتزوجين ، وهي (مركز قضاء العمارة ومركز قضاء المجر الكبير ومركز قضاء قلعة صالح) وشكلت نسبة (25%) من مجموع الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان.

المستوى الثاني بدرجة معيارية (+ 0.49 إلى 0.00) :- يظهر في هذا المستوى (مركز قضاء الكحلاء ومركز قضاء الميمونة) وبنسبة (17%) من مجموع الوحدات الإدارية للمحافظة.

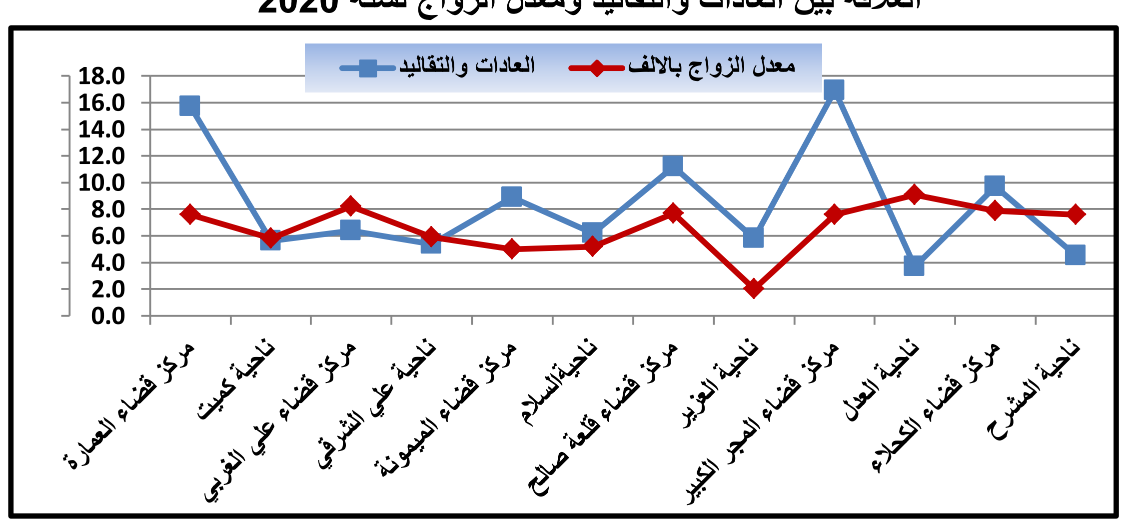
المستوى الثالث بدرجة معيارية (-0.01 إلى -0.49) :- لم يشمل هذا المستوى أي من الوحدات الإدارية تذكر .

المستوى الرابع بدرجة معيارية (- 0.50 فأقل) :- وجاء في هذا المستوى (ناحية كميت ومركز قضاء علي الغربي وناحية علي الشرقي وناحية السلام وناحية العزير وناحية العدل وناحية المشرح) وشكل ما نسبته (58%) من مجموع الوحدات الإدارية في محافظة ميسان .

لبيان أثر هذا المتغير يتضح من شكل (12) عن وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة وبدرجة ارتباط (0.49) حسب معامل ارتباط سبيرمان لمحافظة ميسان والوحدات الإدارية ، ويدل ذلك على ارتفاع أعداد المتزوجين كلما ازداد تأثير العادات والتقاليد ، وبطبيعة الحال تعد محافظة ميسان من المحافظات التي تسود فيها العادات والتقاليد والعرف الأجتماعي ، إذ يقوم الاباء بتزويج ابناءهم دون اخذ رايهم في الزواج وكذلك عدم مراعاة السن المناسب للزواج سيما الابن الوحيد أو الكبير للعائلة مما ينعكس ذلك سلباً على عدم تحمل المسؤولية الزواجية وبالتالي يؤدي إلى فشل الزواج مبكر.

شكل (12)

العلاقة بين العادات والتقاليد ومعدل الزواج لسنة 2020



المصدر: جدول (12) و(22).

أما تأثير العادات والتقاليد لمحافظة ميسان بحسب الوحدات الإدارية على (المطلقين) ينظر جدول (22)، باستخدام الدرجة المعيارية كما موضح في خريطة (24) التوزيع الجغرافي التي يظهر وجود أربعة مستويات توزيعية : -

المستوى الأول وبدرجة معيارية (+0.50 فأكثر):- وتمثل أعلى الوحدات الإدارية تأثيرا بتلك العادات والتقاليد على المطلقين ، وهي (مركز قضاء العمارة ومركز قضاء المجر الكبير ومركز قضاء الكحلاء) وشكل ما نسبته (25%) من مجموع الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان .

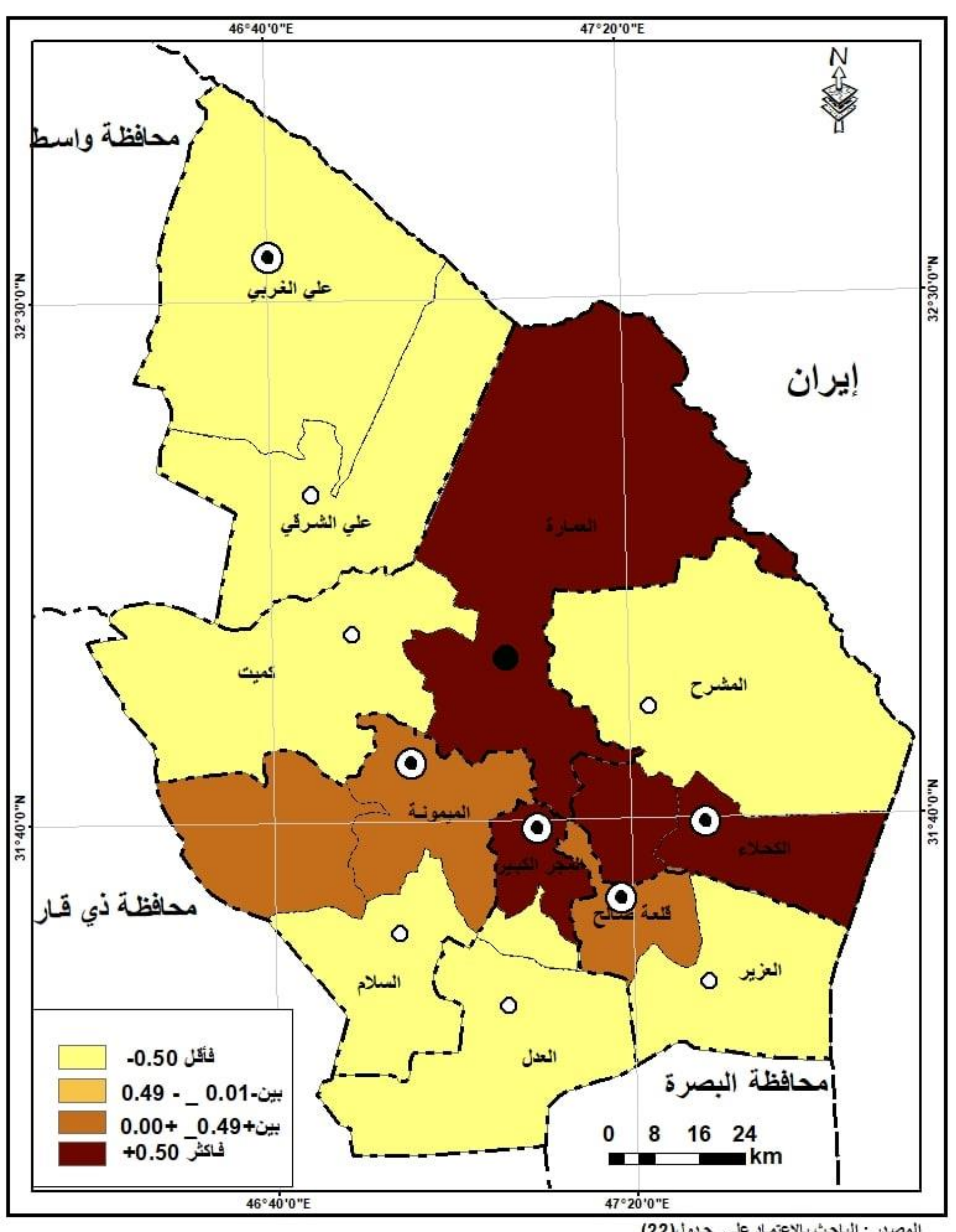
المستوى الثاني بدرجة معيارية (+ 0.49 إلى 0.00) :- يظهر في هذا المستوى (مركز قضاء قلعة صالح ومركز قضاء الميمونة) ، وبنسبة شكلت (17%) من مجموع الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان .

المستوى الثالث بدرجة معيارية (-0.01 إلى -0.49) :- لم يذكر في هذا المستوى أي من الوحدات الإدارية.

المستوى الرابع بدرجة معيارية (- 0.50 فأقل) :- وضم في هذا المستوى (ناحية كميت ومركز قضاء علي الغربي وناحية السلام وناحية علي الشرقي وناحية العدل وناحية العزير وناحية المشرح) ويشكل(58%) من مجموع الوحدات الإدارية في محافظة ميسان .

خريطة (24)

التوزيع النسبي للمطلقين المتأثرين بالعادات والتقاليد لمحافظة ميسان والوحدات الإدارية وفق الدرجة المعيارية لسنة(2020)

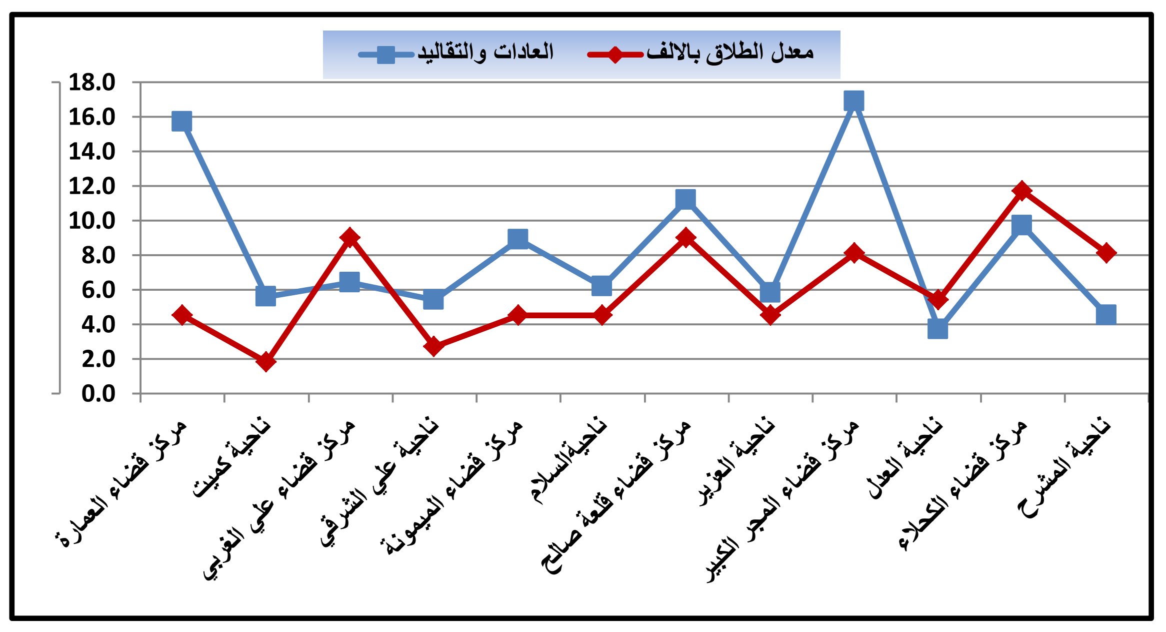


المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول(22)

ومن خلال المقارنة البصرية بين التوزيع الجغرافي للمطلقين المتأثرين بالعادات والتقاليد ومعدل الطلاق ، كما يظهر في شكل (13) عن وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة وبلغت درجة الارتباط بينهما (0.36) لمحافظة ميسان والوحدات الإدارية وتختلف قوة العلاقة من وحدة ادارية لأُخرى، ويدل ذلك على ارتفاع تأثير العادات والتقاليد بظاهرة الطلاق .

شكل (13)

العلاقة بين العادات والتقاليد ومعدل الطلاق لسنة 2020



المصدر : جدول (14) و(22).

6_ العمر عند الزواج الأول :

يتفاوت العمر القانوني للزواج سيما عند الزواج الأول من دولة إلى أُخرى ، بسبب اختلاف الأعراف والتقاليد الأجتماعية والأنظمة بين دول العالم ، فمعظم الدول تفرض سناً قانونياً للزواج، بينما يترك الأمر للأسرة في بعض الدول [1] ، ولدراسة أثر العمر على المتزوجين والمطلقين أهمية كبيرة في الدراسات السكانية والتحليل الديموغرافي ، سيما هناك ارتباط كبير بين حالات الزواج والاعمار إذ إنَّ للزواج المبكر مخاطر صحية من أهمها الحمل والإنجاب في هذا العمر المبكر ، بالإضافة إلى التأثير في التكوين الأسري لأنّه مبني على عدم الفهم لدى المرأة الصغيرة في تربية أولادها ، ويتطلب الأمر أحياناً إلى ترك الدراسة في مرحلة متدنية من المستوى

(1) رشود بن محمد الخريف ، مصدر سابق ، ص261.

التعليمي، وبطبيعة الحال مازال المجتمع العراقي يميل إلى الزواج المبكر للذكور والاثاث ، وبلغت نسبة المتزوجات دون سن (18 سنة) لعموم العراق (23.4%) لسنة 2011 ، وجاءت محافظة المثنى بأعلى النسب من بين المحافظات الأُخرى وبنسبة (30.4%) ، بينما شكلت أدنى نسبة في تزويج الفتيات دون عمر(18 سنة) محافظة ديالى وبنسبة (16.6%). أما نسبة الزواج دون (15 سنة) بين الفتيات شكلت (5.5%) على مستوى العراق ، وحلّت محافظة ميسان بالمرتبة الأولى بنسبة (9.6%) بينما جاءت محافظة ديالى بالمرتبة الأخيرة وبنسبة(3.6%) ، وبالمقارنة مع الدول العربية بلغ متوسط العمر عند الزواج الأول في دولة الأردن للنساء (26.3) وللذكور (29.4) سنة ، وفي دولة لبنان بلغ (28.8) للنساء و(32.8) سنة للذكور ، كما يرتفع العمر عند الزواج مع ارتفاع مستوى التحضر ليكون في المناطق الحضرية أعلى مما هو علية في المناطق الريفية ، فالقيم والعادات والتقاليد الأجتماعية التي تؤثر بدرجة كبيرة على العمر عند الزواج [1] ، كما يلعب فارق السن بين الزوجين دوراً كبيراً في الوصول للطلاق ، إذ إنّ الخبرة والتجارب التي يكتسبها الفرد تعتمد على عمره وارتباطه بالمجتمع ، وعند اختلاف العمر بين الزوجين فسيكون هناك اختلاف في الإذواق والميول والرغبات بينهما مما يسبب عدم الانسجام بين الزوجين [2].

أما في محافظة ميسان بحسب بيانات جدول (23) فإنَّ متوسط العمر عند الزواج الأول بلغ (23.6) لسنة 2020 مع تباينه بين الوحدات الإدارية .

ولبيان أثر هذا المتغير على المتزوجين بحسب الوحدات الإدارية وباستخدام الدرجة المعيارية ، كما موضح في خريطة (25) التي يظهر عن وجود أربعة مستويات توزيعية لسنة 2020 وعلى النحو الاتي : -

---

(1) شهد فاضل صالح السويعدي ، مصدر سابق ، ص181-182.

(2) هديل هشام عبد الامير ، التباين المكاني لحالات الطلاق في محافظة ميسان للمدة من (2014- 2019) ، مصدر سابق ، ص462 .

جدول (23)

التوزيع المكاني لمتوسط العمر عند الزواج الأول بحسب الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان وفق الدرجة المعيارية لسنة 2020

الوحدات الإدارية	معدل العمر عند الزواج الأول	الدرجة المعيارية
مركز قضاء العمارة	28.6	2.72
ناحية كميت	21.4	-1.22
مركز قضاء علي الغربي	25.2	0.86
ناحية علي الشرقي	23.6	-0.01
مركز قضاء الميمونة	24.7	0.59
ناحيةالسلام	22.3	-0.72
مركز قضاء قلعة صالح	24.5	0.48
ناحية العزير	20.6	-1.65
مركز قضاء المجر الكبير	26.1	1.35
ناحية العدل	21.4	-1.22
مركز قضاء الكحلاء	23.8	0.10
ناحية المشرح	21.3	-1.27
المحافظة	23.6	0
المتوسط الحسابي	23.6	
الانحراف المعياري	1.82	

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية .

المستوى الأول وبدرجة معيارية (+0.50 فأكثر):- ويمثل أعلى الوحدات الإدارية لمتوسط العمر عند الزواج وهي مراكز قضاء (العمارة وعلي الغربي والميمونة والمجر الكبير) ، وشكل نسبة (33%) من مجموع الوحدات الإدارية ، أنّ ارتفاع نسبة السكان الحضر في أغلب هذه الوحدات الإدارية هو السبب الأساس لتأخر سن الزواج ، إذ ترتبط نسبة السكان الحضر ارتباطاً طردياً مع نسبة السكان المتعلمين ، أي أنَّ كلما زادت نسبة الحضر زادت نسبة السكان المتعلمين مما ينعكس ذلك على تأخر سن الزواج إلى إكمال السكان تعليمهم سيما الإناث منهم.

المستوى الثاني بدرجة معيارية (+ 0.49 إلى 0.00) :- يظهر في هذا المستوى مراكز قضاء(قلعة صالح والكحلاء) ، وبنسبة شكلت (17%) من مجموع الوحدات الإدارية للمحافظة.

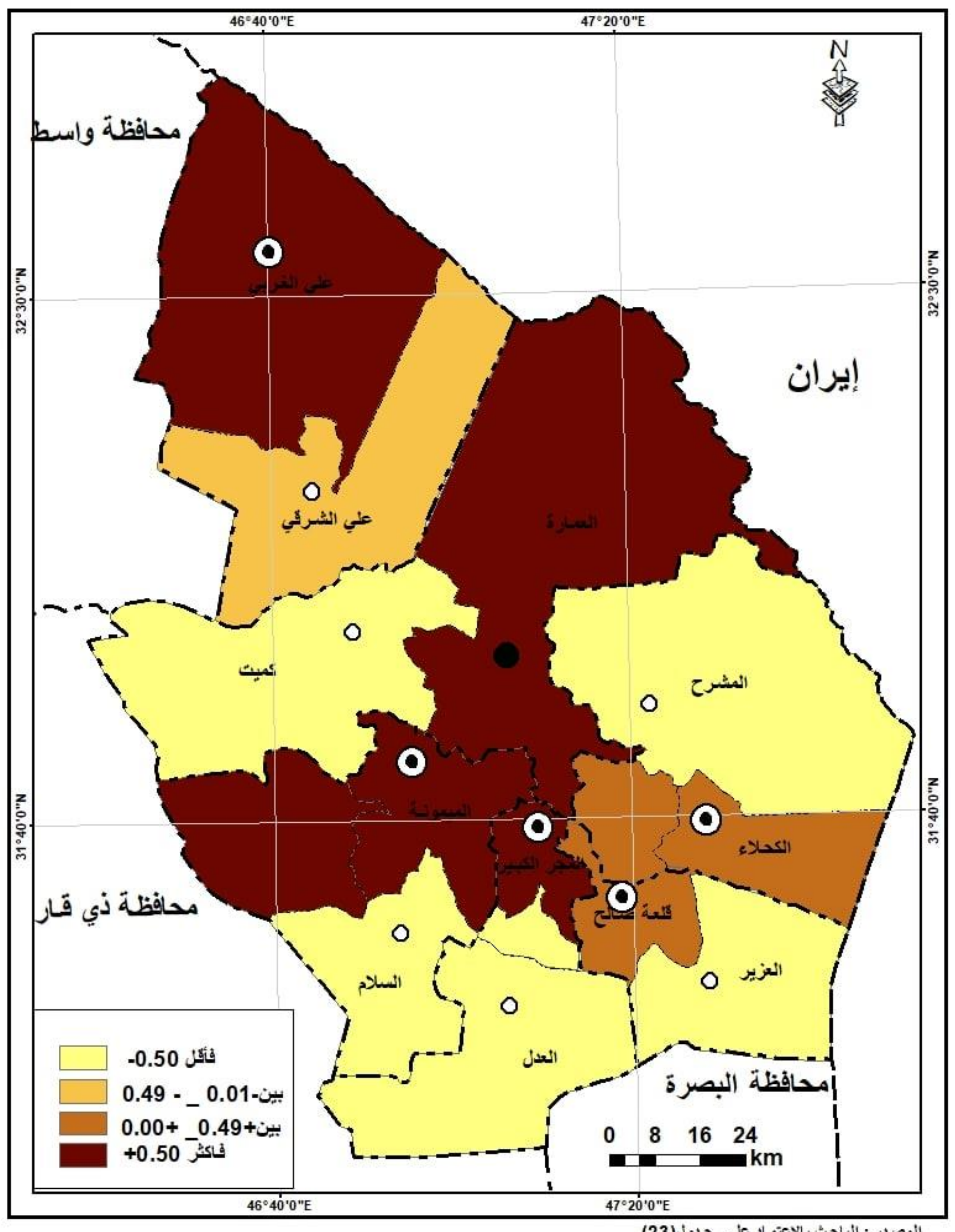
المستوى الثالث بدرجة معيارية (-0.01 إلى -0.49) :- ضم هذا المستوى (ناحية علي الشرقي) وبنسبة شكلت (8%) من مجموع الوحدات الإدارية في محافظة ميسان .

المستوى الرابع بدرجة معيارية (- 0.50 فأقل) :- وضم في هذا المستوى نواحي (كميت و السلام والعدل والعزير والمشرح) ويشكل(42%) من مجموع الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان، وتمتاز أغلب هذه الوحدات بارتفاع نسبة السكان الريف إذ يتميز المجتمع الريفي بانخفاض متوسط العمر عند الزواج الأول لعدة أسباب ومن أهمها العادات والتقاليد الأجتماعية والزواج المبكر أو لطبيعة العائلة في المجتمع الزراعي ، إذ تسعى إلى إنجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال لكي تضمن أحد مقومات عملها ، لأنَّ الطفل فيها عامل منتج ، إذ يسود مبدأ عمل الأطفال في الزراعة ، والعكس من المناطق الحضرية التي يعد فيها الطفل عامل مستهلك [1].

(1) عباس فاضل السعدي ، الانتشار المكاني لسكان منطقة الجزيرة في العراق ، النشرة السكانية ، اللجنة الأقتصادية والأجتماعية لغرب اسيا ، الأردن ، عمان ، العدد35 ، 1990، ص284.

خريطة (25)

التوزيع المكاني لمتوسط العمر عند الزواج الاول بحسب الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان وفق الدرجة المعيارية لسنة(2020)

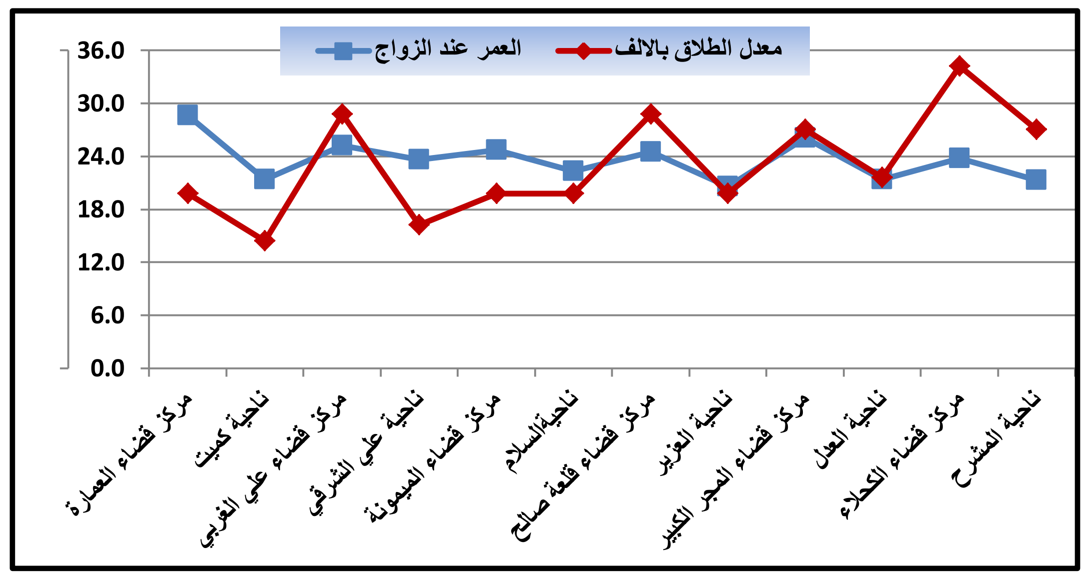


المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول(23)

وتكشف المقارنة البصرية بين متوسط العمر عند الزواج ومعدل الطلاق ، شكل (14) عن وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة وبلغت درجة الارتباط (−0.27) لمحافظة ميسان ، إذ كلما ارتفع متوسط العمر عند الزواج تقل معها نسبة المطلقين والعكس صحيح وهذا ما يتطابق مع أدبيات الدراسة ، وتختلف قوة العلاقة المشار إليها من وحدة إدارية لأُخرى .

شكل (14)

العلاقة بين العمر عند الزواج الأول ومعدل الطلاق لسنة 2020



المصدر : جدول (14) و(23).

7_ مدة الحياة الزوجية للمطلقين :

إنَّ لمدة الحياة الزوجية أثراً وارتباطاً شديداً على المتزوجين ، لأنَّ الزواج يكون معرضاً للطلاق سيما عندما تكون مدة الحياة الزواجية لم يمضي عليها سنة وأحدة مثلاً ، لأنَّ الأُسرة هنا لاتزال حديثة التكوين ولا يوجد فيها ارتباطات قوية ، كوجود الأبناء وتحمل مسؤولية تربيتهم ، بالإضافة إلى عدم وجود الانسجام الروحي والنفسي بينهما بوقت مبكر من الزواج مما يؤدي الأمر لوقوع الطلاق[1] ، كما ترتبط متانة الحياة الزوجية بطول مدة الحياة الزوجية التي قضاها الزوجان معاً، فكلما طال عمر الزواج من المفروض يكون ذلك حافزاً لحل اغلب المشكلات التي تحدث بين الزوجين ، لأنَّ طول مدة العشرة الزوجية يزيد من الروابط العاطفية ومن قدرتهم على مواجهة المشاكل وحلها ، لكن تغير الظروف في الفترة الأخيرة ومنها قلة التمسك بمبادئ الدين

(1) مجيد علي شناوة الموسوي ، مصدر سابق ، ص268.

الاسلامي ، ودخول أجهزة التواصل الأجتماعي مما أدى ذلك إلى ارتفاع أعداد حالات الطلاق حتى بعد مرور مدة طويلة من زواجهم [1] .

ومن المعروف أنَّ مدة الحياة الزوجية للمطلقين هي المدة التي تبدأ من ارتباط الزوجين ببعضهما عن طريق العقد الشرعي (داخل المحكمة) حتى انتهاء العلاقة الزوجية (بالطلاق) .

تم الاعتماد على مدة الحياة الزواجية (أقل من سنة) لمحافظة ميسان لأنها تعد هي المدة الأقل التي يعيشها الزوجان مع بعضهما قبل وقوع الطلاق ، وبالرغم من قصر مدتها الا أنّها تشهد حدوث لحالات طلاق مرتفعة جداً ، ولم تكن بهذا الشكل من قبل سيما في محافظة ميسان ، يلاحظ من جدول (24) ويتضح لنا أنَّ مجموع حالات الطلاق ضمن مدة أقل من سنة بلغت (233) لمجموع محافظة ميسان .

ولبيان أثر هذا المتغير على المطلقين بحسب الوحدات الإدارية وباستخدام الدرجة المعيارية كما في خريطة (26) ويظهر عن جود أربعة مستويات توزيعية لسنة (2020) وهي كالاتي :_

المستوى الأول وبدرجة معيارية (+0.50 فأكثر):- تضم أعلى الوحدات الإدارية تأثيرا بتلك المدة ، وهي مراكز اقضية (العمارة والمجر الكبير والكحلاء) وبنسبة (25%) من مجموع الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان ، ويعود ارتفاع حالات الطلاق في هذه الوحدات بالرغم من مدة الحياة الزوجية القصيرة إلى غياب الانسجام والتفاهم بين الزوجين ، وكذلك لظروف الحياة المعيشية الصعبة وقله الخبرة وعدم التحمل والصبر خاصةً مع انعدام الاطفال أو قلتهم ، مما يؤدي بالنهاية إلى إنهاء الزواج مبكراً وفي السنة الأولى من زواجهما وبالمقارنة مع طول مدة الحياة الزوجية ، وهذا يعني أنَّ نسبة حالات الطلاق تصل إلى قمتها ضمن مدة (أقل من سنة) ثم تأخذ بالانخفاض مع تزايد مدة الحياة الزواجية .

المستوى الثاني بدرجة معيارية (+ 0.49 إلى 0.00) :- يظهر في هذا المستوى (مركز قضاء قلعة صالح وناحية المشرح وناحية العدل) وبنسبة شكلت (25%) من مجموع الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان.

المستوى الثالث بدرجة معيارية (-0.01 إلى -0.49) :- جاء في هذا المستوى (مركز قضاء الميمونة) وبنسبة (8%) من مجموع الوحدات الإدارية في محافظة ميسان .

(1) حسين سردار محمد علي الزنكنة ، مصدر سابق ، ص92.

المستوى الرابع بدرجة معيارية (– 0.50 فأقل) :– يتمثل هذا المستوى (ناحية كميت ومركز قضاء علي الغربي وناحية السلام وناحية علي الشرقي وناحية العزير) ، ويشكل هذا المستوى نسبة (42%) من مجموع الوحدات الإدارية للمحافظة ، وتعد أغلب هذه الوحدات من المناطق الريفية التي تحد بشكل كبير من وقوع الطلاق وتمسكها بالعادات والتقاليد والعرف الأجتماعي ، التي تنهي عن الطلاق وكذلك تشجع على انجاب أكبر عدد من الاطفال وهذا يجعل الزوجان يفضلا الاستقرار من أجل أطفالهم والشعور بالمسؤولية بدلاً من التفكير في الطلاق .

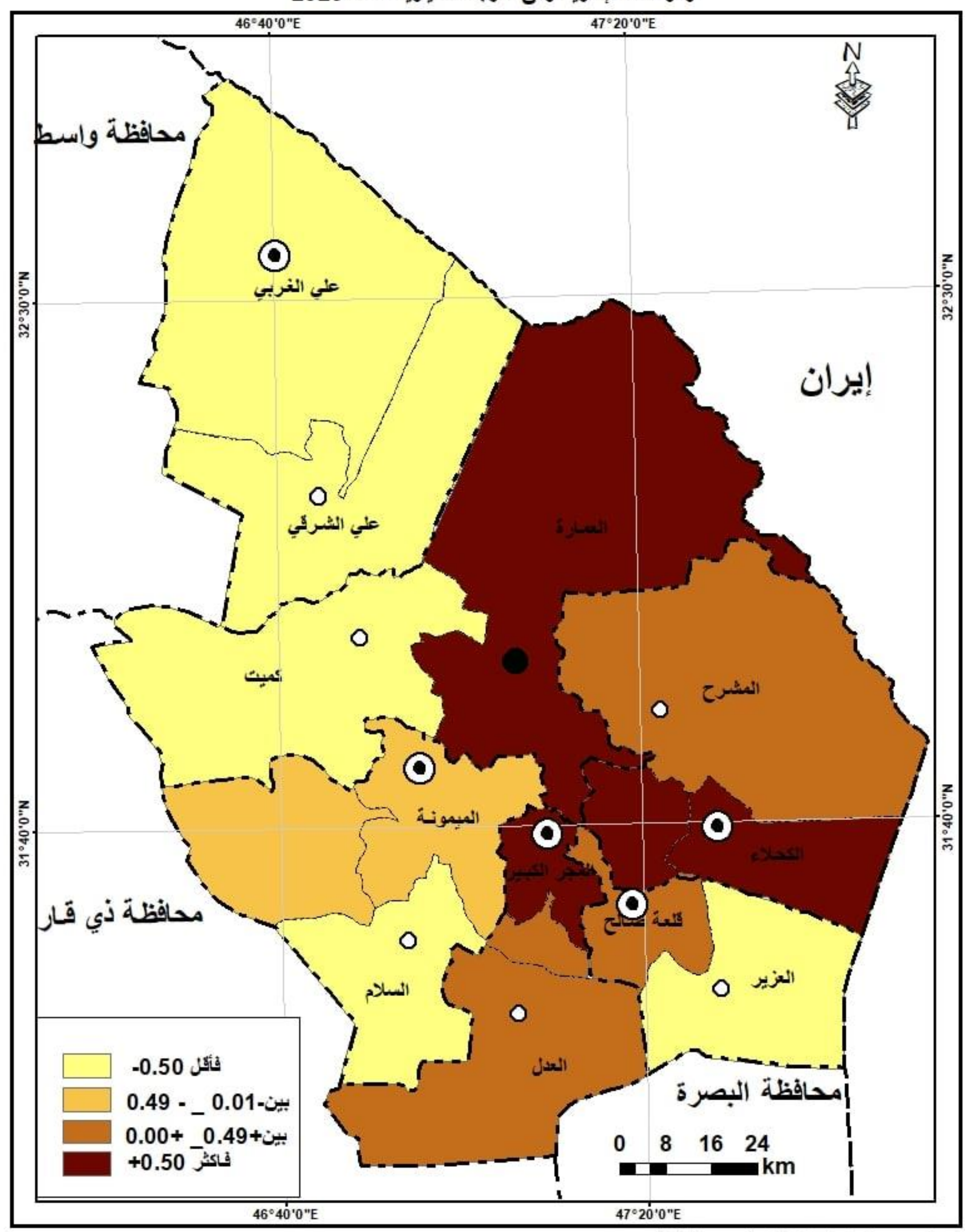
جدول (24)

التوزيع العددي والنسبي لمدة الحياة الزوجية (أقل من سنة) للمطلقين في محافظة ميسان والوحدات الإدارية وفق الدرجة المعيارية لسنة 2020

الوحدات الإدارية	اقل من سنة		الدرجة المعيارية
	العدد	النسبة	
مركز قضاء العمارة	42	18.0	2.24
ناحية كميت	4	1.7	-1.54
مركز قضاء علي الغربي	12	5.2	-0.73
ناحية علي الشرقي	4	1.7	-1.54
مركز قضاء الميمونة	18	7.7	-0.15
ناحية السلام	7	3.0	-1.24
مركز قضاء قلعة صالح	23	9.9	0.36
ناحية العزير	13	5.6	-0.63
مركز قضاء المجر الكبير	36	15.5	1.66
ناحية العدل	23	9.9	0.36
مركز قضاء الكحلاء	27	11.6	0.75
ناحية المشرح	24	10.3	0.45
المجموع	233	100	0
المتوسط الحسابي	8.3		
الانحراف المعياري	4.31		

المصدر : ملحق (8).

خريطة (26)
التوزيع المكاني لمدة الحياة الزوجية (اقل من سنة) للمطلقين في محافظة ميسان)
والوحدات الإدارية وفق الدرجة المعيارية لسنة 2020



المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول(24)

لبيان أثر هذا المتغير مدة الحياة الزوجية (أقل من سنة) ومعدل الطلاق ، كما يتضح في شكل (15) عن وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة وبلغت درجة الارتباط (0.55) لمحافظة ميسان ، وهذا يدل على أنَّ حالات الطلاق تقل مع زيادة مدة الحياة الزوجية والعكس من ذلك ترتفع مع قلة المدة الزوجية بينهما ، كما تختلف قوة العلاقة المشار إليها ما بين الوحدات الإدارية .

شكل (15)

العلاقة بين مدة الحياة الزوجية (اقل من سنة) ومعدل الطلاق لسنة 2020

المصدر: جدول (14) و(24).

يستنتج مما تقدم أنّ هناك عوامل تؤثر على التركيب الزواجي على مستوى المحافظة والوحدات الإدارية ومن ثم اختلاف معدلاتها تبعا لتلك العوامل ، مما يعكس حقيقة هذا التأثير على خصائص سكان المحافظة ، ومن أهم هذه المتغيرات (التعليم والدخل الشهري وملكية السكن والمهنة ومدة الحياة الزواجية والعادات والتقاليد والعمر عند الزواج الأول)، وهذه الخصائص قد تباينت تبعا للتأثر بالظروف الأجتماعية والأقتصادية والسياسية والعلمية للمجتمع ، بالإضافة إلى ذلك التأثر بالظروف الديموغرافية ومنها تباين خصوصية السكان والحجم السكاني ، ومن هذه العوامل ما له تأثير طردي وعكسي على معدل التركيب الزواجي ، إذ كانت العلاقة بين التعليم ومعدل الزواج والطلاق علاقة عكسية ضعيفة بحسب معامل سبيرمان (-0.21 و-0.22) على التوالي ، وكانت العلاقة بين الدخل الشهري ومعدل الزواج علاقة طردية ضعيفة (0.34) وعلاقة

طردية قوية جداً بين معدل الطلاق والدخل بدرجة ارتباط (0.95) ، أما العلاقة بين متغير المهنة (العاطلين عن العمل) ومعدل الزواج والطلاق علاقة ارتباط طردية ضعيفة وبدرجة ارتباط (0.43) و (0.48) لكلاهما ، وظهرت العلاقة بين ملكية السكن (ملك) ومعدل الزواج عن وجود علاقة طردية ضعيفة بدرجة (0.16) والعكس بين ملكية السكن ومعدل الطلاق التي ظهرت عن وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة (−0.29) ، بينما سجلت العلاقة بين متغير العادات والتقاليد ومعدل الزواج علاقة طردية متوسطة (0.49) وعلاقة ارتباط طردية ضعيفة لمعدل الطلاق وبدرجة ارتباط (0.36) ، أما العلاقة بين العمر عند الزواج الأول ومعدل الزواج والطلاق ظهرت عن وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة لكلاهما وبدرجة ارتباط (−0.28 و −0.27) على التوالي ، ولذلك أصبح من الضروري لفهم اتجاه التركيب الزواجي والتنبؤ بها تحليل تلك العوامل ، فمعدل الزواج والطلاق سواء كان نقصاً أو زيادة يتأثر بقوة بتلك العوامل المؤثرة ، ولما كان معامل الارتباط لسبيرمان يبين العلاقة بين معدلات الزواج والطلاق وكل عامل بحسب الرتب لا يبين ارتباط المتغيرات مع بعضها ، لذا كان لابد ومن الضروري دراستها إحصائياً بحسب (معامل بيرسن) البسيط والمتدرج بشكل مفصل من أجل معرفة التباينات المكانية في محافظة ميسان ووحداتها الإدارية وهذا ما سيتناوله في الفصل القادم .

المبحث الثاني

الأسباب المؤدية إلى ظاهرة الطلاق وتباينه المكاني في محافظة ميسان

يعد الطلاق من الظواهر الأجتماعية والأنسانية ، لكونها ذات أثر بالغ الأهمية على حياة الأُسرة والأطفال وعمليات التنشئة ، كما إنَّ هذه الظاهرة تحدث بنسب متفاوتة جداً في المجتمعات الأنسانية ، لأنَّ هذه الظاهرة تأخذ صفة الاستمرارية ، لكونها تلقي بظلالها على المجتمع بصوره عامه ، وذات آثار واضحة في عدم استقرار الأُسرة بصوره خاصة ، وينعكس استقرارها على استقرار تلك المجتمعات وتسود الحياة الكريمة والمطمئنة التي أرادها الله لعباده[1]، بالإضافة إلى أنَّ لتلك الظاهرة أسبابها التي لا يمكن حصرها بسبب وجود عدد كبير ومتداخل من العوامل المختلفة كما لا ينتج في الغالب عن عامل وأحد بل نتيجة لعدة عوامل متصلة ومتداخلة بوظائفها الأسرية ، إذ تتفاعل مع بعضها وقد تؤدي في النهاية إلى الطلاق ، وبطبيعة الحال تختلف الأسباب نسبياً من مجتمع إلى آخر فالأسباب المؤدية للطلاق في المدن قد لا تكون سبباً كافياً ومقنعاً لها في الارياف ، كما تختلف من أسرة إلى أسرة حسب المستوى الثقافي والأقتصادي والأجتماعي بل حتى داخل الأُسرة الواحدة ومن جيل لأخر[2] ، فضلاً عن ان أسباب الطلاق يتصل بعضها بمراحل ما قبل الزواج والبعض الآخر بمرحلة ما بعد الزواج ، وبطبيعة الحال قد تكون تلك الأسباب في الوقت الحاضر مغايرة في بعض الاحيان لما عليها في الفترات الزمنية الماضية [3] ، لذا نجد من الضروري دراستها بشكل تفصيلي والوقوف عند هذه الأسباب التي ساهمت بدور كبير في ارتفاع ظاهرة الطلاق سيما في منطقة الدراسة ، لما لها من تأثير كبير على سلوك الإنسان واتجاهه الأجتماعي ، وقد اجتمعت أسباب أقتصادية وأجتماعية ونفسية عدة لزعزعة كيان الأُسرة بشكل يؤدي إلى إنهاء العلاقة الزوجية بالطلاق [4] .

---

(1) حمزة كاظم عبد الرضا و يسرى محمد أدهام ، تحديد العوامل المؤثرة على حدوث حالات الطلاق في بغداد (دراسة ميدانية في محاكم الأحوال الشخصية في محافظة بغداد) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الأقتصادية الجامعة، العدد (45)، 2015، ص 149.

(2) فاطمه علي راضي ، مصدر سابق ، ص112.

(3) بروين محمد ، دراسة احصائية لتحديد بعض العوامل الأجتماعية والأقتصادية على ظاهرة الطلاق في محافظة السليمانية ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد الرابع ولستون ، 2007، ص67.

(4) حسين سردار محمد علي الزنكنة ، مصدر سابق ، ص 141.

وفي ضوء ذلك من الضروري دراسة تلك الأسباب التي كان لها الأثر الأكبر في حدوث حالات الطلاق ، ومنها أسباب (أجتماعية وأقتصادية وصحية ونفسية وأُخرى) التي سوف نتناولها في التفصيل وهي كالاتي :.

1_ الأسباب الأجتماعية :-

إنّ العلاقة التي ترتبط ما بين الزوجين هي علاقة أجتماعية تعتمد على التوازن في كافة الحقوق مع الواجبات الزوجية ، وعند حدوث أي خلل في ذلك تصبح الحياة الزواجية مهددة بحدوث الطلاق الذي يعد مرضاً اجتماعياً خطيراً يهدد كيان المجتمع والأُسرة [1] .

والأسباب الأجتماعية تعد ذات أثر كبير في سلوك الفرد وفي حياته وسلوكياته الأجتماعية ، فضلاً عن تصرفه كأحد افراد المجتمع ، وبطبيعة الحال ينظر المجتمع للمرأة المطلقة على أنّها السبب الأساسي في حدوث هذه الظاهرة ، وعلى الرغم من أن في الغالب حالات الطلاق لم تكن المرأة سبباً لحدوثها ، إلا أنّ المجتمع يبقى ينظر للمرأة المطلقة على أنّها المذنبة الوحيدة لأنّها لم تحاول المحافظة على كيان الأُسرة واستقرارها ، لذلك أنّ تجربة الطلاق يكون ضررها على المرأة بنسبة أكثر من الرجل من حيث حقوقها الأجتماعية والتعامل معها بصورة أكثر جدية وواقعية على العكس من الرجل ، وبناءً على ذلك تم الاعتماد على تقسيم الأسباب الأجتماعية إلى عدة أقسام ومنها ، أسباب تعود إلى المرأة ومنها تعود إلى الرجل اجتمعت كلها لتكون أسباب أجتماعية [2] ، وتأخذ أشكالاً متعددة وهي كالآتي:-

أ_ تدخل الأهل أو الأقارب:

يعد تقبل أهل الزوجين للطرف الآخر دوراً مهماً في استمرار العلاقة الزوجية ، ويرجع سبب تدخل الأهل في الكثير من الحالات إلى عدم وجود الخصوصية نظراً لارتباطات العائلة وحرصهم على ابنائهم ، ورغم التغيرات التي طرأت على الأُسرة فما زال الكثير من الأمهات والأقارب ، يرون أنَّ من حقهم ومن واجبهم التدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياة أبنائهم

---

(1) فاطمة علي راضي ، مصدر سابق ، ص112 .

(2) حيدر سعدي محمد ، التحليل المكاني لظاهرة الطلاق المسجلة في محافظة القادسية للمدة 2008_ 2017 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، 2019 ، ص104.

الزوجية[1] ، ومن ثم تتفاقم الأمور لتصل إلى خلافات ما بين الزوجين والأهل ، ومن الحالات الأكثر تأثيراً لتدخل الأهل عندما يكون الأبن الوحيد إلى أهله واعتماده على والديه أقتصادياً أو السكن مع أهل الزوج في منزل مشترك ، وكذلك الشخصية الضعيفة التي يتمتع بها كل من الزوج أو الزوجة ، العلاقات الأسرية دور مهم في استقرار الحياة الزوجية واستمرارها[2] ، بالإضافة إلى ذلك هنالك الكثير من الزوجات تكشف أسرار علاقتها الزوجية وتنقلها إلى أهلها خصوصاً أنّ بعض من الأهالي تنقصهم الخبرة في الاستشارة والرأي ، فيتسبب ذلك في أحداث مشكلة وذلك من باب نصرة أبنتهم ، وبالتالي هذا يقود إلى نتائج سلبية ووخيمة ، نتيجة لمحاولة إثبات الذات دون مراعاة ما ينتهي إليه صراع الأهالي من تدمير للأسرة وتفككها بإيقاع الطلاق بينهما [3].

يتضح من جدول (25) وخريطة (27) أنّ حالات الطلاق بسبب هذا العامل لسنة (2020) بلغت (258) وبنسبة شكلت (32.3 %) ويحتل المرتبة الأولى من للأسباب الأجتماعية والبالغ (798) من المجموع الكلي لسكان العينة المدروسة ، أما على مستوى الوحدات الإدارية جاءت ناحية السلام بالمرتبة الأولى وبنسبة (49.0%) من مجموع العينة المدروسة وبالمقارنة مع الوحدات الإدارية الأخرى ، نتيجة إلى تدخل الأهل والأقارب في البعض من حياة الأزواج بشكل غير مرضي مما يؤدي إلى نشوب الخلافات والصراعات بينهما والتي قد تفضي إلى إنهاء العلاقة الزوجية بالطلاق ، وكذلك ضعف الوضع المادي والمعاشي للأسرة في بعض الأحيان يؤدي تدخل الأهل من خلال فرض آرائهم وتحكمهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، بالإضافة إلى ذلك يعد ارتفاع نسبة المطلقين الذين يسكنوا بالسكن المشترك مع الأهل الذي يسبب العديد من المشاكل والتدخل في خصوصية وحياة الزوجين ، بينما حل بالمرتبة الأخيرة ناحية العزير بنسبة (21.2%) من مجموع العينة المدروسة .

---

(1) مهتاب أحمد إسماعيل أبو زنط ، الطلاق أسبابه ونتائجه من وجهة نظر المطلقات دراسة ميدانية في محافظة نابلس ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس فلسطين ، 2016 ، ص34.

(2) حيدر علي جبر الوحيلي ، مصدر سابق ، ص314.

(3) هناء جاسم السبعاوي ، مصدر سابق ، ص12.

جدول (25)

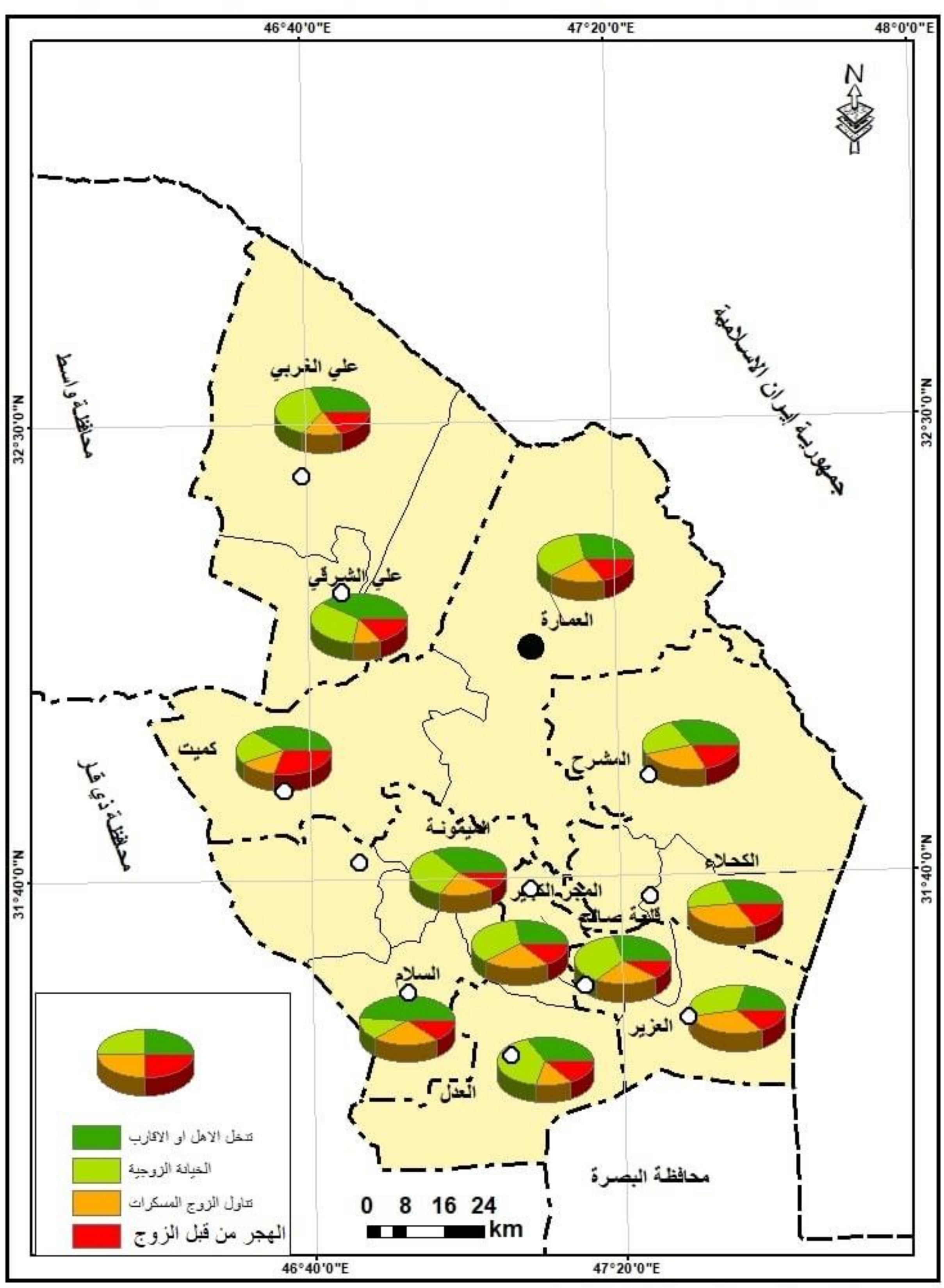
التوزيع النسبي والعددي لأسباب الطلاق الأجتماعية على مستوى المحافظة والوحدات الإدارية لسنة 2020

الوحدات الإدارية	تدخل الاهل او الاقارب	النسبة	الخيانة الزوجية	النسبة	تناول الزوج المسكرات	النسبة	الهجر او كثرة السفر	النسبة	المجموع	النسبة
مركز قضاء العمارة	26	28.3	29	31.5	22	23.9	15	16.3	92	11.5
ناحية كميت	17	38.6	8	18.2	6	13.6	13	29.5	44	5.5
مركز قضاء علي الغربي	22	30.1	26	35.6	13	17.8	12	16.4	73	9.1
ناحية علي الشرقي	24	41.4	18	31.0	7	12.1	9	15.5	58	7.3
مركز قضاء الميمونة	28	36.4	23	29.9	18	23.4	8	10.4	77	9.6
ناحية السلام	25	49.0	6	11.8	14	27.5	6	11.8	51	6.4
مركز قضاء قلعة صالح	23	29.5	26	33.3	21	26.9	8	10.3	78	9.8
ناحية العزير	14	21.2	21	31.8	22	33.3	9	13.6	66	8.3
مركز قضاء المجر الكبير	26	27.1	31	32.3	27	28.1	12	12.5	96	12.0
ناحية العدل	17	33.3	19	37.3	8	15.7	7	13.7	51	6.4
مركز قضاء الكحلاء	21	30.9	14	20.6	22	32.4	11	16.2	68	8.5
ناحية المشرح	15	34.1	9	20.5	12	27.3	8	18.2	44	5.5
المجموع	258	32.3	230	28.8	192	24.1	118	14.8	798	100

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية

خريطة (27)

التوزيع النسبي لاسباب الطلاق الاجتماعية في محافظة ميسان وفق الدرجة المعيارية لسنة(2020)



المصدر :الباحث بالاعتماد على جدول (25)

ب_ الخيانة الزوجية :

قد يحدث الطلاق بسبب الخيانة الزوجية من قبل الزوج ، نتيجة لعدم التجاوب من قبل زوجته واهمالها مظهرها وعدم مشاركتها أحاسيسها ومشاعرها تجاه زوجها وهذا يدعو إلى التعلق بامرأة أُخرى يجد عندها ما يعوض النقص لدى زوجته، وهذه العلاقة في كثير من الأحيان تؤدي إلى الانفصال والطلاق بين الأزواج ، ومن جانب أخر فإنَّ للشك واتهام أحد الزوجين للأخر دون دليل مقنع يكون سبب في فساد العلاقة الزوجية وتوترها واضطرابها بينهما [(1)] ، كما تعد الخيانة من قبل أحد الزوجين بداية الانهيار الأسري والحرمان العاطفي والمادي جميعها عوامل تساعد على نمو ظاهرة الخيانة الزوجية التي أصبحت تتزايد بشكل سريع في المجتمع ، كما تتفق الكثير من الآراء على استحالة استمرار العلاقة الزوجية بعد حدوث الخيانة سيما في حالة كون الزوجة خائنة ، أما في حالة خيانة الزوج لزوجته عندها يكون هناك اختلاف في الآراء وتكثر التبريرات التي تحاول من دعم واستمرار العلاقة الزوجية [(2)] ، بالإضافة إلى ذلك كان لبرامج التواصل الأجتماعي دوراً كبيراً في زيادة حالات الطلاق وبالخصوص في منطقة الدراسة سيما في السنوات الأخيرة ، وتكون الخيانة متبادلة من قبل الطرفين بإقامة العلاقات غير الشرعية مع النساء أو رجال آخرين ، ومن المؤكد أنّ انتشار الأنترنت والموبايل والفضائيات من أهم العوامل التي ساعدت على هذه الزيادة وانتشار الخيانة الزوجية بشكل غير مسبوق ، نتيجة لانفتاح الشباب على المجتمعات الأُخرى والعالم الافتراضي عبر برامج التواصل الأجتماعي بمختلف مواقعها المنشرة بشكل علني ومجاني دون قيود وضوابط ، مما يدفع البعض من الازواج إلى أنْ يسلكوا سلوكيات منحرفة وبعيدة عن أعين الناس ، وبالتالي قد يشكل سبب للطلاق وتهديم الأُسرة والحياة الزوجية نتيجة لهذه الأفعال الرذيلة [(3)] .

يلاحظ من جدول (25) وخريطة (27) أنَّ حالات الطلاق بسبب (الخيانة الزوجية) لسنة (2020) بلغت (230) وبنسبة شكلت (28.8 %) وتحتل المرتبة الثانية من المجموع الإجمالي للأسباب الأجتماعية والبالغ (798) من مجموع سكان العينة المدروسة ، أما على مستوى

---

(1) هناء جاسم السبعاوي ، الطلاق وأسبابه في مدينة الموصل دراسة تحليلية ، إضاءات موصلية ، العدد (74)، 2013 ، ص7.

(2) مجيد علي شناوة الموسوي ، مصدر سابق ، ص 119.

(3) حسين سردار محمد علي الزنكنة ، مصدر سابق ، ص 143_145.

الوحدات الإدارية جاءت ناحية العدل بالمرتبة الأولى وبنسبة (37.3%) من مجموع العينة المدروسة ، ويعود سبب ذلك نتيجة لحالة التغيير الذي حصل في كيان الاسر من دخول وسائل الاتصال الحديثة وبرامج التواصل الأجتماعي ، فضلاً عن جهل بعض الأشخاص في التعامل مع هذه الأجهزة بصورة صحيحة التي تعد أحد الأسباب المشجعة على انتشار الخيانة الزوجية وكثرة الخلافات الزوجية ، وحل بالمرتبة الأخيرة ناحية السلام وبنسبة (11.8 %) من مجموع العينة المدروسة والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة الأُسرة وعرفها الأجتماعي والعشائري الذي يمنع اقامة هكذا علاقات تعد مخله بالشرف خاصةً إذا كان الزوجان تربطهم صلة قرابة وكذلك التخوف من عقوبة فعل ذلك ، بالإضافة إلى إنّ بعض العوائل تمنع من أستخدام أجهزة الأتصال وبرامج التواصل الأجتماعي مما قلل ذلك أو حد من تفاقم هذه المشكلة.

جـ _ تناول الزوج المسكرات :

إنّ شرب المسكرات أو تعاطي المخدرات تعد من السلوكيات التي حرمها الدين الإسلامي ، كما أنهّا من الأمور التي يرفضها المجتمع [1] ، ويتعاطى الزوج المسكرات بمختلف أنواعها نتيجة لانتشارها وامكانية الحصول عليها بسهوله مما يجعل من المتعاطي لهذه السموم أسيراً لها ويؤدي بالزوج إلى إهمال زوجته وأطفاله أو القيام بضرب الزوجة وإيذائها وبالتالي يجعل الزوجة في نفور دائم منه [2] ، كما أنّ تناول المسكرات والإدمان عليها تجعل من الزوج ذات مكانة ومثالاً سيئاً لأبنائه فتقل قيمته واحترامهم له ، بالإضافة إلى ذلك التقصير في توفير متطلبات الأُسرة وعدم القدرة على تحمل المسؤولية ، بسبب استقطاع جزء كبير من دخل الأُسرة وصرفها على تناول المسكرات فمثل تلك الأوضاع لابد أنْ تختل العلاقة الزوجية ويتصدع كيانها فتنتهي بحدوث الطلاق بينهما [3] .

يتبين من معطيات جدول (25) وخريطة (27) أنَّ حالات الطلاق بسبب هذا العامل أحتل المرتبة الثالثة من بقية الأسباب الأجتماعية لسنة (2020) وبلغت (192) وبنسبة (24.1 %) من مجموع سكان العينة المدروسة ، أما على مستوى الوحدات الإدارية جاءت ناحية العزير

(1) أحمد عبد السلام عبد النبي عبد الكريم ، ظاهرة الطلاق في اقليم الجبل الأخضر ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الآداب والعلوم الأنسانية ، مجلد (28) ،العدد(13) ، 2020، ص276.

(2) حيدر علي جبر الوحيلي ، مصدر سابق ، ص307.

(3) هناء جاسم السبعاوي ، مصدر سابق ، ص13.

بالمرتبة الأولى وبنسبة (33.3%) من مجموع العينة المدروسة ، وذلك نتيجة إلى عدم وجود الرقابة الكافية من قبل الأُسرة على أبنائها وسهولة الحصول على تلك المخدرات وبالرغم من العقوبات التي تفرضها الدولة على تجارة المخدرات وتعاطيها ، إلا أنَّ ذلك غير كافي للحد من تلك الظاهرة التي تعكس آثارها السلبية على الاشخاص وخاصةً على المتزوجين التي تؤدي بالنهاية إلى الطلاق وتدمير الحياة الزوجية ، بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة ناحية كميت وبنسبة (13.6%) نتيجة إلى انتشار الوعي الثقافي من قبل أغلب العوائل التي تحافظ على أبنائها من تناول هذه المسكرات ، التي تعمل على ضياع الأُسرة وتفتيت كيان العائلة بأكملها ، وكذلك صعوبة تداول هذه المشروبات الكحولية في هذه الناحية نتيجة المحافظة من قبل العوائل على سمعتها الأخلاقية والأجتماعية ، أو قد يكون السبب الحقيقي انخفاض الدخل في ناحية كميت .

د_ الهجر من قبل الزوج :

هو غياب الزوج عن بيته وزوجته لمدة قد تطول أو تقصر وينتج عنها التقصير في اداء الزوج بالحقوق الزوجية المسؤول القيام بها، سواء كانت هذه الحقوق على مستوى العلاقة الزوجية أو علاقة الزوج بأبنائه ، ويترتب على وضع الهجر الكثير من المشاكل ، إذ يكون الوضع لا طلاق واضحاً ولا صريحاً ولا علاقة زوجية سليمة وحياة أسرية تسودها الاستقرار ، وتكون الأُسرة المهجورة عادةً أكثر معاناة ، وذلك لأنّها تكون فاقدة لكثير من حقوقها نتيجة لعدم وضوح الوضع الأسري[(1)].

كما يعد انقطاع الزوج عن زوجته لسنوات هو بمثابة وضع نهاية لحياتهم الزوجية ، وأجاز القانون العراقي[(*)] للزوجة طلب الطلاق ، بسبب الهجر من قبل الزوج لأنهً يعد سبب مقنع بعد إنْ ترك الزوج زوجته لسنوات إلى المجهول ، وهذا الأمر جعل الكثير من الزوجات المهجورات أنْ تقوم بحسم الأمر باختيار الطلاق نتيجة لعامل الهجر[(2)] .

---

(1) فاطمة علي راضي ، مصدر سابق ، ص120.

(*) يجوز للزوجة أنْ تطلب الطلاق أو التفريق إذا كانت مدة الهجر أكثر من (سنتين) دون عذر مشروع إلا إذا كان غياب الزوج نتيجة لعوامل مقنعة كأن يكون منسباً للعمل خارج البلد أو لغرض الدراسة فلا يجوز ذلك .
ينظر :_ قانون الأحوال الشخصية العراقي ، رقم (188) ، لسنة 1959 المعدل ، المادة (42) .

(2) مجيد علي شناوة الموسوي ، مصدر سابق ، ص 116.

يلاحظ من معطيات جدول (25) وخريطة (27) ، أنَّ حالات الطلاق بسبب هذا العامل احتل المرتبة الرابعة من بقية الأسباب الأجتماعية لسنة (2020) وبلغت (118) وبنسبة شكلت (14.8%) من مجموع سكان العينة المدروسة ، أما على مستوى الوحدات الإدارية حلت ناحية كميت بالمرتبة الأولى وبنسبة (29.5%) من مجموع العينة المدروسة ، بينما جاء مركز قضاء الميمونة بالمرتبة الاخيرة وبنسبة (10.4%) من مجموع الوحدات الإدارية لعينة الدراسة .

2_ الأسباب الأقتصادية :

تؤدي الأسباب الأقتصادية دوراً أساسياً في استقرار الحياة الزواجية ، مع أنّ هذا السبب لا ينفصل عن الأسباب الأُخرى ومنها الأجتماعية والصحية والنفسية لكنه يكون سبباً رئيساً في زيادة معدلات الطلاق، ويكون من أسبابها نتيجة لعدم انتظام الزوج بوظيفة معينة مما يؤدي ذلك إلى عدم تمكنه وقدرته على توفير الحاجات والمتطلبات المادية إلى أسرته [1]، لذلك يعد العامل الأقتصادي حجر الأساس في قيام الحياة الزواجية وديمومتها ، إذ إنَّ تدني المستوى الأقتصادي وعدم قدرة الزوج على الإنفاق تجعله غير قادرة على تلبية الحاجات الضرورية والأساسية ، وهذا الأمر يجعل من العوامل الأقتصادية سبباً للطلاق في الكثير من العلاقات الزواجية [2] .

وتتمثل هذه الأسباب من خلال التعرف على ماهية كل وأحده منها وهي كالآتي:-

أ_ انخفاض المستوى الأقتصادي :

إنّ عجز الزوج في توفير متطلبات الأُسرة يؤدي إلى خلق مشاكل عائلية ، نتيجة النقص الحاصل لاحتياجات العائلة من متطلبات يمكن تسميتها بالضرورية ، إذ إنَّ هذا النقص الحاصل في الأُسرة من متطلبات مختلفة ضرورية بسبب إهمال الزوج للبيت واحتياجاته يؤدي إلى صراع أُسري يتسبب بعدم استقرار الأُسرة ومكوناتها لتصل الأمور في الغالب إلى التفكك العائلي وحدوث الطلاق [3] ، كما أنَّ عدم كفاية الدخل الشهري يعني ذلك فشل الأُسرة في تحقيق الاستقرار الأقتصادي لها ، ويعني تعرض حياتهم إلى خطر المشاكل المستمرة داخل الأُسرة نفسها ، كنتيجة متوقعة أمام الظروف الصعبة التي تمر بها بعض الأسر وعلى الرغم من عمل

(1) فهمي سليم غزوي ، الأسباب الأجتماعية والأقتصادية للطلاق في شمال الأَردن دراسة ميدانية في محافظة أربد، دراسات العلوم الأنسانية والأجتماعية ، المجلد (34) ، العدد(1) ، 2007 ، ص 72.

(2) مجيد علي شناوة الموسوي ، مصدر سابق ، ص 138.

(3) حيدر سعدي محمد ، مصدر سابق ، ص115.

الزوج ولكن بدخل محدود ، إلا أنها تعاني من انخفاض المستوى الأقتصادي وعدم القدرة على تلبية المتطلبات المتزايدة [1].

يلاحظ من معطيات جدول (26) وخريطة (28) أنّ حالات الطلاق بسبب (انخفاض المستوى الأقتصادي) ، احتل المرتبة الأولى من بقية الأسباب الأقتصادية لسنة (2020) وبلغ (191) وبنسبة شكلت (41.1%) من مجموع سكان العينة المدروسة للمحافظة البالغ (466) ، أما على مستوى الوحدات الإدارية جاءت ناحية السلام بالمرتبة الأولى وبنسبة (47.8%) من المجموع لعينة الدراسة ، إذ يبدو أنَّ ظاهرة الطلاق بسبب انخفاض المستوى الأقتصادي في هذهِ الناحية في تزايد مستمر ، وهذا يرجع إلى تعقد الحياة سيما المعاشية وصعوبة تلبية الحاجات الاساسية التي تحتاجها الأُسرة . بينما جاء بالمرتبة الأخيرة مركز قضاء الكحلاء وبنسبة (32.3%) من مجموع العينة المدروسة ، بسبب سهولة توفير الحاجات الضرورية التي تحتاجها الأُسرة كما أنَّ عدم توفير الحاجات الأُخرى غير ضرورية بنظر أغلب العوائل لا تخلق المشاكل وتزعزع استقرارها.

ب _ طلب الزوجة سكن مستقل :

إنَّ طلب الزوجة سكناً مستقلاً يعتبر حقاً من حقوقها [*] ، لكن بسبب الظروف الأقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد من أزمة السكن ، تحاول أغلب العوائل تجاوز هذه المرحلة ، إلى أنّ أغلب المشاكل والنزاعات العائلية التي تحدث تعود إلى التدخل الذي يمارسه أسرة أحدهما يؤدي بالنهاية إلى خلق المشاكل الاسرية والخلافات العائلية مما تضطر فيها الزوجة إلى طلب سكن مستقل ، فتحصل الخلافات التي تؤدي في الغالب إلى عدم استجابة الزوج لطلب زوجته بالسكن المنعزل ، ليكون مصير هذا الارتباط الانفصال وطلب الطلاق [2] ، فطلب الزوجة منزلاً منفرداً نظراً لأنّها تفضل أنْ تكون سيدة بيتها ولا يتدخل أحداً في حياتها ، وتزداد هذه الرغبة في حالة كون أم الزوج ما زالت غير كبيرة في السن وهي الحاكم في أمور المنزل ، والزوجة في رأيها بأنّها

---

(1) حسين سردار محمد علي الزنكنة ، مصدر سابق ، ص148.

(*) عدم مطاوعة الزوجة زوجها ولا تعتبر ناشزاً اذ لم يوفر الزوج لزوجته بيتاً شرعياً يتناسب مع حالة الزوجين الأقتصادية والأجتماعية).

ينظر:_ قانون الأحوال الشخصية العراقي ، المادة 20 ، للقانون المرقم 188 المعدل ، لسنة 1959.

(2) حيدر سعدي محمد ، مصدر سابق ، ص 114_115.

مجرد إنسانة ملبية لأوامرها ، وكذلك في حالة عدد أفراد العائلة كبيراً فيمثل مصدراً للتوتر والقلق الدائم الذي يحد من قدرة الزوجين على عدم اتخاذ قراراتهما باستقلالية أكبر [1].

جدول (26)

التوزيع العددي والنسبي لأسباب الطلاق الأقتصادية على مستوى المحافظة والوحدات الإدارية لسنة 2020

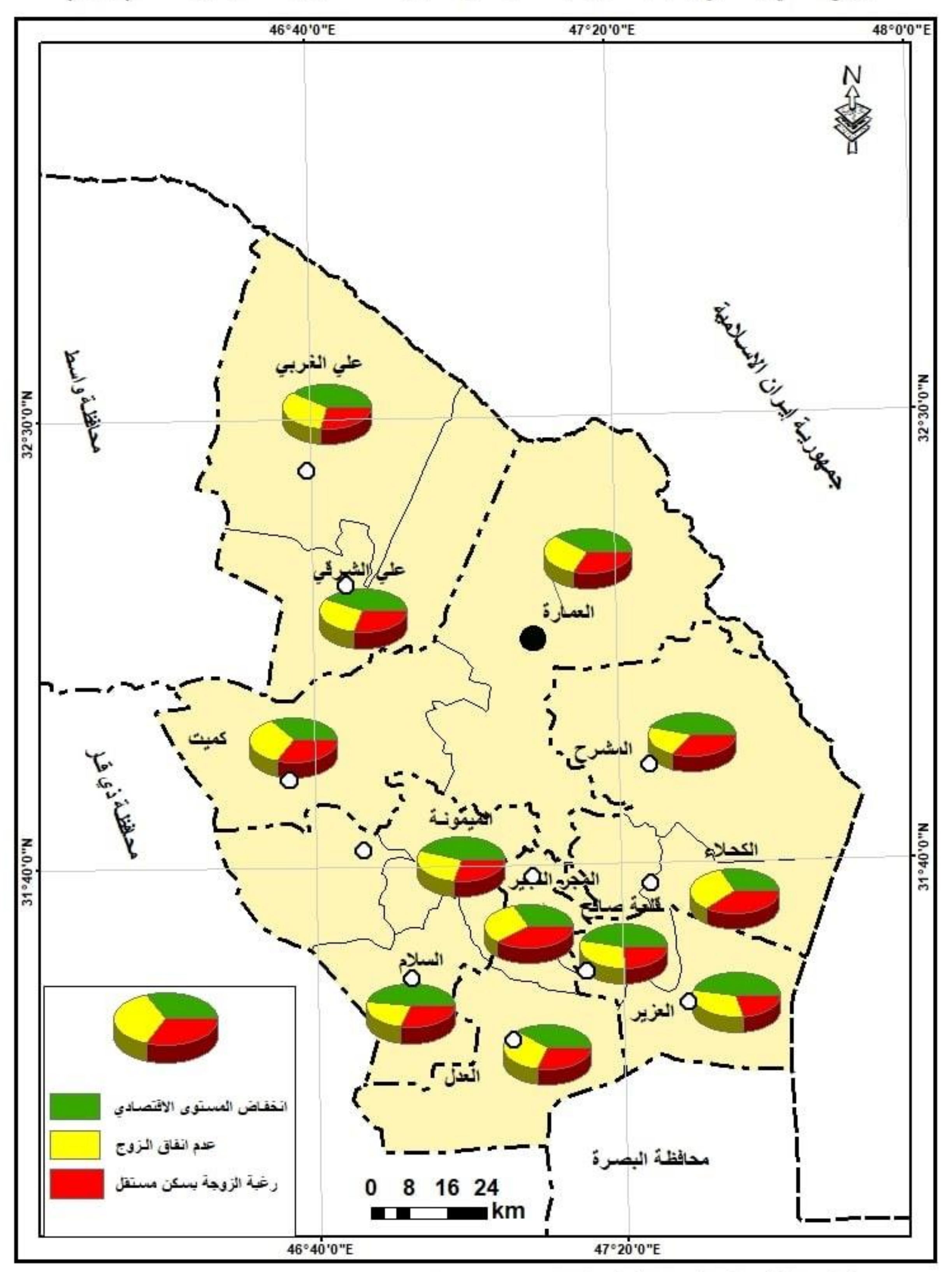
الوحدات الإدارية	انخفاض المستوى الأقتصادي	النسبة	طلب الزوجة سكن مستقل	النسبة	عدم انفاق الزوج	النسبة	المجموع	النسبة
مركز قضاء العمارة	35	40.7	28	32.6	23	26.7	86	18.5
ناحية كميت	14	35.9	13	33.3	12	30.8	39	8.4
مركز قضاء علي الغربي	22	41.5	15	28.3	16	30.2	53	11.4
ناحية علي الشرقي	13	43.3	9	30.0	8	26.7	30	6.4
مركز قضاء الميمونة	19	45.2	12	28.6	11	26.2	42	9.0
ناحية السلام	11	47.8	7	30.4	5	21.7	23	4.9
مركز قضاء قلعة صالح	21	46.7	11	24.4	13	28.9	45	9.7
ناحية العزير	9	47.4	4	21.1	6	31.6	19	4.1
مركز قضاء المجر الكبير	17	32.7	21	40.4	14	26.9	52	11.2
ناحية العدل	8	40.0	6	30.0	6	30.0	20	4.3
مركز قضاء الكحلاء	10	32.3	12	38.7	9	29.0	31	6.7
ناحية المشرح	12	46.2	9	34.6	5	19.2	26	5.6
المجموع	191	41.0	147	31.5	128	27.5	466	100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية .

(1) حيدر علي جبر الوحيلي ، مصدر سابق ، ص392.

خريطة (28)

التوزيع العددي والنسبي لأسباب الطلاق الأقتصادية على مستوى المحافظة والوحدات الإدارية لسنة(2020)



المصدر :الباحث بالاعتماد على جدول (26)

تشير معطيات جدول (26) وخريطة (28) أنّ حالات الطلاق بسبب (طلب الزوجة سكن مستقل) لسنة (2020) بلغت (147) وبنسبة شكلت (31.5%) ويحتل بذلك المرتبة الثانية من مجموع الأسباب الأقتصادية ، أما على مستوى مجموع الوحدات الإدارية جاء مركز قضاء المجر الكبير بالمركز الأول وبنسبة شكلت (40.4%) ، ويعود سبب ذلك إلى عدم مقدرة الزوج المالية على تلبية متطلبات الزوجة في توفير السكن المستقل لها ، وبالخصوص إذا كان الزوج من أصحاب الدخل المحدود ، فضلاً عن كون مشكلة أزمة السكن تعد من المشاكل التي يعاني منها الكثير من المتزوجين لأنّ أغلب الزوجات في الوقت الحاضر يشترطن وجود سكن منعزل وخاصة عند حدوث المشاكل العائلية مما يؤدي ذلك في النهاية إلى الطلاق بسبب عدم قدرة الزوج على العزال ، وجاء بالمرتبة الأخيرة مركز قضاء علي الغربي وبنسبة (28.3%) ، وعلى الرغم من ان بعض العوائل تشترط على الزوج أنْ يوفر السكن المستقل لزواج ابنتهم إلا أنَّ عدم قدرة الزوج على توفر السكن المستقل لا يُشكل سبباً رئيساً لحدوث الطلاق .

جـ _ عدم إنفاق الزوج (بخل الزوج):

يمكن القول أنَّ هذه الظاهرة الموجودة لدى البعض هي بسبب الظروف التي مرت بها البلاد وتخوف أغلب الناس من عودة الظروف القديمة ونتيجة لتراجع الوضع الأقتصادي وغيرها من الظروف ، التي جعلت اغلب الناس تصاب بمرض البخل من كنز الأموال وعدم الإنفاق على نفسها أو عائلتها ، كما يعد عدم إنفاق الزوج [*] من أمراض العصر الذي جعل الكثير من الزوجات تعاني من إهمال زوجها من جهة عدم الإنفاق ، خاصة عندما يكون الزوج ميسور الحال أقتصادياً ، وعلى الرغم من حق الزوجة بالنفقة ، إلا أنّ البخل الشديد من الزوج جعل الكثير من الزوجات تطلب الطلاق نتيجة لحرص الزوج على أمواله بشكل كبير [1].

يتبين من معطيات جدول (26) أنّ حالات الطلاق بسبب (عدم انفاق الزوج) بلغت (128) وبنسبة شكلت (27.5%) ويحتل المرتبة الثالثة من الأسباب الأقتصادية ، أما على مستوى

(*) النفقة الزواجية تشمل على ثلاثة عناصر أساسية : وهي الطعام والكسوة والسكن ، فضلاً عن أجرة الخادم وأجرة الطبيب.

ينظر:_ قانون الأحوال الشخصية العراقي ، المادة 24، للقانون المرقم 188، لسنة 1959.

(1) أحمد فؤاد جهاد ، هل الزوجة قادرة على تحمل الزوج البخيل ، مجلة المشهد ، العدد 28 ، السنة الثانية ، بغداد ،2010 ، ص64.

الوحدات الإدارية جاءت ناحية العزير بالمرتبة الأولى وبنسبة شكلت (31.6%) من مجموع العينة المدروسة ، وعلى الرغم من تحسن الوضع الأقتصادي لبعض الاسر الا أنّ هذا غير كافي لظاهرة الطلاق بالنسبة إلى هذا العامل ، لأنّها تميل نحو الارتفاع بسبب الحرص من الزوج على أمواله بدلاً من الإنفاق على زوجته وأسرته ، وجاءت بالمرتبة الأخيرة ناحية السلام وبنسبة (19.2%) .

3_ الأسباب الصحية والنفسية :

تعد الأسباب الصحية والنفسية من الأسباب المهمة والتي لها تأثير في مدى بقاء أو نهاية الحياة الزواجية ، لذلك كثير ما تؤثر العوامل الصحية والنفسية وبقوة في حسم الحياة الزواجية بين الزوجين إذ أنّها تدخل بين خصوصيات الزوجين بالإضافة إلى غياب التوافق والانسجام الروحي والنفسي يؤدي إلى حياة زوجية مملة تتجه إلى طريق الانفصال وتعد من أسباب الطلاق.

كما تتخذ الأسباب الصحية والنفسية اشكالاً متعددة ومنها :_

أ _ الشك وانعدام الثقة :

تعد الثقة المتبادلة من أساسيات إقامة علاقة زوجية ناجحة ، فيجب على الزوج أن يكون وفياً ومخلصاً لزوجته وكذلك على الزوجة أيضاً من اجل حياة زوجية هادئة وناجحة [1] . ويعد أنعدام الثقة والغيرة أو الشك هي أحد الأسباب النفسية التي تعيق الزوج عن دوره الاسري، كما تختلف من شخص لأخر حسب شخصية الفرد وصفاته النفسية وطريقة تربيته ، لكن إذا تجاوزت الحدود المشروعة بين الزوجين تكون غير مقبولة وتؤثر سلباً على الحياة الزوجية ، فالزوج الذي يشك في كل شيء يخص زوجته انما يقوم بتعذيبها ويعذب نفسه ايضاً وهذا النوع يعد مرضاً نفسياً عند صاحبها إذ لم يستطيع التحكم بذلك ، فإنَّ شكوك الزوج قد تدفعه لاقتراف الحماقات وبالتالي تؤدي إلى طلاق زوجته وتشريد أبنائه [2] .

---

(1) أحمد حمود محيسن السعدي و رؤوف رحمن رمضان رجب ، التباين المكاني لحالات الطلاق لسكان محافظة كربلاء لسنة 2016 ، مجلة الباحث ، العدد الثالث والعشرون ، 2017، ص 362.

(2) هديل هشام عبد الامير ، التباين المكاني لحالات الطلاق في محافظة ميسان للمدة من (2014– 2019)، مصدر سابق ، ص468 .

يلاحظ من جدول (27) وخريطة (29) أنّ حالات الطلاق بسبب (الشك وانعدام الثقة) لسنة (2020) بلغت (175) وبنسبة شكلت (68.6%) من مجموع من الأسباب الصحية والنفسية البالغة (255) ، أما على مستوى الوحدات الإدارية حلت ناحية العزير بالمرتبة الأولى وبنسبة (77.8%) من مجموع العينة المدروسة ، بينما أدنى نسبة فسجلت في ناحية المشرح وبنسبة شكلت (58.3%) .

ب_ العقم لأحد الزوجين (عدم الإنجاب):

يعتبر وجود الأطفال عاملاً مهماً في المحافظة على استقرار الحياة الزوجية واستمرارها والحيلولة دون انهيارها ، لأن وجودهم يشعرهما بمسؤوليتهما تجاه الأطفال ، كما يجعلهم أكثر مرونة في معالجة المشاكل الزواجية دون اللجوء إلى الطلاق ، كما أنّ عدم إنجاب الأطفال يعرض حياة الأُسرة إلى الانهيار ، فالكثير من الأزواج لا يستطيعون الاستغناء عن وجود الأطفال فيكون عقم الزوجة سبباً للزواج من زوجة ثانية او طلاق الزوجة التي لم تنجب ، فوجود الأطفال ، يدعو كلا الزوجين إلى التصرف برؤية واضحة والتعقل في حل المشاكل الأسرية، وعدم اللجوء إلى الطلاق والحرص على مستقبل أطفالهم [1] ، كما أنّ تأخر الإنجاب أصبح من أهم المشاكل التي تعاني منها الأُسر والذي يتسبب بحدوث الخلافات الزوجية خاصة في محافظة ميسان الذي يعد مجتمعها من المجتمعات الريفية التي يتغلب عليها في الغالب الطابع الذكوري الذي يؤكد على قدرة الرجل من الانجاب ، بالإضافة إلى أنَّ عدم قدرة المرأة على الانجاب يلجأ الزوج إلى الزواج من امرأة أُخرى لغرض الإنجاب ، وبطبيعة الحال ان مشكلة عدم الانجاب تأخذ بعداً نفسياً للمتزوجين بالرغم من أنّها مشكلة صحية ، إذ أنَّ الزوجة تعتقد أنَّ الحياة الزوجية قد لا تستمر إذ لم يكن هناك أطفال مما قد يؤدي ذلك إلى الطلاق [2] .

يتبين من معطيات جدول (27) وخريطة (29) أنَّ حالات الطلاق بسبب (العقم لأحد الزوجين) لسنة (2020) بلغت (80) وبنسبة شكلت (31.4%) من مجموع من الأسباب الصحية والنفسية ، أما على مستوى الوحدات الإدارية حلت ناحية المشرح بالمرتبة الأولى وبنسبة

---

(1) هناء جاسم السبعاوي ، مصدر سابق ، ص7.

(2) هديل هشام عبد الامير ، التباين المكاني لحالات الطلاق في محافظة ميسان للمدة من (2014- 2019)، مصدر سابق ، ص468 .

(41.7%) من مجموع العينة المدروسة ، بينما أدنى نسبة فسجلت في ناحية العزير وبنسبة (22.2%) .

جدول (27)

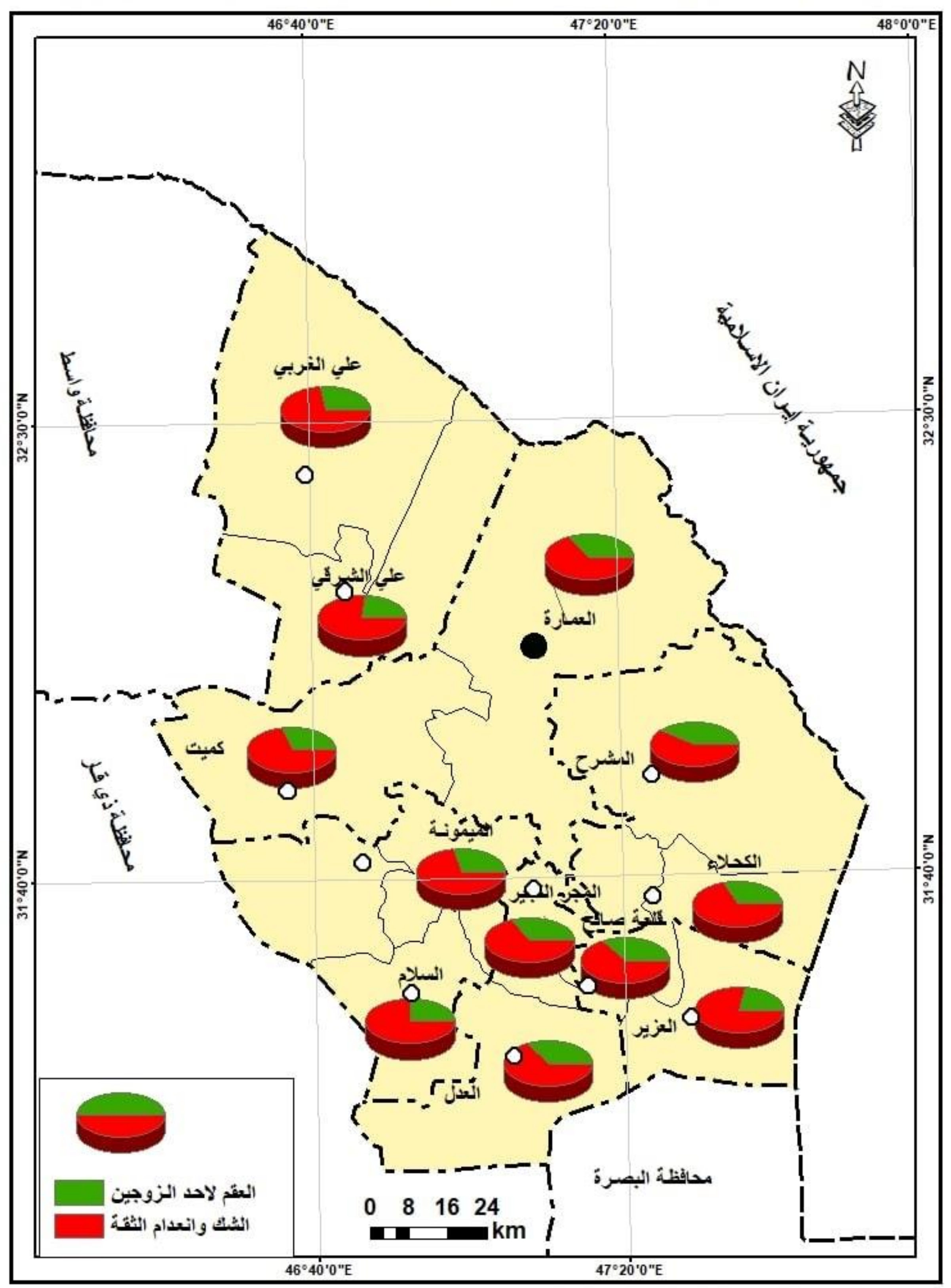
التوزيع النسبي والعددي لأسباب الطلاق الصحية والنفسية على مستوى محافظة ميسان والوحدات الإدارية لسنة 2020

الوحدات الإدارية	الشك وانعدام الثقة	النسبة	العقم لأحد الزوجين	النسبة	المجموع	النسبة
مركز قضاء العمارة	24	64.9	13	35.1	37	14.5
ناحية كميت	7	70.0	3	30.0	10	3.9
مركز قضاء علي الغربي	18	72.0	7	28.0	25	9.8
ناحية علي الشرقي	13	76.5	4	23.5	17	6.7
مركز قضاء الميمونة	15	71.4	6	28.6	21	8.2
ناحية السلام	12	75.0	4	25.0	16	6.3
مركز قضاء قلعة صالح	16	64.0	9	36.0	25	9.8
ناحية العزير	14	77.8	4	22.2	18	7.1
مركز قضاء المجر الكبير	21	65.6	11	34.4	32	12.5
ناحية العدل	11	64.7	6	35.3	17	6.7
مركز قضاء الكحلاء	17	68.0	8	32.0	25	9.8
ناحية المشرح	7	58.3	5	41.7	12	4.7
المجموع	175	68.6	80	31.4	255	100

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية .

خريطة (29)

التوزيع النسبي لأسباب الطلاق الصحية والنفسية على مستوى محافظة ميسان والوحدات الإدارية لسنة(2020)



المصدر :الباحث بالاعتماد على جدول (27)

4_ الأسباب الأُخرى للطلاق :

هناك مجموعة من الأسباب الأُخرى التي أدت إلى ارتفاع حالات الطلاق وهذه الأسباب قد تكون مرتبطة ومتداخله مع الأسباب الأقتصادية والأجتماعية والصحية والنفسية احتلت نسباً كبيرة في أسباب الطلاق ، التي نتجت عن التغيرات التي طرأت على المجتمع العراقي ، ومنها محافظة ميسان وبالتالي كان لها دور في تفاقم مشكلة ظاهرة الطلاق ، والتي تمثلت بالأسباب الآتية :_

أ_ فارق السن بين الزوجين وسوء الاختيار:

يلعب فارق العمر أو السن بين الزوجين دوراً أساسياً في حدوث المشاكل والخلافات بينهما لأنّ الاختلاف في الأعمار كثير ما يترتب عليه اختلاف في الميول والرغبات ، لأنَّ كل واحد منهم يكون من جيل له أفكاره وتعامله يختلف عن الطرف الأخر مما يسبب ذلك عدم الانسجام والتفاهم بين الزوجين فيؤدي إلى حدوث الكثير من الصراعات والتوترات والتي تنتهي إلى تفكك الأُسرة وانهيارها [(1)] ، فعندما يتم زواج الفتيات القاصرات في السن مع رجال اكبر منهن عمراً يحدث خللاً بالغاً من الخلافات والمشاجرات نتيجة لوجود فجوة كبيرة في التفكير والعمر مما يؤدي إلى حياة مستحيلة بينهم نتيجة فارق العمر الذي يسبب عدم الانسجام بينهما ، كما أنَّ للعمر علاقة ودور بارز في حدوث التوافق الزواجي ، فكلما كانت الأعمار متقاربة بين الزوجين كان احتمال التوافق بينهما أكبر والعكس صحيح ، أما سوء الاختيار غير المناسب سواء كان من ناحية العائلة والمستوى الأجتماعي أو من الناحية الدينية أو من الناحية العلمية والثقافية سيؤدي إلى تنافر الزوجين في المستقبل [(2)] .

يتبين من معطيات جدول (28) وخريطة (30) أنّ حالات الطلاق بسبب (فارق السن بين الزوجين وسوء الاختيار) لسنة (2020) بلغت (183) وبنسبة شكلت (40.7%) وحل بالمرتبة الأولى من مجموع الأسباب الأُخرى لمحافظة ميسان ، أما على مستوى الوحدات الإدارية جاء مركز قضاء علي الغربي وبنسبة (55.6%) من مجموع العينة المدروسة ، وذلك نتيجة إلى زواج الإناث أو الذكور في سن صغير، دون النظر والأهتمام إلى العمر المناسب للزواج أو

(1) هناء جاسم السبعاوي ، مصدر سابق ، ص13.

(2) حيدر علي جبر الوحيلي ، مصدر سابق ، ص316.

الاختيار الصحيح ، سواء كان من قبل الأُسرة أو من قبل الشخص نفسة لكونه غير واعي وعدم قدرته الكافية على الاختيار الصحيح ، كذلك بسبب طبيعة المجتمع الذي يرى الأمان والستر في زواج الانثى عند البلوغ حتى إذا كانت غير قادرة على تحمل المسؤولية الزوجية أو عدم أَخذ رأيها في الاختيار مما يسبب ذلك الخلافات والمشاجرات عند الزواج ، بسبب الفارق الكبير في التفكير والعمر بينهما فيؤدي إلى حياة مستحيلة وغير مستقرة بينهم ، أو قد يكون الزواج لسبب توفر فرص العمل بالمقارنة مع بقية الوحدات الإدارية . بينما سجلتّ أدنى نسبة لهذا العامل في

جدول (28)

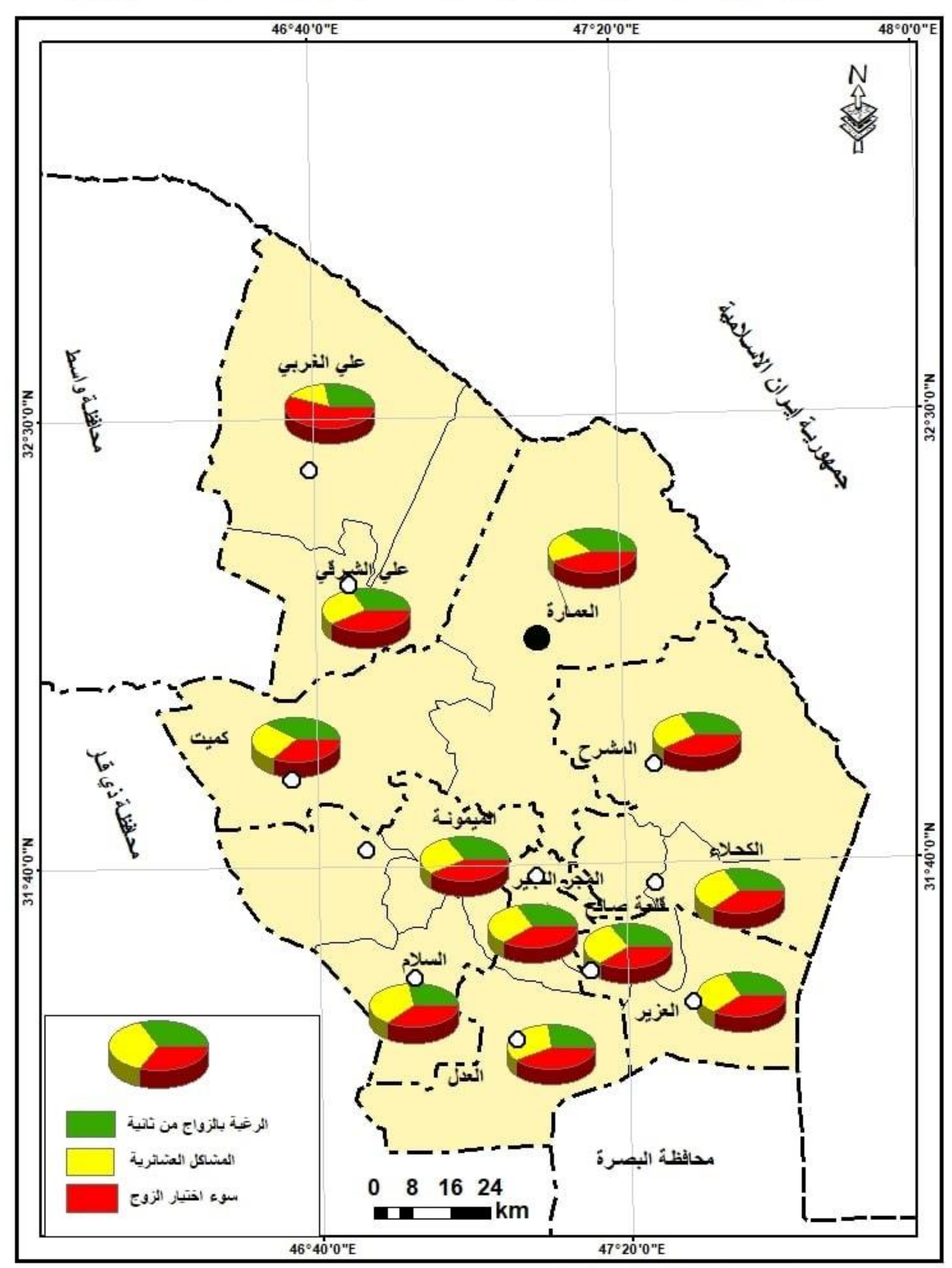
التوزيع النسبي والعددي لأسباب الطلاق الأُخرى على مستوى محافظة ميسان والوحدات الإدارية لسنة 2020

الوحدات الإدارية	فارق السن بين الزوجين وسوء الاختيار	النسبة	الرغبة في الزواج بثانية	النسبة	المشاكل العشائرية	النسبة	المجموع	النسبة
مركز قضاء العمارة	31	43.7	27	38.0	13	18.3	71	15.8
ناحية كميت	9	36.0	10	40.0	6	24.0	25	5.6
مركز قضاء علي الغربي	10	55.6	5	27.8	3	16.7	18	4.0
ناحية علي الشرقي	8	42.1	6	31.6	5	26.3	19	4.2
مركز قضاء الميمونة	14	40.0	12	34.3	9	25.7	35	7.8
ناحية السلام	12	37.5	9	28.1	11	34.4	32	7.1
مركز قضاء قلعة صالح	18	36.7	17	34.7	14	28.6	49	10.9
ناحية العزير	16	38.1	14	33.3	12	28.6	42	9.3
مركز قضاء المجر الكبير	26	42.6	19	31.1	16	26.2	61	13.6
ناحية العدل	11	42.3	7	26.9	8	30.8	26	5.8
مركز قضاء الكحلاء	17	37.8	15	33.3	13	28.9	45	10.0
ناحية المشرح	11	40.7	9	33.3	7	25.9	27	6.0
المجموع	183	40.7	150	33.3	117	26.0	450	100

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية .

خريطة (30)

التوزيع النسبي لأسباب الطلاق الاخرى على مستوى محافظة ميسان والوحدات الإدارية لسنة(2020)



المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (28)

ناحية كميت وبنسبة (36.0%) من مجموع العينة المدروسة ، وذلك بسبب طبيعة المجتمع والاسر في هذه الناحية التي تقوم بزواج أبنائهم عندما ترى بأنّ قادر على تحمل المسؤولية الزوجية وكذلك الاهتمام بالعمر المناسب للزواج وإعطاء الحرية في الغالب على الاختيار المناسب .

ب _ الرغبة في الزواج بثانية :

تحدث رغبة الزوج من الزوجة الثانية من أجل الحصول على عدد أكبر من الأبناء ، أو بسبب عقم الزوجة وعدم الإنجاب أو بسبب سوء اختيار الزوجة الأولى ، وفي بعض الحالات يحدث الزواج من الزوجة الثانية بسبب ارتفاع المستوى الأقتصادي للزوج [1] ، كما يؤكد أغلب الباحثين في علم النفس أنّ المرأة تتعرض لصدمة نفسية قوية عندما يتزوج عليها زوجها لأن حب التملك لديها أقوى من الرجل ، فالزوج يمثل كل شيء بالنسبة لحياة المرأة من الأُسرة والأولاد والاستقرار، وعندما تدخل امرأة أُخرى في حياتها تشعر بأنّها ستفقد كل هذه الأشياء ويكون رد فعلها قوياً ، وقد تنهار وتؤذي نفسها وتختلف ردة الفعل من امرأة إلى أُخرى بحسب درجة النضج العاطفي والأجتماعي والنفسي ، فهناك زوجات حكيمات وغير متسرعات ويتقبلن الأمر بشكل تلقائي ومن دون مشكلة حتى تستمر الحياة بشكل طبيعي ، وهناك من لا تقبل الفكرة أساساً ويكون لها تصرف مختلف مما يجعلها تلجا لطلب الطلاق ومن دون تردد [2] ، وسجل هذا السبب المرتبة الثانية من الأسباب الأُخرى كما يتبين من معطيات جدول (28) وخريطة (30) لسنة (2020) إذ بلغ (150) وبنسبة (33.3%) من مجموع سكان العينة المدروسة ، أما على مستوى الوحدات الإدارية حلت بالمرتبة الأولى ناحية كميت وبنسبة (40.0%) من مجموع العينة المدروسة ، وذلك لأنَّ الزواج الثاني ليس امراً غريباً ومستحيلا وبالخصوص إذا كان لدى الزوج اكثر من سبب مشروع في ذلك ومنها ، العقم أو بسبب إهمال الزوجة وعدم قيامها بالحقوق الزوجية أو نتيجة الاختيار غير الموفق في الزواج الأول ، بينما سجلت أدنى نسبة في مركز قضاء علي الغربي بنسبة (27.8%) من مجموع العينة المدروسة ، نتيجة لصعوبة إقبال الرجل على الزواج الثاني بسبب صعوبة الحياة والوضع المعاشي المتردي .

---

(1) فاطمة علي راضي ، مصدر سابق ، ص145.
(2) أحمد حمود محيسن السعدي و رؤوف رحمن رمضان رجب ، مصدر سابق ، ص367.

جـ _ المشاكل العشائرية :

يمتاز المجتمع العراقي بصورة عامة ومجتمع محافظة ميسان بصورة خاصة بالطابع العشائري ، كما أنّ أشكال الزواج في العشيرة كثيرة وفي الغالب غير مقبولة ، ومنها زواج النهوة أو زواج الفصل العشائري(الدية) أو الزواج المتبادل (كصة بكصة) ، خاصة في المناطق الريفية وعلى الرغم من تحريم الدين الإسلامي لهكذا اشكال من الزواج لأنّ الزواج يكون في نهاية الامر عرضة للطلاق ، إلا أنَّ الأعراف والتقاليد العشائرية بهذه الصورة تعرض المرأة في المستقبل إلى نوع من العنف النفسي والمعنوي والجسدي ، وعند حصول أي خلاف أو مشاكل ما بين الزوجين تقوم العشيرتين بالتدخل السلبي ، وهذه الأشكال من الزواج يغلب عليها الفشل نتيجة الجهل والفقر وضعف الوعي الديني ، بالإضافة إلى تنامي قوة العرف العشائري بالمقارنة مع ضعف دور القانون وآليات تنفيذه [1] .

سجل هذا السبب المرتبة الثالثة من الأسباب الأُخرى ، كما يلاحظ من معطيات جدول (28) وخريطة (30) لسنة (2020) ، إذ بلغ (117) وبنسبة (26.0%) من مجموع سكان العينة المدروسة البالغ (450)، أما على مستوى الوحدات الإدارية حلت بالمرتبة الأولى ناحية السلام وبنسبة (34.4%) من مجموع العينة المدروسة وبالمقارنة مع الوحدات الإدارية الأُخرى ، وذلك نتيجة إلى كثرة الخلافات العشائرية الذي يتسبب في الغالب من زواج البنت كضحية للفصل العشائري لتكون النتيجة كثرة الخلافات والمشاكل في المستقبل ، بسبب عدم الأحترام والأهتمام من قبل الزوج وبالتالي حدوث الطلاق ، بينما جاء بالمرتبة الأخيرة مركز قضاء علي الغربي وبنسبة (16.7%) من مجموع العينة المدروسة ، نتيجة لقلة المشاكل العشائرية في هذا القضاء مما انعكس ذلك بالإيجابي على قلة حالات الطلاق .

(1) حيدر سعدي محمد ، مصدر سابق ، ص 134.

بعد ما تم دراسة أسباب الطلاق (الأجتماعية والأقتصادية والصحية والنفسية والأُخرى) في محافظة ميسان ، يتضح لنا بوضوح التباين والاختلاف في توزيع أسباب الطلاق بالنسبة للمحافظة وبين الوحدات الإدارية ، إذ كانت الأسباب الأجتماعية هي المتصدرة على بقية الأسباب وبلغت (798) لمجموع المحافظة لسنة (2020) وتصدر السبب الأول (تدخل الاهل والاقارب) وبلغ (258) وبنسبة (32.3%) وحل بالمرتبة الأخيرة عامل (هجر الزوج) البالغ (118) وبنسبة (14.8%) من مجموع الأسباب الأجتماعية ، وهذه الأسباب لها تأثير كبير على سلوك السكان واتجاهاتهم الأجتماعية وخصائص المجتمع نفسه ، فالزواج الذي يتم بين طبقات المجتمع التي تتباين وتختلف في خصائصها الأجتماعية أو عدم التجانس في العديد من الحالات كان لها سبباً لوقوع الطلاق.

بينما ساهمت الأسباب الأقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر في تسجيل حالات الطلاق للمحافظة ، لأنها تفرض نفسها على واقع استقرار وديمومة الأُسرة والحياة الزوجية ، فإنَّ انخفاض المستوى الأقتصادي للأسرة يعني فشلها في تحقيق الأستقرار الأقتصادي لها ، وبلغت هذه الأسباب (466) لمجموع المحافظة ، وتصدر سبب (انخفاض المستوى الأقتصادي) المرتبة الأولى من بقية الأسباب البالغ (191) وبنسبة (41.1%) من مجموع بقية الأسباب الأقتصادية ، بينما حل بالمرتبة الأخيرة عدم انفاق الزوج (البخل) البالغ (128) وبنسبة (27.5%) من مجموع الأسباب الأقتصادية الأُخرى .

وكان للأسباب الصحية والنفسية أثر لزيادة حالات الطلاق ، إذ تعتبر الأسباب الصحية والنفسية من الأمور الخاصة بين الزوجين إلى حين تصل إلى مرحلة لا يمكن معها الأستمرار بالحياة الزوجية ، ومن أهم هذه الأسباب (العقم والشك وانعدام الثقة) وتعد من الأمور التي تؤدي إلى فشل العلاقة الزوجية وحدوث الطلاق ، وبلغت هذه الأسباب (255) لمجموع المحافظة ، وتصدر سبب (الشك وانعدام الثقة بين الزوجين) المرتبة الأولى من بقية الأسباب ليبلغ (175) وبنسبة (68.6%) من مجموع بقية الأسباب الصحية والنفسية ، ثم يأتي بعده (العقم لأحد الزوجين) وبالغ (80) وبنسبة (40.7%) من مجموع الأسباب الأُخرى .

وهناك أسباب أُخرى أدت إلى الطلاق لا تقل أهمية عن الأسباب السابقة ومنها (فارق السن وسوء الاختيار والزواج بثانية والمشاكل العشائرية) ، لتسجل هذه الأسباب (450) لمجموع سكان المحافظة ، وتصدر عامل (فارق السن وسوء الاختيار) المرتبة الأولى من بقية الأسباب

الأُخرى وبلغ (184) وبنسبة (40.7%) من مجموع الأسباب الأُخرى ، بينما حل بالمرتبة الأخيرة (المشاكل العشائرية) وبلغت (117) وبنسبة (26.0%) من مجموع الأسباب الأُخرى .

ويتضح لنا أنّ كثير من حالات الطلاق أنْ لم يكن جميعها قد حصلت نتيجة لعدة أسباب وليس لسبب واحد ، لذلك تكررت حالات الطلاق بتعدد الأسباب .

وهذه الأسباب نتيجة لمتغيرات عديدة وقد تكون متداخلة فيما بينها لتؤثر بصورة مباشرة على الطلاق وعلى حياة المتزوجين بصورة خاصة .

لذا سيتناول البحث في الفصل الرابع التحليل الإحصائي للمتغيرات المؤثرة على واقع الزواج للمحافظة وحسب الوحدات الإدارية .



الفصل الرابع

التحليل الإحصائي لمعدل الزواج والطلاق وآثارهما وتوقعاتهما المستقبلية

المبحث الأول : التحليل الإحصائي للعلاقة بين معدل الزواج والطلاق والعوامل المؤثرة فيه

المبحث الثاني: آثار الزواج والطلاق على سكان محافظة ميسان

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لمعدل الزواج والطلاق في محافظة ميسان





المبحث الأول

التحليل الإحصائي للعلاقة بين معدل الزواج والطلاق والعوامل المؤثرة فيه

تعتبر البيانات في علم الإحصاء بأنّها الشكل المجرد أو الخام الذي تتكون عليه المعلومات في الحياة ، وتعد نتاج قياسات المتغيرات ، ويمكن القول أنّ البيانات هي أي نتيجة يتم تسجيلها وتحويلها إلى متغير رقمي ، ويعد تحليل البيانات هو ذلك العلم الذي يستخدم الأساليب الإحصائية في التحليل للوصول للمعلومات الكامنة وللوصول إلى النتيجة الأفضل ، لذا يتحتم على الباحث أنْ يستخدم الوسائل الإحصائية التي توفر له ما يساعده في تحقيق أهداف الدراسة ويعتبر برنامج (IPM SPSS) من البرامج المرنة والقوية وسهلة الاستخدام سيما لغير المختصين في علم الإحصاء(1).

يهدف التحليل الإحصائي إلى إعطاء صورة واضحة لطبيعة العلاقة بين المتغيرات من خلال ابراز العوامل الكامنة خلف هذه العلاقات ، إذ إنّ تفسير النتائج المستخلصة يعتبر هدف أساسي ، لذا لابد أنْ تكون مصفوفة العوامل الذي يعتمد عليها سهلة التفسير وذات دلالة معنوية(2) ، وتقاس تلك العلاقة بين المتغيرات بمقياس يسمى معامل الارتباط (Coefficient Correlation) ويرمز له بالرمز (r) ويأخذ القيم التي تتراوح بين ($^+1$ _ 0 _ $^-1$) وهي كالآتي:

_ يكون الارتباط (طردياً تاماً) إذا كانت قيمة معامل الارتباط تساوي (1).

_ يكون الارتباط (عكسياً تاماُ) إذا كانت قيمة معامل الارتباط تساوي ($^-1$).

_ لا يوجد ارتباطاً إذا كانت قيمة معامل الارتباط تساوي (صفر) .

_ كلما كانت قيمة معامل الارتباط قريبة من الواحد كان الارتباط قوياً سواء كانت القيمة (موجبة أو سالبة)

_ كلما كانت قيمة معامل الارتباط قريبة من (الصفر) كان الارتباط ضعيفاً.

---

(1) رامي صلاح جبريل ، تحليل البيانات خطوة بخطوة في (SPSS) ، ليبيا، 2020 ، ص1.

(2) بروين محمد ، دراسة احصائية لتحديد تأثير بعض العوامل الأجتماعية والأقتصادية على ظاهرة الطلاق في محافظة السليمانية ، مجلة الإدارة والأقتصاد ، العدد الرابع والستون ، 2007، ص77.

ولغرض تحديد درجة العلاقات بين ظاهرتين مختلفتين تم استخدام الصيغة الإحصائية لمعامل ارتباط (بيرسون) الذي يعد من أهم الأساليب الإحصائية لقياس درجة الارتباط بين متغيرين، وهما المتغير التابع (ص) والمتغير المستقل (س) ، ويمثل المتغير الأولى الظاهرة التي تهتم بها الدراسة، أما المتغير الثاني يمثل المتغيرات الأُخرى التي يكون لها تأثير وارتباط بالظاهرة التي يتم دراستها مكانياً [1] .

ونتيجة إلى ذلك ، إذا كان الهدف الأساسي من العلم دراسة وتحليل العلاقة بين المتغيرات المتعددة التي يتعامل معها فإنَّ الارتباط يعد هو الوسيلة الإحصائية التي تحقق ذلك الهدف[2] .

وفي هذا المبحث سيكون معدل (الزواج والطلاق) هو المتغير التابع (ص) بينما المتغير المستقل(س) شاملاً للمتغيرات المؤثرة التي تتمثل:

س^1: نسبة الحاصلين على الشهادة الإعدادية فما فوق.

س^2: الدخل الشهري .

س^3: المهنة.

س^4: ملكية السكن (ملك).

س^5: العادات والتقاليد .

س^6: معدل العمر عند الزواج الأول.

س^7: مدة الحياة الزوجية للمطلقين(أقل من سنة).

يمكن تصنيف الارتباط من إذ طبيعة معامل الارتباط وعدد من المتغيرات إلى الارتباط البسيط والجزئي والمتعدد (Simple ،Partial ، and Correlation Multiple) ، فالارتباط البسيط هو الذي يعتمد على دراسة العلاقة بين متغيرين فقط ، والارتباط الجزئي الذي يدرس العلاقة بين متغيرين بوجود تأثير لمتغير واحد أو أكثر على هذين المتغيرين ، أما الارتباط المتعدد يقيس العلاقة بين مجموعة من المتغيرات في آنٍ واحدٍ [3] .

---

(1) عبد اللاه ابراهيم الفقي ، الإحصاء التطبيقي باستخدام برنامج SPSS ، الطبعة الاولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2014، ص158.

(2) محمود عبد الحليم منسي وخالد حسن الشريف ، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام (برنامج SPSS)، الاسكندرية، 2014، ص158.

(3) رامي صلاح جبريل ، مصدر سابق ، ص147.

وسيتم الاعتماد على الارتباط البسيط والمتعدد ، إذ يعد الارتباط البسيط خطوة أساسية لابد منها لكي تحقق عمليات الارتباط المتعدد . وجدول (29) يبين معدل الأرتباط البسيط(*) بين (معدل الزواج الخام) لكل وحدة إدارية والمتغيرات ذات العلاقة على انفراد وكذلك فيما بينها أيضاً، مع بيان درجتها واتجاهها ، ويلاحظ عن وجود علاقات عكسية سالبة بين معدل الزواج الخام (ص) وكل من معدل العمر عند الزواج الأول (س^{6}) بالدرجة الأولى ، ونسبة الحاصلين على الشهادة الأعدادية فما فوق(س^{1}) بالدرجة الثانية ، ويدل ذلك على ارتفاع معدل الزواج عندما تنخفض هذه المتغيرات والعكس صحيح ، أما العلاقات الطردية الموجبة بين معدل الزواج الخام والمتغيرات ، فقد سجلت بين معدل الزواج الخام (ص) وكل من المهنة (س^{3}) بالدرجة الأولى ، ونسبة أصحاب الدخل الشهري 500 فأكثر (س^{2}) بالدرجة الثانية ، وملكية السكن (ملك) (س^{4}) ونسبة المتأثرين بالعادات والتقاليد (س^{5}) بالدرجة الثالثة.

واختبرت معاملات الارتباط بالاختبار التائي (t – test)(**) إذ من خلالها يختبر فرضية العدم صفر Ho:r= ضد فرضية البديلة صفر H1-r≠ ، وتحسب قيمة (t) للبيانات المدروسة ويتم مقارنتها مع قيمة (t) الجدولية ، فإذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول فرضية البديلة ، ويدل على أنّ الارتباط معنوي بين المتغيرين ، أما إذا كان العكس من ذلك أي أنّ قيمة t المحسوبة اصغر من قيمة t الجدولية تقبل فرضية العدم ويعني ذلك الارتباط بين المتغيرين يساوي صفراً ، أي أنّ غير ذي أهمية.

يتضح من جدول المشار إليه أنّ اقوى العلاقات سجلت بين متغيري نسبة الحاصلين على الشهادة الاعدادية فما فوق (س1) ومعدل العمر عند الزواج الأول (س6) بمقدار (0.683) ، كما سجلت علاقة قوية بين متغيري أصحاب الدخل الشهري 500 فأعلى (س2) ونسبة التأثير بالعادات والتقاليد (س5) بمقدار (0.929) ، وكذلك بين المتغيرين مهنة العاطلين عن العمل

(*) يعد الارتباط البسيط خطوة اساسية لابد منها لتحقق عملية الارتباط المتعدد.

(**) تحسب قيمة (t) المحسوبة لاختبار معنوية الارتباط وفق المعادلة الآتية: $t = \frac{r\sqrt{N-2}}{\sqrt{1-r2}}$

حيث ان N = عدد المشاهدات المستخدمة، r = معامل الارتباط البسيط r^2 = معامل التحديد.

لمزيد من التفاصيل ينظر:

_ داليا عبد الجبار شنيشل ، التحليل المكاني للخصوبة السكانية المسجلة في محافظة ميسان ، مصدر سابق ، ص131.

(س3) وملكية السكن (ملك) (س4) بمقدار (0.881) ، وبين مهنة العاطلين عن العمل (س3) ونسبة التأثير بالعادات والتقاليد (س5) بمقدار (0.853) ، وبين ملكية السكن (ملك) (س4) و(س5) نسبة التأثير بالعادات والتقاليد بمقدار (-0.955) ، وكذلك بين العمر عند الزواج الأول (س6) وأصحاب الدخل الشهري 500 فأعلى (س2) بمقدار(- 0.857) ، بينما جاءت أضعف علاقة ارتباط بين معدل الزواج الخام (ص) ونسبة الحاصلين على الشهادة الأعدادية فما فوق بمقدار (-0.099).

جدول (29)

مصفوفة الارتباط البسيط بين معدل الزواج الخام والمتغيرات ذات العلاقة لمحافظة ميسان

المتغيرات	ص	س1	س2	س3	س4	س5	س6
ص	1						
س1	-0.099	1					
س2	0.217	0.449	1				
س3	0.318	0.336	0.833**	1			
س4	0.204	0.657*	0.879	0.881**	1		
س5	0.207	0. 397	0.929**	0.853**	-0.955**	1	
س6	-0.378	0.683*	-0.857**	0.682*	0.849	0.849	1

المصدر:_ ملحق (9) .

** ارتباط معنوي بمستوى (0.01).

* ارتباط معنوي بمستوى (0.05).

كما أنّ معامل الارتباط البسيط لا يظهر تأثير (المتغيرات المستقلة) مجتمعة مع المتغير التابع ، إذ تم استخدام معامل الارتباط المتعدد الذي يحقق هذا الغرض ، وهذا ما يحتويه الانحدار متعدد الخطوات (Regression Stepwise) باستخدام برنامج (SPSS) الإحصائي. وتتضمن طريقة الإنحدار المتعدد الخطوات (استبعاد المتغيرات) التي لا تظهر لها دلالة معنوية، أي ذات الارتباط المنخفض، ومن ثم يتم ترتيب المتغيرات وفقاً لأهميتها ونسبة مساهمتها في درجة تباين الظاهرة المدروسة ، يوضح جدول (30) المتغيرات التي تم استبعادها بالطريقة التدريجية وهي متغيرات (الدخل الشهري ، المهنة ، ملكية السكن) إذ إنّ الارتباط الجزئي بينهم وبين معدل الزواج الخام غير دال احصائياً أي أكبر من (0.5)، ويدل على ارتباط ضعيف

جداً، كما يتضح من قيم (sig) في الجدول .

جدول (30)

المتغيرات المستبعدة بالطريقة التدريجية

النموذج	المتغيرات المستبعدة	قيمة t	الدلالة الإحصائية (sig)	الارتباط الجزئي	احصائيات العلاقة الخطية
1	س2 الدخل الشهري	-.721-	.494	-.263-	.058
	س3 مهنة العاطلين عن العمل	.883	.407	.317	.239
	س4 ملكية السكن	.046	.964	.018	.070

المصدر :_ ملحق (10).

كما يوضح لنا جدول (31) معامل الارتباط بين المتغير التابع (معدل الزواج الخام) والمتغيرات المستقلة ، ويتضح وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة لمعامل الارتباط بين معدل الزواج الخام والمتغيرات (تأثير العادات والتقاليد ونسبة الحاصلين على الشهادة الأعدادية فما فوق ومدة الحياة الزوجية) بمقدار (0.49) ، والخطأ المعياري في التقدير (0.98) وهذه المتغيرات تسهم (24%) من تباين المتغير التابع (معدل الزواج) وهي نسبة ذات دلالة معنوية بمستوى (0.05) . بينما بلغ معامل الارتباط بين المتغير التابع ومجموع المتغيرات المستقلة بحسب أهميتها بمقدار (0.70) ويتضح عن وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين هذه المتغيرات بحسب ترتيبها والمتغير التابع ، وبخطأ معياري (0.04) ، وتفسر (المتغيرات المستقلة) (49%) من تباين المتغير التابع وهي نسبة ذات دلالة معنوية بمستوى (0.01).

جدول (31)

معامل الارتباط ومعامل التحديد المربع ونسبة الخطأ المعياري للنموذجين

رقم الخطوة	رمز المتغير	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح	نسبة الخطأ المعياري
الأولى	س5 س1 س6	.490[a]	.240	-.044-	.98525
الثانية	س4 س2 س3 س5 س1 س6	.705[b]	.497	-.106-	.04313

المصدر :_ ملحق (11).

وبالاعتماد على تحليل نتائج التباين (ANOVA) الذي يعد أحد الأساليب الإحصائية الاستدلالية، و يؤدي نفس غرض اختبار (T–test) ويمكن اعتباره امتداداً له ، والهدف الأساسي من اختبار (F – test) هو للتعرف على ما إذا كانت (المتغيرات المستقلة) تؤثر في (المتغير التابع) تأثيراً كبيراً أم لا ، فإذا كانت قيمة f المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة فهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول فرضية البديلة ، ويدل على أنّ المتغيرات المستقلة ذات معنوية إحصائية ولها تأثير كبير على قيمة المتغير التابع ، أما إذا كان العكس تقبل فرضية العدم ، ويعني الارتباط بين المتغيرين يساوي صفر، أي غير ذي أهمية .

ومن جدول (32) تحليل التباين لاختبار معنوية الانحدار ، يلاحظ أنّ جميع النماذج معنوية وفق اختبار قيمة F ، لأنّ قيمة الدالة الإحصائية أكبر من (0.05) ، وهي نسبة ذات دلالة معنوية ، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل ، ويدل على أنّ الإنحدار معنوي لا يساوي صفر، وتوجد علاقة قوية ذات أهمية كبيرة بين المتغير التابع (معدل الزواج الخام) والمتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً بالمتغير التابع ، هي (الحاصلين على الشهادة الإعدادية فما فوق، العادات والتقاليد ، العمر عند الزواج الأول) التي تعد من المتغيرات ذات الدلالة الإحصائية ، ملحق (13).

جدول (32)

نتائج تحليل التباين (ANOVA)

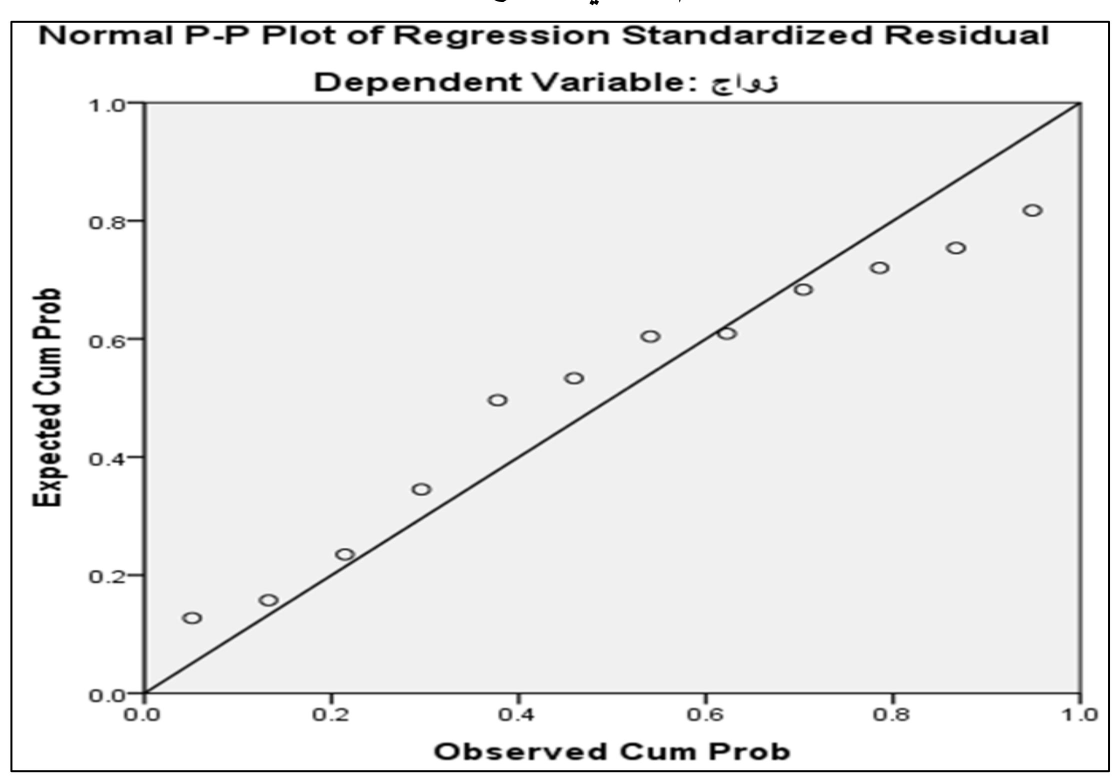
النموذج		مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	اختبار F	مستوى الدالة الإحصائية
الأول	الانحدار	9.977	3	3.326	.844	.507[b]
	البواقي	31.530	8	3.941		
	المجموع	41.507	11			
الثاني	الانحدار	20.635	6	3.439	.824	.596[c]
	البواقي	20.872	5	4.174		
	المجموع	41.507	11			

المصدر :_ ملحق (12).

ويتبين من إحصائيات البواقي وهي الفرق بين القيم المشاهدة وخط الإنحدار المقدر، إنَّ قيمة (Mahal) العظمى بلغت (9.870) ، ويدل ذلك على عدم وجود قيم متطرفة متعددة المتغيرات وهو شرط من شروط تطبيق تحليل الإنحدار المتعدد ، ملحق (14) . كما يلاحظ من شكل (16) أنّ معظم البيانات تتجمع تقريباً بموازي خط المستقيم مما يشير إلى أنّ البواقي (الاخطاء) تتوزع حسب التوزيع الطبيعي بمتوسط صفر وتباين (1).

شكل (16).

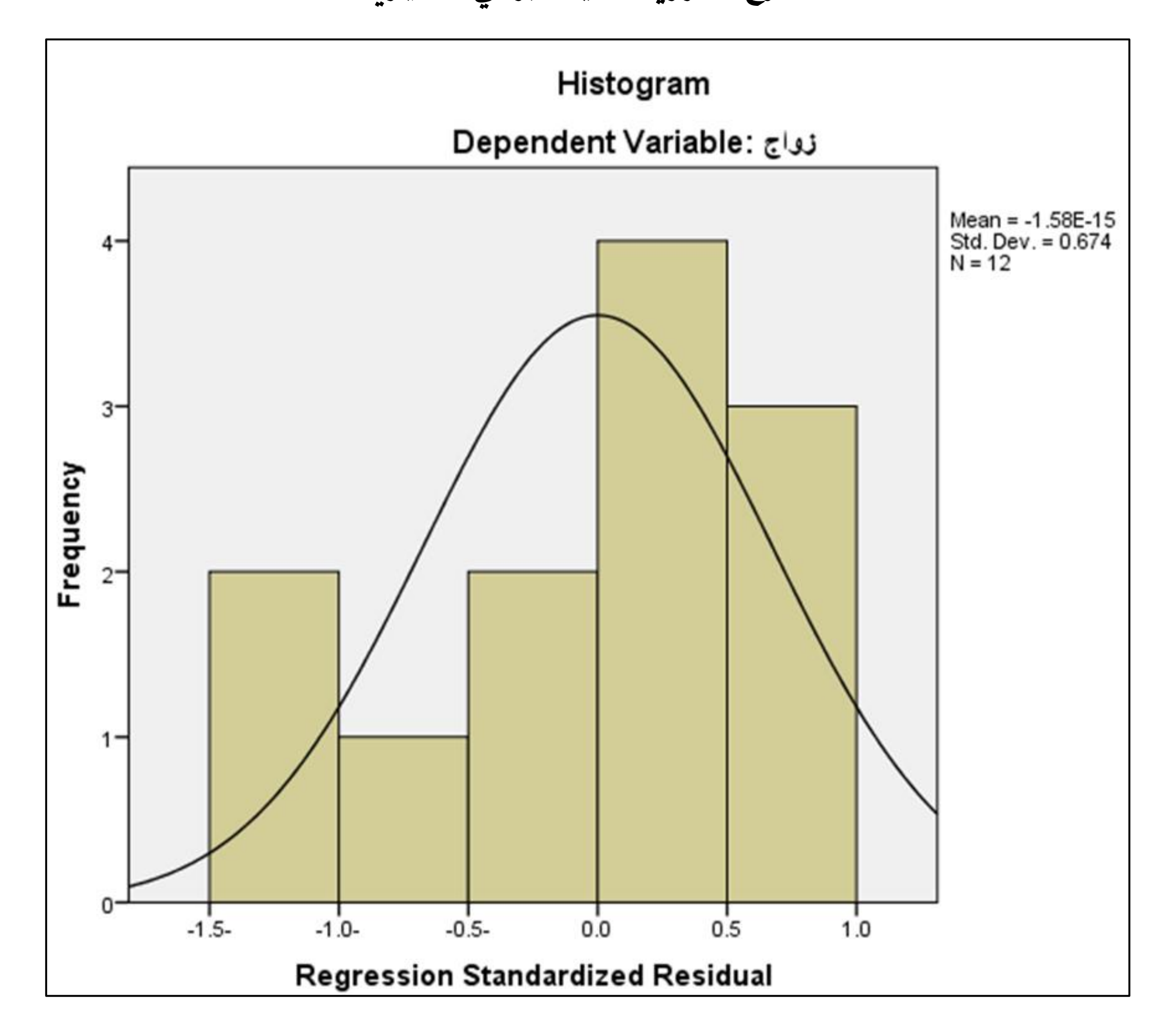
اعتدالية قيم البواقي لنموذج الانحدار



أما الشكل (17) يتضح من رسم المدرج التكراري أنّ تحليل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي للخطأ، أي أنّ الاخطاء تتوزع طبيعياً.

شكل (17)

المدرج التكراري لتحليل البواقي المعيارية



ويتضح لنا عند تحليل معدل الارتباط البسيط بين **(معدل الطلاق الخام)** والمتغيرات المستقلة على انفراد وفيما بينها أيضاً، مع تحديد درجتها واتجاهها.

يبين جدول (33) وجود علاقات عكسية سالبة بين معدل الطلاق الخام (ص) ونسبة الحاصلين على الشهادة الأعدادية فما فوق(س^{1}) بالدرجة الأولى ، ومعدل العمر عند الزواج الأول (س^{2}) ويدل ذلك على ارتفاع معدل الطلاق عند انخفاض هذه المتغيرات والعكس صحيح، أما بالنسبة للعلاقات الطردية الموجبة بين معدل الطلاق الخام والمتغيرات المؤثرة، فقد سجلت بين معدل الطلاق الخام (ص) وكل من متغير مدة الحياة الزوجية أقل من سنة (س^{7}) بالدرجة الأولى ، ونسبة أصحاب أعلى دخل شهري (س^{2}) بالدرجة الثانية ، ومهنة العاطلين عن العمل (س^{3}) بالدرجة الثالثة.

كما يتضح من بيانات جدول المشار إليه ، أنّ أقوى العلاقات بين المتغيرات سجلت بين (س1) الحاصلين على شهادة الأعدادية فما فوق و(س6) العمر عند الزواج الأول بمقدار (0.683) ، كما سجلت علاقة قوية جداً بين متغيري (س2) أصحاب أعلى دخل شهري و(س5) نسبة التأثير بالعادات والتقاليد بمقدار (0.950) ، وبين (س2) نسبة أصحاب أعلى دخل شهري و(س4) ملكية السكن (ملك) بمقدار (0.879) ، وكذلك بين متغيري مهنة العاطلين عن العمل (س3) وملكية السكن (س4) بمقدار (0.881) ، وبين(س3) مهنة العاطلين عن العمل و(س5) نسبة التأثير بالعادات والتقاليد بمقدار (0.853) ، وبين(س4) ملكية السكن و(س5) التأثير بالعادات والتقاليد بمقدار (0.955) ، وكذلك بين (س6) معدل العمر عند الزواج الأول و(س2) الدخل الشهري بمقدار(0.857) . بينما سجلت أضعف علاقة ارتباط بين معدل الطلاق الخام (ص) وملكية السكن بمقدار(−0.006).

جدول (33)

مصفوفة الارتباط البسيط بين معدل الطلاق الخام والمتغيرات المستقلة لمحافظة ميسان

المتغيرات	ص	س1	س2	س3	س4	س5	س6	س7
ص	1							
س1	-0.268	1						
س2	0.316	0.449	1					
س3	0.154	0.336	0.833	1				
س4	-0.006	0.657	0.879**	0.881	1			
س5	0.146	0.570	0.950**	0.853**	0.955**	1		
س6	-0.219	0.683*	0.857**	0.682	0.849	0.849	1	
س7	0.473	0.184	0.822	0.881**	0.752	0.804	0.623	1

المصدر :_ ملحق (15) .

كما تتضمن طريقة الإنحدار المتعدد الخطوات من استبعاد المتغيرات التي ليس لها دلالة معنوية وذات الارتباط المنخفض ، يوضح جدول (34) المتغيرات التي تم استبعادها تدريجياً وهي متغيرات (الدخل الشهري ومهنة العاطلين عن العمل وملكية السكن ومدة الحياة الزوجية للمطلقين) اذ ان الارتباط الجزئي بينهم وبين معدل الطلاق الخام غير دال احصائياً ، أي أنّ اكبر من (0.5)، وهذا يدل على أنّ الارتباط ضعيف جداً، كما يتبين من قيم (sig) في الجدول.

جدول (34)

المتغيرات المستقلة (المستبعدة) بالطريقة التدريجية

النموذج	المتغيرات المستبعدة	قيمة t	الدلالة الإحصائية (sig)	الارتباط الجزئي	احصائيات العلاقة الخطية
1	س2 الدخل الشهري	.872	.412	.313	.058
	س3 مهنة العاطلين عن العمل	-.350-	.737	-.131-	.239
	س4 ملكية السكن	-1.097-	.309	-.383-	.070
	س7 مدة الحياة الزوجية	1.552	.165	.506	.239

المصدر :_ ملحق (16) .

كما يوضح جدول (35) معامل الارتباط بين متغير (معدل الطلاق الخام) المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ، يتضح وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة لمعامل الارتباط بين معدل الطلاق الخام والمتغيرات المستقلة (تأثير العادات والتقاليد ، نسبة الحاصلين على الشهادة الاعدادية فما فوق ، مدة الحياة الزوجية للمطلقين (أقل من سنة)) ، بمقدار (0.619) وتعد في الغالب من أكثر المتغيرات تأثيراً على معدل الطلاق بالمقارنة مع بقية المتغيرات بحسب ترتيبها، وبلغت نسبة الخطأ المعياري في التقدير (0.30) وهذه المتغيرات تسهم (38%) من تباين المتغير التابع (معدل الطلاق) وتعد ذات دلالة معنوية عند المستوى (0.05) . بينما بلغ نسبة معامل الارتباط بين المتغير التابع ومجموع المتغيرات المستقلة بحسب أهميتها وترتيبها بمقدار (0.612) ويتضح عن وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة بين مجموع هذه المتغيرات بحسب ترتيبها والمتغير التابع ، وبنسبة خطأ معياري (0.28) ، وتفسر (المتغيرات المستقلة) (37%) من تباين المتغير التابع وهي نسبة ذات دلالة معنوية عند مستوى (0.05).

جدول (35)

معامل الارتباط ومعامل التحديد المربع والمصحح ونسبة الخطأ المعياري للنموذجين

رقم الخطوة	رمز المتغير	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح	نسبة الخطأ المعياري
الأولى	س5 س1 س6	.619[a]	.383	.151	.30385
الثانية	س4 س2 س3 س7 س5 س1 س6	.612[b]	.375	.236	.28837

المصدر :_ ملحق (17) .

وبالاعتماد على تحليل التباين (انوفا) جدول (36) لاختبار معنوية الانحدار يتبين لنا جميع النماذج معنوية وفق اختبار (قيمة F) لأن قيمة الدالة الإحصائية تعد أكبر من (0.05) وهي من النسب ذات الدلالة المعنوية ، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية البديل ، ويدل أنّ الانحدار معنوي لا يساوي صفراً ، وتوجد علاقة ذات أهمية كبيرة بين المتغير (معدل الطلاق

الخام) والمتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً (العادات والتقاليد والحاصلين على الشهادة الإعدادية فما فوق، العمر عند الزواج الأول) وتعد من المتغيرات ذات دلالة احصائية. ملحق (19).

جدول (36)

تحليل التباين(ANOVA)

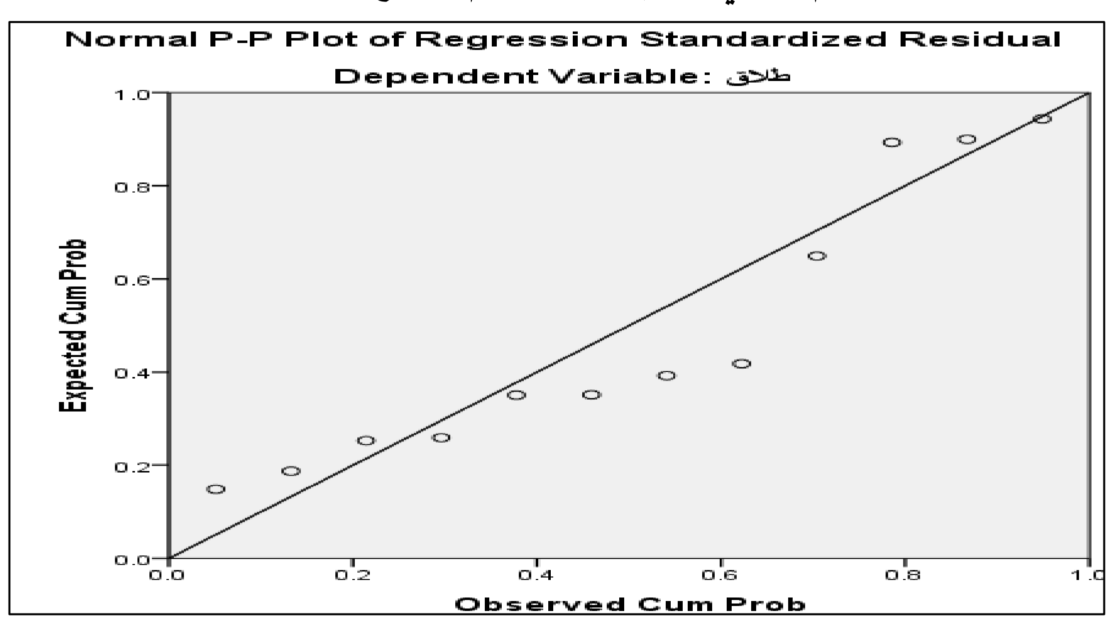
النموذج		مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	اختبار F	مستوى الدالة الإحصائية
الأول	الانحدار	.458	3	.153	1.654	.253[b]
	البواقي	.739	8	.092		
	المجموع	1.197	11			
الثاني	الانحدار	20.635	6	.224	2.695	.121[c]
	البواقي	20.872	5	.083		
	المجموع	41.507	11			

المصدر :_ ملحق (18) .

ويلاحظ من احصائيات البواقي التي تدل على بيان الفرق بين قيم المشاهدة وخط الانحدار المقدر ، اذ إنَّ قيمة (Mahal) العظمى بلغت (5.838) ، ويدل بأنّ لا توجد قيم متطرفة متعددة المتغيرات ، ويعد شرط من شروط تحليل تطبيق الانحدار المتعدد ملحق (20) . كما يتبين من شكل (18) أنّ أغلب البيانات تتجمع بموازي خط المستقيم وهذا يشير بأنّ البواقي (الأخطاء) تتوزع حسب التوزيع الطبيعي بمتوسط (صفر) وتباين (1).

شكل (18)

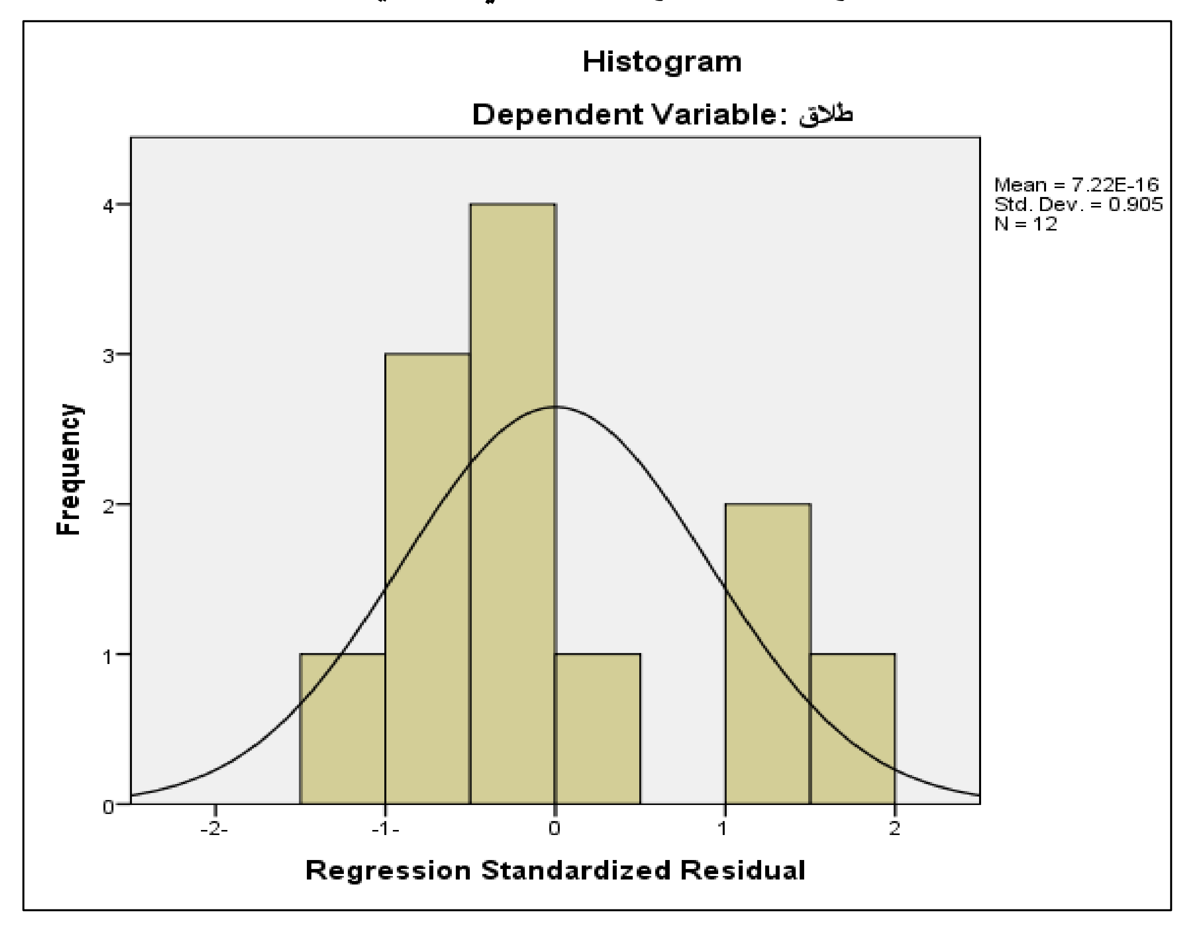
اعتدالية قيم البواقي لموازي خط المستقيم لنموذج الانحدار



أما الشكل (19) يتضح لنا من رسم المدرج التكراري بأنّ تحليل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ، أي أنّ الأخطاء تتوزع بصورة طبيعية.

شكل (19)

المدرج التكراري لنتائج تحليل البواقي المعيارية



المبحث الثاني

آثار الزواج والطلاق على سكان محافظة ميسان

يترتب على ظاهرة الزواج والطلاق مجموعه من الآثار ، وتختلف طبيعة هذه الآثار فقد تكون منها آثاراً شرعية أو مادية ومعنوية، وفي أغلب الأحيان تكون آثار أقتصادية وأجتماعية ، وكل نوع من هذه الآثار يحتوي على مجموعة آثار سوف نتناولها بالتفصيل ، وبيان مدى تأثيرها في المستقبل على الزواج والطلاق ، وتم الاستعانة بالبيانات لدى رئاسة المحاكم التي دونتها عن طريق الدعاوى المسجلة في محاكم المحافظة ، وكذلك الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية .

أولاً: الآثار الأقتصادية المترتبة على الزواج والطلاق :

تعد الآثار الأقتصادية من الآثار شديدة الوقع نتيجة لما يترتب على الزوج من نفقات مالية كبيرة ، فعند الزواج تكون الآثار المترتبة على الزوج حاضرة وبقوة من خلال دفع المهر المعجل لزوجته ، وكذلك النفقة المستمرة للزوجة وأطفالها والتي تكون واجباً عليه ، بالإضافة إلى قيامة بشراء الأثاث والمستلزمات الأُخرى التي تخص حياتهم الزوجية ، بينما في حالة الطلاق تكون الآثار الأقتصادية ذات أثر كبير على كاهل الزوج ومنها الأمور المالية سيما تلك المتعلقة بالمهر المعجل والمؤجل الذي في ذمته لزوجته المطلقة ، وكذلك نفقة العدة والأطفال في حالة وجودهم وأجرتي الحضانة والرضاعة ، وكذلك في حالة طلاقه لزوجته دون سبب مقنع يتحمل نفقة (الطلاق التعسفي) للزوجة نتيجة الضرر الذي لحق بها ، وفي طبيعة الحال سوف تتأثر الأم المطلقة من الناحية المادية بنسبة أكبر ، فغالباً ما ينحدر مستواها المعيشي مما ينعكس على الاطفال .

ولتوضيح الآثار الأقتصادية سوف نتناول حسب حجم الأُسر وكما يأتي :-

- **النفقة :**
- **التعويض عن الطلاق التعسفي :**
- **المطالبة بالمهر :**
- **المطالبة بغصب الاثاث الزوجية:**

1- النفقة :

يعد موضوع النفقة من أهم الآثار الأقتصادية المترتبة عند الزواج والطلاق ، كما هي من الحقوق الواجبة للزوجة التي تقع على عاتق الزوج بمقتضى عقد الزواج ويقصد بها ما تحتاج إليه الزوجة من مسكن ومأكل وملبس وخدمة الزوجة وكل ما يلزم لها ، إذ تستحق الزوجة النفقة الزوجية مثلما تستحق المطلقة أيضاً ،كما تعد نفقة المعتدة (عدة المطلقة) من الآثار المالية التي يتحملها الزوج بعد الطلاق ولها الحق في المطالبة بها لأنّها ما تزال في عصمته [1] ، ونصت المادة (23) فقرة (1) من قانون الأحوال الشخصية العراقي التي تضمنت بان(تجب النفقة للزوجة على زوج من حين العقد الصحيح حتى لو كانت مقيمة في بيت أهلها ، إلا إذا طلبها الزوج بالانتقال لبيته فامتنعت بغير حق) ، أما الفقرة الثانية فقد نصت (يعتبر امتناعها بحق ما دام لم يدفع لها الزوج معجل المهر أولم ينفق عليها) [2] .

ويبين جدول (37) وشكل (20) بان أثر النفقة سجل المرتبة الأولى من بين مجموع الآثار الأقتصادية الأُخرى لمحافظة ميسان لسنة 2020 وبنسبة شكلت (40.3%) ، ويعود سبب المطالبة بالنفقة من قبل الزوجة لأنها من حقوقها الشرعية والقانونية التي تقع على الزوج عند استمرار الزواج وبعد وقوع الطلاق التي كفلها القانون ، وبطبيعة الحال من أسباب رفع المطلقة دعوى النفقة لحاجتها المالية لأنّها أصبحت دون معيل بعدما كان الزوج هو المسؤول عن إعالة زوجته ، ويظهر أثر النفقة بشكل أكثر عند حدوث الطلاق من أجل اجبار الزوج أو الغصب على دفعها كما لا يحق للزوج أنْ يمتنع عن دفعها عند إقامة الزوجة دعوى من أجل المطالبة بها.

(1) حيدر علي جبر الوحيلي ، مصدر سابق ، ص341.

(2) احمد الكبيسي ، مصدر سابق ، ص99.

جدول (37)

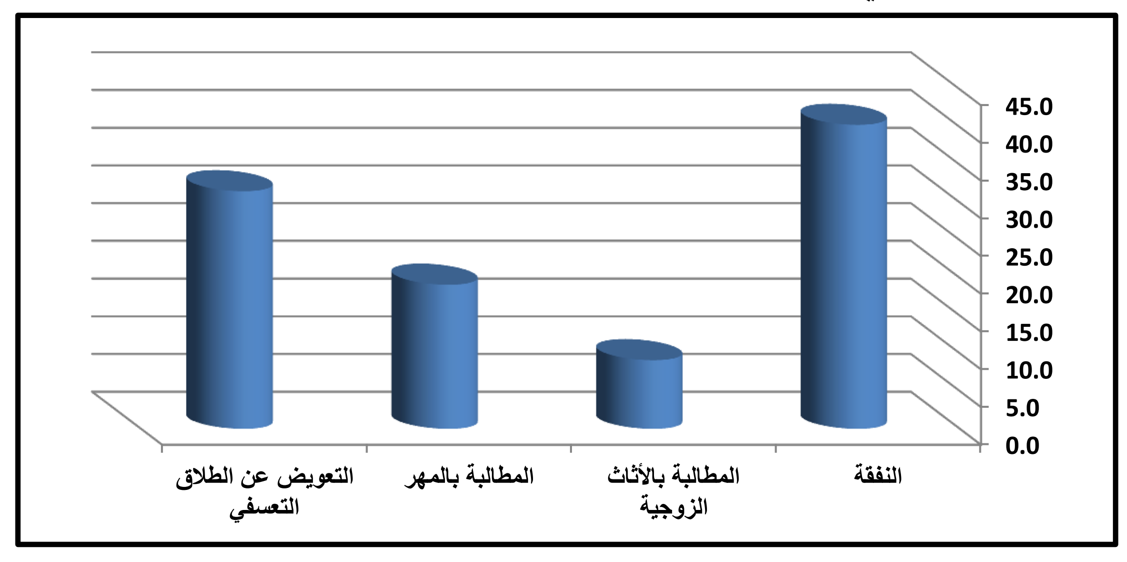
التوزيع العددي والنسبي للآثار الأقتصادية المترتبة على الزواج والطلاق على مستوى محافظة ميسان لسنة 2020

الآثار الأقتصادية	العدد	النسبة
النفقة	841	40.3
التعويض عن الطلاق التعسفي	658	31.5
المطالبة بالمهر	398	19.1
المطالبة بالأثاث الزوجية	191	9.1
المجموع	2088	100

المصدر : _ رئاسة محكمة استئناف ميسان الاتحادية ، قسم الإحصاء ، (بيانات غير منشورة) .

شكل (20)

التوزيع النسبي للآثار الأقتصادية للزواج والطلاق لمحافظة ميسان لسنة 2020



المصدر : جدول (37).

2_ التعويض عن الطلاق التعسفي :

إن حدوث الطلاق من قبل الزوج دون سبب معقول يذكر أو قصور من الزوجة ودون طلبها أو رضاها ، وإنما يقع لقصد الإضرار بالزوجة هنا يعتبر الزوج متعسفاً في استعمال الطلاق ، ويتحمل النتائج المترتبة عليه شرعاً وقانوناً ، كما نص في قانون الأحوال الشخصية العراقي المادة (39)الفقرة (3) منه (إذا طلق الزوج زوجته وتبينَ للمحكمة بأنَّ الزوج متعسفاً في طلاقها وأن الزوجة أصابها ضرر جراء ذلك تحكم المحكمة بطلب منها على مطلقها بتعويض يتناسب

حالته المادية ودرجة تعسفه ، يقدر جملة على أنّ لا يتجاوز نفقتها لمدة سنتين ، علاوة على حقوقها الثابتة الأُخرى) [1] ، وكما تبين لنا سابقاً بأنّ هذا الأثر جاء بالمرتبة الثانية من بين مجموع الآثار الأقتصادية الأُخرى وشكل ما نسبته (31.5%) من مجموع محافظة ميسان لسنة (2020) ، ويرجع سبب مطالبة المطلقة بتعويض جراء طلاقها التعسفي نتيجة إلى ضررها من الزوج ، إضافة إلى ذلك يعتبر رد اعتبار لها ولهيبتها ، ولحاجتها إلى المال يدفعها إلى ذلك ، سيما عند رجوعها إلى بيت أهلها ، وعدم تحمل الكثير من الأهل رجوع بنتهم إليهم وهي مطلقة وبالخصوص إذا كان لديها اطفال .

3_ المطالبة بالمهر :

يعد المهر من الآثار المالية الواجبة على الزوج دفعة للزوجة ، وينقسم إلى قسمين مهر معجل في الغالب يكون مقبوضاً ومهر مؤجل يدفع حين الطلب أو في أي أجل أخر يتفق عليه الزوجين بعد مدة من تاريخ عقد الزواج ، كما أنّ القواعد الفقهية والقانونية تقتضي في استحقاق هذا المهر عند الدخول أو بموت أحد الزوجين وتستحق الزوجة نصف المهر المسمى عند وقوع الطلاق قبل الدخول ، بينما إذا حصل الدخول فإنَّ من حق الزوجة تنفيذ مهرها المؤجل [2] ، كما نصت المادة (20) لقانون الأحوال الشخصية العراقي بأنْ (تستحق الزوجة كلُ المهر المسمى عند الدخول أو بموت أحد الزوجين بينما تستحق نصف المهر المسمى عند الطلاق قبل الدخول) [3]، وبطبيعة الحال أنّ المهر المؤجل بالنسبة للزوج المطلق سيؤدي إلى تحمله أعباء مالية ثقيلة تقع على كاهله قد لا يدرك عقباها . ومن معطيات جدول (37) وشكل (20) بأنَّ هذا الأثر شكل نسبة (19.1%) وجاء بالمرتبة الثالثة من مجموع الآثار الأقتصادية لمحافظة ميسان لسنة (2020) ، ويعود سبب مطالبة المطلقة أو الزوجة بمهرها لأنه يعتبر أول حق فرضة القانون والشريعة الإسلامية لها ، ويتم المطالبة بالمهر بعد حدوث الطلاق ، وذلك لأسباب مالية أو من أجل إثقال كاهل الزوج جراء ما حصل لها .

---

(1) شذى مظفر حسين ، التعويض عن الطلاق التعسفي في الشريعة الاسلامية والقانون دراسة مقارنة ، مجلة رسالة حقوق العلمية ، المجلد الاول ، العدد الاول ، 2009 ، ص173.

(2) مكي عبد مجيد وحيدر حسين الشمري ، الجوانب القانونية والابعاد الأجتماعية للمهر المقوم بالذهب ، مجلة رسالة الحقوق ، العدد الاول ،2010 ،ص29.

(3) احمد الكبيسي ، مصدر سابق ، ص91.

4- المطالبة بغصب الأثاث الزوجية:

إن أهم أثر من آثار الطلاق وأكثرها غموضاً وتعقيداً وأكثرها خصاماً بين المطلقين ، هو النزاع والخصام حول ما يحتويه البيت من أثاث ومفروشات وغيرها قد تكون الزوجة جلبتها معها يوم زفافها من هدايا زواجهما أو من مالها الخاص ، فعندما يقع الطلاق تبدأ مرحلة الخلافات والحسابات وتدابير العقاب والتردد على المحكمة ويطالب كل واحد منهم ويدعي بأنّ أثاث البيت ملكه وحقه [1] ، بالإضافة إلى ذلك يعد الخلاف على الأثاث الزوجية من أكثر المواضيع التي لها حيزاً كبيراً في المحاكم الشرعية سيما في الآونة الاخيرة ، إذ تقدم الكثير من الدعاوى يومياً في المحاكم عند حدوث الطلاق ، يلاحظ جدول (37) وشكل (20) بأنَّ هذا الأثر جاء بالمرتبة الاخيرة من بين الآثار الأقتصادية الأُخرى وبنسبة (9.1 %) ، وبالرغم من أنّ هذه النسبة منخفضة بالمقارنة مع بقية الآثار إلا أنّ عدد الدعاوى المقامة حول غصب الأثاث الزوجية لايزال في حالة ارتفاع بصورة مستمرة نتيجة لارتفاع حالات الطلاق ، ويرجع سبب مطالبة الزوجة لأثاثها المنزل لمحاولتها في إلحاق الضرر الذي حل بها نتيجة طلاقها ، كما يعد حق من حقوقها الزوجية وجزء من المهر المقدم عند زواجها .

ثانياً: الآثار الأجتماعية المترتبة على الطلاق :

إنَّ الآثار الأجتماعية للزواج لها دور كبير في استقرار الأسرة وبنائها وتكاثر النسل فضلاً عن توافر الحضانة الجيدة للأبناء من خلال الرعاية المشتركة للزوجين ، وبالمقابل نرى آثار الطلاق له مساوئ كثيرة على الفرد والاسرة وكذلك على المجتمع ككل ، كما يعد من المشكلات الأجتماعية الخطيرة والتي تنجم عن أسباب متعددة كعدم تفاهم الزوجين وكثرة الخلافات الزوجية بينهما، أو نتيجة الأعباء المادية والخلافات حول تربية الأبناء، ويترتب على هذه المشاكل آثار سلبية خطيرة أهمها تحطيم الزواج وتفكك الأسرة بسبب مساهمتها في خلق جو من الخلافات والمشاحنات والعنف مما ينعكس بشكل كبير على الأسرة والمجتمع ، وتختلف هذه الآثار من إذ مداها ونوعها تبعاً للطريقة التي تقوم عليها رابطة الزواج .

---

(1) ضيف الله منى ، مظاهر الاستعجال في اثار الطلاق في التشريع الجزائري ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، 2014، ص33.

سوف نتناول في دراسة الآثار الأجتماعية المتعلقة بالطلاق ، آثار اثبات النسب والمطاوعة ومشاهدة الابناء ، وكذلك تأثير الحضانة .

1_ الحضانة :

تعد حضانة الاطفال من أهم الآثار الأجتماعية المترتبة على الزوج عند الطلاق ، لكونها من القضايا الأساسية التي تزيد من شدة النزاع بين الزوجين ، سيما إذا حدث الطلاق بشكل غير ودي بينهما ، كما نص قانون الأحوال الشخصية العراقي في المادة (57) فقرة (1) بإعطاء الحق للأم في الحضانة ، إذ نصت على (إنّ الأم أحق بحضانة الولد وتربيته ، حال قيام الزوجية وبعد الفرقة ، ما لم يتضرر المحضون بذلك) [1]، وتنقسم الحضانة إلى قسمين كما في دعاوى الحضانة المسجلة في محاكم الأحوال الشخصية وهي كالآتي :

أ_ ضم حضانة :

الأهتمام بتربية الطفل وحضانته بعد حدوث الطلاق من الأمور الأجتماعية المعقدة ، إذ يعطى الحق للأم بضم حضانة طفلها إليها ، ولها الحق أنْ تمتنع عن ذلك بالتنازل عن حقها أي أنّها لا تُجبر على حضانة طفلها ، كما لا يسقط حقها بالحضانة عند زواجها من شخص آخر ، شرط أنّ يتعهد زوج الأم عند عقد الزواج برعاية الصغير دون الإضرار به ، إضافة إلى ذلك نصت المادة (57) الفقرة (2) لقانون الأحوال الشخصية العراقي شروط حضانة الأم المطلقة إذ أكدت بأنه (يشترط أنْ تكون الحاضنة بالغة عاقة وامينة ، قادرة على تربية المحضون وصيانته ولاتسقط حضانة الام المطلقة عند زواجها ، وفي هذه الحالة تقرر المحكمة أحقية الأم أو الأب في ضوء مصلحة المحضون) ، أما عن مدة الحضانة وتمديدها فنصت المادة (57) الفقرة (4) على (أنّ للأب النظر في شؤون المحضون وتربيته حتى يتم العاشرة من عمرة ، وللمحكمة أن تأذن بتمديد حضانة الصغير حتى يتم إكمال الخامسة عشر ، إذا ثبت لها بعد الرجوع إلى اللجان المختصة منها والشعبية ، إذ أنَّ مصلحة الصغير تقتضي بذلك على أنّ لا يبيت إلا عند حاضنته) [2] ، يتبين لنا من معطيات جدول (38) وشكل (21) بأنَّ أثر ضم الحضانة جاء بالمرتبة الأولى من مجموع الآثار الأجتماعية ويشكل نسبة (28.4%) من مجموع محافظة

---

(1) احمد الكبيسي ، مصدر سابق ، ص 213.

(2) المصدر نفسة ، ص 215_217.

ميسان لسنة (2020) ، ويعود سبب النزاع بين المطلقين في ضم حضانة الأطفال لكون أنّ الشرع والقانون أعطى الحق للأم في ضم حضانة اطفالها، كما هناك الكثير من الحالات التي يسعى الزوج فيها ببذل كل ما بوسعه من أجل كسب دعوى الحضانة وقد تكون واقعية وصحيحة متمثلة بعدم أهلية الأم لحضانة الطفل أو التخوف من زواجها بشخص اخر يتكفل برعاية وتربية الطفل المحضون.

جدول (38)

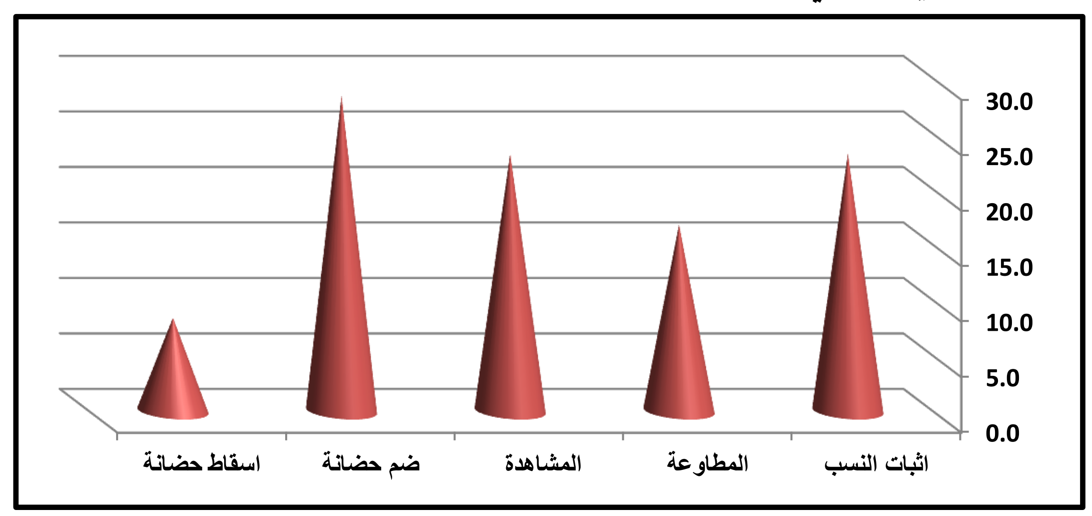
التوزيع العددي والنسبي للآثار الأجتماعية للطلاق في محافظة ميسان لسنة 2020

الآثار الأجتماعية		العدد	النسبة
الحضانة	ضم حضانة	193	28.4
	اسقاط حضانة	57	8.4
اثبات النسب		158	23.2
المشاهدة		158	23.2
المطاوعة		114	16.8
المجموع		680	100

المصدر : ــ رئاسة محكمة استئناف ميسان الاتحادية ، قسم الإحصاء ، (بيانات غير منشورة) .

شكل (21)

التوزيع النسبي للآثار الأجتماعية للطلاق لمحافظة ميسان لسنة 2020



المصدر : جدول (38) .

ب_ اسقاط الحضانة :

عند انتهاء مدة الحضانة يقوم الأب بدعوى إلى المحكمة يطالب فيها اسقاط حضانة الأم واسترداد الأبن المحضون ، وتنتهي حضانة الطفل عند البلوغ ، كما نصت المادة (57) الفقرة (5) من قانون أحوال الشخصية العراقي بأنّ (إذا أتم المحضون الخامسة عشر من عمرة ، يكون له حق الإقامة مع من يشاء من أبوية أو أحد أقاربه لحين اكمال الثامنة عشر من عمرة ، إذ أنست المحكمة الرشد في هذا الاختيار) أي أنّ المحضون يخير بعد سن الخامسة عشر من عمرة ، لحين اكمال الثامنة عشر من عمرة يكون له الحق أنْ يستقل في إقامته إذ يشاء .

كذلك تسقط الحضانة في حالة تضرر الصغير جراء حضانة أمه ، كما جاء في المادة (57) فقرة (7) (في حال فقدان أم الصغير أحد شروط الحضانة أو عند وفاتها ، تنتقل الحضانة إلى الأب إلا إذا اقتضت مصلحة الصغير خلاف ذلك ، وعندها تنتقل الحضانة إلى من تختاره المحكمة وتراعي بذلك مصلحة الصغير) ، وكما تبين سابقاً يتضح لنا بأنّ أثر إسقاط الحضانة جاء بالمرتبة الاخيرة لمجموع الآثار الأجتماعية الأُخرى ويشكل نسبة (8.4%) من مجموع محافظة ميسان لسنة (2020) ، ويعود سبب إسقاط الحضانة نتيجة إلى تنازل الأم المطلقة عن أبنائها بسبب عدم استطاعت الأهل استقبالها هي وأطفالها وعدم تحملهم مسؤولية ذلك نتيجة العادات والتقاليد والعرف الاجتماعي ، وكذلك عدم رغبة الزواج من مطلقة أطفالها معها ، إضافة إلى ذلك بسبب رغبة الأب في سكن الطفل معه وعدم رغبته في تربية أطفاله في أحضان مطلقته أو التخلص من الواجبات التي في ذمته كالنفقة والحضانة .

2_ إثبات النسب :

يعد حفظ النسل من الضرورات التي تكفل ديننا حمايتها واحاطتها بحصن منيع لكي لا تتداخل الأنساب وتختلط وللحفاظ على الأسرة من التهدم وبنائها بناء قويماً ، وبطبيعة لحال تعد مسالة ثبوت النسب من الآثار الأجتماعية المترتبة على ظاهرة الزواج والطلاق ، ووقعت أحكام خاصة لثبوت نسب الأولاد الذين يولدون أثناء قيام العلاقة الزوجية وكذلك الحال الذين يولدون بعد افتراقهما بوقوع الطلاق ، ولأجل ضبط الأنساب بصورة لا تدع مجالاً لحدوث الشك ، جعل الإسلام أسباباً لثبوتها مقصورة على ثلاثة وهي الفراش والإقرار والبينة [1] .

(1) حيدر علي جبر الوحيلي ، مصدر سابق ، ص350.

كما نصت المادة (51) من قانون الأحوال الشخصية العراقي بأنَّ ينسب ولد كل زوجة إلى زوجها بالشرطين التاليين :

1ـ أنْ يمضي على عقد الزواج أقل من مدة الحمل .

2ـ أنْ يكون التلاقي بين الزوجين ممكناً .

إذ تكلمت هذه المادة عن ثبوت نسب الطفل الذي ولدته امرأة لها رجل وبينهما ارتباط شرعي ، وفي هذه الحالة يسميها الفقهاء (فراشاً) أي إنّ العلاقة بين رجل والمرأة ليست زنا ، وانما هي علاقة زواجية صحيحة [1].

يلاحظ من معطيات جدول (38) وشكل (21) بأنَّ هذا الأثر شكل ما نسبته (23.2%) ، وحل بالمرتبة الثانية من بين الآثار الأجتماعية الأُخرى لمحافظة ميسان لسنة (2020) ، ويرجع سبب اثبات النسب لأسباب تتعلق بالعلاقات غير الشرعية نتيجة الانفتاح الاجتماعي والثقافة المكتسبة من وسائل الاعلام والاتصال الحديثة التي تروج لمثل هذه الافكار الغريبة على المجتمع ، إضافة إلى ذلك تكثر مثل هذه الحالات نتيجة لشك الزوج بخيانة زوجته ، سيما إذا كان غير قادر على الإنجاب (عقيم) .

3_ المشاهدة :

إنّ مشاهدة الطفل المحضون في الأسرة المطلقة من القضايا ذات الأهمية البالغة والتي تزيد من شدة الخلاف بين المطلقين ، وبما أنّ القانون يصب لصالح الأم في حق الحضانة ، فعند الطلاق بينهما يقوم الأب برفع دعوى قضائية لكي يطالب فيها رؤية أولاده القاصرين وعندما يصدر حكم قضائي يسمح للأب برؤية أبنائه في أقرب مكان لإقامة الأم ، ويكون حق الأب في رؤية الطفل لكل خمسة عشر يوماً ولمدة ساعتين في مكان محايد يتفق عليه الطرفين أو في داخل المحكمة ذاتها ، وهدف مشاهدة الاب لأطفاله من أجل تحقيق غايتين الأولى إشباع عاطفته الأبوية والثانية متابعة تربيته أطفاله ورعايته بالشكل الذي يكفل المحافظة عليه [2] .

يلاحظ من جدول (38) وشكل (21) بأنّ اثر المشاهدة يشكل ما نسبته (23.2%) لمجموع الآثار الأجتماعية الأُخرى لمحافظة ميسان لسنة (2020) .

---

(1) احمد الكبيسي ، مصدر سابق ، ص197.

(2) حيدر علي جبر الوحيلي ، مصدر سابق ، ص353.

4_ المطاوعة :

تعد من أهم الآثار المترتبة على الزوج بشكل خاص عندما تقوم الزوجة بترك دار زوجها دون عذراً شرعياً أو مبرر قانوني أو دون علم الزوج ، وبالرغم من مطالبته لها بالرجوع ، إلا أنها ترفض العودة لدار زوجها ، ليقوم الزوج برفع دعوى قضائية تدعى بالمطاوعة ، إذ إنّ المطاوعة هي طلب الزوج من زوجته الانتقال إلى دار الزوجية خارج المحكمة ، وفي حالة رفضها ذلك يقوم الزوج بإقامة دعوى ضدها أمام محكمة الأحوال الشخصية في مكان سكن الزوجة ويشترط قبل الحكم بالمطاوعة أن تكلف الزوج المدعي بأنْ يُهيئ بيتاً شرعياً مناسباً لها وبعد إعداد البيت الشرعي تقوم المحكمة الكشف على البيت كما يجب أن تتوافر فيه كافة شروط المسكن الشرعي فيكون الأثاث الموجودة في البيت أثاث غير متنازع عليه وتقدير ذلك يعود للمحكمة وعند صدور الحكم بالمطاوعة يؤدي ذلك إلى سقوط النفقة المستمرة[1] ، تشير معطيات جدول (38) وشكل (21) بأنّ هذا الأثر يشكل ما نسبته (16.8%) من مجموع الآثار الأجتماعية لمحافظة ميسان لسنة (2020) ، وسبب هذا الدعوى التي غالباً ما يلجئ إليه الزوج لكي يحرم الزوجة من حقوقها في حالة امتنعت الزوجة من الانتقال مع زوجها إلى دار الزوجية ، وقد يحدث العكس في حالات كثيرة يكون سبب إقامة مثل هذه الدعوى هو نتيجة تمسك الزوج بزوجته بصورة كبيرة سيما بعد يأسه من جميع محاولات اعادتها إلى دار الزوجية يقيم دعوى المطاوعة.

ثالثاً : الآثار النفسية المترتبة على الطلاق :

إن للطلاق آثارا نفسية وخيمة على المطلقين سواء كان للرجل أو المرأة ومنها الشعور بالإحباط والحزن والظلم بالإضافة إلى ذلك الشعور بالوحدة والانعزالية ، يليه الاحساس بالإحباط وعدم الثقة بالنفس ، وأيضاً نظرة المجتمع الدونية للمطلقة ، وقد يصل الطلاق بالرجل إلى مرحلة الانحراف ، كذلك شعور الرجل بالوحدة العاطفية وصعوبة العيش دون شريكة حياة ، وبعده عن أطفاله في حال كانت الحضانة لأمهم ولم يعد بإمكانه مشاركتهم حياتهم ، وفي الغالب يندم الرجل على حدوث الطلاق بسبب ما خلفه من أثر سلبي على حياته وحياة عائلته ، لذا سوف نتناول في دراسة الآثار النفسية المتعلقة بالطلاق ما يلي :-

---

(1) حيدر علي جبر الوحيلي ، مصدر سابق ، ص351.

1- التردد من الزواج مرة اخرى:

تعد تجربة الزواج السابق ذات تأثير كبير على المطلقين ، اذ تزرع لدى الشخص المطلق هاجس الخوف والقلق من تكرار تجربته الفاشلة مرة اخرى ، فيتردد الكثير من الزواج مرة اخرى لأنّهم يتوقعون الفشل .

كما أنّ الطلاق في أغلب الاحيان يجعل من الصعب على المطلقين أن يكونوا أسرة جديدة، سيما بالنسبة للمرأة وخاصة إذا كانت كبيرة بالعمر بالمقارنة مع المطلقات الصغيرات السن التي تزداد فرصة زواجهن مرة أُخرى [1] ، بالإضافة إلى ذلك غالباً ما يواجه المطلق سيما المطلقة صعوبات الخوض في تجربة الزواج مره أخرى ، نتيجة لنظرة المجتمع المتخلفة والقاسية للمرأة المطلقة ، وكذلك اطلاق التهم والحكم عليها بأنّها ليست مناسبة للزواج .

ويلاحظ من جدول (39) وشكل (22) بأنّ هذا العامل (التردد من الزواج مرة أخرى) جاء بالمرتبة الأولى وبنسبة (18.4%) من مجموع الآثار النفسية للمطلقين البالغ (772) لمجموع سكان العينة المدروسة ، ويعود سبب ذلك في بلوغ الحد الأعلى إلى خوف المطلق من الفشل مرة أخرى بعد زواجهما السابق وما تركه على حالتهما النفسية من عدم الاطمئنان والقلق ، كما يعاني الكثير من المطلقين تفكير سلبي وهو صعوبة الثقة بامرأة مرة اخرى ، فيتجنب الزواج حتى لا يكرر نفس الخطأ السابق.

2- الأحساس بالنقص وعدم تحقيق الذات :

يولد الطلاق على حياة المطلق إحساساً بالنقص نظراً لما يحمله هذا لقب من أثر في داخل المجتمع تجاه المطلق أو المطلقة ، والشعور بالفشل وانعدام الثقة ، كما تعاني الكثير من النساء المطلقات الشعور بالنقص ، بسبب كلام الاسرة والمجتمع فضلاً عن كثرة التساؤلات حول أسباب الطلاق ، كما تشعر بأنّها لم يعد يرغب بها أحد ، وفي أغلب الأحيان تعامل بشيء من الدونية ، وكذلك الإحساس بعدم قدرتها على تحقيق الأهداف التي كانت تطمح لتحقيقها من خلال الزواج منها الاستقرار وتكوين أسرة وإنجاب الأطفال .

يلاحظ من جدول (39) وشكل (22) بأنّ هذا العامل يشكل نسبة (12.6%) من مجموع بقية

---

(1) مسعود كسال ، الاثار المترتبة عن الطلاق في المجتمعات وفي المجتمع الجزائري ، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والأجتماعية ، مجلد (13) ، العدد (4) ، 2021، ص426.

الآثار النفسية لمجموع العينة المدروسة ، وذلك يعود إلى طبيعة المجتمع سيما الأهل وما تتركه حالة الطلاق على نفسية الشخص من انتقاص والشعور بالفشل أو عدم تقبله من قبل الاخرين .

جدول (39)

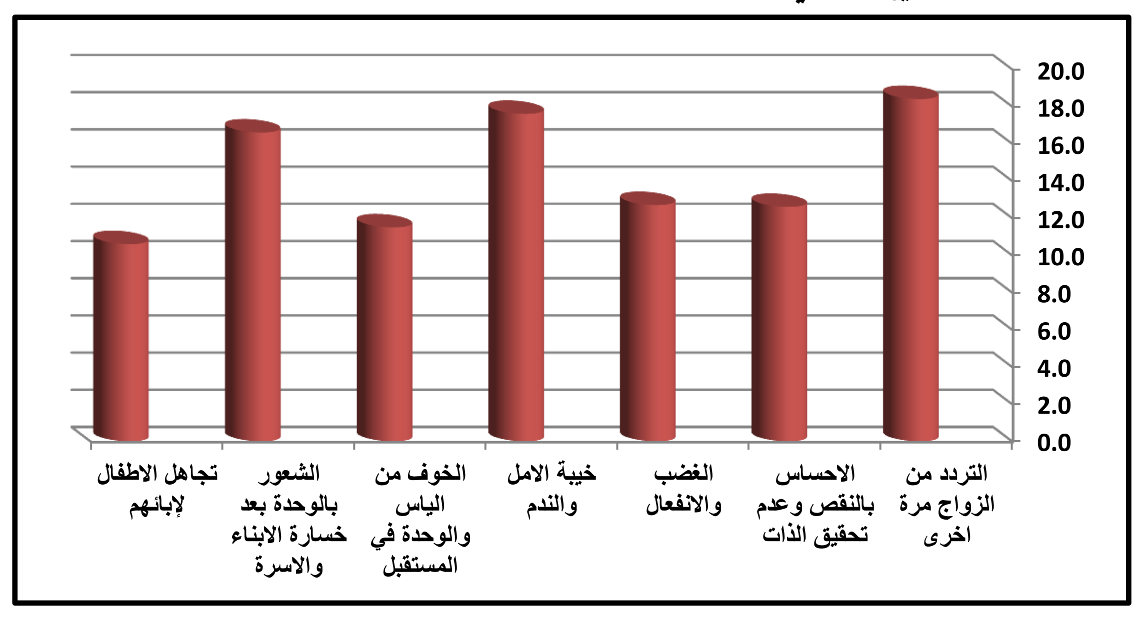
التوزيع العددي والنسبي للآثار النفسية على المطلقين لمحافظة ميسان لسنة 2020

الآثار النفسية للمطلقين	العدد	النسبة
التردد من الزواج مرة أُخرى	142	18.4
الاحساس بالنقص وعدم تحقيق الذات	97	12.6
الغضب والانفعال	98	12.7
خيبة الامل والندم	136	17.6
الخوف من الياس والوحدة في المستقبل	89	11.5
الوحدة بعد خسارة الأبناء والأسرة	128	16.6
تجاهل الأطفال لإبائهم	82	10.6
المجموع	772	100

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية .

شكل (22)

التوزيع النسبي للآثار النفسية للمطلقين لمحافظة ميسان لسنة 2020



المصدر : جدول (39).

3 _ حالة الغضب والانفعال :

تعد حالة الغضب والانفعال من الحالات النفسية الصعبة التي تؤثر في الغالب على شخصية ونفسية الفرد سيما بعد مرحلة الطلاق والتفكير بزوجة أخرى والخوف من الاختيار الفاشل ، لذا من الطبيعي أن ترافق هذه المدة حالات الغضب والانفعال بعد وقوع الطلاق ، كما يتبين لنا من بيانات جدول (39) وشكل (22) بأنّ هذا العامل يشكل ما نسبته (12.7%) من مجموع الآثار النفسية لمجموع سكان العينة المدروسة لمحافظة ميسان .

4 _ خيبة الأمل والندم :

يصيب المطلقين في أغلب الأحيان الإحساس بالذنب والقلق سبب ما خلفه الطلاق من آثار سلبية على حياتهم وحياة عائلتهم وما نتجته من تفتت الأسرة ، سيما لدى المرأة في حال كانت هي من طلبت إنهاء الزواج ، كما قد تشعر بهذه المشاعر حتى لو كان قرار الطلاق خارجاً عن إرادتها ، إذ تلوم نفسها بالتقصير وعدم محاولتها بشكل كافي لاستمرار علاقتها الزواجية ونجاحها، وتشعر بحزنها الشديد في حالة حرمانها من أولادها، إذا كانت حضانتهم عند ابيهم.

تشير معطيات جدول (39) وشكل (22) إنّ هذا العامل جاء بالمرتبة الثانية وبنسبة (17.6%) من مجموع الآثار النفسية البالغ (772) لمجموع سكان العينة المدروسة لمحافظة ميسان ، ويعود سبب ذلك إلى صعوبة تدارك الألم ، وخيبة الأمل الناتج من صدمة الطلاق بعد انفصالهما عن بعضهما ، بالإضافة إلى ذلك الندم على الزواج المبكر خصوصاً إذا كان عن طريق الأهل وعدم اعطاء حرية الاختيار ، سيما إذا كانت المطلقة هي السبب في حصول الطلاق .

5 _ الخوف من اليأس والوحدة في المستقبل .

ينتاب الكثير من المطلقين الهموم والأفكار وشعورهم بالخوف والقلق من المستقبل سيما نظرة المجتمع السيئة للمطلقة ، اذ أغلب المطلقات ربات بيوت وبعد الطلاق يبدأ التفكير بمستقبلهن فالبعض منهن تتكون لديها فكرة العودة إلى مقاعد الدراسة لإكمال التعليم الثانوي أو الجامعي، والبعض الاخر يتجه لتعليم مهنة أو البحث عن عمل حتى يعتمدن على أنفسهن ، لعل ذلك يوفر لهن دخلاً يحسن من ظروف معيشتها الأقتصادية ، وإذا لم يكن لديهن أي مؤهل علمي أو إمكانيات تساعدها على العمل مما يجعلها تعاني الفقر والعوز ، كما توجد حالات من النساء نتيجة لهذا الشعور بالخوف يتعرضن لمشاكل نفسية كالانطواء على النفس والعزلة ، نتيجة لتأثير

كلام الناس ، بالإضافة إلى ذلك عدم رغبة الزواج من المطلقات ، وقلة الفرص المتوفرة لديها من الزواج مرة أخرى ، نتيجة لاعتبارات اجتماعية متوارثة من جيل إلى آخر، وبناء على ذلك فإنَّ مستقبلها غير واضحاً ومجهول ، فتعود بعد الطلاق حاملة معها جراحها وآلامها ، فعند طلاقها تفقد هذا الستر وتصبح عرضة لأطماع المجتمع والاتهام[1] . ويتبين لنا من جدول (39) وشكل (22) بأنّ هذا العامل يشكل ما نسبته (11.5%) من مجموع الآثار النفسية للمطلقين، ويعود سبب ذلك إلى الصعوبات التي يعيشها المطلقين سيما المطلقة التي فات على طلاقها مدة كبيرة في ظل وجود مجتمع لا يرحمها ولا يقدرها وينظر إليها نظرة استصغار ويضع اللوم المستمر عليها ، بالإضافة إلى ذلك الشعور باليأس الذي تمر به بعد انفصالها وتقدمها بالسن ، وعلى العكس من الرجل المطلق التي تكون لدية فرصة الزواج كبيرة حتى إذا وصل إلى عمر متقدم .

6- الشعور بالوحدة بعد خسارة الابناء والاسرة :

يعاني الكثير من المطلقين جراء الطلاق إلى نتائج مدمرة ومنها أمراضاً جسدية ومشكلات نفسية بعد وقوع الطلاق مقارنة بحالاتهم قبل الطلاق ، فغالباً ما يجد الرجل نفسه بعد الطلاق وحيداً، نتيجة لطبيعة العلاقات الأجتماعية التي يبنيها حوله ، فهو يشعر بالخيبة والوحدة لفقدان دوره بوصفه كأب وزوج ،وكذلك يصاب بالصدمة نتيجة الشعور بالمسؤولية لانهيار الأسرة، فضلاً عن ذلك عدم السماح له من الناحية القانونية بحضانة الأولاد في أغلب الأحيان إلا في حالة بلوغ الأبناء السن القانوني[2] ، ويلاحظ من معطيات جدول (39) وشكل (22) بأنّ هذا العامل (الشعور بالوحدة بعد خسارة الأبناء والأسرة) جاء بالمرتبة الثالثة وبنسبة شكلت (16.6%) من مجموع الآثار النفسية لسكان العينة المدروسة .

7- تجاهل الاطفال لإبائهم :

تعد من أصعب الآثار التي تخلفها حالات الطلاق على الزوج من الناحية العاطفية في حالة وجود الأطفال وانضمامهم إلى حضانة إلام وتكفلها برعايتهم ، لذا من الطبيعي يكون اتصال

(1) مهتاب احمد اسماعيل ابو زنط ، مصدر سابق ، ص 65-66.

(2) غني ناصر حسين القريشي ، الطلاق بين الممكن والمحظور دراسة اجتماعية تحليلية ، مجلة كلية التربية الاساسية ، جامعة بابل ، العدد15،2014 ، ص264.

الاطفال بالأب وارتباطهم به يكون أقل بالمقارنة من ارتباطهم واتصالهم بالأم ، بطبيعة الحالي يجد الزوج نفسه في تجاهل من قبل أبناءه ولا يعد ذات أهمية في حياتهم مما يسبب ذلك شعوراً بتأنيب الضمير من أيقاع الطلاق [1] ، كما تبين سابقاً من الجدول المشار اليه بأنّ هذا العامل يشكل ما نسبته (10.6%) من مجموع بقية الآثار النفسية للعينة المدروسة ، بسبب محاولة أغلب المطلقات على تعذيب زوجها السابق من خلال العمل على ابعاد اطفالها عن أباهم قدر المستطاع مع قيامها بمحاولة زرع الحقد والكره داخلهم من اجل بعدهم عنه .

رابعاً: الآثار المترتبة على المجتمع :

بالرغم من أنّ آثار الطلاق تقع بالأساس على عاتق الزوجين وأطفالهما وكذلك اهل الزوجين والأقارب ، إلا أنّ تلك التأثيرات السلبية لا تنعكس على أفراد الأسرة فقط بل تتعداه لتهدد أمن واستقرار المجتمع بأكمله ، لأنّ الأسرة هي التي يتكون منها المجتمع ، بينما عند وقوع الطلاق تعاني هذه الأسر من التفكك وعدم الاستقرار مما يسبب باضطرابات عديدة تنعكس نتاجها على المجتمع ، كما أنّ الأحداث الناتجة عن ظاهرة الطلاق تؤثر على شخصية الرجل ، وما ينتجه من هموم وأفكار وأعباء مالية التي يكون مجبراً شرعاً وقانوناً على تسديدها ، فتترك كثرة هذه المبالغ التي يلزم عليه توفيرها نحو تصرفات قد تضر بمصلحة المجتمع ، كاتخاذ سلوكيات نحو جريمة السرقة والاحتيال وغيرها ، وهذه الهموم والآلام تشتمل المرأة أيضاً مما يجعلها تفكر من اجل توفير وسيلة للعيش مما قد تسلك طرقاً منحرفة وغير سوية تنعكس على المجتمع [2]، بالإضافة إلى ذلك من الإضرار التي تنتج عن الطلاق هو تشرد الاطفال وعدم رعايتهم والاهتمام بهم نتيجة لغياب الأب وتفكك الأسرة وعدم اهتمام الأم ، ويزداد حرمان الطفل إذا كان صغير السن ، وأن مثل هذا الحرمان للطفل يدفعه إلى الانحراف سيما في الأسرة الفقيرة ومحدودة الدخل ومن هذه السلوكيات كالهروب من المنزل أو المدرسة وكذلك الانحراف والإدمان أو اتخاذه السلوك العدواني ضد الآخرين لكي يعبر عن عدم رضاه عن الواقع الاجتماعي والأسري ، كما تمتد آثار الطلاق المدمرة على المجتمع والتي تتجسد في عدد من المخاطر أهمها تزايد جرائم السرقة والنصب والاحتيال ، وزعزعة امن واستقرار المجتمع وتفككه [3] .

---

(1) حيدر علي جبر الوحيلي ، مصدر سابق ، ص297.

(2) مهتاب احمد اسماعيل ابو زنط ، مصدر سابق ، ص 69.

(3) غني ناصر حسين القريشي ، مصدر سابق ، ص264.

المبحث الثالث

رؤية مستقبلية لمعدل الزواج والطلاق في محافظة ميسان

إنّ دراسة اتجاه التركيب الزواجي في المستقبل يعد من المواضيع الديموغرافية المعقدة ، فالدراسات الجغرافية تهتم بالحاضر بشكل أساسي، مرتكزة على الإسقاطات السكانية المبنية على أساس وفرضيات إحصائية وذلك لمعرفة احتياجات برامج التخطيط للتنمية بكافة فروعها ، لغرض التخطيط المستقبلي ووضع البرامج والخطط التنموية [1]، لذا تعد الاسقاطات المستقبلية مقياساً مباشراً للظروف الحالية والسابقة التي يمكن قياسها بشكل مباشر بالاعتماد على بيانات مستخلصة من نتائج التعدادات أو المسوحات الإحصائية ، لتكون هذه الاسقاطات معدلات أو أرقام قائمة على التنبؤات كأفضل تقديراً للقيم المستقبلية ، كما أنّ أهمية دراسة مستقبل التركيب الزواجي يستلزم الاهتمام بها لكونها تختلف في معدلاتها من وقت لآخر ومن مكان لآخر، بسبب الاختلاف في تأثير المتغيرات الأجتماعية والأقتصادية والثقافية فيها، ونظراً لما لها من آثار متعددة فهي تعد من المؤشرات الأساسية في تغير السكان[2].

1_ توقعات معدل الزواج لسنة (2030) في محافظة ميسان : -

يمكن إعطاء تصور أكثر وضوح عن التوقعات المستقبلية لمعدل الزواج من اعتماد المدة المدروسة (2015 – 2020)، غالباً ما يفضل أنْ تبنى التوقعات السكانية لمدة قصيرة على أساس افتراض ثبات معدلات النمو أو ثبات التوزيع العمري والنوعي ، كما تكون أكثر صعوبة وأقل دقة كلما تطول المدة ، وبطبيعة الحال تعد المدة (20 –40) سنة كافية لمواجهة متطلبات التخطيط للتنمية الأجتماعية والأقتصادية ، لان الاطمئنان على نتائج التقدير السكاني يتناقص بزيادة المدة التي يمتد إليها التقدير [3] .

وللحصول على التوقعات المستقبلية حتى سنة (2030) على افتراض ثبات العوامل المؤثرة

(1) مروان ياسين سلطان العزاوي ، مصدر سابق ، ص149.

(2) وسام عبود درجال ، مصدر سابق ، ص 204.

(3) فتحي محمد أبو عيانه ، جغرافية سكان الإسكندرية ، دراسة ديموغرافية منهجية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ،1980 ، ص624 .

الأُخرى ، اعتمدت الدراسة استخدام معادلة المتوالية الهندسية [*] ، باعتبار أن حجم السكان عبارة عن سلسلة أرقام والتي تزيد وتتناقص سنوياً بمقدار ثابت يعرف بأساس المتوالية ، وباستخدام المعادلة المشار إليها ، تم التوصل إلى النتائج التي تظهر في جدول (40) الذي كشف أنّ معدل الزواج الخام سوف يرتفع ليبلغ (9.4) بالألف لعموم محافظة ميسان لسنة (2030) ، ويتباين بين وحداتها الإدارية ، إذ يتوقع ان يبلغ أعلى معدل في مركز قضاء علي الغربي (11.5) بالألف وأقل معدل في ناحية العزير بمعدل (4.3) بالألف .

أما التوزيع الجغرافي لمعدل الزواج كما يتضح من خريطة (31) الذي تم توزيعه على اساس الدرجة المعيارية لسنة 2030 ، إلى اربع مستويات توزيعية كالاتي :-

المستوى الأول بدرجة معيارية (+0.50 فأكثر):- يظهر أعلى الوحدات الإدارية لمعدل الزواج، ويتمثل هذا المستوى في (مركز قضاء علي الغربي ومركز قضاء العمارة ومركز قضاء الكحلاء) ، ويشكل ما نسبته (25%) من مجموع الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان ، ومن المتوقع أنْ يصل معدل الزواج إلى أعلى معدل في هذه الوحدات البالغ (11و11.5و10.5) بالألف على

(*) تم استخراج التوقعات المستقبلية للتركيب الزواجي وفق المعادلة التالية :-

_ بالاعتماد على معدلات الزواج والطلاق لسنة (2019) ، نتيجة لعدم دقة البيانات لسنة (2020) بسبب الظروف الصحية (وباء كورونا) وفرض الحظر.

$$\mathbf{pn = po(1 + R)n}$$

إذ إن Pn = عدد السكان المتوقع للسنة المستقبلية . po= عدد السكان في التعداد الاخير.

R = معدل النمو السنوي للمدة السابقة .

n = عدد السنوات الفاصلة بين التعداد الاخير والسنة المستقبلية.

ينظر :- محمد عزيز ورياض ابراهيم السعدي، جغرافية السكان، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1984، ص 134.

_ تم احتساب معدل النمو السكاني السنوي بحسب معادلة الأمم المتحدة:

$$\mathbf{r} = \left(\sqrt[t]{\frac{pt}{po}} - 1\right) \times 100$$

إذ ان r = معدل النمو السكاني السنوي.

po = عدد السكان في التعداد الأول. pt = عدد السكان في التعداد الأخير.

t = الزمن بين التعدادين.

ينظر:- U. N, Demographic Year Book, 1984, 36th Issue, New York, 1986, p. 53

التـوالي ، وهـذا امـر متوقـع نتيجـة التشـجيع علـى الـزواج المبكـر ورغبـة الأهـل بتـزويج أبنـائهم بالإضافة إلى ذلك العرف الأجتماعية ومنها العادات والتقاليد سبب آخر لارتفاع معدل الزواج .

المسـتوى الثـاني بدرجـة معياريـة (+ 0.49 إلـى 0.00) :- يمثل هـذا المسـتوى (ناحيـة علـي الشرقي ومركز قضـاء قلعـة صـالح ومركز قضـاء المجـر الكبيـر وناحيـة المشـرح) وبنسـبة شـكلت (33%) من مجموع الوحدات الإدارية للمحافظة .

جدول (40)

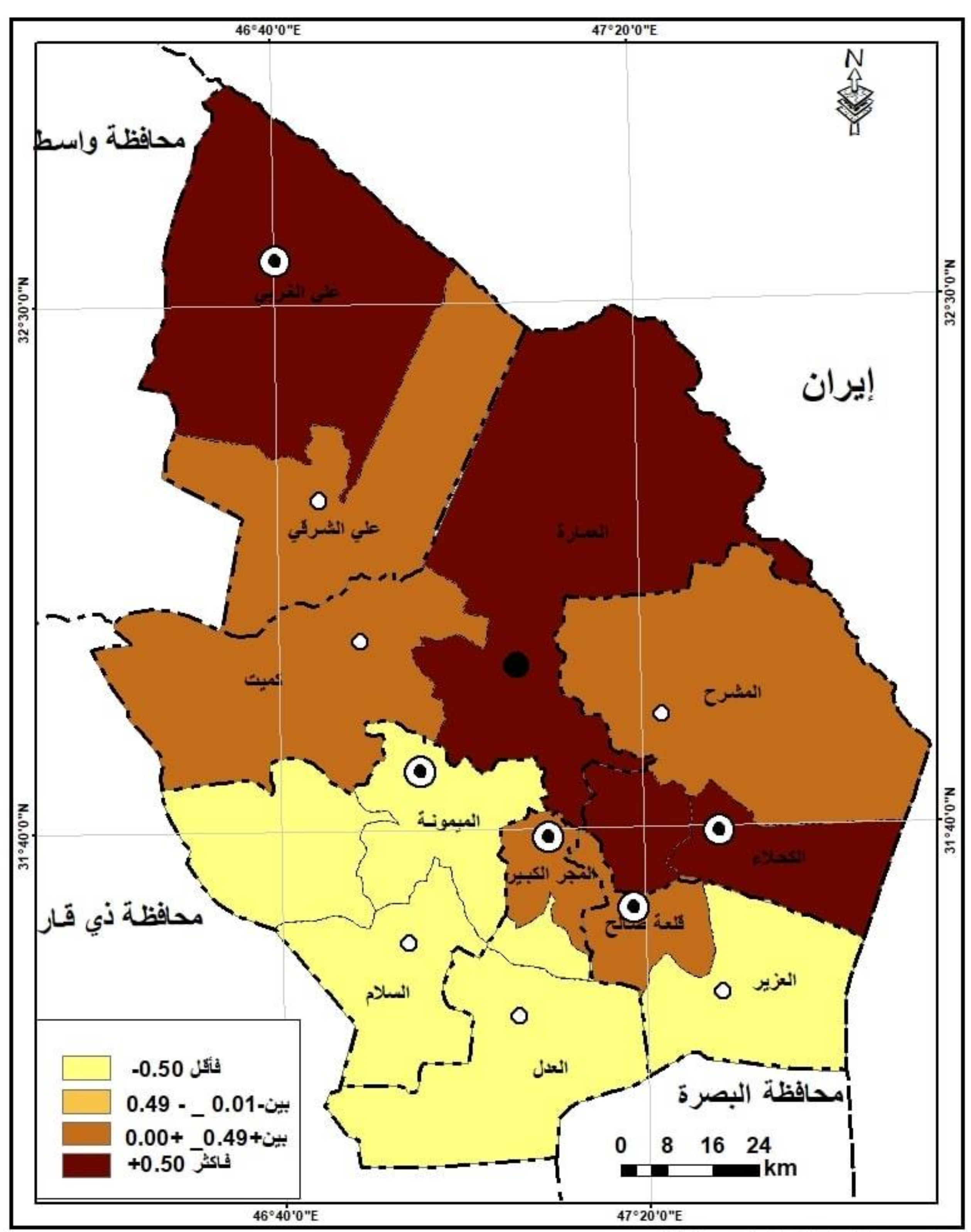
معدل الزواج المتوقع حسب الدرجات المعيارية لمحافظة ميسان لسنة (2030)

الوحدات الإدارية	معدل الزواج بالألف (2030)	الدرجة المعيارية
مركز قضاء العمارة	11	1.40
ناحية كميت	7	-0.47
مركز قضاء علي الغربي	11.5	1.63
ناحية علي الشرقي	8.3	0.14
مركز قضاء الميمونة	6.8	-0.56
ناحية السلام	4.4	-1.68
مركز قضاء قلعة صالح	8.9	0.42
ناحية العزير	4.3	-1.73
مركز قضاء المجر الكبير	8.2	0.09
ناحية العدل	6.7	-0.61
مركز قضاء الكحلاء	10.5	1.16
ناحية المشرح	8.5	0.23
المحافظة	9.4	
المتوسط الحسابي	8.01	
الانحراف المعياري	2.14	

المصدر :- جدول (12) .

خريطة (31)

معدل الزواج المتوقع وفق الدرجة المعيارية لمحافظة ميسان لسنة(2030)



المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول(40)

المستوى الثالث بدرجة معيارية (-0.01 إلى -0.49) :- يظهر في هذا المستوى (ناحية كميت) وهذه الوحدة تشكل نسبة (8%) من مجموع الوحدات الإدارية في محافظة ميسان .

المستوى الرابع بدرجة معيارية (- 0.50 فأقل) :- الذي تبلغ فيه معدل الزواج أدنى مستوى لها ويشمل (مركز قضاء الميمونة وناحية السلام وناحية العزير وناحية العدل) ، وبنسبة شكلت (33%) من مجموع الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان ، ويعود انخفاض معدل الزواج في هذه الوحدات نتيجة لكثرة المتطلبات المادية للزواج من تكاليف مرتفعة جداً لا يستطيع الشاب توفيرها سيما عدم توفير فرص العمل في هذه الوحدات ، وانتشار البطالة وصعوبة الوضع المعيشي مما يدفع ذلك بتأخر زواجهم لحين تحسن الوضع الاقتصادي ، إضافة إلى ذلك انتشار ثقافة تأخر الزواج في ظل الأوضاع الصعبة الذي يعيشها البلد ومنها محافظة ميسان ، وكذلك ارتفاع معدلات الطلاق بشكل غير مسبوق من قبل مما آثار التخوف من الزواج سيما لدى الإناث .

2_ توقعات معدل الطلاق لسنة (2030) في محافظة ميسان : -

يتبين من جدول (41) الذي كشف أنّ معدل الطلاق الخام للسكان سوف يبلغ (1.2) بالألف لعموم محافظة ميسان لسنة (2030) ، أما وحداتها الإدارية فإنَّها تتباين فيما بينها ، إذ من المتوقع أنْ يبلغ أعلى معدل في مركز قضاء العمارة (1.7) بالألف وأقل معدل لنواحي كميت والعزير والعدل بمعدل (0.4) بالألف على التوالي ، أما بقية الوحدات الإدارية فإنَّها تتراوح ما بين المعدلين .

أما التوزيع الجغرافي لمعدل الطلاق على اساس الدرجة المعيارية لسنة 2030 ، الذي يظهر أربع مستويات توزيعية كما يتضح من خريطة (32) .

المستوى الأول بدرجة معيارية (+0.50 فأكثر):- وتمثل أعلى الوحدات الإدارية لمعدل الطلاق ويظهر هذا المستوى في (مركز قضاء العمارة ومركز قضاء علي الغربي) ويشكل ما نسبته (33%) ، وهذا أمر متوقع لكونهما يمثلان أعلى نسبة للسكان الحضر في المحافظة التي ترتفع فيها معدلات الطلاق نتيجة لكثرة المتطلبات الزوجية وصعوبة الوضع المعيشي سيما عدم توفير فرص العمل إضافة إلى التطور التكنلوجي وبرامج الاتصال الحديثة الذي ساعد على انتشار الخيانة الزوجية والانفتاح الثقافي .

المستوى الثاني بدرجة معيارية (+ 0.49 إلى 0.00) :- يظهر في هذا المستوى (مركز قضاء الميمونة ومركز قضاء المجر الكبير) وشكل ما نسبته (33%) من مجموع الوحدات

الإدارية لمحافظة ميسان.

المستوى الثالث بدرجة معيارية (−0.01 إلى −0.49) :− يشمل هذا المستوى (ناحية علي الشرقي وناحية السلام مركز قضاء قلعة صالح ومركز قضاء الكحلاء وناحية المشرح) وهذه الوحدات تشكل (42%) من مجموع الوحدات الإدارية لمحافظة ميسان .

جدول (41)

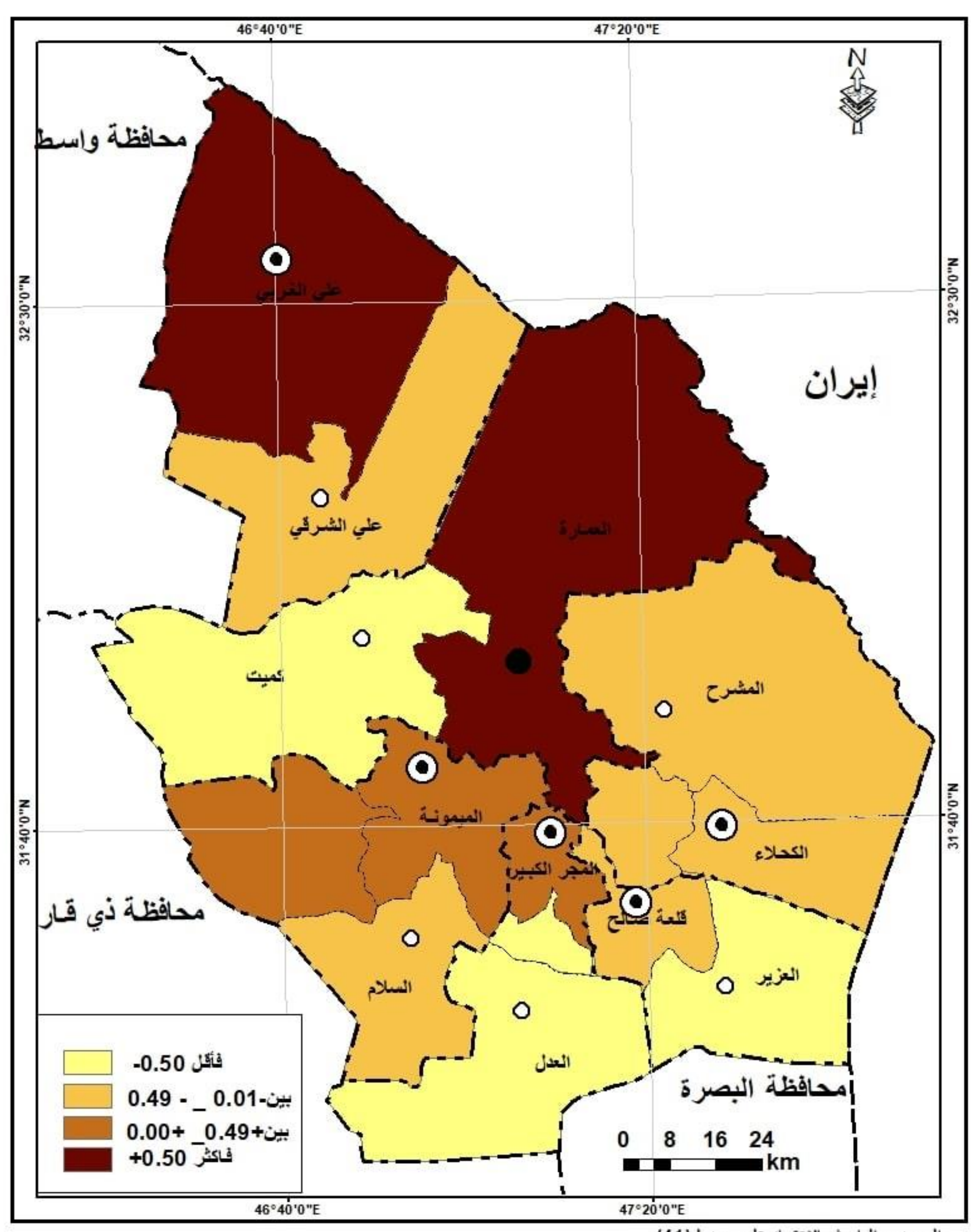
معدل الطلاق المتوقع وفق الدرجة المعيارية لمحافظة ميسان لسنة (2030)

الوحدات الإدارية	معدل الطلاق بالألف (2030)	الدرجة المعيارية
مركز قضاء العمارة	1.7	3.08
ناحية كميت	0.4	-1.13
مركز قضاء علي الغربي	1.5	2.43
ناحية علي الشرقي	0.6	-0.49
مركز قضاء الميمونة	0.8	0.16
ناحية السلام	0.6	-0.49
مركز قضاء قلعة صالح	0.6	-0.49
ناحية العزير	0.4	-1.13
مركز قضاء المجر الكبير	0.8	0.16
ناحية العدل	0.4	-1.13
مركز قضاء الكحلاء	0.6	-0.49
ناحية المشرح	0.6	-0.49
المحافظة	1.2	
المتوسط الحسابي	0.75	
الانحراف المعياري	0.31	

المصدر :− جدول (14) .

خريطة (32)

معدل الطلاق المتوقع وفق الدرجة المعيارية لمحافظة ميسان لسنة(2030)



المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول(41)

المستوى الرابع بدرجة معيارية (- 0.50 فأقل) :- الذي تبلغ فيه معدل الطلاق أدنى مستوى لها والمتمثل(ناحية كميت وناحية العزير وناحية العدل) وبنسبة (25%) من مجموع الوحدات الإدارية في محافظة ميسان ، وتعد هذه الوحدات ذات الطابع الريفي اذ تتميز بترابط العلاقات بين أهالي الريف وسياده العرف العشائري الذي لا يحبذ الطلاق لكون معظم الأسر تجمعهم العلاقات الأجتماعية التي قد تحد من الطلاق .

يستنتج مما سبق بأنَّ التوقعات المستقبلية للتركيب الزواجي لسنة (2030) يتطابق مع المؤشرات وسجلات المحاكم الشرعية ومنها دعاوي الطلاق المسجلة في محكمة ميسان ، إذ يتضح بأنّ هناك ارتفاع ملحوظاً لمعدلات الزواج والطلاق خلال السنوات الماضية ، ومن المتوقع أنْ ترتفع هذه المعدلات بشكل غير مسبوق للسنوات القادمة نتيجة للمتغيرات الأجتماعية والأقتصادية والثقافية وحتى السياسية ، سيما عدم وجود حلول من قبل الدولة ومنها وضع المعالجات وسن القوانين التي قد تحد من هذه الظاهرة الخطيرة على المجتمع ، إضافة إلى ذلك عدم وجود التوعية الأجتماعية من قبل الأُسرة للمقبلين على الزواج في ظل انتشار العادات والتقاليد الأجتماعية التي تساعد على الزواج دون التفكير بمستقبل الأبناء ومدى تحملهم المسؤولية الزواجية .



الاستنتاجات والمقترحات

اولاً : الاستنتـــاجـــات :

1- تشير نتائج الدراسة بأنّ معدل العزاب بلغ (346.7) بالألف لعموم محافظة ميسان لسنة 2020 ، وذلك بسبب متطلبات الزواج الذي يصعب على الرجل توفيرها سيما العاطلين عن العمل ، ويتباين هذا المعدل على مستوى الوحدات الإدارية إذ بلغ أعلى معدل في مركز قضاء العمارة (563.2) بالألف ، بينما أدنى معدل في ناحية العزير(187.8) بالألف.

2- التباين في التوزيع الجغرافي للمتزوجين إذ سجل أعلى معدل للزواج الخام للسنوات (2015 و2017 و2019) وبمعدل (9.4 و8.2 و7.9) بالألف على التوالي لمحافظة ميسان ، وهذا الارتفاع في اعداد المتزوجين نتيجة لتحسن الوضع الأقتصادية والمعاشي ، وبلغ أدنى معدل لسنة (2020) بمعدل (7.1) بالألف بسبب الوضع الأقتصادية الصعب وعدم توفر فرص العمل نتيجة الظروف الصحية في هذه السنة ، وتباين هذا المعدل ما بين الوحدات الإدارية للمحافظة .

3- ظهر من الدراسة بأنّ هناك ارتفاعاً لمعدل الطلاق الخام في المحافظة بين سنتي 2015 و2020 ، إذ بلغ أعلى معدل في سنتي 2016 و 2018 وبلغ على الترتيب (1.4 و1.5) بالألف ، بعد أنّ كان في سنة 2015 (1.2) بالألف ، ويدل هذا الارتفاع نتيجة لعدة متغيرات ومنها زيادة أعداد العاطلين عن العمل وصعوبة الظروف المعيشية ، وكذلك الخيانة الزواجية لاسيما بعد انتشار وسائل التواصل الاجتماعي ، فضلاً عن الزواج المبكر وتدخلات الأهل في الحياة الزواجية كما تبين لنا عند دراسة اسباب الطلاق .

4- توصلت الدراسة إلى ارتفاع نسبة المترملين لسنة (2020) إذ بلغ معدل الترمل الخام (83.4) بالألف نتيجة الأحداث الاخيرة التي شهدها العراق من الإرهاب والدفاع للوطن ، بالإضافة إلى المشاكل العشائرية المستمرة في المحافظة ، وأيضاً الامراض التي تصيب الإنسان، بينما يتباين هذا المعدل مكانياً للوحدات الإدارية ، إذ سجل مركز قضاء الكحلاء أعلى معدل ، بينما أدنى معدل سجل في مركز قضاء العمارة .

5- سجل أعلى مجموع لعدد مرات الزواج (مرتان) لسنة 2020 وبلغ (473) وبنسبة (73.7)% من مجموع المحافظة ، بسبب عدم الاستقرار الزواجي نتيجة الطلاق وبسبب عدم الانجاب ، أما حسب الوحدات الإدارية سجلت أعلى نسبة لعدد مرات الزواج في مركز قضاء العمارة ليسجل أعلى حد من مجموع بقية الوحدات الإدارية وبنسبة (12.5%) ، بينما جاء في الحد الأدنى ناحية علي الشرقي وبنسبة (2.2 %) على التوالي .

6- بلغت مدة الحياة الزوجية للمطلقين (أقل من سنة) أعلى النسب لحالات حدوث الطلاق لسنة 2020 ، إذ بلغت (233) لمجموع محافظة ميسان ، ويدل ذلك الى غياب الانسجام والتفاهم بين الزوجين بسبب فارق العمر بينهما ونتيجة الفوارق الأجتماعية والأقتصادية والثقافية ، وهذا يعني أنَّ نسبة حالات الطلاق تصل إلى قمتها ضمن هذ المدة وتأخذ بالانخفاض مع تزايد مدة الحياة الزواجية .

7- يتضح لنا التباين في توزيع أسباب الطلاق (الأقتصادية والأجتماعية والصحية والنفسية والاخرى) للمحافظة ومابين الوحدات الإدارية ، ومن اكثر الاسباب في ارتفاع معدلات الطلاق هي الاسباب الأجتماعية وخاصةً سبب (تدخل الاهل أو الاقارب) ، ويرجع ذلك الى تأثر سكان محافظة ميسان بالعامل الاجتماعي وهذا ما تبين لنا عند دراسة الاسباب الأجتماعية اذ جاءت بالمرتبة الاولى من بقية الاسباب .

8- اظهرت الدراسة بأنّ هناك متغيرات تؤثر على تباين ظاهرة التركيب الزواجي ومعدلاتها لمنطقة الدراسة والوحدات الإدارية ، ومن أهمها (المتغيرات الأجتماعية والأقتصادية والديموغرافية والسياسية) ومنها ما له تأثير طردياً أو عكسياً على معدلات التركيب الزواجي .

9- بينت الدراسة أنّ هناك علاقة ارتباط عكسية بين التعليم ومعدل الزواج والطلاق بدرجة ارتباط (-0.21 و-0.22) على التوالي بحسب معامل سبيرمان ، بينما جاءت العلاقة بين الدخل الشهري ومعدل الزواج والطلاق علاقة طردية بدرجة ارتباط (0.34)و(0.95) على التوالي، اما العلاقة بين مهنة (العاطلين عن العمل) ومعدل الزواج والطلاق علاقة ارتباط طردية بدرجة(0.43) و(0.48) على التوالي، وظهرت علاقة طردية بين ملكية السكن ومعدل الزواج بدرجة ارتباط (0.16) وعكسية بين ملكية السكن ومعدل الطلاق (-0.29) ، بينما جاءت العلاقة طردية بين متغير العادات والتقاليد ومعدل الزواج ولطلاق بدرجة ارتباط (0.49) (0.36) على التوالي ، وسجلت علاقة ارتباط عكسية بين متوسط العمر عند الزواج الأول ومعدل الطلاق والزواج وبدرجة ارتباط (-0.28 و-0.27) على التوالي .

10- اظهرت نتائج التحليل البسيط باستخدام برنامج (Spss) أنْ أعلى درجة ارتباط بين متوسط العمر عند الزواج الاول ومعدل الزواج الخام ، والعلاقة بينهما علاقة عكسية وبدرجة ارتباط (-0.37) بحسب معامل ارتباط بيرسن ، بينما أعلى درجة ارتباط سجلت بين معدل الطلاق الخام ونسبة الحاصلين على الشهادة الاعدادية فما فوق ، والعلاقة بينهما علاقة ارتباط عكسية

سالبة وبدرجة ارتباط (-0.26) ، وباستخدام الانحدار المتدرج تبين بأنّ المتغيرات (الحاصلين على الشهادة الاعدادية فمأفوف والعادات والتقاليد ومتوسط العمر عند الزواج الأول) أكثر تأثيراً على معدل الزواج والطلاق من بين المتغيرات الأُخرى .

11- سجل أثر النفقة أعلى النتائج لمجموع الآثار الأقتصادية المترتبة على الزواج والطلاق لسنة 2020 وبنسبة(40.3%) ، بينما سجلت دعاوى الحضانة (ضم حضانة) الحد الأعلى وبنسبة (28.4%) من مجموع الأثار الأجتماعية لمحافظة ميسان.

12- من المتوقع أنْ يستمر معدل الزواج والطلاق لمحافظة ميسان بالارتفاع لسنة (2030) ليبلغ (9.4) و(1.2) بالألف على التوالي ، نتيجة للمتغيرات الأجتماعية والأقتصادية والثقافية ، إضافة إلى ذلك عدم وجود التوعية الأجتماعية من قبل الأُسرة للمقبلين على الزواج في ظل انتشار العادات والتقاليد الأجتماعية .

ثانياً : المقترحــات :

توصل الباحث إلى مجموعة من المقترحات خلال دراسته على ضوء النتائج التي حصلت عليها الدراسة وهي كالآتي :-

1- إنّ تكون هناك سياسة سكانية واضحة من قبل الحكومة ، فيما يخص ظاهرة التركيب الزواجي بحالاته الأربعة ، وذلك بوضع خطط للتنمية الأجتماعية والأقتصادية وحتى السياسية من أجل تحقيق الاهداف المنشودة .

2- ضرورة إنشاء قاعدة بيانات مركزية وموحدة لمحاكم الأحوال الشخصية في العراق جميعاً سيما في محافظة ميسان تتضمن المعلومات الدقيقة والكافية عن الحالة الزواجية ، لما لها أهمية في بيان الكثير من الخصائص السكانية التي بدورها تخدم الدراسات السكانية .

3- اعادة تعديل فقرات عقد الزواج وإضافة عليه المزيد من المعلومات حول المتغيرات الديموغرافية الهامة مثل المؤهل العلمي والمهنة والنشاط الأقتصادية والديانة ومكان الإقامة الحالي ومعرفة نمط الزواج (أحادي أو متعدد) ، لما لهذه المتغيرات من أهمية كبيره للباحثين والمختصين في مجال الدراسات السكانية .

4- ضرورة توفير البيانات الإحصائية الدقيقة من قبل وزارة التخطيط والاحصاء ومعالجة النقص الحاصل في بعض البيانات ، خاصةً فيما يتعلق بالتركيب الزواجي سيما (العزاب والأرامل) ، مما يسبب الإخفاق في الحصول على المعلومات التي تّطلبها العديد من الدراسات السكانية .

5- الاهتمام بتحسين الأحوال الأجتماعية والأقتصادية وتوفير فرص عمل للسكان من قبل الحكومة المركزية أو المحلية والحد من نسبة البطالة لمنع الشباب الذكور من الهجرة لما له من تأثير سلبي على الحالة الزواجية للسكان من حيث معدلات الزواج والطلاق .

6_الاهتمام بالتعليم من قبل الاسرة والتأكيد على مواصلة الدراسة إذ ان التعليم من اهم العوامل المؤثرة وله الأثر البالغ في التوافق الزواجي والاستقرار الاسري وكذلك تأخير سن الزواج للجنسين ويحد من ظاهرة الطلاق .

7- وضع قوانين وتشريعات التي من شأنها تمنع من زواج القاصرات دون السن القانوني سنة لعدم القدرة على تحمل مسؤولية الزواج وتكوين الاسرة مما يؤدي في النهاية إلى الطلاق.

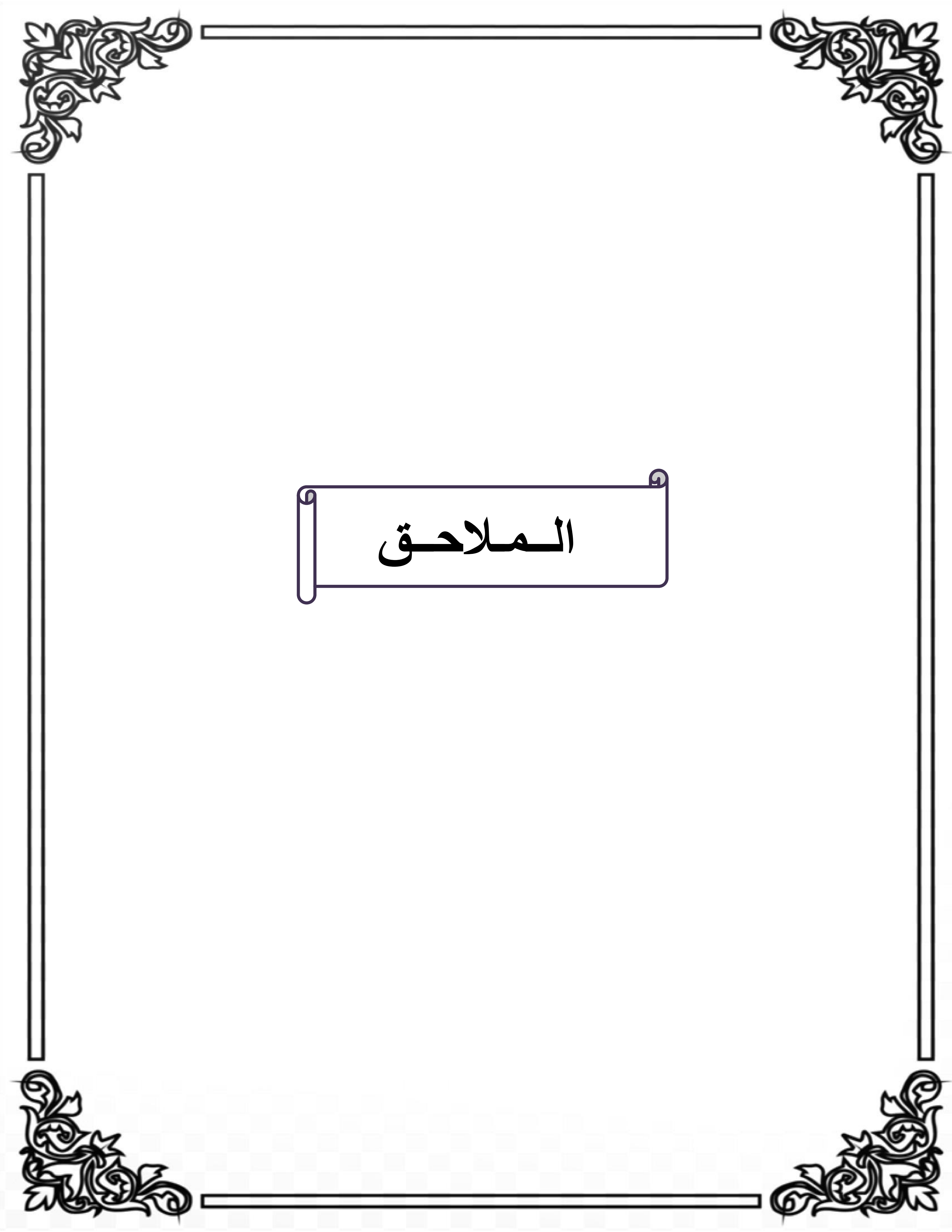
8- عدم تدخل الأهل أو الاقارب في موضوع الزواج بسبب العادات والتقاليد أو العرف العشائري والابتعاد عن الزواج الإجباري مع اعطاء الحرية الكاملة للأبناء في اختيار شريك الحياة المناسب، إضافة الى ذلك التوعية المستمرة من خلال الاعلام بإقامة البرامج الاجتماعية والارشادية .

9- دور المؤسسات الدينية من خلال خطباء المنابر وذلك بطرح تلك الظاهرة في الخطب الدينية وتوعية السكان حول الزواج ، وآثار ظاهرة الطلاق وكيفية الحد منها في وضع الحلول المقنعة لها .

10- العمل على تفعيل دور المؤسسات التربوية والتعليمية لاسيما(الجامعات) من خلال اعطاء المحاضرات الثقافية والاجتماعية حول أهمية الزواج وظاهرة الطلاق وآثارها .

11- تأجيل الزواج الى وقت مناسب حتى يتمكن الاشخاص المقبلين على الزواج اقتصادياً من خلال الحصول على وظيفة او فرصة عمل مما يساهم ذلك في توفير متطلبات الزواج مستقبلاً.

12- رفع المستوى المعاشي للمطلقات والأرامل من خلال تقديم الدعم المادي وزيادة الرواتب التقاعدية والحماية الأجتماعية بما يتناسب مع وضع البلد في ظل صعوبة متطلبات المعيشة .



الــمـلاحــق

ملحق (1)

(استمارة الاستبانة)

جامعة ميسان
كلية التربية
قسم الجغرافية ـ الدراسات العليا

السلام عليكم ....

هذه الاستمارة للأغراض علمية بحته ، الغرض منها إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهكم ، وهدفنا من ورائها خدمتكم ، راجين الجواب عنها بكل موضوعية ومصدقيه وبدون ذكر الاسم ، ويكون الجواب إما بوضع علامة (×) أو وضع دائرة على الجواب المناسب أو الجواب بـ (نعم) أو (كلا) .. شاكرين تعاونكم معنا.. عنوان رسالة الماجستير :**((تحليل جغرافي للتركيب الزواجي في محافظة ميسان))**

الباحث : (**احمد كاظم جبار**) بإشراف : الأستاذ المساعد الدكتور (**داليا عبد الجبار شنيشل**)

القضاء : .... الناحية : ....

اولا : معلومات عن الأسرة:-

ت	الجنس ذكر أو أنثى	العمر	الحالة الزوجية (من عمر12 سنة فاكثر) اعزب، متزوج ،مطلق ، أرمل	التحصيل الدراسي : امي، يقرا ويكتب، ابتدائي، متوسط، إعدادية، جامعة، عليا	المهنة الرئيسية
1					
2					
3					
4					
5					
6					
7					

ثانياً: الدخل الشهري للأسرة .

اقل من 250	من250 - 500	اكثر من 500

ثالثاً: نوع السكن للأسرة .

ملك	ايجار	تجاوز

رابعاً: مدة الحياة الزوجية للمطلقين

ت	اقل من سنة	1-5 سنوات	6-10 سنوات	10-15سنة	16سنة فاكثر

خامساً: معلومات عن العمر عند الزواج و تعدد مرات الزواج وتعدد الزوجات .

العمر عند الزواج	عدد مرات الزواج	عدد الزوجات بالعصمة

سادسا: معلومات خاصة عن الطلاق:

ت	الجنس ذكر أنثى	الأسباب المؤدية إلى الطلاق	اختر السبب
		انخفاض المستوى الاقتصادي	
		انعدام الثقة والشك	
		عدم إنفاق الزوج (البخل)	
		العقم لأحد الزوجين	
		المرض بأنواعه لكلا الزوجين .	
		تدخل الأهل أو الأقارب	
		طلب الزوجة سكن مستقل	
		الخيانة الزوجية لأحد الزوجين	
		الهجر من قبل الزوج أو كثرة السفر	
		تناول الرجل المشروبات الكحولية	
		فارق السن بين الزوجين وسوء اختيار شريك الحياة	
		الرغبة في الزواج من ثانيه	
		المشاكل العشائرية	

سابعاً: هل كان هناك تأثير للعادات والتقاليد الاجتماعية :

المتزوجين		المطلقين	
نعم		نعم	
كلا		كلا	

ثامناً : ماهي الاثار النفسية التي تعرض لها عند الطلاق :

الاثار النفسية	نعم
التردد من الزواج مرة اخرى	
الاحساس بالنقص وعدم تحقيق الذات	
الغضب والانفعال	
خيبة الامل والندم	
الخوف من الياس والوحدة في المستقبل	
الشعور بالوحدة بعد خسارة الابناء والاسرة	
تجاهل الاطفال لإبائهم	

ملحق (2)

توزيع حجم العينة المختارة بحسب الوحدات الإدارية بموجب عدد الأسر لمحافظة ميسان لسنة 2020

الوحدات الإدارية	عدد الاسر	حجم العينة
مركز قضاء العمارة	74698	787
ناحية كميت	4262	45
مركز قضاء علي الغربي	4317	45
ناحية علي الشرقي	2605	27
مركز قضاء الميمونة	8452	90
ناحية السلام	4472	47
مركز قضاء قلعة صالح	8152	86
ناحية العزير	5682	60
مركز قضاء المجر الكبير	16784	177
ناحية العدل	2497	26
مركز قضاء الكحلاء	7868	83
ناحية المشرح	4477	47
المجموع	144266	1520

المصدر:- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نتائج مسح خريطة الفقر ووفيات الامهات ، لسنة (2013) ، محافظة ميسان ، بيانات غير منشورة .

ملحق (3)

التوزيع العددي لمجموع سكان محافظة ميسان والوحدات الإدارية للسنوات 2015_2020

الوحدات الإدارية	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مركز قضاء العمارة	519255	533375	547668	562187	576989	592065
ناحية كميت	34218	35148	36091	37047	38022	39014
مركز قضاء علي الغربي	29482	30281	31094	31918	32759	33615
ناحية علي الشرقي	19604	20136	20676	21225	21784	22354
مركز قضاء الميمونة	61181	62842	64528	66239	67984	69758
ناحية السلام	34797	35743	36700	37674	38666	39677
مركز قضاء قلعة صالح	57106	58656	60231	61828	63455	65113
ناحية العزير	42707	43566	45043	46237	47454	48694
مركز قضاء المجر الكبير	127076	130528	134029	137584	141205	144895
ناحية العدل	20059	20605	21158	21719	22290	22873
مركز قضاء الكحلاء	53777	55238	56724	58225	59757	61317
ناحية المشرح	28439	29212	29995	30790	31601	32427
المجموع	1027701	1055330	1083937	1112673	1141966	1171802

(1)جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقديرات سكان محافظة ميسان بحسب الوحدات الإدارية والبيئة والجنس لسنة 2015_2018 ، جدول رقم 210 _213،ص309_312 .

(2)جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقديرات سكان محافظة ميسان بحسب الوحدات الإدارية والبيئة والجنس لسنة 2020 ،جدول رقم271 ،ص25 .

(3) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقديرات سكان محافظة ميسان بحسب الوحدات الإدارية والبيئة والجنس لسنة 2019، جدول رقم58_ 57 ،ص 172.

ملحق (4)

التوزيع العددي لسكان محافظة ميسان (منتصف السنة) بحسب الوحدات الإدارية للمدة (2015- 2020)

الوحدات الإدارية	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مركز قضاء العمارة	522741	526315	540522	554928	569588	584527
ناحية كميت	34936	34683	35620	36569	37535	38518
مركز قضاء علي الغربي	29933	29882	30688	31506	32339	33187
ناحية علي الشرقي	19902	19870	20406	20951	21505	22069
مركز قضاء الميمونة	62424	62012	63685	65384	67112	68871
ناحية السلام	35357	35270	36222	37187	38170	39172
مركز قضاء قلعة صالح	57896	57881	59444	61030	62642	64284
ناحية العزير	43506	43137	44305	45640	46846	48074
مركز قضاء المجر الكبير	128465	128802	132279	135807	139395	143050
ناحية العدل	20265	20332	20882	21439	22005	22582
مركز قضاء الكحلاء	54763	54508	55981	57475	58991	60537
ناحية المشرح	28956	28826	29604	30393	31196	32014
المجموع	1039140	1041516	1069634	1098305	1127320	1156884

المصدر :- بيانات ملحق (3) .

يحسب عدد السكان لمنتصف السنة بالاعتماد على جمع السكان لكل سنتين متتاليتين ويقسم المجموع على (2) . على سبيل المثال عدد السكان منتصف السنة (2015) يساوي مجموع عدد السكان سنة (2014) على اعتبار انه مساوي العدد السكان بداية السنة (2015) و عدد السكان لسنة (2015) على اعتبار انه مساوي لعدد السكان نهاية السنة (2015) وذلك لكون التعداد يتم نهاية السنة وبتقسيم المجموع على (2).

ينظر: - عبد علي الخفاف وعبد مخور الريحاني، جغرافية السكان، جامعة البصرة، 1986 ، ص 91.

ملحق (5)

التوزيع العددي لسكان محافظة ميسان حسب البيئة والنوع والوحدات الإدارية لسنة 2015

	حضر 2015			ريف 2015			مجموع 2015		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
مركز قضاء العمارة	243765	243426	487191	15777	16287	32064	259542	259713	519255
ناحية كميت	5039	5032	10071	11881	12266	24147	16920	17298	34218
مركز قضاء علي الغربي	8122	8111	16233	6519	6730	13249	14641	14841	29482
ناحية علي الشرقي	5450	5442	10892	4287	4425	8712	9737	9867	19604
مركز قضاء الميمونة	9920	9907	19827	20348	21006	41354	30268	30913	61181
ناحية السلام	8951	8938	17889	8320	8588	16908	17271	17526	34797
مركز قضاء قلعة صالح	17611	17587	35198	10780	11128	21908	28391	28715	57106
ناحية العزير	8460	8448	16908	12694	13105	25799	21154	21553	42707
مركز قضاء المجر الكبير	47553	47487	95040	15763	16273	32036	63316	63760	127076
ناحية العدل	7834	7823	15657	2166	2236	4402	10000	10059	20059
مركز قضاء الكحلاء	11130	11113	22243	15519	16017	31534	26647	27130	53777
ناحية المشرح	5975	5967	11942	8117	8380	16497	14092	14347	28439
المجموع	379810	379281	759091	132171	136441	268610	511979	515722	1027701

المصدر :- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقديرات سكان محافظة ميسان بحسب الوحدات الإدارية والبيئة والجنس لسنة 2015 ، جدول رقم 210 ، ص309 .

ملحق (6)

التوزيع العددي لسكان محافظة ميسان حسب البيئة والنوع والوحدات الإدارية لسنة 2020

الوحدات الإدارية	حضر 2020			ريف 2020			مجموع 2020		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
مركز قضاء العمارة	277946	277559	555505	17989	18571	36560	295935	296130	592065
ناحية كميت	5745	5737	11482	13548	13984	27532	19293	19721	39014
مركز قضاء علي الغربي	9261	9248	18509	7433	7673	15106	16694	16921	33615
ناحية علي الشرقي	6214	6206	12420	4888	5046	9934	11102	11252	22354
مركز قضاء الميمونة	11311	11296	22607	23200	23951	47151	34511	35247	69758
ناحية السلام	10206	10192	20398	9486	9793	19279	19692	19985	39677
مركز قضاء قلعة صالح	20081	20053	40134	12291	12688	24979	32372	32741	65113
ناحية العزير	9646	9632	19278	14474	14942	29416	24120	24574	48694
مركز قضاء المجر الكبير	54221	54145	108366	17974	18555	36529	72195	72700	144895
ناحية العدل	8933	8920	17853	2470	2550	5020	11403	11470	22873
مركز قضاء الكحلاء	12689	12672	25361	17692	18264	35956	30381	30936	61317
ناحية المشرح	6813	6804	13617	9255	9555	18810	16068	16359	32427
المجموع	433066	432464	865530	150700	155572	306272	583766	588036	1171802

المصدر:– جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقديرات سكان محافظة ميسان بحسب الوحدات الإدارية والبيئة والجنس لسنة 2020 ، جدول رقم271 ، ص25 .

ملحق (7)
التوزيع الجغرافي للسكان حسب ملكية السكن للوحدات الإدارية في محافظة ميسان لسنة 2020

الوحدات الإدارية	ملك	ايجار	تجاوز	المجموع
مركز قضاء العمارة	162	86	33	281
ناحية كميت	46	21	7	74
مركز قضاء علي الغربي	54	27	9	90
ناحية علي الشرقي	48	18	7	73
مركز قضاء الميمونة	67	29	12	108
ناحية السلام	41	17	6	64
مركز قضاء قلعة صالح	78	38	11	127
ناحية العزير	53	20	9	82
مركز قضاء المجر الكبير	94	47	18	159
ناحية العدل	47	15	6	68
مركز قضاء الكحلاء	56	26	14	96
ناحية المشرح	38	18	7	63
المجموع	784	362	139	1285

المصدر :_ نتائج الدراسة الميدانية .

ملحق (8)

التوزيع العددي بحسب مدة الحياة الزوجية للمطلقين في محافظة ميسان والوحدات الإدارية لسنة 2020

الوحدات الإدارية	اقل من سنة	1-5 سنوات	6-10 سنوات	11-15 سنوات	16 سنة فاكثر	المجموع
مركز قضاء العمارة	42	28	12	8	17	107
ناحية كميت	4	5	4	1	3	17
مركز قضاء علي الغربي	12	3	6	5	4	30
ناحية علي الشرقي	4	3	4	1	0	12
مركز قضاء الميمونة	18	14	6	5	7	50
ناحية السلام	7	10	7	1	4	29
مركز قضاء قلعة صالح	23	20	5	2	6	56
ناحية العزير	13	19	22	0	4	58
مركز قضاء المجر الكبير	36	27	18	8	5	94
ناحية العدل	23	12	10	4	4	53
مركز قضاء الكحلاء	27	23	8	2	0	60
ناحية المشرح	24	20	9	0	0	53
المجموع	233	184	111	37	54	619

المصدر :_ نتائج الدراسة الميدانية .

ملحق (9)

مصفوفة معامل الارتباط البسيط بين معدل الزواج الخام (المتغير التابع) والمتغيرات (المستقلة) .

		ص	س1	س2	س3	س4	س5	س6
Pearson Correlation	ص	1.000	.099	.217	.318	.204	.220	-.378
	س1	-.099	1.000	.449	.336	.657	.397	.683
	س2	.217	.449	1.000	.833	.879	.929	.857
	س3	.318	.336	.833	1.000	.881	.743	.682
	س4	.204	.657	.879	.881	1.000	.843	.849
	س5	.220	.397	.929	.743	-.955	1.000	.837
	س6	-.378	.683	-.857	.682	.849	.837	1.000
Sig. (1-tailed)	ص	.	.380	.249	.157	.263	.246	.113
	س1	.380	.	.072	.143	.010	.101	.007
	س2	.249	.072	.	.000	.000	.000	.000
	س3	.157	.143	.000	.	.000	.003	.007
	س4	.263	.010	.000	.000	.	.000	.000
	س5	.246	.101	.000	.003	.000	.	.000
	س6	.113	.007	.000	.007	.000	.000	.
N	ص	12	12	12	12	12	12	12
	س1	12	12	12	12	12	12	12
	س2	12	12	12	12	12	12	12
	س3	12	12	12	12	12	12	12
	س4	12	12	12	12	12	12	12
	س5	12	12	12	12	12	12	12
	س6	12	12	12	12	12	12	12

المصدر :_ الحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية ، باستخدام برنامج (SPSS).

ملحق (10)

Excluded Variables[a]

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
1	س2	-.951-[b]	-.721-	.494	-.263-	.058
	س3	.564[b]	.883	.407	.317	.239
	س4	.058[b]	.046	.964	.018	.070

a. Dependent Variable: معدل الزواج الخام

b. Predictors in the Model: (Constant),6س, 1س, 5س

المصدر :_ الحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية ، باستخدام برنامج (SPSS).

ملحق (11)

Model Summary[c]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.490[a]	.240	-.044-	1.98525
2	.705[b]	.497	-.106-	2.04313
a. Predictors: (Constant), س6, س1, س5				
b. Predictors: (Constant), س6, س1, س5, س3, س2, س4				
c. Dependent Variable: معدل الزواج الخام				

المصدر :_ الحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية ، باستخدام برنامج (SPSS).

ملحق (12)

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9.977	3	3.326	.844	.507[b]
	Residual	31.530	8	3.941		
	Total	41.507	11			
2	Regression	20.635	6	3.439	.824	.596[c]
	Residual	20.872	5	4.174		
	Total	41.507	11			
a. Dependent Variable: معدل الزواج الخام						
b. Predictors: (Constant), س6, س1, س5						
c. Predictors: (Constant), س6, س1, س5, س3, س2, س4						

المصدر :_ الحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية ، باستخدام برنامج (SPSS).

ملحق (13)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	-8.633-	10.418		-.829-	.431			
	س1	-.069-	.094	-.308-	-.728-	.487	.099	-.249-	-.224-
	س5	-.154-	.214	-.421-	-.721-	.492	.207	-.247-	-.222-
	س6	.777	.540	.946	1.440	.188	.378	.454	.444
2	(Constant)	-17.200-	12.133		-1.418-	.215			
	س1	-.008-	.145	-.038-	-.058-	.956	.099	-.026-	-.019-
	س5	.418	.664	1.139	.630	.557	.207	.271	.200
	س6	1.239	.693	1.509	1.788	.134	.378	.624	.567
	س2	-.874-	.820	-1.487-	-1.066-	.335	.217	-.430-	-.338-
	س3	.721	.507	1.356	1.421	.215	.318	.536	.451
	س4	-.894-	.799	-2.028-	-1.120-	.314	.204	-.448-	-.355-
a. Dependent Variable: معدل الزواج الخام									

المصدر :_ الحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية ، باستخدام برنامج (SPSS).

ملحق (14)

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	3.9502	8.5611	6.6333	1.36963	12
Std. Predicted Value	-1.959-	1.408	.000	1.000	12
Standard Error of Predicted Value	.807	2.023	1.530	.321	12
Adjusted Predicted Value	.7016	8.6079	6.1118	2.24149	12
Residual	-2.32718-	1.84977	.00000	1.37748	12
Std. Residual	-1.139-	.905	.000	.674	12
Stud. Residual	-1.749-	1.503	.083	.993	12
Deleted Residual	-5.48905-	5.09835	.52152	3.25451	12
Stud. Deleted Residual	-2.512-	1.816	.037	1.167	12
Mahal. Distance	.798	9.870	5.500	2.430	12
Cook's Distance	.003	.597	.212	.240	12
Centered Leverage Value	.073	.897	.500	.221	12
a. Dependent Variable: معدل الزواج الخام					

المصدر :_ الحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية ، باستخدام برنامج (SPSS).

ملحق (15)

مصفوفة معامل الارتباط البسيط بين معدل الطلاق الخام والمتغيرات المستقلة .

Correlations									
		ص	س1	س2	س3	س4	س5	س6	س7
Pearson Correlation	ص	1.000	-.268	.316	.154	-.006	.146	-.219	.473
	س1	-.268	1.000	.449	.336	.657	.570	.683	.184
	س2	.316	.449	1.000	.833	.879	.950	.857	.822
	س3	.154	.336	.833	1.000	.881	.853	.682	.881
	س4	-.006	.657	.879	.881	1.000	.955	.849	.752
	س5	.146	.570	.950	.853	.955	1.000	.849	.804
	س6	-.219	.683	.857	.682	.849	.849	1.000	.623
	س7	.473	.184	.822	.881	.752	.804	.623	1.000
Sig. (1-tailed)	ص	.	.200	.159	.317	.493	.326	.248	.060
	س1	.200	.	.072	.143	.010	.026	.007	.284
	س2	.159	.072	.	.000	.000	.000	.000	.001
	س3	.317	.143	.000	.	.000	.000	.007	.000
	س4	.493	.010	.000	.000	.	.000	.000	.002
	س5	.326	.026	.000	.000	.000	.	.000	.001
	س6	.248	.007	.000	.007	.000	.000	.	.015
	س7	.060	.284	.001	.000	.002	.001	.015	.
N	ص	12	12	12	12	12	12	12	12
	س1	12	12	12	12	12	12	12	12
	س2	12	12	12	12	12	12	12	12
	س3	12	12	12	12	12	12	12	12
	س4	12	12	12	12	12	12	12	12
	س5	12	12	12	12	12	12	12	12
	س6	12	12	12	12	12	12	12	12
	س7	12	12	12	12	12	12	12	12

المصدر :_ الحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية ، باستخدام برنامج (SPSS).

ملحق (16)

Excluded Variables[a]

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
1	س2	1.020[b]	.872	.412	.313	.058
	س3	-.210-[b]	-.350-	.737	-.131-	.239
	س4	-1.139-[b]	-1.097-	.309	-.383-	.070
	س7	.814[b]	1.552	.165	.506	.239
2	س2	.093[c]	.160	.877	.057	.231
	س3	-.193-[c]	-.496-	.633	-.173-	.503
	س4	-.448-[c]	-.866-	.412	-.293-	.267
	س7	.294[c]	.772	.462	.263	.503
	س5	-.172-[c]	-.326-	.753	-.115-	.279
a. Dependent Variable: معدل الطلاق الخام						
b. Predictors in the Model: (Constant), س6, س1, س5						
c. Predictors in the Model: (Constant), س6, س1						

المصدر :_ الحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية ، باستخدام برنامج (SPSS).

ملحق (17)

Model Summary[c]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.619[a]	.383	.151	.30385
2	.612[b]	.375	.236	.28837
a. Predictors: (Constant), س6, س1, س5				
b. Predictors: (Constant), س6, س1,5س,7س,4س,2س,3س				
c. Dependent Variable: معدل الطلاق الخام				

المصدر :_ الحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية ، باستخدام برنامج (SPSS).

ملحق (18)

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.458	3	.153	1.654	.253[b]
	Residual	.739	8	.092		
	Total	1.197	11			
2	Regression	.448	2	.224	2.695	.121[c]
	Residual	.748	9	.083		
	Total	1.197	11			
a. Dependent Variable: طلاق						
b. Predictors: (Constant), س6, س1, س5						

المصدر :_ الحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية ، باستخدام برنامج (SPSS).

ملحق (19)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	-1.416-	1.594		-.888-	.401			
	س1	-.030-	.014	-.786-	-2.066-	.073	-.268-	-.590-	-.574-
	س5	-.011-	.033	-.172-	-.326-	.753	.146	-.115-	-.091-
	س6	.126	.083	.902	1.523	.166	.219	.474	.423
2	(Constant)	-1.020-	.983		-1.037-	.327			
	س1	-.030-	.014	-.783-	-2.169-	.058	-.268-	-.586-	-.572-
	س6	.105	.050	.754	2.087	.066	.219	.571	.550

a. Dependent Variable: معدل الطلاق الخام

المصدر :_ الحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية ، باستخدام برنامج (SPSS).

ملحق (20)

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	.2788	1.0102	.6833	.20187	12
Std. Predicted Value	-2.004-	1.619	.000	1.000	12
Standard Error of Predicted Value	.094	.226	.139	.039	12
Adjusted Predicted Value	.3442	1.0682	.7054	.20779	12
Residual	-.30092-	.45724	.00000	.26084	12
Std. Residual	-1.044-	1.586	.000	.905	12
Stud. Residual	-1.149-	1.714	-.030-	1.001	12
Deleted Residual	-.36506-	.53450	-.02209-	.32294	12
Stud. Deleted Residual	-1.173-	1.970	.012	1.060	12
Mahal. Distance	.252	5.838	1.833	1.644	12
Cook's Distance	.006	.203	.079	.064	12
Centered Leverage Value	.023	.531	.167	.149	12

a. Dependent Variable: معدل الطلاق الخام

المصدر :_ الحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية ، باستخدام برنامج (SPSS).



الــمصــادر والــمـراجـع

القران الكريم .

اولاً : الكتب

1. أبو عيانه ، فتحي محمد ، جغرافية السكان أُسس وتطبيقات ، الطبعة الرابعة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1993.

2. أبو عيانه ، فتحي محمد ، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2002.

3. أبو عيانه ، فتحي محمد ، جغرافية سكان الإسكندرية ، دراسة ديموغرافية منهجية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ،1980.

4. إسماعيل ، أحمد علي ، أُسس علم السكان وتطبيقاتة الجغرافية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة، 1997.

5. بشير ، سعد زغلول ، دليلك الى البرنامج الإحصائي spss الاصدار العاشر ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، بغداد ، 2003.

6. البطيحي ، عبد الرزاق محمد ، التحليل المكاني الإحصائي في العلوم الجغرافية (بحوث ودراسات) ، مطابع التعليم العالي ، بغداد ،2015.

7. جانم ، جميل فخري محمد ، التدابير الشرعية للحد من الطلاق التعسفي في الفقه والقانون ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2008.

8. جبريل ، رامي صلاح ، تحليل البيانات خطوة بخطوة في (SPSS) ، ليبيا، 2020.

9. الحديثي ، طه حمادي ، جغرافية السكان ، الطبعة الثالثة ، جامعة الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل،2011.

10. حسين ، منصور وكرم حبيب ، السكان والبناء الاجتماعي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1982.

11. الخريف ، رشود بن محمد ، السكان والمفاهيم والاساليب والتطبيقات ، الطبعة الثانية ، دار المؤيد ، جامعة الملك سعود ، 2008.

12.الخفاف ، عبد علي الخفاف وعبد مخور الريحاني ، جغرافية السكان ، جامعة البصرة، 1986.

13. الخفاف ، عبد علي ، جغرافية السكان أُسس عامة ، الطبعة الثانية ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان، 2007 .

14. الراوي ، منصور ، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي ، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1991.

15. زويلف ، عبد الحسين وسعيد حميد سعيد ، المرأة والتعليم النظامي وحملة محو الأمية في الدولة العراقية ، مطبعة وزارة التربية ، 1980.

16. زيني ، عبد الحسين وعبد الحليم القيسي ، الإحصاء السكاني ، مطبعة دار الحكمة ، الموصل ،1990.

17. السعدي ، عباس فاضل ، المفصل في جغرافية السكان ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014.

18. سعد ، كاظم شنته ، جغرافية محافظة ميسان الطبيعية والبشرية والأقتصادية ، الطبعة الأولى ، دار الضياء للطباعة والتصميم ، 2014.

19. سردار، عبد الرحمن سيف ، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل ، الطبعة الأولى ، دار الراية للنشر والتوزيع ، 2015.

20. شحاده ، نعمان ، الاساليب الكمية في الجغرافية باستخدام الحاسوب ، الطبعة الثانية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،2002 .

21. العباسي ، عبد الحميد محمد ، الاسلوب الإحصائي التحليل والتفسير باستخدام الحساب وبرنامج Spss ، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية ، قسم الإحصاء الحيوي والسكاني ، جامعة القاهرة ، 2013.

22. العتبي ، سامي عزيز عباس ومحمد يوسف حاجم إلهيتي ، منهج البحث العلمي المفهوم والأساليب والتحليل والكتابة، بغداد ، 2011.

23. العثمان ، باسم عبد العزيز عمر وعدنان عناد غياض العكيلي ، جغرافية السكان أُسس وتطبيقات ، الطبعة الأولى ، مكتبة دجلة للطباعة والنشر والتوزيع ،2020.

24. عزيز ، محمد ورياض ابراهيم السعدي، جغرافية السكان ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، 1984.

25. عطوي ، عبد الله ، جغرافية السكان ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت،2001.

26. الفقي ، عبد اللاه ابراهيم ، الإحصاء التطبيقي باستخدام برنامج SPSS ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2014.

27. الكبيسي ، أحمد ، الوجيز في شرح قانون الاحوال الشخصية وتعديلاته (الزواج والطلاق واثارهما)، الجزء الأول، مكتبة السنهوري ، بغداد ، 2012.

28. لبيب ، علي ، جغرافية السكان الثابت والمتحول ،الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2004.

29. لطفي ، عبد الحميد ، وحسن الساعاتي ، دراسات في علم السكان ، دار المعارف المصرية ، مصر ،1977.

30. مصيلحي ، فتحي ، جغرافية السكان (منظور جغرافي تنموي) ، دار الماجد للتوزيع والنشر، القاهرة ، 2007.

31. مرسى ، كمال ابراهيم ، الزواج وبناء الاسرة ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، الكويت ، 2004.

32. منسي ، محمود عبد الحليم وخالد حسن الشريف ، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام (برنامج SPSS) ، الاسكندرية ، 2014.

33. معروف ، فلاح جمال ، واخرون ، جغرافية العراق الطبيعية والسكانية والأقتصادية ، دراسة في الجغرافية الاقليمية ، دار دجلة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية

1. ابراهيم ، صادق جعفر ، التركيب السكاني في محافظات الفرات الأوسط ، اطروحة دكتوراه، قسم الجغرافية ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2003.

2. ابراهيم ، عبير ضيدان ، التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق لسكان قضاء الأعظمية ، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2001 .

3. اكوش ، مريم عبد الهادي ، تحليل جغرافي لفجوات النوع الاجتماعي في العراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2020.

4. أبو زنط ، مهتاب أحمد إسماعيل ،الطلاق اسبابه ونتائجه من وجهة نظر المطلقات دراسة ميدانية في محافظة نابلس ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس فلسطين ، 2016.

5. أيمان عبد الوهاب موسى ، الآثار الأجتماعية للطلاق ، دراسة ميدانية لظاهرة الطلاق في مدينة الموصل ، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 1998 .

6. البهادلي ، أحمد صيهود هاشم ، السكن العشوائي في مدينة العمارة ، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة البصرة ،2016.

7. التميمي ، داليا عبد الجبار شنيشل ، التحليل المكاني للخصوبة السكانية المسجلة في محافظة ميسان ، اطروحة دكتوراه ، جامعة واسط ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، 2021.

8. التميمي ، داليا عبد الجبار شنيشل ، التباين المكاني للوفيات المسجلة في محافظة ميسان (1977-2010) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة واسط ، 2011.

9. ثجيل ، عباس حسن ، تباين التوزيع الجغرافي للسكان في محافظة ميسان للمدة 1977-1997 أطروحة دكتوراه ، قسم الجغرافية ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ،2004.

10. الجياشي ، أحمد مهدي حمزه ، التحليل المكاني للمتغيرات الأقتصادية والتعليمية وعلاقتها بظاهرة الفقر في محافظة المثنى للمدة 2007-2016 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة المثنى ، 2019.

11. الجبوري ، حارث سيروان عبد الله محمود ، التباين المكاني لظاهرة البطالة في محافظة كركوك لعام 2019 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة تكريت ، 2021.

12. الجبوري ، حسين علي نجم ، التحليل المكاني لسكان الأرياف في محافظة ديالى للمدة (1987-1997)، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2006.

13. درجال ، وسام عبود ، السلوك الإنجابي وتباينه المكاني في محافظة ميسان ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ،2019 .

14. الحسناوي ، جواد كاظم ، التوزيع الجغرافي لسكان محافظتي صلاح الدين ونينوى ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب جامعة بغداد ،2005.

15. الحلفي ، ابراهيم حاجم لازم ، التحليل المكاني لكفاءة الخدمات المجتمعية في مدينة العمارة ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة البصرة ، 2017.

16. الحميداوي ، نجلاء حسون مناوي ، تحليل العلاقات المكانية للحالة الزواجية في محافظة النجف للمدة (1987-2009) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ،2009.

17. الخفيفي ، محمد هاشم محمد ، سكان شعيبة الخليج بليبيا (1954-2006) ، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، .2013

18. الخزرجي ، رعد مفيد أحمد ، الخصب السكاني وتحليله المكاني في محافظة ديالى ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة المستنصرية ،2007.

19. راضي ، فاطمة علي ، الطلاق في محافظة واسط ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة واسط ، 2016.

20. الرفاعي ، مياسة عباس جاسم ، تحليل العلاقات المكانية للحالة الزواجية في محافظة بابل للمدة (1997-2015) ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، 2016.

21. الزيرجاوي ، تيسير علي عبد الواحد ، تحليل جغرافي لظاهرة تعدد الزوجات في قضاء الناصرية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، 2020.

22. الزنكنة ، حسين سردار محمد علي ، التباين المكاني لظاهرة الطلاق في مدينة كركوك لعام 2018 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة تكريت ، 2019 .

23. الساعدي ، حسين كريم حمد ، التحليل الجغرافي للحالة الزواجية في محافظة واسط ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، 2005.

24. السبيله ، مشاري بن عبد الهادي ، معايير اختيار الزوجة لدى الشباب السعودي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، قسم الدراسات الأجتماعية ، 2011.

25. السويعدي ، شهد فاضل صالح ، التركيب الزواجي في محافظة ديالى وتباينه المكاني ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2016.

26. الصفار ، هديل هشام عبد الأمير ، تركز السكان وتشتتهم في محافظة ميسان ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة واسط ، 2014.

27 . الصفار ، هديل هشام عبد الأمير ، التباين المكاني للطرق الريفية في محافظتي واسط وميسان وتاثيره في مراكز الاستيطان الريفي ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة واسط ،2021.

28. عبيد ، زينة شاكر ، التحليل المكاني لزواج القاصرات في قضاء القرنة لعام 2018، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة البصرة ، 2020.
29. العزاوي ، مروان ياسين سلطان ، الخصوبة السكانية وتباينها المكاني في محافظة كركوك لعام 2019 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة تكريت ، 2021.
30. الفلاحي ، أحمد سلمان حمادي ، التحليل المكاني للتركيب العمري والنوعي لسكان قضاء حديثة للمدة (1997–2020) ، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة الأنبار،2021.
31. كريم ، طلال منيهل ، التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق لسكان محافظة ديالى للمدة (1987–1997–2012)، رسالة ماجستير، كلية التربية ، جامعة ديالى ، 2013.
32. الغريباوي ، يوسف محمد غويض ، التحليل المكاني لسن الزواج في محافظة المثنى ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة واسط ، .2019
33. الغزي ، أحمد كاظم سنيد ، خصائص التركيب الأقتصادي لسكان قضاء الناصرية لسنتي (1997–2018) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، 2020.
34. الأديب ، مروة رياض محمد ، أثر التركيب الزواجي في خصوبة سكان مدينة الموصل للمدة 1957–2010 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الموصل ،2013 .
35. الأغا ، ريهام سلامة ، التنبوء بالسلوك الاجتماعي للنساء الأرامل في ضوء المتغيرات النفسية ، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2011.
36. لقيسي ، مشتاق أحمد علي حمادي ، التحليل المكاني لمستوى الدخل في محافظة الأنبار ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة الأنبار ، 2021.
37. الموسوي ، مجيد علي شناوه ، التباين المكاني لحالات الطلاق المسجلة في محافظة ذي قار للمدة 2004_ 2011 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة واسط ، 2012.
38. محمد ، حيدر سعدي ، التحليل المكاني لظاهرة الطلاق المسجلة في محافظة القادسية للمدة 2008_ 2017 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، 2019.
39. مهلهل ، قحطان عدنان ، التباين المكاني للتركيب النوعي لسكان محافظة بغداد لعامي (1997–2018) رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، ابن رشد ، 2021 .
40. محمد ، ابتسام خضير ، التوزيع الجغرافي للأرامل في محافظة واسط ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة واسط ، 2016.

41. محمود ، نبال فوزي ، الاثار الأجتماعية والنفسية لتأخر سن الزواج لدى الموظفات ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 2005.

42. منى ، ضيف الله ، مظاهر الاستعجال في اثار الطلاق في التشريع الجزائري ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، 2014.

43. الوحيلي ، حيدر علي جبر ، تحليل جغرافي لحالات الزواج والطلاق المسجلة في قضاء الزبير للمدة 1997 – 2011 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة البصرة ، 2014.

ثالثاً: البحوث والدوريات :

1. أبوحوسة ، موسي ، تأخير سن الزواج لدى العاملين غير المتزوجين في الجامعة الأردنية و علاقته ببعض الخصائص الأجتماعية) مجلة جامعة مؤتة ، للبحوث والدراسات ، المجلد التاسع ، العدد السادس ، 1994.

2. ثجيل ، عباس حسن ومنيب مشعان أحمد الدوري ، التركيب الزواجي لسكان محافظة ميسان للمدة 1987–2012، مجلة جامعة تكريت للعلوم الأنسانية ، المجلد(22) ، العدد (8) ، 2015.

3. ثجيل ، عباس حسن ، تحليل خصائص التركيب البيئي لسكان محافظة ميسان للمدة (1987 – 2012) ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الأنسانية ، المجلد (23) ، العدد (4) ، 2016.

4. جاسم ، صلاح محسن وفرح اياد جميل ، السكان المتزوجين في محافظة بغداد (دراسة في جغرافية السكان) ، مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد (27) ، العدد (5) ، 2016.

5. جهاد ، أحمد فؤاد ، هل الزوجة قادرة على تحمل الزوج البخيل ، مجلة المشهد ، العدد 28 ، السنة الثانية ، بغداد ،2010.

6. حريجه ، مناهل طالب ، التحليل المكاني للتركز السكاني وطرق قياسه في محافظة بابل للمدة (1987– 2007)، مجلة العلوم الأنسانية ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، مجلد(22)، العدد الثاني ، 2015.

7. حسن ، طوفان سطام ، التباين المكاني للفجوة النوعية في التراكيب السكانية بمدينة التون كوبري ، مجلة آداب الفراهيدي ، المجلد الثامن ، العدد (26) ، 2016.

8. حسين ، شذى مظفر ، التعويض عن الطلاق التعسفي في الشريعة الاسلامية والقانون دراسة مقارنة ، مجلة رسالة حقوق العلمية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، 2009.
9. خورشيد ، عذراء طارق ، التركيب العمري والنوعي لسكان قضاء طوزخرماتو لعامي (1997- 2012) ، مجلة كلية التربية ، جامعة بغداد ، مجلد 26، العدد2 ، 2015 .
10. دحلان ، أحمد سعيد ، الزواجية واتجاهاتها في قطاع غزة دراسة ديموجرافية ، مجلة جامعة غزة ، سلسلة العلوم الأنسانية ، المجلد (9)، العدد (2)، 2007.
11. الركابي ، عبد العالي حبيب حسين ، التركيب الزواجي لسكان محافظة ذي قار للمدة 1987 – 2008 ، مجلة البحوث العراقية ، العدد (19) ،2008.
12. السبعاوي ، هناء جاسم ، الطلاق وأسبابه في مدينة الموصل دراسة تحليلية ، اضاءات موصلية ، العدد (74)،2013.
13. السعد ، هدى داود نجم ، مؤشرات التركيب العمري والنوعي في المملكة العربية السعودية حسب تعدادي 1992-2004 ، مجلة آداب البصرة ، العدد (61) ، 2021.
14. السعدي ، أحمد حمود محيسن و رؤوف رحمن رمضان رجب ، التباين المكاني لحالات الطلاق لسكان محافظة كربلاء لسنة 2016 ، مجلة الباحث ، العدد الثالث والعشرون ، 2017.
15. السعدي ، عباس فاضل ، الانتشار المكاني لسكان منطقة الجزيرة في العراق ، النشرة السكانية ، اللجنة الأقتصادية والأجتماعية لغرب اسيا ، الاردن ، عمان ، العدد35 ،1990.
16. السعدي ، عباس فاضل ، وفيات الرضع والحصار الأقتصادي في العراق، النشرة السكانية، اللجنة الأقتصادية الأجتماعية لغرب آسيا الاسكوا، العدد (44)، عمان، 1996.
17. عبد الأمير ، هديل هشام ، التباين المكاني لحالات الطلاق في محافظة ميسان للمدة (2014-2019) ، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط ، العدد (الحادي والاربعون) ، الجزء الثاني ، 2020.
18. عبد الرضا ، حمزة كاظم و يسرى محمد أدهام ، تحديد العوامل المؤثرة على حدوث حالات الطلاق في بغداد (دراسة ميدانية في محاكم الأحوال الشخصية في محافظة بغداد) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الأقتصادية الجامعة ، العدد (45)،2015.
19. عبد الكريم ، أحمد عبد السلام عبد النبي ، ظاهرة الطلاق في اقليم الجبل الاخضر ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الآداب والعلوم الأنسانية ، مجلد (28) ، العدد(13) ، 2020.

20. عبد الرزاق ، عبد الجليل عبد الوهاب ، واقع مؤشرات التركيب العمري والنوعي لسكان محافظة ميسان عام 2017 ومستقبلها عام 2030، مجلة اورك للعلوم الأنسانية ، العدد الأول ، المجلد الحادي عشر ، 2018.

21. عثمان ، سعيد محمد ، توزيع الدخل بين الفهم والنظرية وتطبيقاته على حالة العراق ، مجلة القادسية للعلوم الأقتصادية ، كلية الإدارة والأقتصاد ، جامعة القادسية ، المجلد (3) ، العدد(1)، 2010 .

22. الشبول ، أيمن ، المتغيرات الأجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق (دراسة انثروبولوجية في بلدة الطرة)، مجلة جامعة دمشق، المجلد (26)، العدد الثالث ، 2010.

23. صالح ، ايناس محمد ، التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق المسجلة في العراق لعام 2018 ، مجلة مداد الآداب ، الجزء الأول المجلد (1) ، العدد الخاص بالمؤتمرات للعام 2018-2019 ، جامعة الأنبار ، كلية التربية للبنات ، 2019.

24. العامري ، رافد موسى عبد حسون وعدنان كاظم جبار الشيباني ، التحليل المكاني لوظيفة التعليم الابتدائي في مدينة السماوة للفترة (2004-2006) ، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية ، جامعة القادسية ، المجلد(8)، العدد(4) ،2009 ، ص155.

25. غزوي ، فهمي سليم ، الأسباب الأجتماعية والأقتصادية للطلاق في شمال الاردن دراسة ميدانية في محافظة أربد ، دراسات العلوم الأنسانية والأجتماعية ، المجلد (34)، العدد(1) 2007.

26. الغرابي ، فلاح جابر جاسم ، النموالسكاني وانعكاساته على البناء الاجتماعي ، مجلة القادسية للعلوم الأنسانية ، المجلد السادس عشر، العدد(2) ،2013.

27. القريشي ، غني ناصر حسين ، الطلاق بين الممكن والمحظور دراسة اجتماعية تحليلية ، مجلة كلية التربية الاساسية ، جامعة بابل ، العدد 15 ،2014.

28. مجيد ، مكي عبد وحيدر حسين الشمري ، الجوانب القانونية والابعاد الأجتماعية للمهر المقوم بالذهب ، مجلة رسالة الحقوق ، العدد الأول ، 2010.

29. محسن ، سعد عبد الرزاق ، تحليل خصائص التركيب البيئي لسكان محافظة بابل للمدة (1987-2007) ، مجلة كلية التربية الاساسية ، جامعة بابل ، العدد(3) ،2010.

30. محمد ، بروين ، دراسة احصائية لتحديد بعض العوامل الأجتماعية والأقتصادية على ظاهرة الطلاق في محافظة السليمانية ، مجلة الإدارة والأقتصاد ، العدد الرابع ولستون ، 2007.

31. معشي ، محمد بن علي ، واقع العوامل النفسية والأجتماعية والأقتصادية المرتبطة بظاهرة العنوسة (تأخر سن الزواج) ، المجلة الدولية التربوية المتخصصة ، المجلد (6) ، العدد (7) ، 2017.

32. مزبان ، حسام حسين ، الطلاق وأسبابه وفق المصالح الشرعية ، ارتفاع معدل الطلاق بعد الاحتلال في العراق (نموذجا) ، مجلة بحوث اسلامية واجتماعية متقدمة ، كلية الشريعة ، الجامعة الاسلامية ، بغداد ، 2011.

33. كسال ، مسعود ، الاثار المترتبة عن الطلاق في المجتمعات وفي المجتمع الجزائري ، مجلة الباحث في العلوم الأنسانية والأجتماعية ، مجلد (13) ، العدد (4) ، 2021.

34. الامين ، اميرة انور أحمد ، الطلاق الاسباب وطرق العلاج ، مجلة الامن والحياة ، العدد (344) ، 2010.

35. وحيد ، اميرة و محمد محمود ، التأثيرات الأجتماعية والأقتصادية لفقدان الاب على الاسرة ، مجلة دراسات موصلية ، العدد (22) ، 2008.

رابعاً : النشرات والتقارير الحكومية

1. الامم المتحدة ، منظمة اليونسكو للتربية والعلم والثقافة ، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام (2006).

2. جمهورية العراق ، مجلس القضاء الأعلى ، رئاسة محكمة أستئناف ميسان الاتحادية ، قسم الإحصاء ، بيانات (غير منشورة) ، للمدة 2015_ 2020 .

3. جمهورية العراق ، وزارة العدل ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد(2656) ، 1978.

4. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية ،2007.

5. جمهورية العراق ، مجلس الوزراء ، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997 ، الجزء الخاص بمحافظة ميسان 1998.

6. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، احصاءات التنمية البشرية ، المرأة والرجل في العراق احصاءات تنموية ، 2012 .

7. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الوطني للتنمية البشرية، 2014.

8. جمهورية العراقية ، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ، 2017.

9. جمهورية العراقية ، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، خطة التنمية الوطنية ، 2018- 2022.

10. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقديرات سكان محافظة ميسان بحسب الوحدات الادارية والبيئة والجنس لسنة 2015_2018.

11. جمهورية العراق ، وزارة العدل ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد 2639، 1978.

12. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقديرات سكان محافظة ميسان بحسب الوحدات الادارية والبيئة والجنس لسنة 2020.

13. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقديرات سكان محافظة ميسان بحسب الوحدات الادارية والبيئة والجنس لسنة 2019.

14. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نتائج مسح خريطة الفقر ووفيات الامهات ، محافظة ميسان ، بيانات غير منشورة ، لسنة (2013) .

15. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة ميسان ، مديرية التخطيط والمتابعة، 2019.

خامساً : المقابلات الشخصية

1. الباحث الاجتماعي، شاكر سوزه نوري ، في محكمة استئناف ميسان الاتحادية ، بتاريخ 2021/10/27 .

سادساً : المصادر باللغة الانكليزية

1-Jan Andrew, Divorce and the American Family , Franklin Watts ,New York ,1978.

2- Jokena charisse smith Islam, Marital relationship status, socia And psychological well-Being, Department of support,Master of science family studies, Faculty of the Graduat school of the university of Maryland, college park 2004.

3- Betsey Stevenson Wharton School, Marriage and Divorce: Changes and their Driving Forces,University of Pennsylvania, Discussion Paper No. 2602 February 2007.

4- Lisa Barron, Divorce and its effects on the development of children, University of Northern lowa,paper No132,2010.

5-Gustaf Bruze and Michael Svarer, The Dynamics of Marriage and Divorce Discussion, Paper No. 6379 February 2012.

6- Friedrich Huebler and Weixin Lu, adult and youth literacy , of the Education Section of the UNESCO, Montreal, Quebec Canada Data ،Analysis, Indicators 2013

7-U.N, Demographic Year Book, 1984, 36th Issue, New York, 1986.

ثامناً : مواقع الانترنيت

1. https://www.google.com/amp/s/amp.annabaa.org/arabic

The results of the simple correlation analysis using the (SPSS) program shows that the highest degree of correlation is recorded for the crude marriage rate and the average age at the first marriage with a correlation degree (-0.37), and that the relationship between them is inverse according to the Pearson correlation coefficient, and between the percentage of those who obtains a high school certificate and above and the crude divorce rate, and the relationship between them is an inverse correlation that amounted to (-0.26), and it became clear when using the gradient regression that the variables (holders of a high school certificate and above, customs, traditions, age at first marriage) are among the most influential variables on the rates of marriage and divorce.

One of the important findings of the study is that the rate of (marriage and divorce) is expected to continue to rise to (9.4) and (1.2) per thousand, respectively for the year (2030), and this is due to several reasons related to the economic, social and political conditions of society.



Abstract

The marital combination is one of the important demographic and social issues, as it affects the family, which represents the basic unit in building society.

The study of the marital combination aims to identify the marital status of the population of Misan Province, with its four sections (single, married, divorced and widowed) and its spatial variation in administrative units, according to the prevailing social, economic and demographic variables in society and affecting it. The research focuses on studying the characteristics of the population in terms of quantitative, relative and environmental distribution. This study is interested in the variables that lead to variation in marital structure rates and statistically analyzed these variables, as the study uses the descriptive approach, the quantitative method, and the statistical bag of the (SPSS) program to show the simple correlation coefficient and the multi-step regression coefficient, to show the effect of independent variables on the dependent variable, based on official data and the results of the field study.

The study finds a high rate of singles for the year (2020), while the crude marriage rate is characterized by a rise in the year (2015), with a rate of (9.4) per thousand for Misan Province. The rate of crude marriage for the year 2020 decreases by the rate of (7.1) per thousand. There is also a decrease in the crude divorce rate for the year (2015), as the divorce rate reached (1.2) per thousand for the Province, while the divorce rate rose for the year (2018) to reach the highest divorce rates, reaching (1.5) per thousand, and the study shows an increase in the rate of widows for the year (2020) reaching (83.4) per thousand.



Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Misan University

College of Education

Department of Geography



A Geographical Analysis of the Marital Combination in Misan Province

A Thesis Submitted by

Ahmed Kadhim Jabbar

To the Council of the College of Education – Misan University as a Fulfillment of Requirements for Master's Degree in Geography

Under the Supervision of

Asst. Prof. Dalia Abdel-Jabbar Shanishel (Ph.D)

2022 A. D　　　　1444 A. H